ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

الملحق رقم 1: جلسات الاستماع (الجزء الأول)

الولاية التشريعية 2021-2027

مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

الملحق رقم 1: جلسات الاستماع

محتوى الجزء الأول

جلسة تقديم ومناقشة وثائق العمل 7

الجلسة رقم 1: الاتحاد المغربي للشغل 45

الجلسة رقم 2: الكونفدرالية الديمقراطية للشغل 67

الجلسة رقم 3: الاتحاد العام لمقاولات المغرب 71

الجلسة رقم 4: الاتحاد العام للشغالين بالمغرب 81

الجلسة رقم 5: الفيدرالية الديمقراطية للشغل 135

الجلسة رقم 6: الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب 145

الجلسة رقم 7: وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات 167

الجلسة رقم 8: الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم 223

الجلسة رقم 9: وزارة الاقتصاد والمالية 249

الجلسة رقم 10: وزارة الصناعة والتجارة 279

محتوى الجزء الثاني

الجلسة رقم 11: الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية 321

الجلسة رقم 12: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات 347

الجلسة رقم 13: وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة 409

الجلسة رقم 14: مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل 487

جلسة تقديم ومناقشة وثائق العمل

ⴰⵙⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
جلسة تقديم وثائق العمل للسيدات والسادة
أعضاء المجموعة
الجمعة 12 شوال 1446 الموافق ل 11 أبريل 2025
1
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

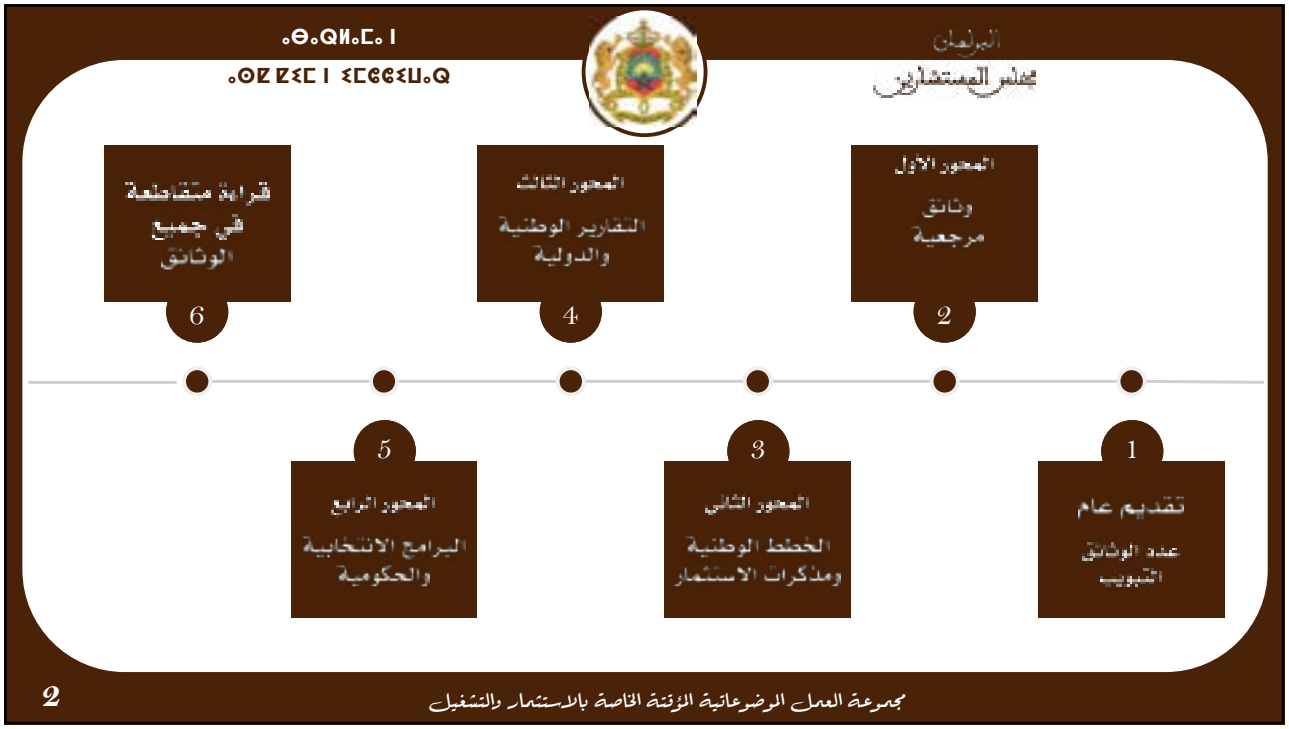
ⴰⵙⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
1
تقديم عام
عدد الوثائق
التبويب
2
المحور الأول
وثائق
مرجعية
3
المحور الثاني
الخطط الوطنية
ومذكرات الاستثمار
4
المحور الثالث
التقارير الوطنية
والدولية
5
المحور الرابع
البرامج الانتخابية
والحكومية
6
قراءة متقاطعة
في جميع
الوثائق
2
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

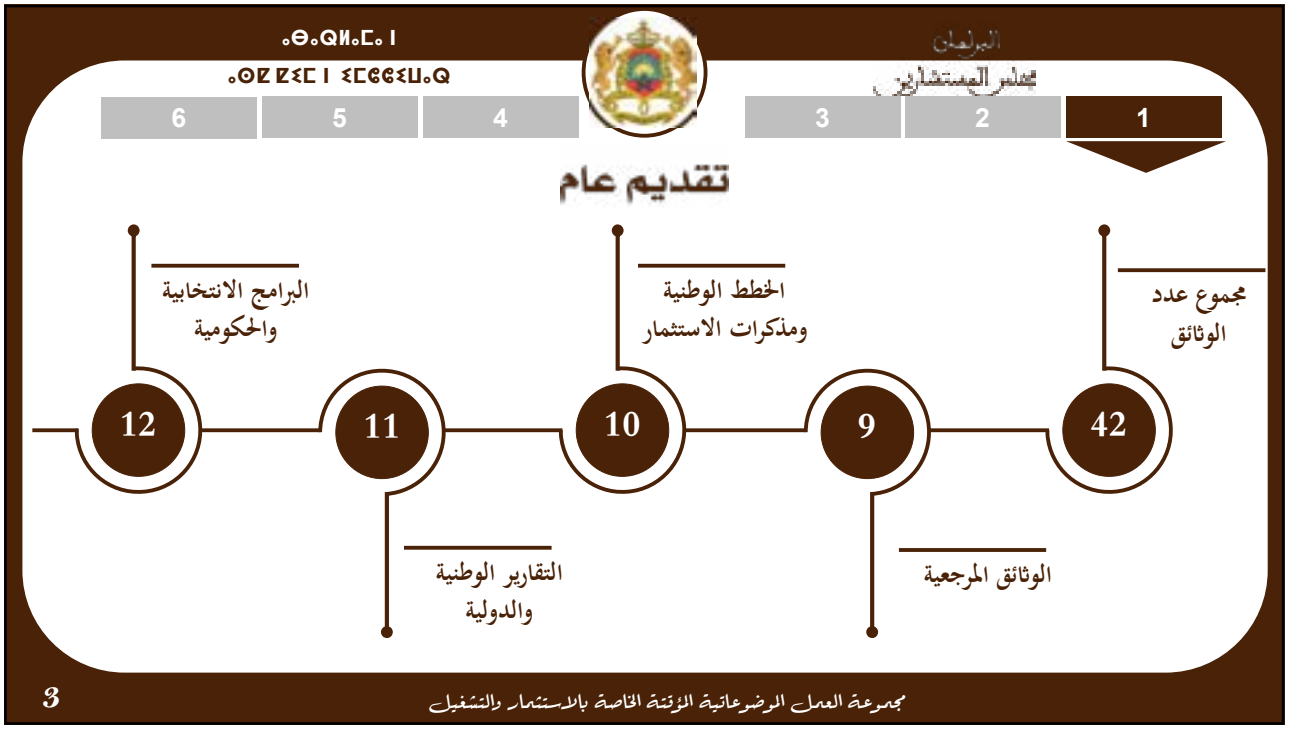
ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6
5
4
3
2
1
تقديم عام
البرامج الانتخابية والحكومية
الخطط الوطنية ومذكرات الاستثمار
مجموع عدد الوثائق
12
11
10
9
42
التقارير الوطنية والدولية
الوثائق المرجعية
3
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6
5
4
3
2
1
الوثائق المرجعية
مواضيع الجلسة السنوية لمناقشة السياسات العمومية
تقييم السياسات العمومية
ميثاق الاستثمار
أسئلة حول تنمية قطاع التشغيل
التقرير العام للنموذج التنموي الجديد
دليل ميثاق الاستثمار
دورية برنامج أوراش
الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية
أسئلة تقييم السياسات العمومية
4
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

القانون - الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار

السياق:

بعد انصرام أكثر من ستة وعشرين سنة على صدور القانون-الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمارات، بات من الضروري القيام بإصلاح سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار وتشجيعه، من أجل ملاءمتها مع متطلبات النموذج التنموي الجديد ومع التحولات المؤسساتية العميقة على الصعيدين الوطني والدولي.

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6 5 4 3 2 1

القانون - الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار

الجانب الشكلي:

- قانون إطار
- ديباجة
- 7 أبواب
- 42 مادة

البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
القانون - الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار
الباب الأول
أحكام عامة
- الأهداف الأساسية لعمل الدولة في مجال تشجيع الاستثمار
- المبادئ التي يقوم عليها تشجيع الاستثمار
- الفاعل المركزي والترابي في مجال تشجيع الاستثمار
- التفاعلية الفعل العمومي لتشجيع الاستثمار
الباب الثاني
أنظمة دعم الاستثمار
- نظام أساسي لدعم الاستثمار
- أنظمة خاصة تخصص لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي
- نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة
- نظام الدعم الخاص لتشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي
الباب الثالث
تدابير موازية لدعم الاستثمار
- تسهيل ولوج المستثمرين إلى العقار (تعبئته بسهولة)
- اتخاذ التدابير الضرورية من أجل تعزيز تنافسية قطاع اللوجستيك
- التدابير اللازمة لإصلاح قطاع الطاقة واللجوء إلى الطاقات المتجددة
- النهوض بأنشطة البحث والتطوير والابتكار، والولوج إلى تكنولوجيا المعلومات
الباب الرابع
الضمانات الممنوحة للمستثمرين
يستفيد الأشخاص الذاتيون المغاربة المستقرون بالخارج والأشخاص الذاتيون الأجانب الذين ينجزون استثمارات ممولة بعملات أجنبية من نظام التحويل يضمن لهم الحرية الكاملة في:
- تحويل الأرباح الصافية دون تحديد للمبلغ أو المدة،
- تحويل حصيلة تفويت الاستثمار أو تصفيته،
- حماية حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين
7
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
القانون - الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار
الباب الخامس
حكامة الاستثمار
- علاوة على المتدخلين في مجال حكامة الاستثمار، تحدث لجنة وزارية تعهد إليها:
- المصادقة على كل مشروع من مشاريع اتفاقيات الاستثمار المعدة في إطار نظام الدعم الأساسي
- البت في الطابع الاستراتيجي لمشاريع الاستثمار من عدمه
- إنجاز تقييم دوري لفعالية أنظمة الدعم
الباب السادس
تسوية الخلافات
- يتم إجراء تسوية ودية لأي خلاف يتعلق بالاستثمار قد ينشأ بين الدولة المغربية والمستثمر، وذلك قبل إقامة أي دعوى قضائية أو اللجوء إلى التحكيم
الباب السابع
أحكام متفرقة ومختلفة
- دخول القانون الإطار حيز التنفيذ (ابتداء من تاريخ النشر)
- التزام الدولة بإصدار النصوص التنظيمية لتطبيق القانون الإطار (من ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهرا)
8
الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6 5 4 3 2 1
النموذج التنموي الجديد (أبريل 2021)
السياق العام:
تم إنجاز التقرير من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي تجاوبا مع الدعوة الملكية لإعادة التفكير في النموذج التنموي الوطني، بعد أن أصبح غير قادر على مواكبة تطلعات المغاربة. يهدف هذا التقرير إلى تحقيق نقلة نوعية نحو مغرب مزدهر ومندمج، وبنموذج تنموي قادر على رفع التحديات المستقبلية. وذلك من خلال وضع رؤية استراتيجية لمغرب الغد في أفق سنة 2035، قائمة على تحرير الطاقات وتقليص الفوارق وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية.
9
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6 5 4 3 2 1
النموذج التنموي الجديد: أهم الخلاصات في مجالي الاستثمار والتشغيل
النظام التحفيزي الحالي يفتقر للعدالة والشفافية ويصب في مصلحة بعض القطاعات دون غيرها.
استقطاب استثمارات كبرى موجهة للتصدير، لكنه لم يحقق الأثر الكافي على التشغيل المحلي.
يعاني سوق الشغل من ضعف في خلق مناصب شغل ذات جودة، خصوصا لفئة الشباب والنساء.
استمرار نسبة مرتفعة من الشغل غير المهيكل يشكل عائقا أمام الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.
يشكل الاقتصاد غير المهيكل إشكالية مزدوجة، من حيث ضعف الحماية الاجتماعية من جهة، وتدني إنتاجية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.
10
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين

6	5	4	3	2	1

النموذج التنموي الجديد: أهم التوصيات في مجالي الاستثمار والتشغيل

- توجيه الاستثمار نحو الأنشطة المنتجة التي تخلق قيمة مضافة وفرص شغل مستدامة.
- مراجعة الإطار التحفيزي للاستثمار ليكون أكثر عدلاً وشفافية ويخدم المقاولات بجميع أحجامها.
- جعل الدعم العمومي مشروطاً بإحداث مناصب الشغل واحترام الالتزامات الاجتماعية.
- توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية لتشمل كل العاملين، بما في ذلك من هم في القطاع غير المهيكل.
- ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل وربط التكوين بالفرص الفعلية المطلوبة في سوق الشغل.

11 مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين

6	5	4	3	2	1

النموذج التنموي الجديد: أهداف 2035 في مجالي الاستثمار والتشغيل

- رفع حصة الاستثمار الخاص لتصل إلى 65٪ من إجمالي الاستثمارات، مما يعزز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.
- تعزيز نسبة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وذلك بالرفع من مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من 43٪ إلى 60٪.
- الرفع من القيمة المضافة الصناعية للتكنولوجيا المتوسطة أو العالية من 28٪ إلى 50٪.
- رفع نسبة العمل المهيكل المأجور من 41٪ إلى 80٪.
- زيادة نسبة النساء النشيطات من 22٪ إلى 45٪

12 مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵉⵏⴰⵡ ⵏ ⵍⵎⵓⵙⵜⴰⵛⴰⵔ
البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
دليل تقييم السياسات العمومية
السياق العام:
يأتي هذا الدليل في سياق ترسيخ مبدأ الديمقراطية التشاركية وتعزيز شفافية السياسات العمومية بالمغرب، بوصف التقييم أداة محورية لقياس النجاعة والفعالية، واستشراف آفاق التحسين في الأداء العمومي. وهو موجّه أساسًا إلى الفاعلين المؤسساتيين، لا سيما أعضاء مجلس المستشارين، لتقوية أدائهم الرقابي والتقييمي في إطار المقاربة الجديدة لدستور 2011.
13
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵉⵏⴰⵡ ⵏ ⵍⵎⵓⵙⵜⴰⵛⴰⵔ
البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
دليل تقييم السياسات العمومية: تعريف "التقييم"
• يُعرف التقييم كعملية تحليلية ممنهجة، تستند إلى مناهج علمية متعددة التخصصات، تهدف إلى إصدار أحكام موضوعية حول فعالية السياسات العمومية، ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة.
• التقييم يتجاوز مراقبة الإنجاز، ليركز على الأثر والاستدامة والمردودية.
• يعزز المسؤولية السياسية، ويؤسس لحوار مؤسساتي مبني على الأدلة.
14
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
دليل تقييم السياسات العمومية: معايير التقييم
الملاءمة:
مدى توافق السياسة
مع الحاجيات الحقيقية
الفعالية:
مدى تحقيق
الأهداف المسطرة
النجاعة:
التوازن بين الموارد المستثمرة
والنتائج المحققة
الاستدامة:
استمرار الأثر بعد انتهاء
التمويل أو التدخل
العدالة الاجتماعية:
مدى استفادة الفئات
الهشة والمهمشة
5
15
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
دليل تقييم السياسات العمومية: الفاعلون في التقييم
صناع القرار
الحكومة، الإدارة،...
المواطن
المستفيد النهائي من السياسة العمومية
الفاعل الدولي
كالمؤسسات المانحة...
البرلمان
مجلسا النواب والمستشارين
المجتمع المدني
الجمعيات، مرصد المراقبة والتقييم،...
16
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
دليل تقييم السياسات العمومية: أدوات التقييم
تحليل النتائج مع الأهداف المسطرة
المقابلات والاستبيانات
الدراسات الميدانية
التحليل المقارن: مع دول أو تجارب أخرى
استخدام المؤشرات الكمية والنوعية
17
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
دليل تقييم السياسات العمومية: مأسسة التقييم داخل مجلس المستشارين
أبرز الدليل التوجه الاستراتيجي للمجلس نحو مأسسة التقييم من خلال:
• إحداث وحدات متخصصة في تحليل وتقييم السياسات.
• تكوين المستشارين في منهجيات البحث والتقييم.
• الانفتاح على الخبرات الأكاديمية والتقنية.
• خلق شراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية الداعمة للحكامة الجيدة.
18
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
برنامج أوراش: السياق العام
برنامج "أوراش" هو مبادرة حكومية، أطلقت في إطار البرنامج الحكومي 2021-2026، يهدف إلى خلق 250 ألف فرصة شغل مباشرة مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023، لفائدة فئات واسعة من المواطنين، خاصة أولئك الذين فقدوا مصدر دخلهم أو يواجهون صعوبة في الإدماج المهني، مع تركيز خاص على العدالة المجالية والتنمية المحلية.
19
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
برنامج أوراش: المكونات
يضم برنامج أوراش حسب ما جاء في دورية السيد رئيس الحكومة، صنفين من الأوراش:
1. أوراش عامة مؤقتة: تنفذ مع الجماعات الترابية، جمعيات، تعاونيات وتستهدف مشاريع بيئية، ثقافية، رياضية، خدمات اجتماعية...
2. أوراش الإدماج المستدام: موجهة نحو إدماج الفئات الهشة في سوق الشغل، عبر القطاع الخاص أو التعاونيات. ويُمنح دعم مالي لتشجيع المشغلين على التوظيف.
20
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6
5
4
3
2
1
برنامج أوراش: خلاصات
بالنسبة للاستثمار، يمكن اعتبار برنامج أوراش، استثمارا غير تقليدي كالاستثمار في البنية التحتية، لكونه استثمارا اجتماعيا في الإنسان، يعزز الرأسمال البشري ويخلق دينامية اقتصادية محلية من خلال المشاريع المنفذة على الأرض ويساهم في دعم التعاونيات والمجتمع المدني لتطوير مشاريع صغيرة ذات أثر مستقبلي.
21
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6
5
4
3
2
1
برنامج أوراش: خلاصات
فيما يخص التشغيل، فبرنامج أوراش شكل آلية استعجالية لامتصاص البطالة وتعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال التشغيل المباشر حتى بدون شواهد. كما أن برنامج أوراش ساهم بشكل مباشر في دعم إدماج النساء والشباب في سوق الشغل، ودعم العدالة المجالية من خلال توزيع الأوراش حسب خصوصية كل جهة.
22
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
1
2
3
4
5
6
الخطط الوطنية ومذكرات الاستثمار
الخطة الوطنية للتشغيل 2015-2016
تنمية التشغيل 2015-2025
برامج تعزيز التشغيل في المغرب
برامج تعزيز قطاع الشغل في المملكة المغربية
مذكرات التوزيع الجهوي للاستثمار
2021-2022-2023-2024-2025
23
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
1
2
3
4
5
6
الاستراتيجية الوطنية للمملكة المغربية في التشغيل 2015
تعتمد هذه الاستراتيجية على مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تحسين الحكامة في سوق الشغل، وتعزيز خلق وظائف ذات جودة، وتقليص التفاوتات الاجتماعية والترابية وتفعيل مقاربة النوع. تغطي الاستراتيجية عشر سنوات (2015-2025) وتهدف إلى دمج قضايا التشغيل في كافة القطاعات في المجتمع المغربي، بمشاركة كل من الدولة، القطاع الخاص، الشركاء الاجتماعيين والمواطنين.
24
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6 5 4 3 2 1
تشخيص سوق الشغل في المغرب
-بطالة مرتفعة بين الشباب: خاصة في المناطق الحضرية، حيث يواجه الشباب المتخرجون صعوبة في العثور على وظائف لائقة.
-عمالة غير مؤهلة ووظائف هشة: يشغل العديد من العمال وظائف دون مؤهلات كافية أو في وظائف هشة، غالباً في القطاع غير المهيكل.
-انخفاض نسبة مشاركة النساء: يرجع ذلك بشكل رئيسي إلى القيود الاجتماعية والاقتصادية.
-وجود فارق ملحوظ بين التربية والتكوين واحتياجات سوق الشغل: لا ينجح النظام التعليمي في تلبية متطلبات سوق الشغل، مما يخلق فجوة بين كفاءات الشباب واحتياجات الشركات.
25
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6 5 4 3 2 1
محاور الاستراتيجية الوطنية للتشغيل
تعزيز خلق فرص الشغل
- التدابير المقترحة: دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، تطوير الحوافز الضريبية والمالية لتشجيع الاستثمارات في القطاعات المنتجة للوظائف.
- التأثير المتوقع: خلق وظائف دائمة مع التركيز على الشباب والنساء.
تعزيز الرأس المال البشري
- التدابير المقترحة: إصلاح نظام التربية والتكوين، تعزيز التكوين المهني، وتعزيز السياسات لمكافحة الأمية.
- التأثير المتوقع: تحسين قابلية التشغيل، تقليص الفوارق المجالية وتفعيل مقاربة النوع في بلوغ التربية والتكوين.
تفعيل الحكامة في سوق الشغل
- التدابير المقترحة: تبسيط بعض القواعد الخاصة بسوق الشغل، تحسين حماية العمال، إصلاح التشريعات المتعلقة بالعمل المؤقت، وتعزيز آليات المتابعة والتقييم
- التأثير المتوقع: تحسين كفاءة سوق العمل وضمان ظروف عمل لائقة لجميع العاملين
تحسين فعالية البرامج العملية للتشغيل
- التدابير المقترحة: مراجعة برامج إدماج الشباب المتخرجين، تحسين فعالية خدمات التشغيل، وتعزيز الدعم للشباب المبدعين
- التأثير المتوقع: زيادة معدل قابلية التشغيل للشباب
1
2
3
4
26
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ
ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵜⵉⵏⵜⵔⴰⵏⵜ
البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
الاستراتيجية الوطنية في التشغيل 2015: التحديات والمخاطر
تحدد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل العديد من المخاطر التي قد تعيق تنفيذها:
-المخاطر الاقتصادية: قد يحد الوضع الاقتصادي غير الملائم من قدرة الاستثمارات ويبطئ خلق الوظائف.
-مخاطر التنسيق: تعدد الفاعلين المعنيين يجعل التنسيق بين الجهود أمراً حاسماً. في حالة فشل هذا التنسيق، فإنه يؤثر على فعالية الاستراتيجية.
-المخاطر المرتبطة بتكييف نظام التربية والتكوين: يتطلب ملاءمة التربية والتكوين مع سوق الشغل إصلاحاً جذريا، وهو تحد كبير في سياق ضعف الاستثمار في هذا المجال.
27
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ
ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵜⵉⵏⵜⵔⴰⵏⵜ
البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
الاستراتيجية الوطنية للمملكة المغربية في التشغيل 2015
تعتمد هذه الاستراتيجية على مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تحسين الحكامة في سوق الشغل، وتعزيز خلق وظائف ذات جودة، وتقليص التفاوتات الاجتماعية والترابية وتفعيل مقاربة النوع. تغطي الاستراتيجية عشر سنوات (2015-2025) وتهدف إلى دمج قضايا التشغيل في كافة القطاعات في المجتمع المغربي، بمشاركة كل من الدولة، القطاع الخاص، الشركاء الاجتماعيين والمواطنين.
28
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6 5 4 3 2 1
التوزيع الجهوي للاستثمار - قانون المالية 2025
تأتي هذه المذكرة في سياق عالمي مضطرب تتخلله أزمات جيوسياسية (الحرب في أوكرانيا، توترات الشرق الأوسط)، وأثر بيئي ملحوظ (توالي سنوات الجفاف بالمغرب)، مما أدى إلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، ارتفاع التضخم، وانخفاض القدرة الشرائية.
ورغم هذا، أبان الاقتصاد المغربي عن صمود نسبي بفضل قطاعات حيوية كالسياحة والطاقة المتجددة والتحصيل الضريبي المرتفع.
29
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6 5 4 3 2 1
المعطيات الكمية والمالية
•يبلغ الغلاف المالي للاستثمار العمومي لسنة 2025 حوالي 340 مليار درهم، بزيادة قدرها 1.5٪ مقارنة بسنة 2024.
•تتوزع الاعتمادات المالية على ميزانية الدولة، صندوق محمد السادس للاستثمار، الجماعات الترابية، ومؤسسات عمومية.
•ارتفاع معدل تنفيذ نفقات الاستثمار من 77.9٪ سنة 2019 إلى 82.6٪ سنة 2023.
30
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

التوزيع الجهوي للاستثمار

تستعرض المذكرة بشكل مفصل كيف توجه الحكومة استثماراتها عبر الجهات، وفق رؤية تأخذ بعين الاعتبار:

- التمييز الإيجابي للجهات الأقل نمواً (مثل كلميم واد نون، درعة-تافيلالت، الشرق).
- تقليص الفوارق الجهوية في الناتج الداخلي الخام.
- تحفيز دينامية اقتصادية محلية في كل جهة.

أظهرت جهات الجنوب (العيون، الداخلة، كلميم واد نون) معدلات نمو مرتفعة للناتج الداخلي الخام، بينما بقيت جهات فاس-مكناس، بني ملال-خنيفرة في وضع متأخر نسبياً.

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6 5 4 3 2 1

المشاريع القطاعية الكبرى حسب الجهات

التربية والتكوين:

- إنشاء وتجهيز 181 مؤسسة تعليمية جديدة، و2،094 حجرة دراسية.
- توسيع العرض الجامعي من خلال مشاريع بناء كليات ومدارس عليا في فاس، بني ملال، سطات، أكادير، وجدة، الحسيمة...
- مواصلة تنفيذ برنامج "مدن المهن والكفاءات" في مختلف الجهات.

ⴰⵙⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6 5 4 3 2 1
المشاريع القطاعية الكبرى حسب الجهات
الصحة:
•بناء وتجهيز مراكز استشفائية جامعية جديدة (الرباط، بني ملال، العيون...).
•تحديث المستشفيات الإقليمية والجهوية، مع تخصيص استثمارات في المراكز الصحية القروية.
•تنفيذ مشاريع تتعلق بتوسيع العرض الصحي المرتبط بتعميم التغطية الصحية الشاملة.
33
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6 5 4 3 2 1
التقارير الوطنية والدولية
دراسة متقاطعة في شأن مشاركة المرأة في سوق الشغل المغربي
تقرير تتبع الوضعية الاقتصادية في المغرب
سوق الشغل في المغرب 2024-2023
السياسات الاقتصادية المحفزة للاستثمار والتشغيل في الأزمات
الاستثمار العمومي في المغرب
تقرير اللجنة حول الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2025
بحث حول استثمارات الإدارات العمومية
المغرب في أرقام 2024
التقرير السنوي 2022 مركز السياسات من أجل الجنوب
34
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين

6	5	4	3	2	1

قطاع التشغيل بالمغرب: رصد عقبات سوق شغل دامج

المندوبية السامية للتخطيط- البنك الدولي 2021

رغم التقدم المسجل في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (مضاعفة الناتج الداخلي الخام للفرد، تقليص معدلات الفقر، توسيع الولوج للبنيات التحتية الأساسية)، فإن الاقتصاد المغربي لا يزال عاجزًا عن خلق فرص شغل كافية وذات جودة. كما يُلاحظ استمرار معدلات مرتفعة من البطالة بين الشباب، وانخفاض مشاركة النساء في سوق الشغل، واستفحال الطابع غير المهيكل للتشغيل.

35 مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين

6	5	4	3	2	1

قطاع التشغيل بالمغرب: أهم الخلاصات

- **تحول بنيوي بطيء:** الانتقال من الزراعة نحو قطاعات أكثر إنتاجية (الصناعة، الخدمات ذات القيمة المضافة) يتم بوتيرة بطيئة.
- **هيمنة الاقتصاد غير المهيكل:** أزيد من نصف الأجراء يشتغلون خارج النظام الرسمي.
- **ضعف مشاركة النساء:** نسبة مشاركة المرأة في سوق الشغل تقل عن 30%، رغم تحسن مستويات تعليمها.
- **الهشاشة عند الشباب:** ثلث الشباب (15-24 سنة) مصنفون ضمن فئة N (لا يدرسون، لا يعملون، ولا يتابعون تكوينًا).
- **تأثيرات جائحة كوفيد-19:** أدت الجائحة إلى توقف حوالي 60% من المقاولات عن النشاط مؤقتًا أو بشكل دائم، مصحوبة بارتفاع البطالة، وتدهور مداخيل الأسر.

36 مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6 5 4 3 2 1
قطاع التشغيل بالمغرب: العوائق البنيوية
•تعقيد مناخ الأعمال: صعوبة الولوج إلى العقار، نظام جبائي مرهق وضعف تمويل الاستثمار.
•فجوة بين التكوين وسوق الشغل: جودة التربية والتكوين لا تتماشى مع الحاجيات الفعلية للمقاولات.
•تركيز الفرص الاقتصادية في محاور حضرية محددة (الرباط، الدار البيضاء).
37
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6 5 4 3 2 1
المغرب في أرقام
الوثيقة من إعداد المندوبية السامية للتخطيط بتعاون مع عدة قطاعات وزارية. وقد تم نشر هذا التقرير سنة 2024. ويهدف إلى تزويد الباحثين، صناع القرار من سياسيين وفاعلين من القطاع العام والخاص، والمواطنين بالبيانات الإحصائية الدقيقة التي تظهر حالة البلاد في عدة مجالات حيوية مثل الاقتصاد، والصحة، والتعليم، والزراعة، والعمالة، والسياحة. وتعتبر الوثيقة مرجعاً رسمياً يستخدم في التخطيط والسياسات الحكومية، وتحليل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
38
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
1 2 3 4 5 6
المغرب في أرقام
السكان والعمالة
التوزيع السكاني
الشغيلة النشيطة
نسبة البطالة
الصحة
عدد الأطباء
المرافق الصحية
الوضع الصحي
الطاقة والصناعة
انتاج الطاقة
الطاقات المتجددة
المتوسطات والصناعات
النقل والبنية التحتية
النقل البري
النقل الجوي
النقل البحري
التربية والتكوين
التلاميذ والطلبة
التحولات في نمط التعليم
التكوين المهني
الفلاحة والموارد الطبيعية
الإنتاج الزراعي
تأثيرات المناخ
الصيد البحري
التجارة الدولية
الصادرات والواردات
الديون العامة
الميزان التجاري
النقد والأسواق المالية
السياحة
عدد السياح
القدرة الاستيعابية للفنادق
عائدات السياحة
39
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
1 2 3 4 5 6
المغرب في أرقام
نقاط القوة
دقة الإحصاءات: الوثيقة تقدم بيانات موثوقة ودقيقة تمكن صناع القرار من تحليل الوضع الراهن للعديد من القطاعات.
تنوع المعلومات: تغطي الوثيقة مجموعة واسعة من المجالات الحيوية التي تساعد في تقديم صورة شاملة للاقتصاد الوطني.
نقاط الضعف
غياب التحليل العميق: رغم شمولية البيانات، إلا أن الوثيقة لا تحتوي على تحليل نوعي أو تفسير للعوامل المؤثرة وراء بعض التغيرات في الإحصاءات.
لغة تقنية: قد يجد غير المتخصص صعوبة في فهم بعض الأجزاء بسبب اللغة التقنية المستخدمة.
40
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
البرلمان
مجلس المستشارين
1 2 3 4 5 6
البرامج الانتخابية والحكومية
البرنامج الحكومي 2012
مسار الثقة لحزب التجمع الوطني للأحرار 2021
البرنامج الانتخابي لحزب الاتحاد الاشتراكي2021
البرنامج الحكومي 2016
البرنامج الانتخابي لحزب الأصالة والمعاصرة 2021
البرنامج الانتخابي لحزب التقدم والاشتراكية2021
البرنامج الحكومي 2021
البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال2021
البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية2021
41
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
البرلمان
مجلس المستشارين
1 2 3 4 5 6
الاستثمار والتشغيل في البرنامج الحكومي 2021
البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام أنظار مجلسي البرلمان في أكتوبر 2021 والذي نالت الحكومة بموجبه ثقة البرلمان.
يتضمن البرنامج الحكومي الخطوط العريضة لرؤية الجهاز التنفيذي لتدبير الشأن الحكومي خلال الولاية 2021 2026
يشمل: مدخل عام – محور تركيز دعائم الدولة الاجتماعية – محور مواكبة تحول الاقتصاد الوطني – محور الحكامة في خدمة المواطن.
42
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين

6	5	4	3	2	1

محور مواكبة تحول الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص شغل للجميع

خلص البرنامج الحكومي إلى أن:

- ❑ الجائحة شكلت صدمة خارجية قوية للاقتصاد الوطني
- ❑ أزيد من ثلث شباب المدن دون عمل، وأقل من امرأتين من بين كل عشرة نساء يمارسن نشاطا خارج البيت
- ❑ يظل التشغيل والحد من تفشي البطالة من القضايا الكبرى التي تشغل بال المغاربة

43 مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين

6	5	4	3	2	1

محور مواكبة تحول الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص شغل للجميع

السياسة الحكومية تقوم على خمس محاور:

- إنعاش فوري للاقتصاد الوطني؛
- وضع برنامج وطني وجهوي من أجل دعم المقاولات الناشئة في القطاعات الواعدة؛
- تفعيل الإصلاحات الهيكلية لدعم الاقتصاد الوطني؛
- تنفيذ سياسات قطاعية طموحة على الصعيدين الوطني والمجالي؛
- سن سياسة فاعلة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء.

44 مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6
5
4
3
2
1
الإجراءات الحكومية الفورية والملموسة
- دعم أثر البرامج الاجتماعية على دعم الطلب الداخلي
- مواكبة المقصيين من سوق الشغل من خلال برامج مبتكرة
- تمويل النشاط المقاولاتي والحرفي المشغل لليد العاملة
- تفعيل رافعة صندوق محمد السادس للاستثمار
- قواعد واضحة من أجل تكافؤ الفرص وتنافس جيد
- سياسة تشغيل متكاملة ومتجددة
- سياسات قطاعية طموحة من أجل فرص شغل لائقة ومنتجة
- تحرير النشاط الاقتصادي للمرأة
45
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6
5
4
3
2
1
الإجراءات الحكومية الفورية والملموسة
- 250.000 فرصة شغل مباشرة من خلال برنامج أوراش عامة مؤقتة كبرى وصغرى
- إحداث برنامج "الفرصة" لدعم المبادرات الفردية وتمويل المشاريع الصغرى
- تنفيذ استراتيجية "الجيل الأخضر" من أجل انبثاق طبقة وسطى فلاحية واسعة
- تشجيع وسم "صنع في المغرب" بإنتاج محلي لما قيمته 34 مليار درهم من الواردات، مع إمكانية خلق ما يزيد عن 100.000 منصب شغل
- الارتقاء بمهنة التدريس بخلق ما لا يقل عن 50.000 منصب شغل في السنة
46
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴰⵏⵙⵉⵍ ⵏ ⵉⵎⵓⵔⴰⵏ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
البرلمان
مجلس المستشارين
1 2 3 4 5 6
الإجراءات الحكومية الفورية والملموسة
- رفع معدل الاندماج من نسبة 60 % حاليا إلى 80 % بفضل الإنتاج المحلي لعشرات المنتوجات الصناعية عوض استيرادها على شاكلة منتوجات جاهزة أو شبه جاهزة
- خلق أكثر من 400.000 منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين 2022 و 2026 عبر خطة الاندماج المحلي لصناعات قائمة على استثمار مهم في رؤوس الأموال
- خلق أزيد من 100.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر في قطاعي الصيد وتربية الأسماك.
47
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴰⵏⵙⵉⵍ ⵏ ⵉⵎⵓⵔⴰⵏ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
البرلمان
مجلس المستشارين
1 2 3 4 5 6
التشغيل في البرامج الحكومية 2016-2021
2021-2016
2020-2018
2021-2017
المقاول الذاتي
تحفيزات ضريبية وإمكانية الولوج إلى الصفقات العمومية، مما أدى إلى ارتفاع عدد المسجلين من أقل من 29 ألفا في 2016 إلى 277 ألفا حتى نونبر 2020، 54% منهم شباب.
برامج "إدماج" و"تحفيز"
زيادة في عدد المستفيدين، حيث ارتفع عددهم من 92 ألفا في 2017 إلى حوالي 109 آلاف في 2018، وأكثر من 118 ألفا في 2019.
المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل
تعزيز التشغيل وتوسيع وتنويع برامجه، من أبرز نتائجه تحسين قابلية التشغيل لـ 770 ألف باحث عن عمل بين 2017 و2020، وإدماج 406 آلاف منهم في سوق الشغل.
48
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
التشغيل في البرامج الحكومية 2016-2021
2022
2024
2025
برنامج فرصة
برنامج أوراش
استراتيجية دعم التشغيل
دعم المبادرات الفردية وتمويل المشاريع الصغرى
تخصيص 20% من الحصة الإجمالية للأوراش ذات الأولوية، مع التركيز على المناطق القروية والمناطق المتأثرة بالتغيرات المناخية. استفاد من النسخة الأولى حوالي 104 آلاف شخص، بينما وصل في النسخة الثانية إلى نحو 120 ألف شخص.
خصصت الحكومة ميزانية قدرها 14 مليار درهم لدعم التشغيل، منها 12 مليار درهم لدعم الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية، ومليار درهم لتحسين فعالية برامج التشغيل، ومليار درهم لحماية فرص الشغل في المناطق القروية.
49
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

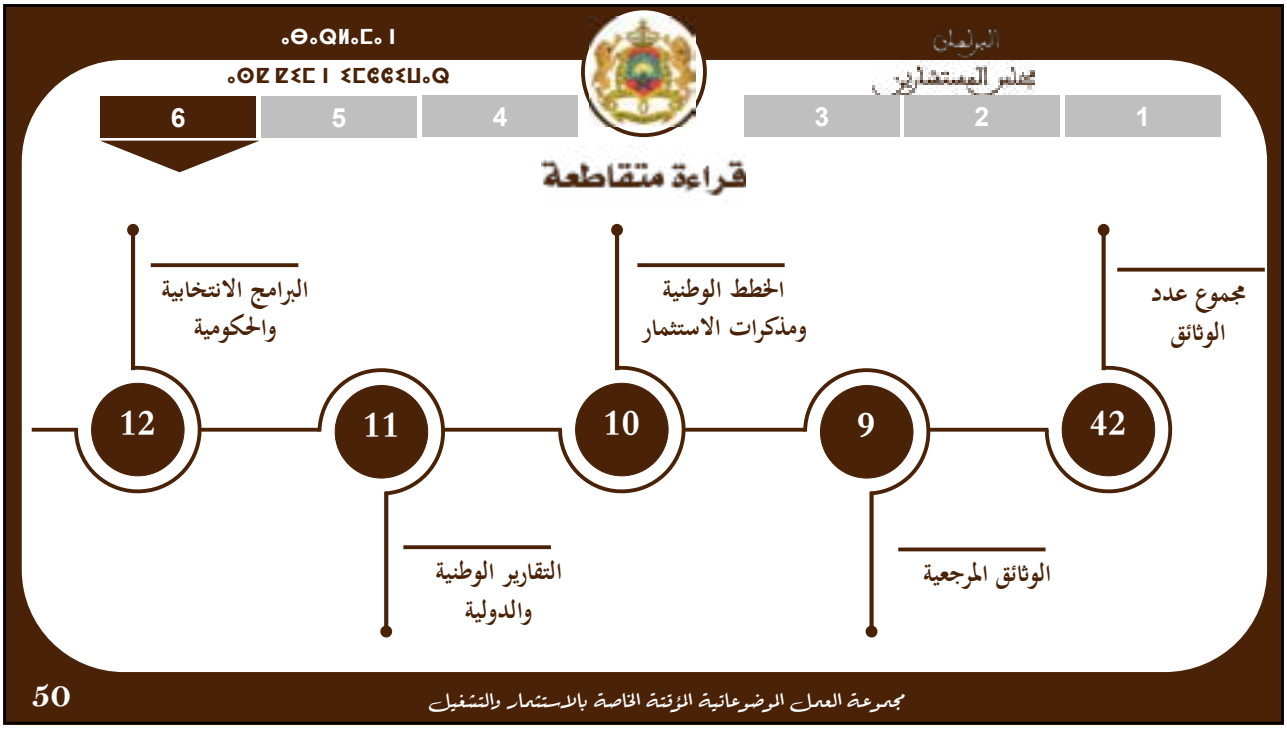
البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
قراءة متقاطعة
البرامج الانتخابية والحكومية
12
التقارير الوطنية والدولية
11
الخطط الوطنية ومذكرات الاستثمار
10
الوثائق المرجعية
9
مجموع عدد الوثائق
42
50
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
قراءة متقاطعة: الملاحظات العامة
تنوع زمني وفي المضمون
تعدد الجهات المُنتجة
ازدواج لغوي
التركيز الموضوعاتي
الوثائق تمتد على سنوات مختلفة (2012 إلى 2025)، وتتضمن تقارير وطنية، دراسات تحليلية، مذكرات حكومية، وبيانات رقمية وإحصائية
مؤسسات دولية ووطنية ومؤسسات رسمية، وتقارير تحليلية أو توجيهية مثل دليل تقييم السياسات أو دليل ميثاق الاستثمار.
بعض الوثائق بالفرنسية، وأخرى بالعربية، ما يدل على توجه مزدوج يخدم الفاعلين السياسيين والخبراء من مختلف الخلفيات.
جميع الوثائق تدور حول السياسات العمومية في الاستثمار والتشغيل، بما يشمل تحليل سوق الشغل، الاستثمار العمومي
51
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

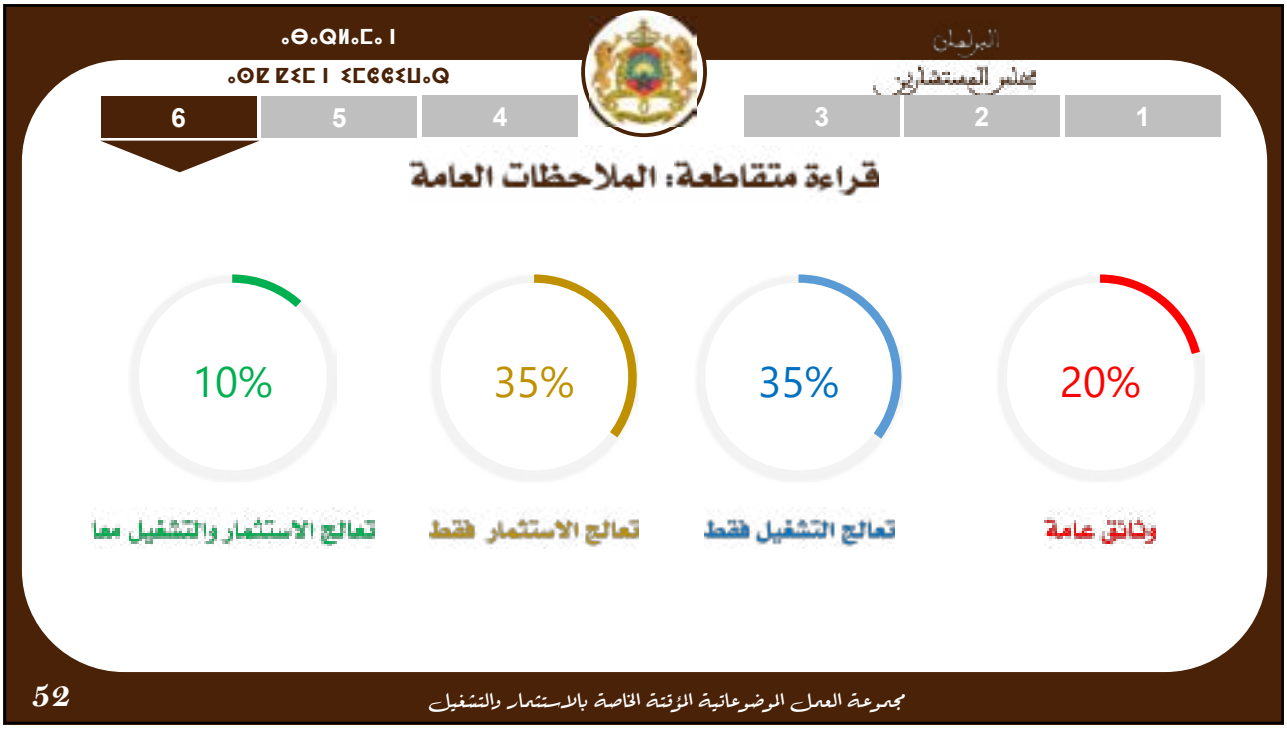
البرلمان
مجلس المستشارين
1
2
3
4
5
6
قراءة متقاطعة: الملاحظات العامة
20%
وثائق عامة
35%
تعالج التشغيل فقط
35%
تعالج الاستثمار فقط
10%
تعالج الاستثمار والتشغيل معا
52
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6
5
4
3
2
1
قراءة متقاطعة: التقارير التي تناولت التشغيل والاستثمار معاً
تقاطع صريح بين الاستثمار والتشغيل في سياق الأزمات
Quelles politiques économiques en faveur de l'investissement et de l'emploi en période de crises
53
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6
5
4
3
2
1
قراءة متقاطعة: التقارير التي تناولت التشغيل والاستثمار معاً
تتناول التشغيل بشكل رئيسي، مع إشارات محدودة لعلاقة ذلك بجلب الاستثمار
La stratégie nationale de l'emploi
54
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
1 2 3 4 5 6
قراءة متقاطعة: التقارير التي تناولت التشغيل والاستثمار معاً
البرامج الحكومية في مجال التشغيل
تذكر آليات تحفيز سوق الشغل، لكن لا تحلل بشكل مباشر علاقتها العضوية بالاستثمار
55
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

البرلمان
مجلس المستشارين
1 2 3 4 5 6
قراءة متقاطعة: التقارير التي تناولت التشغيل والاستثمار معاً
تنمية التشغيل 2015-2025
خطة متوسطة المدى تربط نسبياً بين السياسات الاقتصادية والتشغيل
56
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6
5
4
3
2
1
قراءة متقاطعة: محاور تحليلية لم تبرز في الوثائق
الاستثمار في الرأسمال البشري
لا يظهر أي تقرير حول علاقة الاستثمار بمنظومة التعليم والتكوين المهني، والكفاءات.
تشغيل الشباب والمجال القروي
تغيب مقاربات موجهة لهذه الفئات (مثلاً، تشغيل الشباب في العالم القروي، البطالة المقنعة).
الرقمنة وتحفيز الاستثمار والتشغيل
غياب تقارير عن التحول الرقمي في المرفق العمومي وعلاقته بجذب الاستثمار أو خلق فرص الشغل.
تقييم البرامج الحكومية الجديدة
لا يوجد تقييم موضوعي لأثر هذه البرامج رغم حداثتها وأهميتها. (فرصة، أوراش، مبادرة المقاولات الناشئة)
تأثير السياسات البيئية على الاستثمار
موضوع أخضر جديد لم يُدرج، مع أن هناك انتقالاً نحو الاقتصاد الأخضر، والذي له أثر على التشغيل
إشكاليات مناخ الأعمال في الجهات
المذكرات الجهوية تكتفي بالأرقام دون تحليل معيقات أو إمكانيات تحسين بيئة الاستثمار محلياً.
57
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ
البرلمان
مجلس المستشارين
6
5
4
3
2
1
قراءة متقاطعة: محاور استراتيجية غير بارزة في التقارير
تقييم مخرجات برامج دعم المقاولة الذاتية
القطاع غير المهيكل
أثر التحول الرقمي على التشغيل والإنتاجية
العلاقة بين النظام الجبائي والاستثمار
التمويل البنكي والاستثمار الخاص
التفاوت الجهوي في سوق الشغل
58
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

ⴰⵙⴰⵇⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵇ
البرلمان
مجلس المستشارين
6
5
4
3
2
1
قراءة متقاطعة: خطوات منهجية
1
إعداد قائمة ملحقة
تضم التقارير التكميلية المقترحة لإحالتها على المجموعة أو إدراجها ضمن الملحقات المرجعية.
2
تخصيص جلسات لتقييم البرامج الحديثة
فرصة، أنا مقاول، أوراش... تقييم نوعي وليس فقط كمي.
3
زيارة مؤسسات / مديريات استقاء شهادات حية
تضمن في التقرير العام.
59
مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالاستثمار والتشغيل

الجلسة رقم 1 :

الاتحاد المغربي للشغل

أرضية النقاش

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⵣⵍⴰⵜ ⵏ ⵍⵎⵓⵙⵙⵉⵡⵏ
ⴰⵙⵙⵓⵎⵙⴰ ⵏ
ⴰⵓⵣ ⵣⵉⵛ ⵏ ⵉⵛⵛⴰⵡⵍⴰⵇ

جلسات الاستماع للنقابات العمالية

أرضية تأطيرية

- سوق الشغل في المغرب يعاني من:

  ❖ بطالة مرتفعة بين الشباب، خاصة في المناطق الحضرية، حيث يواجه الشباب المتخرجون صعوبة في العثور على وظائف لائقة.

  ❖ عمالة غير مؤهلة ووظائف هشة: يشغل العديد من العمال وظائف دون مؤهلات كافية أو في وظائف هشة، غالباً في القطاع غير المهيكل.

  ❖ انخفاض نسبة مشاركة النساء: يرجع ذلك بشكل رئيسي إلى القيود الاجتماعية والاقتصادية.

  ❖ وجود فارق ملحوظ بين التربية والتكوين واحتياجات سوق الشغل حيث لا ينجح النظام التعليمي في تلبية متطلبات سوق الشغل، مما يخلق فجوة بين كفاءات الشباب واحتياجات الشركات التي تشتكي بدورها من غياب الكفاءات.

- القانون - الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، إصلاح سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار وتشجيعه، من أجل ملاءمتها مع متطلبات النموذج التنموي الجديد ومع التحولات المؤسساتية العميقة على الصعيدين الوطني والدولي.

- في سياق تفعيل الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالاستثمار الخاص صادق المجلس الحكومي يوم الخميس 9 أبريل الجاري على مرسوم يتعلق بتفعيل نظام الدعم الموجه للمقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة من خلال استهداف فئة الأشخاص الاعتباريين من القطاع الخاص (يجب أن يساوي المبلغ الاجمالي للمشروع الاستثماري مليون (1.000.000)درهما أو أكثر، وألا يتجاوز خمسين مليون (50.000.000) درهما بالنسبة للمقاولات الصغرى جدا. كما يجب أن يتوفر المشروع الاستثماري على نسبة تشغيل قارة تساوي 1.5% مع تعبئة الموارد الذاتية للمستثمر -أو أحد قروض الأبناك المعتمدة- في حدود 10% على الأقل من مبلغ الاستثمار الإجمالي).

- برنامج أوراش: يهدف إلى خلق 250 ألف فرصة شغل مباشرة مؤقتة خلال سنتي 2022 و2023، لفائدة فئات واسعة من المواطنين، خاصة أولئك الذين فقدوا مصدر دخلهم أو يواجهون صعوبة في الإدماج المهني، مع تركيز خاص على العدالة المجالية والتنمية المحلية: أوراش عامة مؤقتة - أوراش الإدماج المستدام.

- برنامج فرصة لدعم المبادرات الفردية وتمويل المشاريع الصغرى.

- القطاع / الاقتصاد غير المهيكل: أزيد من نصف الأجراء يشتغلون خارج النظام الرسمي.

- الشغل غير اللائق الذي لا يراعي الظروف الدنيا للكرامة الإنسانية سواء من خلال هزالة الأجرة أو ساعات العمل أو الاستقرار المهني أو غيرها من الأسباب.

- عدم تثمين شغل المرأة: نسبة مشاركة المرأة في سوق الشغل تقل عن 30٪، رغم تحسن مستويات تعليمها - أقل من امرأتين من بين كل عشرة نساء يمارسن نشاطا خارج البيت / عمل المرأة داخل البيت -العمل المنزلي غير المؤدى عنه- لا قيمة إحصائية له.

- المقاولة المتوسطة والصغرى والصغرى جدا حيوية وتعتبر عصب الحياة الاقتصادية.

بعض الأسئلة التفاعلية

هذا اللقاء -المقابلة- هو أداة من أدوات تقييم السياسة العمومية على غرار أدوات أخرى كالاستبيان وتحليل النتائج وغيرها، بحيث يهدف إلى تجميع المعطيات الموضوعية التي تسمح لمجلس المستشارين بإصدار أحكام حول فعاليتها ومدى تحقيق أهداف الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتخذة في مجال الاستثمار والتشغيل وإبراز نقط الضوء ونقط الضعف

فيما يلي بعض الأسئلة قصد تقاسم التفكير فيها مع النقابات العمالية:

- هل يمكن اعتبار مدونة الشغل الحالية رافعة للاستثمار، أم على العكس هي حجر عائق للاستثمار؟
- ماذا قدمت مدونة الشغل من ضمانات الشغل اللائق للشغيلة على المستوى حقوق الفردية أو المفاوضات الجماعية؟
- هل حققت المدونة نقلة نوعية في ما يخص نزاعات الشغل؟
- هل تلمسون أثر الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة على عيش الشغيلة (الموظفون والعمال وغيرهم)؟
- ما هي القطاعات التي ترون أنها بحاجة إلى استثمارات أكبر لتحفيز التشغيل اللائق؟ وما مدى تحقيق التحفيزات المالية التي تقدم للمستثمرين على أرض الواقع؟
- هل لاحظتم أن البرامج الحكومية السابقة تمس هذه المجالات الحيوية والتي تنعكس بشكل مباشر وفوري على نسبة التشغيل؟
- ما هي المبادرات التي يمكن للنقابات العمالية أن تدعمها لتحقيق توازن بين الربحية وحقوق العمال في مشاريع الاستثمار؟

- ألا يمكن اعتبار التشجيعات والتحفيزات المالية التي تقدمها الحكومة في شتى البرامج تشجيعا على الكسل وممارسة ريعية تؤتي مفعولا عكسيا في الحياة الاقتصادية وترسخ ثقافة الامتياز أو كما تعرف بالعامية "ثقافة الهمزة"؟

- ما هو تعريفكم للتشغيل اللائق في السياق المغربي، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق هذا الهدف؟

- كيف يمكن تحسين شروط العمل في القطاع غير المهيكل والمساهمة في جعله أكثر تنظيماً ليتوافق مع معايير التشغيل اللائق؟

- كيف يمكن للنقابات تعزيز برامج التكوين المهني والتمويل لتسهيل دمج الشباب في سوق العمل؟

- كيف تنظرون إلى تشجيع الاستثمارات الكبرى (وخصوصا في القطاعات الآمنة كالسكن والعقار) مقابل/ على حساب المقاولات الصغرى والناشئة؟

- ما هي السبل التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون بين النقابات العمالية وأرباب العمل من أجل خلق الحد من الشغل الهش (الموسميون، التعاون الوطني...)؟

- كيف يمكن للنقابات أن تشارك في تحديد معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساهمة في تحسين بيئة العمل؟

- كيف يمكن للقطاع العام والخاص التعاون مع النقابات العمالية لتطوير سياسات تكوينية وتدريبية تستهدف تحسين مهارات العاملين في المغرب؟

- ما هي المبادرات التي يمكن تبنيها لتمكين العمال من اكتساب مهارات جديدة تلائم متطلبات سوق العمل الحالي والمستقبلي؟

- كيف يمكن للقطاع البنكي أن يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في المغرب من خلال تحفيز الاستثمار عوض "الربح المريح"؟

مذكرة جوابية

مذكرة

الاتحاد المغربي للشغل

حول تقييم ومناقشة السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

إلى السيدات والسادة:

أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بتقييم ومناقشة السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

تقديم عام:

يتابع الاتحاد المغربي للشغل باهتمام بالغ، التحضيرات الجارية للجلسة السنوية لمجلسكم الموقر، الخاصة بتقييم ومناقشة السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل، وأشغال مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لها، التي تفضلت مشكورة في إطار أشغالها التحضيرية، باللقاء بنا وزيارتها في مقرنا المركزي بالدار البيضاء.

وهي مجموعة عمل ذات أهمية كبيرة، بالنظر إلى الظرفية الوطنية الدقيقة التي تشكلت فيها، وما يميزها من تحديات اقتصادية واجتماعية متزايدة، واعتبارا لدورها التحضيري لمحطة دستورية هامة ستشكل مناسبة لمساءلة وتقييم مدى نجاعة السياسات العمومية في مجال الاستثمار، وتوجيهها لإحراز الآثار الاجتماعية المنشودة منها، والمتمثل أساسا في توفير الشغل الكريم، وتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية، وتأمين تنمية اقتصادية واجتماعية منصفة ومستدامة.

ولقد شكل الاستثمار باختلاف مجالاته، الركيزة الأساسية لجل التصورات التنموية لبلادنا، منذ الاستقلال حيث تم تسخير كم هائل من الموارد العمومية لدعم المشاريع الاستثمارية، الوطنية والأجنبية على حد سواء، إلى جانب تخصيصها بعدد من التحفيزات المتنوعة التي شملت توفير العقارات الحاضنة لها وتخفيف الأعباء الجبايات عنها فضلا عن تشيد البنيات التحتية الضرورية لها.

غير أن العائد الاجتماعي لمعظم هذه الاستثمارات، خصوصا على مستوى توفير الشغل اللائق والمستدام، لم يرقى إلى حجم الانتظارات والطموحات الشعبية والحكومية المعلقة عليها، سواء من حيث عدد المناصب المحدثة أو من حيث مدى مطابقة هذه المناصب لمعايير الشغل الكريم والمستدام، مما يستدعي بإلحاح إعادة التفكير في منطق العلاقة القائمة بين هذه الاستثمارات وما تم تحقيقه حتى الساعة، من تنمية اجتماعية بفضلها.

ومن منطلق موقعنا كقوة اجتماعية ونقابية وتمثيلية، معنية بالدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وشروط عملها، وعن عدالة توزيع ثمار النمو بين جميع فئات المجتمع، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نتقدم إلى مجموعتكم الموقرة بهذه المذكرة، مساهمة منا في إغناء النقاش البرلماني والمؤسساتي، من أجل إسماع صوت الطبقة العاملة المغربية وعموم الشغيلة والمعطلين والشباب والنساء وغيرهم من الفئات الشعبية الأخرى.

وقد ارتأينا تقسيم مذكرتنا هذه إلى ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

المحور الأول: ملاحظات تشخيصية لواقع الاستثمار والتشغيل ببلادنا

المحور الثاني: مقترحات وتوصيات عملية لتقويم السياسات المعتمدة

المحور الثالث: الدعوة لحوار وطني يؤسس لنموذج اقتصادي عادل ومندمج

المحور الأول: ملاحظات تشخيصية لواقع الاستثمار والتشغيل

أولا: ضعف الأثر الاجتماعي للاستثمار

رغم تحسن ترتيب المغرب في عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية الدولية، وهو ما يبعث على الكثير من التفاؤل، غير أن المؤشرات المتعلقة بمدى تحسين ظروف عيش المواطنين عموما تظل دون المستوى المنشود، بالنظر إلى حزم الرهانات المطروحة.

حيث تسجل نسب البطالة تزايدا مقلقا، خاصة وسط الشباب المتعلم، وفي العالم القروي والمناطق النائية، كما أن نسبة مهمة من الاستثمارات المعلنة لا تصل إلى مرحلة التنفيذ، أو لا تحترم التزاماتها المرتبطة بعدد مناصب الشغل الموعود بها، بسبب غياب آليات صارمة للتتبع والمراقبة والمساءلة.

ثانيا: هشاشة مناصب الشغل المحدثة

ويسجل أيضا، بأسف شديد، أن غالبية مناصب الشغل المرتبطة ببرامج الاستثمار المنفذة، خصوصا في المناطق الصناعية الحرة، تكون مؤقتة أو بعقود محددة المدة، أو عبر عقود الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، مما يعمق من مظاهر الهشاشة في الشغل ويفرغ فرص العمل المحدثة من طابع الاستدامة.

كما أن انتشار العمل بنظام المناولة والمقاولة من الباطن، خارج نطاق الاستثناءات المخولة قانونا، يؤدي إلى تمييع العلاقة الشغلية، ويعيق تمتع العمال بحقوقهم الشغلية وحرياتهم النقابية.

ثالثا: القصور البنيوي لمنظومتي التكوين والتشغيل

حيث يلاحظ ضعف التنسيق بين برامج التكوين المهني والأكاديمي، ومتطلبات سوق الشغل الحقيقية، في ظل غياب إطار مرجعي وطني للوظائف والكفاءات، وفي ظل تعدد البرامج العمومية المرتبطة بالتشغيل كبرنامج "إدماج" وتحفيز وأوراش وفرصة وغيرها.

وهي برامج يتم تسطيرها إطلاق العمل بها وإنهاؤها والانتقال إلى أخرى دون تقييم حقيقي ومعلن لنسب نجاحها، ومدى تأثيرها على معدلات البطالة، وقدرتها على إدماج الشباب المعطل في النسيج الاقتصادي الوطني، وهو اختلال طبع عددا من برامجنا ومخططاتنا الوطنية.

رابعا: التمييز المجالي في مجال الاستثمار والتشغيل

إلى جانب ما سبق، يسجل أيضا استمرار التمركز الاقتصادي في جهات محدودة من البلاد، مما يعمق الفوارق المجالية ويعقد جهود الحد منها، حيث أن الاستثمارات خاصة الصناعية منها، لازالت تعرف تمركزا مفرطا في ثلاث جهات رئيسية هي جهة الدار البيضاء سطات، وجهة الرباط سلا القنيطرة، وجهة طنجة تطوان الحسيمة، بحوالي 70% من الاستثمارات الصناعية، كما تستحوذ هذه الجهات على حصة الأسد من مناصب الشغل المحدثة.

ففي الوقت الذي تستفيد فيه الثلاث الجهات المذكورة من بنيات تحتية حديثة ومناطق صناعية متطورة، تظل جهات أخرى تعاني التهميش وضعف الجاذبية الاستثمارية، بسبب غياب سياسة ترابية مندمجة تحفز على الاستثمار فيها،

وتشجع على بناء نسيج اقتصادي محلي قوي، يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

خامسا: تدني الخدمات العمومية في ضل نمو الاستثمار فيها

أما على صعيد الخدمات العمومية، فلم يؤدي نمو الاستثمار، في قطاع النقل مثلا، إلى تحسين ملموس في جودة خدماته؛ فرغم ضخ استثمارات كبيرة في النقل الحضري عبر الترامواي والباصواي وحافلات النقل الحضري، لا تزال معاناة الساكنة في مدن كالراشيدية وفاس ووجدة مستمرة بسبب غياب حلول نقل ملائمة.

وهي الملاحظة نفسها المنسحبة على قطاعات أخرى أكثر حيوية كالصحة والتعليم، فرغم الانتشار الكبير للمؤسسات التعليمية الخاصة في مختلف المستويات، وتنامي شبكة المصحات الخاصة في مختلف المدن، إلا أنا مساهمة القطاع الخاص الصحي والتعليمي في تحسين جودة الصحة والتعليم وتوفير فرص شغل مستدامة، لا ترقى إلى مستوى العناية والتحفيز الممنوحين لهما.

سادسا: ضعف الحكامة والشفافية

كما نسجل بأسف شديد، أن غياب إشراك النقابات العمالية والمنظمات المهنية في بلورة وتتبع السياسات الاستثمارية، يضعف الرقابة الاجتماعية على نجاعة هذه الاستثمارات، ويحول دون ضمان مردوديتها الاجتماعية، في ظل غياب آليات واضحة لتقييم الأثر الاجتماعي والبيئي للمشاريع الاستثمارية الكبرى.

المحور الثاني: مقترحات وتوصيات لتقويم السياسات المعتمدة

أولا: إرساء ميثاق اجتماعي للاستثمار ورصد آثاره على التشغيل

إيمانا منه بأهمية الاستثمار كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يؤكد الاتحاد المغربي للشغل على أن جذب الاستثمارات يجب أن يتم وفق رؤية وطنية شاملة وموحدة، يجسدها ميثاق اجتماعي للاستثمار ورصد آثاره على التشغيل، يكون ثمرة حوار ثلاثي يجمع بين الحكومة ومختلف الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وذلك وفق الأسس والمنطلقات التالية:

- التنصيص على إلزامية احترام كافة الحقوق القانونية والمكتسبة للأجراء في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع؛
- اعتماد عقود اجتماعية مواكبة للعقود الاستثمارية، تؤكد على الاحترام التام لمعايير العمل الدولية والتشريعات الاجتماعية الوطنية وتحدد فيها معايير الشغل اللائق (الحد الأدنى للأجر، الحماية الاجتماعية، ظروف العمل، الحريات النقابية...)؛
- تشجيع الاستثمارات المنتجة للثروة الحقيقية والقيمة المضافة، خصوصًا في القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية الواعدة؛
- ربط الامتيازات والتحفيزات المقدمة للمستثمرين بخلق مناصب شغل مستدامة، بدل تعزيز أنماط التشغيل الهش والمؤقت؛

– تأسيس مرصد وطني للتشغيل، يصدر تقارير دورية حول جودة الشغل ومدى احترام القوانين الاجتماعية، والتطورات المجالية والقطاعية لسوق الشغل.

ثانيا: تحسين الحكامة الاجتماعية للسياسات العمومية

– الانتقال من المقاربة الإحسانية إلى المقاربة الحقوقية، عبر اعتبار الحماية الاجتماعية حقا دستوريا يستوجب الإعمال التدريجي والكامل؛

– خلق آلية ثلاثية التركيبة (الحكومة، النقابات، أرباب العمل) لمتابعة أثر السياسات الاستثمارية على التشغيل؛

– الاهتمام أكثر بتشغيل الشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة، عبر آليات دعم حقيقية وملائمة؛

– تكريس مسؤولية المقاولات إزاء حقوق عمالها واحترام البيئة والمحيط الاجتماعي؛

– تعزيز دور مفتشية الشغل ومنحها الوسائل القانونية والبشرية والمادية الضرورية؛

– تقييم الآثار الميدانية للسياسات الاجتماعية الدولة واعتماد معايير واضحة ومؤشرات صادقة للقياس والتقييم؛

- ضمان استمرارية برامج الدعم الاجتماعي المباشر وإدماجها في إطار سياسة عمومية موحدة، وتحقيق التقائية برامج مختلف المتدخلين في المجال.

ثالثا: إصلاح وتوحيد برامج التشغيل

- إرساء حكامة مبنية على التقييم الدوري، اعتماد تقييم وطني شامل لبرامج التشغيل المطبقة منذ 2005 إلى الآن؛
- ربط استمرار تمويل مختلف برامج التشغيل بنتائجها المحققة؛
- إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في صياغة استراتيجية وطنية شمولية وموحدة للتشغيل؛
- مراجعة السياسات العمومية للتشغيل لضمان تفعيل الحق الدستوري في الشغل الكريم لكل المواطنين؛
- اعتماد منصة معلوماتية موحدة للتشغيل تمكن الباحثين على الشغل والمشغلين من الولوج السريع، لمختلف عروض العمل وفرص التكوين وبرامج التنشيط المتاحة؛
- دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمقاولة المواطنة، بدل الاقتصار على الدعم المالي الفردي للمبادرات الصغيرة.

رابعا: تقوية البعد الجهوي في الاستثمار والتشغيل

- وضع سياسة استثمارية عادلة، ترتكز على تشجيع وتحفيز الاستثمار الصناعي في المناطق الداخلية والنائية، عبر آليات مالية وضريبية وتسهيلات عقارية خاصة؛

- تكريس العدالة المجالية عبر تحفيز الاستثمار المنتج للشغل في مختلف جهات المملكة وليس فقط في الأقطاب الكبرى؛

- إعداد مخططات جهوية للتشغيل مدمجة مع برامج التنمية الجهوية، بشراكة مع السلطات الترابية والنقابات والمجتمع المدني؛

- إشراك الجماعات الترابية والمجالس الإقليمية والجهوية في وضع سياسات الاستثمار، ضمانا لملاءمتها مع الخصوصيات المجالية والاحتياجات المحلية، تنزيلا لورش الجهوية المتقدمة؛

- إحداث صناديق جهوية لدعم التشغيل المحلي، خاصة في المناطق المتضررة من التغيرات الاقتصادية أو المناخية؛

- إحداث مناطق صناعية مندمجة ومجهزة في الأقاليم النائية، مع ربطها بالبنيات التحتية واللوجستيك الضرورية، لجعلها أكثر جاذبة للاستثمار؛

- اشتراط التشغيل المحلي ضمن دفاتر التحملات، وتحديد نسبة معينة من اليد العاملة المنتمية للجهة المستضيفة للاستثمار، مع توفير آليات للمواكبة والتكوين؛

- تحفيز المقاولات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع المحلي، بدل التركيز على الاستثمارات الكبرى الأجنبية، التي غالبا ما تترك أثرا ضعيفا على التنمية المحلية؛

- إرساء آلية لتتبع وتقييم الأثر المجالي والاجتماعي للاستثمارات، بما يضمن توجيه الدعم العمومي بناء على الأثر الفعلي على التشغيل والتنمية الترابية؛

خامسا: تعزيز التكوين وملاءمته مع سوق الشغل

- توجيه منظومة التكوين المهني نحو الحرف ذات القيمة المضافة والطلب المرتفع، خاصة في الاقتصاد الأخضر والرقمي والصناعات التحويلية؛

- تحيين المناهج التكوينية وربطها بالحاجيات الفعلية لسوق الشغل، من خلال الرصد الدائم لهذه الحاجيات، والمراجعة الدورية لبرامج التكوين المهني والأكاديمي لملاءمتها والقطاعات الإنتاجية ذات الأولوية؛

- تعزيز التكوين بالتناوب والتكوين داخل المقاولة، وتقديم تحفيزات مالية وضريبية للمقاولات التي تساهم في احتضانهم الشباب تكوينهم؛

- تخصيص تمويل لدعم برامج إعادة التأهيل المهني للشباب المعطلين والعمال المتضررين من التحولات الاقتصادية المتسارعة؛

- دعم التكوين المستمر للأجراء، كآلية للحفاظ على الشغل وتطوير الكفاءات؛

سادسا: مأسسة الحوار الاجتماعي في الاستثمار

– التنصيص على ضرورة إشراك النقابات الأكثر تمثيلية في اللجان الجهوية للاستثمار؛

– جعل الاتفاقيات الجماعية إطارا مرجعيا في تحديد الشركات المستفيدة من الدعم العمومي.

المحور الثالث: دعوة مفتوحة لحوار وطني يؤسس لنموذج اقتصادي جديد

إن واقع سوق الشغل، كما تؤكده الأرقام الرسمية، يكشف عن أزمة بنيوية تتطلب مقاربات جديدة تتجاوز التدخلات القطاعية المجزأة، نحو مقاربة شمولية تضع الإنسان، وبالخصوص العامل، في صلب العملية الاستثمارية؛ وهو ما يستوجب التأسيس لتعاقد اجتماعي واقتصادي جديد يعترف بأن التشغيل اللائق ليس نتيجة تلقائية للنمو، بل هو اختيار سياسي واجتماعي يجب أن يحتل موقعا مركزيا في السياسات الاستثمارية والميزانيات العمومية

تعاقد يجب أن يربط بين الاستثمار وخلق مناصب شغل مستدامة ومحترمة لحقوق العمال، وأن يناسب بين استفادة المستثمرين من التحفيزات المقدم بمدى مساهمتهم في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، واحترام حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية كرافعتين لتكريس العدالة الاجتماعية داخل المقاولة.

كما أن وضع التشغيل اللائق والعمل المنتج في قلب النموذج التنموي، هو السبيل الأنجع لتجديد الثقة في المؤسسات وتقوية روح الانتماء الوطني، فالكرامة لا تتحقق إلا عبر شغل كريم يضمن دخلا عادلا واستقرارا مهنيا، وآفاقا للتطور

والتكوين، فمن خلال الاعتراف بقيمة العمل المنتج، يمكن للمغرب أن يؤسس لتنمية شاملة ومستدامة، تحصن السلم الاجتماعي، وتحقق الاندماج الاقتصادي، وتفعل المبدأ الدستوري للعدالة الاجتماعية.

لهذه الاعتبارات، وانطلاقا من موقعه كقوة اقتراحية مسؤولة، فإن الاتحاد المغربي للشغل يرى في الحوار المجتمعي مدخلا استراتيجيا لإعادة توجيه بوصلة التنمية نحو خدمة الإنسان والمجتمع، بدل رفع الأرقام والمؤشرات، وذلك عبر **إطلاق حوار وطني واسع حول قضايا التشغيل والاستثمار**، يشمل النقابات، وأرباب العمل، والحكومة، والجهات، وكافة المتدخلين المؤسساتيين والمجتمع المدني، من أجل التأسيس لسياسات عمومية أكثر عدالة وفعالية.

عن الاتحاد المغربي للشغل

الدار البيضاء في 20 يونيو 2025

صور اللقاء

الجلسة رقم 2:

الكونفدرالية

الديمقراطية للشغل

صور اللقاء

الجلسة رقم 3:

الاتحاد العام لمقاولات المغرب

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

ملاحظات وتوصيات فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب للجنة الموضوعاتية المخصصة للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية برسم السنة التشريعية 2025/2024 حول موضوع " السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل والاستثمار"

1. التبسيط الجذري للمناخ الإداري والتنظيمي

تُعد التعقيدات الإدارية أحد العوائق الرئيسية أمام الاستثمار في المغرب، لا سيما بالنسبة للمقاولات الصغيرة.

التوصيات:

- **الانتقال من نظام الترخيص إلى نظام دفاتر التحملات** بالنسبة لـ 80% من التراخيص (الأنشطة غير الحساسة)، مع اعتماد الرقابة اللاحقة.

- **التطبيق الصارم للقانون رقم 55.19**، وتحديد آجال ملزمة للردود الإدارية.

- **الحد من الآراء المُعطِّلة** للوكالات الحضرية، وشركات الاتصالات، والشركات الجهوية متعددة الخدمات، وغيرها.

- **تمكين المهندس المعماري من حضور لجنة دراسة** ملفات طلبات رخص البناء.

- **تعويض بعض التراخيص التي تطلب بعد الحصول على الرخصة برسائل إخبارية فقط.**

2. ملاءمة الكفاءات مع احتياجات المقاولات

الفجوة بين التكوين وسوق الشغل تُعد عائقاً كبيراً أمام الاستثمار المنتج.

التوصيات:

- **الشروع في إصلاح التكوين المستمر وتسريع إخراج** القانون رقم 60.17.

- **تسريع تطوير المعاهد ذات التدبير المفوض** في القطاعات الصناعية ذات الأولوية (مهن الرقمنة مثلاً)، وزيادة قدرات وإمكانيات المعاهد الحالية (الطيران، السيارات...).

- **توضيح وتقوية تمويل نظام التكوين بالتدرج** (المنح، تبسيط الإجراءات...).

- **وضع نظام معلوماتي موثوق حول سوق الشغل**، كما أوصى بذلك المجلس الأعلى للحسابات.

3. إصلاح مدونة الشغل لتشجيع الاستثمار

المدونة الحالية تتسم بالجمود وغير ملائمة لواقع المقاولات، خاصة أنها تُعيق تطوير الاتفاقيات الجماعية.

التوصية:

الشروع في تحديث مدونة الشغل على المدى القصير، باعتماد مبدأ المرونة مع الأمان الاجتماعي (flexisécurité): مرونة أكبر في الشغل، تعزيز للحماية الاجتماعية ومواكبة جادة للباحثين عن عمل.

4. تحفيز ولوج المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

يبقى الولوج إلى التمويل تحدياً هيكلياً أمام هذه الفئة، والتي تمثل أكثر من 90% من النسيج المقاولاتي المغربي.

التوصيات:

- **إصلاح قواعد استعمال الضمانات**: إنهاء بند الحصرية في الضمانات ذات المرتبة الأولى الذي يُجبر المقاولة على طلب إذن من البنك لرهن أصولها كضمانة من الدرجة الثانية أو الثالثة...

- **مراجعة طريقة احتساب واستعمال سعر الفائدة القانوني الأقصى** (14% حاليا).

- **تحسين التحفيزات الضريبية للتمويلات البديلة** (صناديق الاستثمار، البورصة)، تماشياً مع مقترحات الاتحاد العام لمقاولات المغرب في قوانين المالية.

- **نشر البيانات البنكية** المتعلقة بتمويل المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة بشكل منتظم وعلني لتتبع التطورات.

5. تحسين الولوج إلى العقار الصناعي واللوجستي

حاليا، تُعتبر الأراضي نادرة ومرتفعة الثمن من قِبل المقاولات الأعضاء في الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

التوصيات:

- **تسريع تنزيل 11 منطقة صناعية مدمجة مبرمجة في أفق 2030.**

- **تحديد أسعار كراء جذابة**، خاصة في ضواحي الدار البيضاء والمناطق اللوجستية الاستراتيجية.

- **تسهيل العمليات المينائية واللوجستية** عبر تحسين التنسيق بين مختلف المتدخلين (الجمارك، الوكالة الوطنية للموانئ).

6. تسهيل انتقال المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة نحو القطاع المهيكل

يضر القطاع غير المهيكل كثيراً بالنسيج الاقتصادي المغربي، حيث تُعيق المنافسة غير المشروعة بروز وتطور مقاولات قادرة على النهوض بالقطاع.

التوصيات:

- **تعزيز المراقبة الموجهة نحو القطاع غير المهيكل المنظم.**

- **إنشاء وحدات لمواكبة الانتقال إلى القطاع المهيكل** تضم المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمراكز الجهوية للاستثمار.

- **إرساء نظام ضريبي بسيط ومحفز** لفائدة المشغلين الصغار.

7. جعل الرقمنة رافعة حقيقية للاستثمار

رغم بعض التقدم، تظل الرقمنة في المغرب غير كافية، رغم الإعلان على الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، حيث لم يتم تسجيل أي خطوات ملموسة منذ ذلك الحين.

التوصيات:

- **تنزيل خطة عمل تنفيذية** بأجندة محددة لكل إجراء معلن.

- **تكوين عدد كبير من الكفاءات الرقمية**، خاصة عبر إعادة التأهيل المهني.

- **رقمنة شاملة لمسار المستثمر**، بما في ذلك إجراءات التعمير، وإنشاء المقاولة، والضرائب.

- وضع **شروط إحداث منظومة رقمية** (تمويل متواصل، تحفيزات...).

صور اللقاء

CGEM
CGEM

الجلسة رقم 4:

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

مذكرة جوابية

UNION GÉNÉRALE DES TRAVAILLEURS DU MAROC

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

ⵜⴰⵎⵓⵏⵜ ⵜⴰⴳⴰⵜⴰⵔⵜ ⵏⵉⵣⴷⴷⴰⵎⵏ ⴳⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

رؤية الاتحاد العام للشغالين في موضوع الاستثمار وخلق فرص الشغل

Avenue Allal Ben Abdellah, Rue Mansour Ed-Dahbi N°43 - Rabat - Maroc شارع علال بن عبد الله، زنقة المنصور الذهبي رقم 43، الرباط - المغرب

Code Postale : 10020 : الرمز البريدي - Fax : (212) 537 73 61 92 : الفاكس - Tél. : (212) 537 70 23 96 : الهاتف

Site web : www.ugtm.ma : الموقع الإلكتروني - E-mail : info@ugtm.ma : البريد الإلكتروني

تقديم:

يعتبر الاتحاد العام للشغالين بالمغرب من أبرز الفاعلين النقابيين الذين اضطلعوا بأدوار متعددة تتجاوز الدفاع عن الحقوق المهنية والاجتماعية للشغيلة لتشمل المساهمة الفعلية في صياغة تصورات تنموية شاملة ترتكز على توازن المصالح وتكامل الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص والنقابات وقد أبان الاتحاد عن وعي عميق بضرورة التوفيق بين حماية حقوق الطبقة العاملة وتشجيع الاستثمار المنتج باعتباره رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي.

وفي هذا السياق يتبنى الاتحاد رؤية تقوم على جعل الاستثمار أداة لخدمة المواطن من خلال خلق مناصب شغل قارة تحفظ الكرامة وتوفر شروط العيش الكريم وذلك في إطار نموذج تنموي يستحضر العدالة الاجتماعية ويوازن بين متطلبات الربح الاقتصادي وحاجيات العدالة المجتمعية ويؤمن الاتحاد بأن تشجيع الاستثمار لا يجب أن يكون على حساب الحقوق الأساسية للأجراء بل ينبغي أن يقوم على احترام القانون والتعاقدات الجماعية وتوفير بيئة عمل لائقة ومحفزة.

كما يحرص الاتحاد على توجيه جهوده نحو الدفع بتبني سياسات عمومية تيسر ولوج المستثمرين إلى السوق المغربية دون تعقيدات بيروقراطية وتضمن في الآن ذاته استقرار العلاقات الشغلية وتحفيز الكفاءات الوطنية على الاندماج في الدورة الاقتصادية ويدعو إلى إصلاح المنظومة القانونية ذات الصلة بعالم الأعمال وسوق الشغل بما يحقق التوازن المنشود بين مرونة التشغيل والحماية الاجتماعية.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتحديات التنافسية يرى الاتحاد العام للشغالين أن المغرب في حاجة إلى نموذج استثماري جديد يراهن على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وعلى الاقتصاد الأخضر والرقمي ويؤكد على ضرورة انخراط كل الشركاء في حوار اجتماعي حقيقي يؤسس لمقاربة تشاركية تضمن توزيعًا عادلًا لثمار النمو وتكرس مبدأ ربط الاستثمار بالتشغيل.

وفي هذا الإطار لا يتوقف تصور الاتحاد العام للشغالين عند حدود الشعارات أو المطالب العامة بل يمتد إلى تقديم مقترحات عملية تنبني على تشخيص لاختلالات سوق الشغل وتحديات مناخ الأعمال بالمغرب حيث يؤكد على ضرورة النهوض بمنظومة التكوين المهني والتقني وتكييفها مع حاجيات المقاولات ومتطلبات سوق الشغل بما يضمن ملاءمة الكفاءات الوطنية مع فرص الاستثمار الجديدة التي يتيحها الاقتصاد الوطني كما يشدد على أهمية اعتماد آليات فعالة لتشجيع المبادرة الخاصة ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة باعتبارها خزانا حقيقيا لخلق مناصب الشغل وتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي

ويؤمن الاتحاد بأن تحسين مناخ الأعمال لا يمكن أن يتحقق دون إصلاح عميق للإدارة العمومية وتبسيط المساطر وتحقيق العدالة المجالية في توزيع المشاريع الاستثمارية مما يقتضي إعادة النظر في السياسات الترابية وتوجيه الاستثمار نحو الجهات التي تعاني من الهشاشة والبطالة المرتفعة ويعتبر أن خلق فرص الشغل لا ينبغي أن يكون هدفا معزولا بل جزءا من تصور متكامل للتنمية الشاملة التي تضع

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

الإنسان في صلب الاهتمام وتراهن على تنمية القدرات البشرية ورفع الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

كما لا يغفل الاتحاد دور الحوار الاجتماعي كرافعة أساسية لتحقيق التوازن بين مصالح الشغيلة ومتطلبات المستثمرين حيث يحرص على جعل الحوار وسيلة للوساطة البناءة والتفاهم المؤسساتي حول القضايا الكبرى المرتبطة بالشغل والإنتاج ويعتبر أن إشراك النقابات في بلورة السياسات الاقتصادية والاجتماعية شرط لضمان فعاليتها ومشروعيتها ويشدد على ضرورة تقوية دور أجهزة التفتيش والمراقبة وتفعيل اليات المفاوضة الجماعية باعتبارها أدوات قانونية لضمان احترام الحقوق وتحقيق التوازن في العلاقات المهنية كما يؤكد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أهمية احترام المبادئ الأساسية للعمل اللائق كما هو متعارف عليه دوليا وربط ذلك بأي استراتيجية أو برنامج عمل وطني مع التركيز أساسا على مبدئ المقاربة التشاركية .

الإجراءات المصرح بها في البرنامج الحكومي للفترة2021 - 2026

1. 250,000منصب شغل من خلال برنامج أوراش عامة مؤقتة كبرى وصغرى
2. إحداث برنامج "الفرصة" لدعم المبادرات الفردية وتمويل المشاريع الصغرى؛
3. إعطاء نفس جديد لبرنامج" انطلاقة "وضمان استدامته؛
4. تنفيذ البرنامج الملكي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار؛

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

5. وضع إطار تحفيزي لانبثاق منظومة للمقاولات الناشئة المبتكرة؛
6. تنفيذ استراتيجية الجيل الأخضر من أجل انبثاق طبقة وسطى فلاحية واسعة
7. تطوير صناعة منزوعة الكربون وقادرة على تعزيز تنافسيتها عالميا؛
8. تنفيذ خطة إنعاش غايتها دعم الفاعلين وتثمين المنتوج المغربي والارتقاء بالتكوين؛
9. تمويل برنامج تطوير العرض الوطني للحضانات وتحفيز نقل المستخدمين
10. تعزيز تمويل البحث والابتكار بسن تحفيزات ضريبية على الاستثمار في البحث
11. إحداث إطار تنظيمي وضريبي يدعم المقاولات الناشئة ومواصلة مشروع مقاولة ناشئة مبتكرة؛
12. توفير خدمات رقمية عالية الصبيب لتقليص الفجوة الرقمية بين السكان وتحسين إنتاجية المقاولات المغربية؛
13. تشجيع وسم" صنع في المغرب بإنتاج محلي لما قيمته 34 مليار درهم من الواردات مع إمكانية خلق ما يزيد عن 100000منصب شغل.

وفي الوقت نفسه، حددت الحكومة استنادا لمفهوم الدولة الاجتماعية أهدافًا طموحة تتجلى في برنامج واعد، من بينه تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وخلق خمس مات ألف وظائف دائمة بحلول عام 2026. وتشمل هذه الجهود زيادة حصة في الاستثمار الخاص لتصل إلى 50% من إجمالي الاستثمارات كما التزمت

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

بتفعيل التزاماتها 10 العشر بخلق (1) مليون منصب شغل قار والنهوض بالطبقة الوسط ة وإخراج مليون أسرة من الهشاشة كما أكدت على تنفيذ الورش الملكي الخاص بتعميم الحماية الاجتماعية بمساهمة تسعة ملايير درهم (9) ودفع حولي خمس و عشرين مليار درهم(25) مخصصة للدعم المباشر للأسر المعوزة المسجلة في السجل الاجتماعي الموحد

استراتيجيات التشغيل بالمغرب

لتعزيز سوق الشغل والنهوض به تم بلورة استراتيجية وطنية للتشغيل للفترة 2015-2025 ومن خلالها تم وضع مخطط النهوض بالتشغيل للفترة 2017-2021 وتم تعزيز ذلك في النموذج التنموي الجديد في شقه المتعلق بالتشغيل.

تشخيص وضعية المؤسسات الاقتصادية(حسب المندوبية السامية للتخطيط)

بلغ عدد المؤسسات الهادفة للربح خلال الفترة 2024/2023 ما يناهز 1130021 مؤسسة على صعيد التراب الوطني. حيث تضم جهة الدار البيضاء السطات أكثر من خمس هذه المؤسسات. وقد بين توزيعها الجغرافي تفاوتات مهولة بين جهات المملكة وكذا بين الوسطين الحضري والقروي (86.9% في الوسط الحضري).

اما بالنسبة لليد العاملة فقد بلغ عدد المشتغلين بصفة دائمة بهذه المؤسسات 3.6 مليون مشتغل. وتتوزع هذه اليد العاملة بين القطاعات الاقتصادية كما يلي:

- 36.0% في قطاع الخدمات؛
- 29.8% في قطاع الصناعة؛

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

- 29.6% في قطاع التجارة؛
- 4.6% في قطاع البناء.

واخدا بعين الاعتبار عدد المشتغلين بهذه المؤسسات يمكن القول أن المؤسسات الصغرى التي لا يزيد عدد المشتغلين بها عن 9 أشخاص هي التي تهيمن على النسيج الاقتصادي بنسبة 97%. وهذه الأخيرة تشغل 54% من مجموع اليد العاملة.

واعتمادا على تاريخ إنشاء هذه المؤسسات فقد عرفت الفترة الممتدة بين 2011 و2019 إنشاء أكبر عدد: 416003 مؤسسة. تم تليها الفترة الممتدة بين 2022 و2024 ب 224155 مؤسسة.

ملاحظات ومؤشرات تستدعي اليقظة

تمت توجيه العديد من الانتقادات لعدم القدرة على تحقيق الأهداف التي رسمتها الحكومة، حيث كانت النتائج متباينة ولول بالتخفيف من حدة الوضع بفضل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (115 مليار درهم) ومداخل السياحة (14.5 مليار درهم) في سنة 2023. لا كانت الوضعية كارثية

- كمثال، بلغ معدل البطالة، خاصة في صفوف الشباب، 13.7٪ في سنة 2024، وتم فقدان 160,000 وظيفة صافية في سنة 2023 (حسب المندوبية السامية للتخطيط).
- وضعية الشباب مقلقة للغاية (حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2022)، حيث أن 1 من كل 4 أفراد تتراوح أعمارهم بين 14 و24 سنة، أي ما

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

يعادل 1.5 مليون شخص، لا يزاولون أي عمل، ولا يتابعون أي دراسة أو تكوين (NEET).

- الوضع في العالم القروي مقلق أيضًا بنتيجة الجفاف، حيث لم يتم تجديد حوالي مليون وظيفة قروية بين 2016 و2023، مما أدى إلى ارتفاع البطالة في ظل عجز الاقتصاد عن تقديم بدائل لدى الحاجة إلى تسريع بناء محطات تحليت المياه. أصبحت ملحة
- فيما يخص الاستثمار العمومي، ارتفعت النفقات من 52.3 مليار درهم في 2015 إلى 119.2 مليار درهم في 2023، إلا أن فعاليتها كانت ضعيفة. وقد نبهت مجلس الحسابات إلى ضرورة ترشيد هذه الاستثمارات لتجنب الضغط الزائد على المالية العامة، كما أوصت بتعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار لتبسيط الإجراءات وتحسين الجاذبية الاستثمارية.
- الصناعات ذات الطابع الآلي المرتفع لم تعد تخلق فرص عمل كافية.
- قطاع السيارات، رغم كونه الأول من حيث الصادرات، لا يوظف سوى 8000 شخص.
- نسبة النمو الاقتصادي ارتفعت من 1.3% سنة 2022 إلى 3.2% سنة 2023، لكنها لا تزال دون المعدل السنوي المأمول وهو 4% وفق البرنامج الحكومي.
- الإنتاجية الضعيفة للحبوب، حيث سجل الموسم الفلاحي الحالي 30 مليون قنطار مقابل 55 مليون في السابق، بينما تمثل الزراعة 13% من الناتج الداخلي الخام.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

- القدرة الشرائية تأثرت بقوة نتيجة التضخم، حيث ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 11% في 2022، وتضاعفت أسعار بعض المنتجات إلى ضعفين أو ثلاثة.
- المؤشرات الاقتصادية سلبية، مع فقدان ما يقارب 300,000 وظيفة.
- 3.2مليون شخص دخلوا في وضعية فقر أو هشاشة في عام 2022 (كما حدث سنة 2014).
- في المدن، حوالي 50% من الشباب (15-24 سنة) بلا عمل، ومعدل مشاركة النساء في سوق الشغل لا يتعدى 19%، وهو من أضعف المعدلات عالميًا حسب البنك الدولي.
- الصناعة لا توفر وظائف كافية لاستيعاب الخريجين الجدد.
- الزراعة لم تعد قادرة على خلق وظائف بسبب ضعف الإنتاجية.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) انخفضت إلى النصف سنة 2023، إذ بلغ صافي التدفق 10 مليارات درهم (مكتب الصرف).
- الاقتصاد المغربي لم يشهد تغيرات هيكلية كبيرة خلال العشرين سنة الأخيرة.

تقييم السياسات العمومية في مجال التشغيل:

- وجود تباين وتفاوت ملحوظ في مؤشرات الشغل والبطالة بين جهات المملكة يستدعي تنزيل برامج جهوية وليس وطنية للنهوض بسوق الشغل. يجب دراسة حالة كل جهة على حدى.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

- يقوم المغرب بمجهودات كبيرة من أجل جلب الاستثمارات الخارجية التي من شأنها خلق عدة فرص شغل، غير أن مناصب الشغل التي توفرها هذه الاستثمارات كلها موجهة للمهن الصغرى (عمال وحرفيين) حيث يتم الاعتماد في وظائف التسيير والتدبير (اطر عليا ومتوسطة) على الأجانب مما يؤدي إلى تفاقم بطالة أصحاب الشواهد العليا. كما أن اليد العاملة المشغلة في هذه المؤسسات تبقى غير مستقرة نظرا لظروف العمل وضعف الأجوروعدم الاستقرار المهني (وضعية التقاعد في القطاع الخاص) مما يسبب في فقدان مناصب الشغل.
- رفع مستوى التشغيل في الوسط القروي رهين بوجود البنية التحتية الملائمة لإنشاء مؤسسات اقتصادية: الماء، الكهرباء والطرق.
- تراجع مهول في نسبة نشاط النساء وتحولهن لفئة الساكنة غير النشيطة إضافة إلى ارتفاع البطالة في صفوفهن ويرجع ذلك بالخصوص:
  - غياب حضانات للأطفال داخل الشركات الكبرى يضطر النساء المتزوجات إلى العدول عن العمل.
  - التعرض للتحرش والمضايقة داخل المؤسسات الاقتصادية .
  - غياب عدالة اجرية خاصة في المؤسسات التي تشغل يد عاملة قروية
  - هيمنة القطاع غير المنظم والذي يتميز بالهشاشة وعدم استمرار الوحدات المنشئة.

اقتراحات وتوصيات للنهوض بالاستثمار والتشغيل

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

إن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لا ينظر إلى الاستثمار كغاية في حد ذاته بل كوسيلة لتحقيق التنمية المنشودة وتكريس العدالة الاجتماعية وهو ما يجعله فاعلا أساسيا في النقاش العمومي المتعلق بالنموذج التنموي الجديد الذي يتطلب انخراطا جماعيا ووعيا مشتركًا بأهمية ربط الاستثمار بالإنتاجية والشغل اللائق والاستقرار الاجتماعي، وفق المداخل الأساسية التالية:

أولا: الترسانة التشريعية في مجال تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل.

ثانيا: مسار تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل في مواجهة البطالة.

ثالثا: دور قانون المالية لسنة 2025

رابعا: دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

خامسا: تفعيل مقتضيات ميثاق الاستثمار كآلية لخلق فرص الشغل.

سادسا: التحديات المعرقلة لمسار تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل بالمغرب.

سابعا: الحلول الممكنة لتجاوز عراقيل تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل بالمغرب.

ثامنا: التجربة المحورية للفاعل النقابي في مجال تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل (تجربة الاتحاد العام للشغالين نموذجا).

أولًا: الترسانة التشريعية في مجال تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل.

يرى الاتحاد العام للشغالين أن الترسانة التشريعية المتعلقة بالاستثمار وخلق فرص الشغل تحتاج إلى مراجعة شاملة تضمن التوازن بين حقوق المستثمرين وحقوق

43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

العمال إذ لا يمكن تشجيع الاستثمار على حساب الكرامة الاجتماعية والعدالة في الأجور فالاتحاد يدعو إلى جعل قوانين الاستثمار محفزة للقطاع الخاص مع فرض شروط صارمة تهم احترام الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية ويؤمن بأن المناخ الاستثماري لا يتحسن فقط بالإعفاءات الضريبية بل أيضًا بالاستقرار الاجتماعي والتكوين المهني الملائم لسوق الشغل كما ينتقد غياب إجراءات عملية لربط التكوين بالتشغيل ويطالب بخلق فرص شغل لائقة وليس فقط مناصب مؤقتة أو غير مهيكلة ويرى أن جاذبية المغرب للاستثمار يجب أن تبنى على الكفاءة والعدالة وليس على هشاشة قوانين الشغل ويشدد على ضرورة إشراك النقابات في بلورة السياسات الاستثمارية لتفادي التهميش الاجتماعي ويدعو إلى ملاءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي تصون حقوق الشغيلة في ظل أي نموذج اقتصادي جديد.

وفي نفس السياق يشكل الإطار التشريعي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسات العمومية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل حيث أضحى من المسلم به أن وضوح النصوص القانونية واستقرارها وملاءمتها للتحولات الاقتصادية يعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية وفي هذا السياق انخرط المغرب منذ عقود في مسلسل إصلاحي متدرج يروم تحديث الترسانة القانونية ذات الصلة بمجال الأعمال وسوق الشغل وذلك بغية تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتوفير مناخ محفز على الاستثمار

وقد تم إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التنظيمية التي تؤطر الاستثمار وتمنح ضمانات قانونية واقتصادية للمستثمرين وفي مقدمتها ميثاق الاستثمار الذي عرف

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

مراجعة عميقة سنة 2022 من خلال القانون الإطار رقم 03.22 حيث جاء هذا القانون ليكرس رؤية جديدة للاستثمار قائمة على مبدأ الإنصاف المجالي وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وربط الدعم العمومي بعدد من المعايير على رأسها خلق فرص الشغل والابتكار والإدماج الاجتماعي والجهوي وهو ما يعكس توجه المشرع نحو تعزيز الوظيفة الاجتماعية للاستثمار وتجاوز المقاربة التقليدية التي كانت تركز فقط على الأرباح.

وفي السياق ذاته تم اعتماد قانون حرية الأسعار والمنافسة وقانون الشركات التجارية وقانون الصفقات العمومية وقانون المناطق الحرة وقوانين مالية متتالية تكرس تحفيزات جبائية لفائدة المقاولات المحدثة لمناصب الشغل كما عرف مدونة الشغل بدورها إصلاحات متعددة تسعى إلى إحداث توازن بين مرونة التشغيل والحماية القانونية للأجراء وقد تميزت هذه المدونة بتضمينها لمقتضيات تشجع على التكوين المستمر وتيسير التشغيل الذاتي وتشجيع الوساطة في سوق الشغل.

إضافة إلى ذلك تم إحداث مراكز جهوية للاستثمار بموجب القانون رقم 47.18 الذي منح لهذه المؤسسات صلاحيات واسعة في مواكبة المستثمرين وتبسيط المساطر الإدارية كما أسند لها دورا في التوجيه والدعم وتقييم مناخ الأعمال على المستوى الترابي مما مكنها من المساهمة في تقريب الإدارة من الفاعلين الاقتصاديين وتيسير إجراءات خلق المقاولات وتتبع المشاريع الاستثمارية مع مراعاة بعدها الجهوي وانعكاسها على التشغيل المحلي.

الاتحاد العام لشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

ولا يمكن الحديث عن الترسانة القانونية دون التطرق إلى الدور المحوري للقانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يوفر إطارا قانونيا لتعبئة الاستثمارات الكبرى في مجالات البنية التحتية والخدمات العمومية والتي تساهم بشكل مباشر في تحفيز التشغيل وتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني كما أن القوانين المنظمة للعقار والاستثمار الفلاحي والسياحي والصناعي كلها تسير في اتجاه تعزيز الأمن القانوني للمستثمر وتحديد واضح لحقوقه والتزاماته.

من خلال هذا العرض يتضح أن المغرب راكم ترسانة قانونية مهمة تؤطر الاستثمار وتحفز على خلق فرص الشغل غير أن الإشكال لا يكمن في غياب القوانين وإنما في تحديات التنزيل والمواكبة والتنسيق بين مختلف المتدخلين وهو ما يقتضي تجاوز المقاربات القطاعية والانفتاح على مقاربة مندمجة تجعل من التشغيل غاية استراتيجية في كل مشروع استثماري.

ثانيًا: مسار تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل في مواجهة البطالة.

عرف المغرب على غرار باقي دول العالم تداعيات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة جراء جائحة كوفيد تسعة عشر حيث كشفت الأزمة عن هشاشة عدد من القطاعات الإنتاجية وعن محدودية أنظمة الحماية الاجتماعية وعمق الفجوة المجالية في توزيع فرص الاستثمار والشغل وقد شكلت الجائحة نقطة تحول في التفكير العمومي حول النموذج التنموي القائم حيث برزت الحاجة إلى إعادة ترتيب الأولويات والرهان على القطاعات الحيوية ذات القيمة المضافة العالية التي أثبتت قدرتها على الصمود في وجه الأزمات.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

يشير مسار تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل في المغرب سنة 2025 إلى مجهودات حكومية كبرى متمثلة في تخصيص 12 مليار درهم لدعم ميثاق الاستثمار الجديد وإطلاق برامج بقيمة 1.4 مليار دولار بهدف تحفيز الاقتصاد وخلق مناصب شغل خصوصًا في المناطق القروية والفئات الهشة إلا أن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يرى أن هذه المبادرات رغم أهميتها لا ترقى إلى مستوى معالجة جذرية لأزمة البطالة خاصة مع ارتفاع معدلها إلى 13.3% وبلوغها أكثر من 36% في صفوف الشباب إذ يعتبر الاتحاد أن التركيز على تشجيع الاستثمار يجب أن يكون مصحوبًا بإصلاحات تشريعية تضمن شروط عمل كريمة وحماية اجتماعية للعاملين ويدعو إلى أن تكون فرص الشغل المحدثة قارة وليست عرضية أو هشة ويرى أن المشاريع الاستثمارية لا ينبغي أن تُقيم فقط بعدد مناصب الشغل بل أيضًا بجودتها واستدامتها كما يشدد على ضرورة إشراك النقابات في بلورة السياسات التشغيلية وربط التكوين المهني الفعلي بحاجيات السوق وتوزيع المشاريع بشكل عادل بين الجهات لتحقيق تنمية متوازنة ويؤكد الاتحاد أن التخفيف من البطالة لن يتحقق دون مراجعة عميقة للخيارات الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن الإدماج المهني والحماية الفعلية للفئات العاملة.

وفي هذا الإطار انخرط المغرب في مسار جديد لإعادة إنعاش الاستثمار وتحفيز سوق الشغل عبر حزمة من التدابير والإصلاحات ذات البعد الاستراتيجي حيث تم إطلاق خطة للإنعاش الاقتصادي في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار الذي تم إحداثه بموجب القانون رقم 76.20 والذي يسعى إلى تعبئة التمويلات وتوجيهها نحو

المشاريع الكبرى خاصة في مجالات الصناعة والفلاحة والطاقات المتجددة والبنيات التحتية وهي القطاعات التي تتوفر على إمكانيات هائلة في إحداث مناصب شغل مستدامة.

وقد أولت الدولة أهمية خاصة لتوجيه الاستثمار نحو الأقاليم التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة وذلك من خلال تحفيزات جبائية وتمويلات موجهة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشتغل في مجالات ذات أثر اجتماعي مباشر مثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والصناعة التقليدية والخدمات المحلية ويظهر من خلال تتبع السياسات العمومية بعد الجائحة أن هناك إرادة فعلية لإعادة الاعتبار للدور الاجتماعي للاستثمار وربطه بالتشغيل اللائق والتنمية الجهوية.

إلا أن هذا المسار واجه تحديات إضافية بسبب تتابع الأزمات العالمية من قبيل ارتفاع أسعار المواد الأولية وتقلبات سلاسل التوريد والانعكاسات التضخمية للحرب الروسية الأوكرانية مما فرض ضغوطا كبيرة على القدرة الشرائية وعلى استقرار سوق الشغل خاصة في القطاعات المعتمدة على التصدير أو السياحة وهو ما جعل من الضروري اعتماد مقاربات أكثر مرونة وتكاملية في التعامل مع الواقع المتغير لسوق الاستثمار.

وقد ساهم الحوار الاجتماعي في إرساء أرضية للتوافق حول مجموعة من التدابير الكفيلة بالحفاظ على مناصب الشغل ودعم المقاولات المتضررة من الأزمات حيث أبرمت الحكومة مع الفرقاء الاجتماعيين اتفاقيات مهمة في هذا الإطار همت تحسين ظروف الشغل وتوسيع التغطية الاجتماعية وتعزيز آليات الدعم المالي والتقني

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

للمستثمرين خاصة في ظل الدينامية الجديدة للنموذج التنموي الذي يشدد على ربط النمو الاقتصادي بخلق فرص الشغل وتعزيز العدالة المجالية والاجتماعية.

ويظهر مما سبق أن مرحلة ما بعد الجائحة شكلت فرصة لإعادة النظر في منطق الاستثمار التقليدي من خلال التركيز على النوعية بدل الكم وعلى الاستدامة بدل الربح السريع كما فتحت المجال أمام بروز أدوار جديدة للمؤسسات النقابية والمجتمع المدني كشركاء في هندسة السياسات العمومية بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن على حد سواء.

ثالثًا:دور قانون المالية لسنة 2025

عبر الاتحاد العام للشغالين بالمغرب عن تحفظه إزاء مضامين قانون المالية لسنة 2025 في ما يخص التشغيل وتشجيع الاستثمار إذ يرى أن المشروع لم يرقَ إلى مستوى انتظارات الشغيلة المغربية ولا يعكس رؤية واضحة لإدماج الشباب في سوق الشغل رغم تخصيص 12 مليار درهم لدعم الاستثمار فإن الاتحاد يؤكد أن غياب آليات لضمان خلق مناصب شغل قارة يجعل هذه الاعتمادات غير فعالة بالشكل المطلوب كما يعتبر أن القانون يغلب الطابع المالي والمحاسباتي على البعد الاجتماعي ولا يراعي العدالة المجالية في توزيع المشاريع الاستثمارية ويطالب الاتحاد بضرورة تفعيل ميثاق الاستثمار بشكل منصف وشامل يضمن حقوق العاملين ويعزز التكوين المهني ويربطه فعليًا بسوق الشغل كما شدد خلال مناقشة القانون داخل البرلمان على تقديم تعديلات تضمن تحسين شروط العمل واحترام الحد الأدنى للأجور في المشاريع

الممولة عموميًا ويرى أن مستقبل التشغيل في المغرب لن يتحقق إلا بربط الاستثمار بالتنمية الاجتماعية وبالعدالة في الأجور والحماية الاجتماعية الكاملة.

وذلك من خلال تخصيص موارد مالية مهمة وتبني تدابير فعّالة في هذا المجال فيما يلي أبرز محاور الدعم المالي التي يتضمنها القانون:

1. الدعم المالي لتحفيز الاستثمار:

يشكل قانون المالية لسنة 2025 خطوة استراتيجية في سبيل تعزيز دينامية الاستثمار من خلال تخصيص غلاف مالي يقدر بـ12 مليار درهم يندرج هذا الدعم في إطار تفعيل مقتضيات ميثاق الاستثمار الجديد الذي يربط بين الدعم العمومي وتحقيق أهداف ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية من أبرزها خلق فرص الشغل وتعزيز العدالة المجالية ويهدف هذا الغلاف المالي إلى تحفيز المشاريع الاستثمارية ذات القيمة المضافة العالية خاصة في مجالات الصناعة والرقمنة والانتقال الطاقي حيث تساهم هذه القطاعات بشكل كبير في توفير مناصب شغل مستدامة لفائدة الشباب والكفاءات الوطنية كما يسعى هذا الدعم إلى تعزيز الثقة بين الدولة والمستثمرين وتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي خاصة في ظل تصاعد المنافسة بين الأسواق الناشئة ويأتي هذا التوجه استجابة لمتطلبات النموذج التنموي الجديد الذي يربط بين الاستثمار المنتج والتشغيل اللائق ويؤسس لنمو اقتصادي أكثر إدماجًا وفعالية.

2. الدعم المالي للحفاظ على مناصب الشغل بالوسط القروي:

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

في ظل التحديات المتراكمة التي تعرفها المناطق القروية خاصة بفعل توالي سنوات الجفاف وتقلص النشاط الفلاحي خصص قانون المالية لسنة 2025 مبلغ مليار درهم موجهًا لحماية مناصب الشغل في الوسط القروي ويهدف هذا الدعم إلى التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لفقدان مناصب الشغل الفلاحية ودعم الأنشطة المدرة للدخل عبر آليات التمويل والمواكبة كما تسعى الدولة من خلال هذا الإجراء إلى تقوية صمود الساكنة القروية وتعزيز استقرارها الاجتماعي والحد من الهجرة القسرية نحو المدن الكبرى ويأتي هذا التوجه في سياق تصور شامل لتنمية العالم القروي يراهن على الاستثمار في الإنسان وتعزيز البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية المحلية كما أن هذا الدعم يعكس وعي المشرع بضرورة الإنصاف المجالي في السياسات العمومية وتمكين الجهات من الاستفادة المتكافئة من مجهودات التنمية وخلق فرص الشغل.

3. الدعم المالي لتحسين برامج إنعاش الشغل:

خصص قانون المالية لسنة 2025 مليار درهم إضافي لدعم وتقوية البرامج النشيطة لإنعاش الشغل وذلك في أفق تحسين نجاعة هذه الآليات واستجابتها لتحولات سوق العمل المغربي ويأتي هذا الإجراء في سياق الاهتمام المتزايد ببرامج الإدماج المهني والتكوين بالتدرج التي تستهدف الفئات الشابة وحاملي الشهادات الباحثين عن فرص عمل كما يهدف هذا الدعم إلى تطوير برامج الملاءمة بين التكوين ومتطلبات السوق وتشجيع التشغيل الذاتي والمقاولات الصغرى والمتوسطة بما يضمن اندماجًا اقتصاديًا واجتماعيًا فعّالًا للفئات الهشة ويعتبر هذا التوجه امتدادًا للسياسات العمومية التي

راهنت على توسيع قاعدة المستفيدين من برامج التشغيل وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الفرص ويُنتظر من هذا التمويل أن يُسهم في تفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي وتجويد آليات الوساطة بين العرض والطلب في سوق الشغل خاصة في القطاعات الواعدة والجهات الأقل حظًا من حيث الاستثمار.

رابعًا : دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يرى الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لكنه يشدد على أن هذا الدعم يجب ألا يقتصر على الإعفاءات الضريبية أو التمويلات الظرفية بل ينبغي أن يكون موجهًا نحو تثبيت هذه المقاولات داخل النسيج الاقتصادي الوطني بشكل مستدام ويدعو الاتحاد إلى وضع برامج مواكبة حقيقية تشمل التكوين والتأطير وتسهيل الولوج إلى التمويل والتكنولوجيا كما يعتبر أن توفير الحماية الاجتماعية للعاملين داخل هذه المقاولات أمر جوهري لضمان استقرارها وإنتاجيتها ويرفض أن تكون مرونة التشغيل في هذه الوحدات ذريعة لخرق حقوق الأجراء أو تهميشهم كما يشدد على ضرورة توجيه الدعم نحو المقاولات المنتجة لمناصب شغل قارة ومهيكلة بدل المقاولات الموسمية أو غير المنظمة ويؤكد على أهمية مواكبة هذه المقاولات قانونيًا وإداريًا لتجاوز العراقيل البيروقراطية ويرى أن تحفيزها يجب أن يكون مشروطًا باحترام مدونة الشغل ومعايير الصحة والسلامة المهنية كما يدعو إلى إشراك النقابات في تتبع برامج الدعم لضمان الشفافية والفعالية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال:

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

1. تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الولوج إلى أنظمة الدعم:

تُعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة عصب الاقتصاد الوطني بالنظر إلى دورها المحوري في خلق فرص الشغل وتحريك الدورة الإنتاجية ومع ذلك تواجه هذه المقاولات صعوبات متعددة تعيق استفادتها الفعلية من برامج الدعم المتاحة وهو ما جعل قانون المالية لسنة 2025 يتضمن تدابير خاصة لتعزيز قدرة هذه الشركات على الولوج إلى آليات الدعم العمومي سواء عبر التحفيزات الجبائية أو التسهيلات المالية والضريبية كما تم العمل على رقمنة المساطر المرتبطة بطلب الدعم وتوفير منصات معلوماتية تسهل الولوج إلى المعلومة وتقلل من العراقيل البيروقراطية ويأتي هذا التوجه في إطار مقاربة مندمجة تسعى إلى مواكبة المقاولات في مرحلة ما بعد الجائحة وتعزيز تنافسيتها واستدامتها ويُراهن على هذا الدعم في تحسين نجاعة البرامج الموجهة للمقاولات وتمكينها من تجاوز إكراهات التمويل والتكوين والولوج إلى الأسواق مما سيمكنها من الاضطلاع بأدوار أكبر في خلق الثروة والتشغيل.

2. تيسير ولوج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الصفقات العمومية وإلى التصدير:

وعيًا من الدولة بأهمية فتح آفاق جديدة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجالي الصفقات العمومية والتصدير تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات في قانون المالية لسنة 2025 تروم تقوية حضور هذه المقاولات في الطلبيات العمومية عبر تخصيص نسب مئوية من الصفقات لفائدتها وتبسيط شروط المشاركة فيها كما تم اعتماد مبدأ الأفضلية الوطنية وتحسين آجال الأداء بهدف دعم استقرارها المالي أما

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

في ما يخص التصدير فقد تم العمل على تعزيز قدرات هذه الشركات في الانفتاح على الأسواق الخارجية من خلال دعم مشاركتها في المعارض الدولية وتمويل عمليات الترويج التجاري وتقديم مساعدات تقنية لتأهيل منتوجاتها وفقًا للمعايير الدولية كما تم تعزيز دور الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات في مواكبة هذه المقاولات وتيسير اندماجها في سلاسل القيمة العالمية ويهدف هذا المسار إلى دعم قابلية هذه الشركات للنمو وتوسيع قاعدة التشغيل وتحقيق التوازن بين الاقتصاد الوطني ومتطلبات السوق الدولية.

خامسًا: تفعيل مقتضيات ميثاق الاستثمار كآلية لخلق فرص الشغل.

يشكل ميثاق الاستثمار الجديد، الصادر بموجب القانون الإطار رقم 03.22، تحولًا نوعيًا في تصور الدولة المغربية للاستثمار باعتباره رافعة رئيسية للتنمية وخلق فرص الشغل وليس فقط أداة لتحقيق الربح الاقتصادي وقد جاء هذا الميثاق ليُفعّل رؤية جديدة تجعل من التشغيل أحد المؤشرات الأساسية لتوجيه وتقييم الاستثمارات العمومية والخاصة سواء على المستوى الوطني أو الجهوي.

ويرتكز الميثاق على منطق التحفيز المشروط بالأثر الاجتماعي والاستراتيجي للمشاريع حيث يتم منح الدعم العمومي على أساس عدد من المعايير من بينها خلق مناصب شغل قارة وتوظيف الكفاءات المحلية وتحقيق العدالة المجالية وتوطين الاستثمار في الجهات ذات الأولوية وقد تم ربط الدعم المالي المباشر والجبائي بقدرة المشروع على توفير الشغل وإدماج الشباب والنساء في النسيج الاقتصادي مما يعكس تحولًا في فلسفة الدولة من دعم شامل غير موجه إلى دعم هادف وفعال.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

كما نص الميثاق على إحداث نظام أساسي لدعم الاستثمار يضم آليتين رئيسيتين هما الدعم الأساسي والدعم الإضافي يتم منح الأول بناءً على عدد مناصب الشغل المحدثة وحجم الاستثمار وطبيعة القطاع في حين يُمنح الثاني وفقًا لمعايير إضافية تتعلق بتشغيل النساء وحاملي الشهادات والاستثمار في المناطق النائية أو المهمشة.

ولتعزيز فعالية هذا الإطار القانوني تم إحداث لجنة وطنية للاستثمار تحت إشراف رئاسة الحكومة وهي مكلفة بتتبع تنزيل مقتضيات الميثاق وضمان الانسجام بين السياسات القطاعية كما تم تعزيز صلاحيات المراكز الجهوية للاستثمار لتلعب دورًا محوريًا في مواكبة المستثمرين وتوجيههم نحو المشاريع ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي خاصة فيما يتعلق بخلق فرص الشغل.

ويُنتظر أن يُسهم تفعيل هذا الميثاق في تقوية الثقة بين الدولة والقطاع الخاص وتحقيق نوع من التعاقد الاجتماعي الجديد الذي يربط الدعم العمومي بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولة ويجعل من التشغيل عنصرًا حاسمًا في تقييم جدوى المشروع الاستثماري وهو ما يُعد خطوة متقدمة نحو مواءمة السياسات الاقتصادية مع أهداف التنمية المستدامة وربط النمو بالنهوض بالعنصر البشري.

سادسًا: التحديات المعرقلة لمسار تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل.

رغم الجهود المتواصلة التي يبذلها المغرب في مجال تحفيز الاستثمار وإنعاش سوق الشغل سواء على مستوى الإصلاحات القانونية أو البرامج التحفيزية أو السياسات العمومية إلا أن المسار لا يزال يواجه مجموعة من التحديات المركبة التي تعيق

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

تحقيق الأهداف المنشودة وتجعل النتائج المحققة دون مستوى الانتظارات المجتمعية والمؤسساتية.

ويُعد أول هذه التحديات المرتبطة بالاستثمار هو تعدد وتداخل المساطر الإدارية وتعقيدها وضعف التنسيق بين مختلف المؤسسات المتدخلة في عملية الترخيص والمواكبة حيث لا تزال بعض المقاولات خاصة الصغرى والمتوسطة تواجه عراقيل بيروقراطية تؤثر سلبًا على وتيرة تنفيذ المشاريع وتزيد من كلفة الاستثمار مما يُضعف من تنافسية الاقتصاد الوطني ويؤثر على جاذبيته.

ومن بين الإشكاليات البنيوية أيضًا محدودية الولوج إلى التمويل بالنسبة للمستثمرين الشباب أو حاملي المشاريع الذاتية حيث تبقى شروط الحصول على القروض البنكية صعبة ومتطلبة خصوصًا في ظل ضعف الضمانات وعدم وجود آليات دعم مالي مرنة ومتكيفة مع طبيعة المقاولات الناشئة.

كما أن النسيج الاقتصادي المغربي يعاني من هشاشة هيكلية تتمثل في هيمنة الاقتصاد غير المهيكل وصعوبة دمجه في الدورة الاقتصادية المنظمة مما يفرز سوق شغل غير مستقر تغيب فيه الحماية القانونية والاجتماعية للأجراء ويُفقد الدولة موارد جبائية مهمة يُمكن توجيهها لدعم الاستثمار المنتج.

ويُضاف إلى ذلك التفاوت المجالي الكبير بين الجهات فيما يخص حجم الاستثمارات وجودة مناخ الأعمال إذ تستحوذ بعض الأقطاب الاقتصادية الكبرى كالدار البيضاء وطنجة على النسبة الأكبر من المشاريع في حين تعرف العديد من الجهات الأخرى ضعفًا في جاذبيتها بسبب ضعف البنيات التحتية أو محدودية العرض العقاري

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

الصناعي أو ضعف الكفاءات المحلية وهو ما يؤدي إلى تركيز مناصب الشغل في مناطق معينة وحرمان فئات واسعة من فرص التنمية.

أما على مستوى سوق الشغل فإن التحديات المرتبطة بضعف ملاءمة التكوين مع حاجيات المقاولات تبقى عائقًا حقيقيًا أمام تشغيل الشباب حيث تُسجل سنويًا نسب بطالة مرتفعة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا بسبب غياب التناسق بين مخرجات المنظومة التكوينية ومتطلبات سوق العمل الذي يطلب مهارات تقنية وتكنولوجية دقيقة لا تزال مؤسسات التكوين غير قادرة على توفيرها بالشكل الكافي.

كما أن غياب رؤية استراتيجية مندمجة تجمع بين مختلف الفاعلين العموميين والخواص والنقابات يجعل من تدخلات الدولة في مجال التشغيل مشتتة وغير منسجمة أحيانًا ما يؤدي إلى ضعف الأثر الفعلي للبرامج الحكومية رغم أهمية التمويلات المرصودة لها وهو ما يستدعي إعادة بناء منظومة حكامة قوية قائمة على التتبع والتقييم والمساءلة.

ولم تسلم البيئة الاقتصادية من تأثير الأزمات الخارجية المتلاحقة كجائحة كورونا وأزمة الطاقة وارتفاع أسعار المواد الأولية والحرب في أوكرانيا والتي أثرت بشكل مباشر على مناخ الاستثمار وأحدثت اضطرابًا في سلاسل الإنتاج والتوريد مما جعل بعض المستثمرين يؤجلون مشاريعهم أو يترددون في التوسع ويُضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية مما أضعف الطلب الداخلي وهو عنصر مهم في تحفيز الاستثمار والإنتاج.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

ومن جانب آخر فإن الإطار القانوني رغم تطوره المستمر لا يزال يحتاج إلى مزيد من التحيين والتبسيط وتكريس الأمن القانوني والشفافية في التعاملات الاقتصادية كما أن بعض القوانين تعرف بطئًا في التنزيل العملي أو ضعفًا في التفعيل الميداني مما يُفرغها من مضمونها التنموي ويؤثر على ثقة المستثمرين.

في ضوء كل هذه التحديات يُمكن القول إن مسار تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل بالمغرب هو مسار يتطلب تعبئة شاملة وإصلاحات متواصلة تتجاوز المقاربات القطاعية الضيقة نحو رؤية وطنية شمولية تجعل من التشغيل هدفًا مركزيًا في كل السياسات العمومية وتعتمد على التكامل بين القانون والتمويل والإدارة والكفاءة البشرية.

سابعًا: الحلول الممكنة لتجاوز عراقيل تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل بالمغرب.

إن تجاوز العراقيل التي تعيق مسار تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل بالمغرب يقتضي اعتماد مقاربة شمولية ترتكز على إصلاحات حقيقية تلامس الجوانب الهيكلية للمشكلة وليس فقط مظاهرها الظرفية إذ لا يمكن الحديث عن استثمار منتج دون إدارة عمومية فعالة تواكب المستثمر وتؤمن شروط الانخراط في مشروع اقتصادي واضح وله أهداف اجتماعية واضحة.

أولى الخطوات الممكنة تتمثل في تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار عبر تعزيز الرقمنة وتجاوز تعدد المتدخلين وتفويض بعض الصلاحيات للمراكز الجهوية

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

للاستثمار التي يجب أن تصبح فاعلًا رئيسيًا في الدينامية الاقتصادية المحلية من خلال اعتماد مساطر شفافة وآجال واضحة للرد على الطلبات.

كما ينبغي مراجعة منظومة التمويل الموجهة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة التي لا تزال تجد صعوبة في الولوج إلى القروض وضعفًا في الضمانات وهو ما يفرض إحداث صناديق تمويل بديلة تتلاءم مع خصوصية هذه المقاولات وتمنحها القدرة على التوسع والتشغيل.

يُعد الاستثمار في الرأسمال البشري من المداخل الأساسية لتجاوز أزمة سوق الشغل إذ من الضروري إعادة النظر في منظومة التكوين المهني والجامعي وجعلها أكثر ارتباطًا بحاجيات المقاولات والقطاعات الإنتاجية الجديدة مثل الرقمنة والطاقات المتجددة والصناعة الغذائية واللوجستيك.

كما أن العدالة المجالية يجب أن تكون في صلب كل سياسة استثمارية جديدة فالمغرب لا يمكن أن يستمر في جلب الاستثمارات فقط نحو محور الدار البيضاء الرباط طنجة بينما تبقى جهات أخرى دون مشاريع مهيكلة وهو ما يساهم في تعميق الفوارق ويدفع الشباب نحو الهجرة أو البطالة.

التحفيزات الجبائية يجب أن ترتبط بشكل مباشر بعدد مناصب الشغل المحدثة وطبيعة العقود المبرمة ومكان الاستثمار كما يجب تقليص الفجوة بين النص القانوني والتطبيق الميداني الذي يعرف في كثير من الأحيان تأخرًا أو تأويلًا مزاجيًا من طرف بعض الإدارات.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

تفعيل مقتضيات ميثاق الاستثمار الجديد يحتاج إلى تعبئة مؤسساتية حقيقية من خلال التنزيل الفعلي لما ينص عليه من ربط الدعم العمومي بالأثر الاجتماعي والاقتصادي للاستثمارات لا سيما في مجال التشغيل وتعزيز التنافسية المجالية.

التصدير كذلك يُمكن أن يشكل رافعة مهمة للمقاولات الصغرى والمتوسطة إذا تم دعمها تقنيًا وقانونيًا من أجل ولوج الأسواق الدولية خصوصًا عبر المواكبة الإدارية وتسهيل الحصول على شهادات الجودة والتعريف بمنتجاتها في المعارض الدولية.

التشغيل الذاتي والمقاولة الاجتماعية يمكن أن يوفرا فرصًا واقعية للشغل خصوصًا في العالم القروي وفي صفوف الشباب العاطل الذين يتوفرون على مؤهلات مهنية ومهارات تحتاج فقط إلى تأطير بسيط ومواكبة مستمرة.

أخيرًا يجب اعتماد رؤية مندمجة لا تفصل بين الاستثمار والشغل وإنما تدمج المقاولة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي وتُقيم نتائج كل مشروع استثماري بقدر ما يُحدثه من أثر في حياة الأفراد وفي استقرارهم الاجتماعي والمهني.

ثامنًا: التجربة المحورية للفاعل النقابي في مجال تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل (تجربة الاتحاد العام للشغالين نموذجا).

لقد أبانت التجربة المغربية في العقود الأخيرة عن تطور واضح في أدوار الفاعل النقابي الذي لم يعد يكتفي بموقع المعارضة والمطالبة بل انخرط في التفكير وصياغة البدائل خصوصًا في القضايا المرتبطة بالشغل والاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويُعد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نموذجًا لهذا التحول من خلال

الإتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

حضوره المتواصل ومساهمته الفعلية في النقاش العمومي وصياغة المقترحات العملية المرتبطة بخلق فرص الشغل وتشجيع الاستثمار المنتج.

فمنذ سنوات انخرط الاتحاد في الدفاع عن مقاربة متوازنة تجعل من الاستثمار أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وليس مجرد هدف اقتصادي صرف حيث يرى أن أي مشروع استثماري لا يُحدث الشغل ولا يحترم كرامة الإنسان يظل ناقصًا من حيث جدواه الاجتماعية والاقتصادية وقد ساهم الاتحاد في الدفع نحو تبني ميثاق استثماري جديد يربط بين الدعم العمومي والتشغيل القار واحترام معايير العمل اللائق.

وفي إطار الحوار الاجتماعي دأب الاتحاد العام للشغالين على طرح قضايا مرتبطة بضرورة تحفيز المقاولات المواطنة التي تحترم مدونة الشغل وتساهم في الإدماج المهني للشباب كما اقترح مجموعة من الآليات لضمان تكافؤ الفرص بين المقاولات الوطنية والشركات الأجنبية في الاستفادة من التحفيزات مع ربط ذلك بخلق مناصب شغل مستقرة خاصة في القطاعات الصناعية والخدماتية.

كما عمل الاتحاد على الدفع في اتجاه تطوير منظومة التكوين المهني وربطها بمتطلبات سوق الشغل عبر مقترحات عملية قدمها داخل المؤسسات التشريعية ومجالس التسيير المشترك حيث أكد مرارًا على أن إصلاح منظومة التكوين هو المدخل الحقيقي لتحسين فرص التشغيل والتقليص من البطالة خصوصًا في صفوف حاملي الشهادات والمهنين.

وفي علاقة بالعالم القروي طالب الاتحاد بتوجيه الاستثمارات نحو الجهات المهمشة والتركيز على المقاولة الصغرى والمتوسطة بالعالم القروي وإعفائها من بعض

الأعباء الجبائية في السنوات الأولى من التأسيس وربط الدعم بخلق فرص شغل محلية وملائمة للخصوصيات المجالية والاقتصادية للمنطقة كما دعا إلى توفير بنية تحتية قادرة على احتضان مشاريع مندمجة تُشغّل الشباب وتحد من الهجرة القسرية.

وقد شارك الاتحاد أيضًا في عدد من اللجان واللقاءات الوطنية المتعلقة بالنموذج التنموي الجديد حيث قدّم مذكرة مفصلة تؤكد على أن إنجاح أي مشروع استثماري رهين بتوفير شروط الثقة بين المستثمرين والأجراء وضمان استقرار العلاقات الشغلية واحترام قواعد التفاوض الجماعي وحقوق التنظيم النقابي داخل المقاولات.

ورغم ما تحقق تبقى أمام الفاعل النقابي تحديات متعددة أهمها مواصلة الانفتاح على قضايا الاستثمار بمقاربات جديدة وتجاوز منطق الصراع إلى منطق الشراكة والبناء كما أن تطور الاقتصاد المغربي واندماجه في سلاسل الإنتاج العالمية يفرض على النقابات ومنها الاتحاد العام للشغالين تطوير قدراتها التحليلية ومتابعة التحولات الاقتصادية والتقنية التي تُؤثر على سوق الشغل.

إن تجربة الاتحاد العام للشغالين في هذا المجال تؤكد أن الفاعل النقابي يمكن أن يلعب دورًا حيويًا في تحقيق التوازن بين متطلبات الاقتصاد وضرورات العدالة الاجتماعية وأن موقعه داخل المشهد المؤسساتي يمنحه شرعية للمساهمة في هندسة السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل وهو ما يقتضي توسيع فضاءات الحوار وتعزيز إشراكه في كل الأوراش الوطنية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي.

قطاعات محتملة لمواكبة خلق فرص شغل دائمة (قطاعي الصناعة والزراعة يمثلان معا حوالي 40% من مناصب الشغل في المغرب)

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

الصناعة: انتعاش جزئي لكنه غير شامل

- **إيجابيات: استمرار** تنفيذ الاستراتيجية الصناعية، وتطوير النظام البيئي الصناعي (سيارات، طيران، نسيج)
- **السلبيات : التأثير** على الشغل محصور في بعض المناطق (طنجة، القنيطرة، الدار البيضاء)، مما يعمّق الفوارق الجهوية، ما زالت الصناعة المغربية تعتمد على التجميع بدل من البحث والتطوير أو التصنيع دو قيمة مضافة، ضعف إدماج المقاولات الصغرى والمتوسطة المحلية في سلاسل القيمة الصناعية.

الزراعة: ركيزة اجتماعية لكن ضعيفة في خلق وظائف مستدامة

- **إيجابيات:** استمرار مخطط "الجيل الأخضر" لدعم تحديث القطاع وتشجيع الشباب.
- **سلبيات:**هشاشة أمام التقلبات المناخية ونقص المياه وهشاشة الوظائف الزراعية وضعف الأجور وعدم التصريح بها.غياب التصنيع المحلي للمنتجات الزراعية وضعف القيمة المضافة وطنياً.

الرقمنة و الناشئة: إمكانيات كبيرة لكن عراقيل مستمرة

- **إيجابيات:** تعدد مبادرات الإدماج والتمويل حيث الاهتمام متزايد برقمنة الخدمات العمومية وتطوير الاقتصاد الرقمي.
- **سلبيات:**النظام البيئي هش ومتركز في المدن الكبرى (الرباط والدار البيضاء). ثم صعوبة في الحصول على التمويل والمواكبة للشباب وكذا نقص في

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

التكوينات المؤهلة في المهارات الرقمية، مما يقلل من تأثير هذا القطاع على تشغيل الشباب في المدى القريب.

السياحة: انتعاش تدريجي لكنه بطيء وغير متكافئ

- **إيجابيات:** استئناف تدريجي لتدفقات السياح بفضل الحملات والدبلوماسية الاقتصادية وتأهيل بعض المسارات السياحية الداخلية.
- **سلبيات:** القطاع موسمي وغير مستقر ويعتمد على السياق الدولي وبذلك الوظائف غير مستقرة، ضعيفة الأجر، ودون آفاق مهنية ثم هناك ضعف الاستثمار في السياحة القروية والمستدامة التي يمكن أن تخلق مناصب شغل في المناطق النائية.

خاتمة:

إن مسار تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل بالمغرب لا يمكن فصله عن التحديات البنيوية التي يعرفها الاقتصاد الوطني ولا عن التحولات الاجتماعية والانتظارات المتزايدة لفئات واسعة من المجتمع فقد أظهرت التجربة أن الاستثمار حينما لا يكون موجهاً لتحقيق التنمية المستدامة لا يحقق الأثر المنشود في التشغيل والاستقرار الاجتماعي لذلك أصبح من الضروري اعتماد رؤية متجددة تجعل من العنصر

الإتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

البشري ركيزة أساسية في كل مشروع اقتصادي وتُقر بضرورة ربط التحفيزات العمومية بنتائج ملموسة في سوق الشغل وفي العدالة المجالية.

ويبدو أنه لا يمكن للمغرب أن يتجاوز معظم التحديات الدولية والوطنية، إلا من خلال النهوض بالاقتصاد الوطني وضمان استقراره على المدى الطويل، وتوجيه الاستثمار نحو المجالات المنتجة لخلق قيمة مضافة، وتحسين المؤشرات الاجتماعية التي تعد مقياسا لمدى نجاح السياسة التنموية.

وفي ضوء هذه الخلاصات يوصي الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بجعل التشغيل هدفًا استراتيجيًا في كل سياسة استثمارية وبإرساء نظام للحكامة الاقتصادية والاجتماعية مبني على التوازن بين الحقوق والواجبات كما يدعو إلى تسريع تنزيل مقتضيات ميثاق الاستثمار وتفعيل الدعم المشروط بخلق مناصب الشغل اللائقة خصوصًا لفائدة الشباب والنساء.

كما يوصي الاتحاد بتبسيط مساطر الاستثمار وتوفير بيئة إدارية ناجعة وشفافة وتوجيه جزء من الاستثمارات العمومية نحو الجهات الأقل حظًا من حيث البنيات وفرص التشغيل ويؤكد على ضرورة تقوية دور المراكز الجهوية للاستثمار في تأطير المشاريع الترابية وربطها بمنظومة التكوين والتشغيل المحلي.

كما يُلح الاتحاد على أهمية إصلاح منظومة التكوين المهني وربطها المباشر بحاجيات القطاعات الإنتاجية وكذا دعم المقاولات المواطنة التي تلتزم بتشغيل اليد العاملة المحلية واحترام حقوق الشغيلة كما يجب توفير شروط العمل اللائق داخل

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط، المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

المقاولات وفرض احترام مدونة الشغل وفتح المجال للمفاوضة الجماعية وتفعيل أجهزة الحوار داخل فضاءات الشغل.

وفي النهاية فإن نجاح سياسة الاستثمار بالمغرب في خلق فرص شغل مستدامة يظل رهينًا بمدى إشراك النقابات الجادة في بلورة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية واعتبارها شريكا لا محيد عنه في بناء نموذج تنموي جديد يربط بين التنافسية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ويؤسس لعقد اجتماعي متوازن ومنصف.

التوصيات

1. إنشاء هيئة مستقلة لتقييم برامج التشغيل والاستثمار بعد التنفيذ.
2. إدراج مؤشرات أداء واضحة ومحلية ومتاحة للعموم.
3. تحسين إدماج الشباب في القطاعات الواعدة.
4. إعادة النظر في التكوين المهني والجامعي وربطه بالقطاعات ذات الإمكانات (رقمي، طاقات متجددة، لوجستيك).
5. تطوير عقود إدماج محلية حسب خصوصيات الجهات.
6. تسريع اللامركزية الاقتصادية.
7. منح الجهات والمراكز الجهوية للاستثمار وسائل قانونية ومالية أكبر لجذب وتتبع المشاريع.
8. دعم منظومات الابتكار والمقاولات الجهوية، خاصة في المدن المتوسطة.
9. تشجيع الاستثمار المنتج والمستدام عبر توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات ذات المحتوى المحلي المرتفع وكثافة التشغيل.
10. إدماج معايير اجتماعية وبيئية في استحقاق الدعم.
11. مكافحة الهشاشة والاقتصاد غير المهيكل

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

12. تشجيع تقنين المقاولات الصغيرة جدًا عبر آليات مبسطة للضرائب وسهولة الولوج إلى التمويل.

13. وضع شبكات حماية اجتماعية مشروطة بالإدماج الاقتصادي لإخراج الشباب من بطالة طويلة الأمد.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

مرفقات

I. وضعية المؤسسات الاقتصادية وسوق الشغل بالمغرب

II. رؤية الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للنموذج التنموي الجديد

وضعية المؤسسات الاقتصادية وسوق الشغل بالمغرب

تشخيص وضعية المؤسسات الاقتصادية(حسب المندوبية السامية للتخطيط،)

بلغ عدد المؤسسات الهادفة للربح خلال الفترة 2024/2023 ما يناهز 1130021 مؤسسة على صعيد التراب الوطني. حيث تضم جهة الدار البيضاء السطات أكثر من خمس هذه المؤسسات. وقد بين توزيعها الجغرافي تفاوتات مهولة بين جهات المملكة وكذا بين الوسطين الحضري والقروي (86.9% في الوسط الحضري).

اما بالنسبة لليد العاملة فقد بلغ عدد المشتغلين بصفة دائمة بهذه المؤسسات 3.6 مليون مشتغل. وتتوزع هذه اليد العاملة بين القطاعات الاقتصادية كما يلي:

- 36.0% في قطاع الخدمات؛
- 29.8% في قطاع الصناعة؛
- 29.6% في قطاع التجارة؛
- 4.6% في قطاع البناء.

واخدا بعين الاعتبار عدد المشتغلين بهذه المؤسسات يمكن القول أن المؤسسات الصغرى التي لا يزيد عدد المشتغلين بها عن 9 اشخاص هي التي تهيمن على النسيج الاقتصادي بنسبة 97%. وهذه الأخيرة تشغل 54% من مجموع اليد العاملة.

واعتمادا على تاريخ انشاء هذه المؤسسات فقد عرفت الفترة الممتدة بين 2011 و2019 انشاء أكبر عدد: 416003 مؤسسة. تم تليها الفترة الممتدة بين 2022 و2024 ب 224155 مؤسسة.

تشخيص وضعية سوق الشغل :

حسب البحث الوطني حول التشغيل عرف معدل النشاط تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ نسبة 43.6% سنة 2023 مقابل 44.3% سنة 2022 بينما كانت هذه النسبة 46.7% سنة 2017.

نفس الوثيرة التنازلية سجلتها نسبة الشغل حيث بلغت سنة 2023 38% مقابل 39.1% سنة 2022 و 41.4% سنة 2017.

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

بالمقابل سجل معدل البطالة تزايدا خلال نفس الفترة ؛ 13% سنة 2023 مقابل 11.8% سنة 2022 حيث بلغ عدد العاطلين سنة 2023 1442000 عاطل بزيادة 10% مقارنة مع 2022. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة بلغت 35.8% وسط الشباب البالغين من العمر بين 15و 24 سنة. و19.7% بين أصحاب الشواهد.

وللإشارة فإن سوق الشغل عرف فقدان ما يناهز 157000 منصب شغل سنة 2023 ناتجة عن خلق 41000 منصب شغل مقابل فقدان 198000 منصب شغل.

حسب الجهات سجلت جهة طنجة تطوان الحسيمة اكبر نسبة نشاط (48.7%) في حين سجلت اقل نسبة في جهة سوس ماسة (39.0%). اما عن البطالة فقد سجلت المناطق الجنوبية اكبر نسبة (20.3%) بينما اقل نسبة سجلت ب جهة مراكش أسفي.(**7.7%**)

وبالرجوع الى خصائص الساكنة العاطلة فيمكن القول ان 42.5% منهم يتوفرون على شواهد عليا. و51.2% هم في صدد البحث عن أول عمل اي لم يسبق لهم العمل بتاتا. و66.4% يعانون من البطالة الطويلة الأمد(اكثر من 12 شهر). وعن الأسباب التي جعلتهم عاطلين فإن38,3% بسبب نهاية الدراسة او التكوين، 27.0% بسبب الطرد او توقف نشاط المؤسسة، 21.0% بسبب توقف نشاط مستقل او موسمي او لقلة المدخول .

اما بالنسبة للفئة المشتغلة فهي مكونة بنسبة 49.8% من مشتغلين بدون اي شهادة مقابل 18.1% لديهم شواهد عليا. ويشكل العاملين بالقطاع الخاص بما فيه القطاع غير المنظم 91.4% من الفئة النشيطة المشتغلة بينما يمثل موظفوا الادارات العمومية والجماعات المحلية والتعاون الوطني 8.2 %

حسب القطاعات يبقى القطاع الفلاحي هو من يشغل اعلى نسبة (27.9%) مقابل 16.8% في الخدمات و 15.1% في التجارة و 12.2% في الصناعة و11.2 % في البناء و 5.8% في النقل والمواصلات

رؤية الاتحاد للنموذج التنموي الجديد

الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

مساهمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
في نقاشات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد

قراءة متقاطعة لمشروع النموذج التنموي الجديد

أولا- السياق العام:

1. تشخيص الواقع

نرى في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن بلورة نموذج تنموي جديد لبلادنا هو لحظة مفصلية حاسمة في مسار المغرب الحديث باعتباره شرطا تاريخيا أساسيا لتثبيت تعاقد مجتمعي جديد في جميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مشروع قادر على مواكبة دينامية التحولات المجتمعية الكبرى وعلى تقديم أجوبة ملموسة على التحديات الكبرى التي تواجها بلادنا، في إطار استحضار ثوابت المملكة وقيم وهوية ومقومات الأمة المغربية.

وبالرغم من التقدم الملموس والنتائج الإيجابية المسجلة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي عرفتها المملكة وخاصة خلال العقدين الأخيرين، تبقى محدودية الوقع والتأثير الإيجابي لهذه النتائج على مختلف شرائح المجتمع وعدم بلوغ النجاعة والعدالة المجالية، واضحة أمام كل فاعل مجتمعي أو مهتم بالشأن العام.

الأمر الذي يدفع إلى التفكير الجاد لإعادة النظر في النموذج الحالي نحو نموذج تنموي جديد، باعتباره منظومة متكاملة من المرجعيات والاستراتيجيات الكبرى والسياسات العمومية تعتمدها الدولة وفق رؤية مندمجة ومقاربة تشاركية مع مختلف القوى الحية بالمجتمع.

وذلك بهدف تجاوز نقط الضعف والعراقيل التي تعيق المسار التنموي. فالنموذج الحالي، وصفه جلالة الملك محمد السادس بأنه: " أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات، و من التفاوتات المجالية، و على تحقيق العدالة الاجتماعية"، أنتهى المنطوق الملكي.

وانخراطا من نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في دينامية التفكير والمشاركة في التفاعل المجتمعي البناء و المساهمة الإيجابية في تقعيد أرضية صلبة يتأسس عليها أي مشروع لنموذج تنموي جديد له من المقومات ما تسمح بالاستجابة للطموحات والحاجيات المشروعة للمواطنات والمواطنين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين المعنيين.

يشرفني أن أقدم أمام أنظاركم هذا التصور الذي يرنو إلى بسط مجموعة من الملاحظات الموضوعية والاقتراحات التي تهم مستويات مختلفة.

إن القيام بقراءة عميقة للنموذج التنموي الحالي، يحيل إلى وجود جملة من الإكراهات والتعقيدات، يمكن إجمال اهمها، كالتالي:

1. تذبذب وعدم كفاية معدل النمو الذي لا يتعدى نسبة 4,5 بالمائة، وهو المعدل الذي يبقى غير كاف لتقليص معدل البطالة المتفاقم، ذلك انه لكي يصبح بلد ما صاعدا يجب عليه تحقيق نسبة نمو في حدود 6 أو 7 بالمائة كل سنة على امتداد 15 سنة على الأقل؛
2. ضعف الخدمات العمومية، وخاصة في ميدان التعليم والصحة والنقل العمومي..، فإلى جانب ظاهرة الهدر المدرس ي والتي جاءت كنتيجة حتمية لتذبذب السياسات العمومية في ميدان التعليم (كالمخطط الاستعجالي، قانون الإطار للتربية والتكوين ...)، يلاحظ ارتفاع معدل وفيات الرضع والأمهات الحوامل؛ كما أن منظومة التغطية الصحية تبقى محدودة ودون المستوى المأمول، إذ أنها لا تحتوي سوى 18 مليون مغربية ومغربي، منهم 11 مليونا في نظام "المساعدة الطبية - راميد "، بالموازاة مع هذا الانخراط، لوحظ ضعف البنيات الاستشفائية الإستقبالية وقلة الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية، الأمر الذي يجعل من خدمة التطبيب بعيدة المنال على المواطن البسيط إن لم نقل انعدامها بالمجالات القروية، مما يرسخ روح الغبن و"الحكرة" والقهر لدى فئات عريضة من الشعب، وبالتالي فقدان الثقة في المؤسسات.
3. ضعف إدماج المرأة في سوق الشغل، فنسبة نشاطها تبقى في حدود 21 بالمائة فقط؛

43 زنقة المنصور الذهبي شارع علال بن عبد الله - الرباط المغرب الهاتف: 00212537702396 الفاكس: 00212537736192

4. على مستوى الحماية الاجتماعية، فإن ثلثا الساكنة النشيطة تبقى بدون تقاعد، وهو ما يحيلها إلى وضعية هشاشة مزمنة؛
5. عزلة العالم القروي سيما أمام ضعف البنيات الأساسية من طرق وكهرباء وماء صالح للشرب وتطهير سائل، بالرغم من النتائج المهمة الناتجة عن البرامج الوطنية من قبيل PNRR ؛PAGER ،إلا أنها لم تبلغ هدف القضاء على العزلة بكيفية قطعية
6. تميز مناخ الأعمال بالاحتكارية والتكتل، وهو ما يعرقل الطاقات الشابة والإبداع.
7. ترسخ اقتصاد الريع وانحصاره لدى فئات محدودة، مما أدى إلى تقليص إمكانيات الاستثمار وبعث شعور باللامساواة لدى المواطن والمس بذلك بقيم المواطنة الحقة لدى شرائح كبيرة من الشعب؛
8. هشاشة منظومة الحكامة، والتي تمس مبادئ الشفافية والمساواة وتشابك المسؤوليات مما يجعل مسألة تنزيل مبدأ المحاسبة من الصعوبة بمكان؛
9. قيام النموذج التنموي الحالي على الاستهلاك الداخلي، جعل الأسر المغربية غارقة في أداء أقساط القروض، وهو الأمر الذي اثر بكيفية مباشرة على القدرة الشرائية ومعدل القدرة على الادخار والذي يعد مؤشرا هاما لضعف الاستثمار الداخلي ومحدودية الأمن المالي بالمجتمع ومعرقلا لكل إقلاع اقتصادي منشود.
10. وضع اقتصادي مطبوع بالفتور، والانكماش طيلة السنوات العشر الأواخر، مما انعكس سلبا على التشغيل و الإدماج الاقتصادي للمواطنين؛
11. ضعف مستوى الاستثمار، في ظل غياب سياسة ناجعة في مجال التصنيع الذي تعتبر مساهمته في الناتج الداخلي الخام جد ضئيلة
12. فشل مقاربة الدولة في تحقيق رهان العدالة المجالية، ذلك أن اعتمادها على خيار التدبير المباشر لمجموعة من القطاعات الاستراتيجية الكبرى، ومنحها الأولوية للمشاريع الكبرى المهيكلة من اجل تحقيق بعض الأهداف في دعم البنية التحتية. فإنها فشلت في بلوغ توزيع

نتائجها مجاليا بكيفية عادلة على مختلف الجهات والأقاليم، وهو ما رسخ فكرة "مغرب المركز والمغرب العميق".

2. منهجية إعداد الوثيقة

تأتي هذه الوثيقة في سياق التفاعل الايجابي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب مع مضامين الخطاب الملكي السامي الداعي إلى بلورة نموذج تنموي جديد يتلاءم والمتطلبات والاحتياجات والتحديات التي تواجه المجتمع سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى على المستويين الثقافي والبيئي.

وقد عمل الاتحاد العام على الاستماع لمختلف مكونات القطاعات النقابية المنضوية تحت لوائه،موزعة بين قطاعات مركزية أخرى تتوفر على فروع بمختلف جهات المملكة، كما تتوزع هده القطاعات بين قطاعات تنتمي للقطاع العام وأخرى تنتمي للقطاع الخاص.

مما أسهم في بلورة وثيقة نقابية تمثل الشغيلة المغربية بمختلف مكوناتها وأصنافها، فهذه الوثيقة تحاول تصعيد المطالب العامة للعاملين رغبة منهم في تحسين مردودية الأداء، وتجويد الخدمات ، وتطوير مناخ العمل.

و تجدر الإشارة أن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب قد نظم يوما دراسيا خاصا حول موضوع النمودج التنموي الجديد، تم خلاله الاستماع إلى عروض باحثين اكادميين و فاعلين و خبراء في مجال العلاقات المهنية إضافة إلى مسؤولين نقابيين.

ثانيا- مداخل إصلاح النموذج التنموي:

سيتم بسط اقتراحات نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وفق ثلاث مداخل أساسية، هي مدخل الإصلاح السياسي والحكامة المؤسساتية و الديمقراطية، مدخل الإصلاح الاقتصادي، ثم مدخل الإصلاح الاجتماعي والثقافي والبيئي و كذا إكراهات العمل النقابي.

I. مدخل الإصلاح السياسي والحكامة المؤسساتية و الديمقراطية

إننا لا نتصور نموذجا تنمويا ناجحا إذا لم يكن هذا النموذج مؤطرا بمرجعية وطنية، وبهوية مغربية واضحة وفق ما هو منصوص عليه في الدستور، وبالقيم الإسلامية المتمثلة أساسا في الوسطية والاعتدال والتسامح والتعايش والانفتاح على الآخر والتفاعل معه، وإعمال الاجتهاد والبعد المقاصدي في قضايا الأمة ومستجدات العصر بما لا يحل حراما أو يحرم حلالا.

ونعتبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن المدخل السياسي والديمقراطي شرطا وجوديا بالنسبة للنموذج التنموي الجديد، إذ لا يمكن تصور نجاح هذا النموذج بدون إقرار إصلاحات سياسية حقيقية قادرة على إحداث الصدمة الإيجابية في نفوس المواطنين. وعلى غرار المصالحة التي قامت بها بلادنا على مستوى حقوق الإنسان، ينبغي إطلاق مصالحة سياسية تقطع مع حالة الإجهاد والارتباك والهجانة التي يوجد عليها المشهد السياسي ببلادنا، ومع سنوات من الانتهاكات التي تعرضت لها العمليات الانتخابية بالمغرب سواء بفعل تدخل الإدارة أو بفعل حيادها السلبي، وكذا بفعل استعمال المال الانتخابي وبعض الممارسات المنافية للديمقراطية التي يلجأ إليها الفاعل السياسي. إذا كانت الوثيقة الدستورية لسنة 2011، قد أقرت الاختيار الديمقراطي كإحدى ثوابت المملكة، إلاأن الواقع يبين بوضوح كيف تم الالتفاف على هذا الاختيار من خلال تنزيلا لمقتضيات الدستورية بواسطة القوانين التنظيمية أوالمؤسسات، والتي تمت صياغتها بهواجس مفرطة في التقليدانية عوض إعمال المقاربات التحديثية، وبالتالي افتقدت إلى جوهر وروح الديمقراطية.

إن بلادنا أصبحت تعيش أزمة سياسية على جميع المستويات، عنوانها الأبرز فقدان الثقة في السياسة وفي المؤسسات السياسية والدستورية والمنتخبة ، والتراجع الواضح لمؤسسات الوساطة الاجتماعية عن القيام بأدوارها الدستورية بفعل عوامل ذاتية وأخرى موضوعية ، وانتقال مركز الفعل السياسي من الفضاء العام التقليدي إلى الفضاء العام الافتراضي . وأمام تصاعد الخطابات الشعبوية التي وجدت في منصات التواصل الاجتماعي قنوات ناجعة للتعبير

عن مواقف سياسية أو الترويج لآراء أوأفكار شعبوية تدغدغ العواطف وينساق معها الناس إلى غير ذلك من الظواهر السلبية التي أفرزتها ثورة تكنولوجيا الإعلام والتواصل.

إن واقعا كهذا يسائلنا جميعا حول المستقبل السياسي لبلادنا في ظل مناخ داخلي وخارجي يفرض علينا متغيرات كثيرة تحتم إعادة صياغة العلاقات بين المؤسسات السياسية والمنتخبة وبين المواطنين .

لذلك فإننا ندعو إلى القيام بإصلاحات سياسية ومؤسساتية جريئة تكون المدخل الأساسي للنموذج التنموي الجديد، وذلك عبر إبرام تعاقد السياسي كمكون أساسي للتعاقد المجتمعي. وهذا يتطلب إعادة النظر في دور الأحزاب السياسية وفي تمويلها وطرق اشتغالها، ووضع حد لآلة تبخيس العمل الحزبي والنقابي وشيطنته، وإعادة الاعتبار لدور الوساطة الاجتماعية ومراجعة جدرية للمنظومة الانتخابية بما يقوي ويعزز الثقة في المؤسسات، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وإقرار حكامة سياسية بوضع حد للتحالفات الهجينة، وفسح المجال أمام مختلف تعبيرات المجتمع للقيام بوظائفها في الترافع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ونعتبر أن تثبيت الديمقراطية ببلادنا واحترام حقوق الإنسان بما فيها ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطنين، والقطع مع حالة التردد والارتكاس، من الشروط الأساسية لنجاح النموذج التنموي الجديد، إذ لا نتصور نجاح هذا المشروع في ظل محاولات الالتفاف على مخرجات العملية الانتخابية، وصناعة خريطة سياسية مغايرة لتلك التي أفرزتها صناديق الاقتراع، والاستمرار في التطبيع مع بعض الممارسات المضرة بالديمقراطية ببلادنا، أو في ظل استمرار بعض مظاهر الانتهاكات لحقوق الإنسان ومحاكمة حرية الرأي والتعبير والحق في التظاهر والتجمهر والحق في العمل النقابي. لذلك، فإن ديمقراطيتنا الناشئة في حاجة إلى حمايتها وتقويتها وتحصينها من اختراقات قوى الردة ، وضمان شروط نجاحها ، ووضع حد لكل الممارسات الماسة بها كيفما كان نوعها ومصدرها.

إن الديمقراطية الحقة هي صمام الأمان ليس فقط للنموذج التنموي الجديد بل للمشروع المجتمعي ككل، وهي الضامنة لاستقرار بلادنا، شرط إفراز مؤسسات قوية ونخب فاعلة قادرة على التأطيروالتأثير المجتمعي، والاستماع إلى نبض الشارع والانفتاح على هواجس وتطلعات الشباب، ومواجهة مد التفاهة وثقافة الابتذال وتسطيح الوعي.وعليه فإننا نرى ضرورة:

- فتح نقاش جاد حول تعديل بعض المقتضيات الدستورية في سبيل تجويد الحياة السياسية ،وتأهيل المشهد الحزبي و إعطاء مكانة دستورية أكبر لمؤسسات الوساطة الديمقراطية كالنقابات و ترسيخ قيم المناصفة و تكافؤ الفرص و تقوية حضور الشباب كفاعلين مجتمعيين.
- تعزيز وتدعيم مبدأ فصل السلط بكيفية تسمح بتجاوز مناطق الظل الكامنة في العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين السلطات الثلاث. إعطاء دفعة قوية لتفعيل المبدأ الدستوري "ربط المسؤولية بالمحاسبة"، بمنح المجلس الأعلى للحسابات سلطة تحريك الدعوى العمومية لحماية المال العام، وحتى تبقى بعيدة عن الحسابات السياسية والعراقيل القانونية التي تضعها السلطة التنفيذية؛
- مراجعة المنظومة القانونية للانتخابات، وفق منهجية تشاركية، سواء تعلق الأمر بأسلوب الإقتراع أو سياسة الحكومة في التقطيع الانتخابي؛
- تقوية دور الوسائط السياسية والنقابية، في سبيل التسريع من وثيرة الانتقال الديموقراطي.
- ترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسسات، وفق مقاربة ترابية للفعل العمومي تقوم على مبادئ الحكامة الترابية وخاصة الإلتقائية والتجانس والشفافية والنجاعة والتقويم والمحاسبة.
- تقوية مسار دعم الجهات خصوصا والجماعات الترابية عموما، بالرفع من نسبة المخصصات المالية المستخلصة من الضرائب المباشرة والضريبة على القيمة المضافة، حتى يتسنى لها القيام بواجباتها في إشباع الحاجيات والمتطلبات التنموية والخدماتية.

- إحداث صندوق وطني خاص بالتضامن وجبر الضرر المجالي، هدفه التقليص من الهوة الواسعة للاختلالات المجالية بين مناطق المملكة؛ خاصة أمام محدودية موارد صندوق التضامن بين الجهات؛
- الرفع من وثيرة المنهجية التدريجية لتنزيل ورش الجهوية المتقدمة؛
- إرساء منظومة حكامة جيدة واضحة وفعالة؛
- تعزيز مسار المملكة في مجال الحقوق والحريات، والعمل الجاد والتشاركي لمراجعة قوانين الحريات العامة لسنة 15 نونبر 1958 وخاصة قانون الجمعيات والتجمعات العمومية حتى تتناسب مع المكتسبات الحقوقية المحققة والاجتهاد القضائي الإداري المغربي؛
- ترسيخ وتدعيم البعد الهوياتي للمجتمع المغربي باعتباره عامل إغناء وإثراء للمقدرات الوطنية؛
- تقوية روح المواطنة لدى المغاربة والثقة في المؤسسات والوسائط السياسية.

II. مدخل الإصلاح الاقتصادي:

- القضاء على التكتلات الاقتصادية والاحتكارية من خلال الدفع قدما بتطوير قدرات الدولة في ضمان الشفافية والإنصاف والمنافسة الشريفة (تقوية وخلق الوكالات الوطنية للتقنين والضبط).
- محاربة اقتصاد الريع والامتيازات وخلق بيئية تضمن المنافسة الحرة والسليمة، والقضاء التالي على شعور "الحكرة" لدى المواطن؛
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومناخ الأعمال من خلال دعم الروح المقاولاتية، وإدماج القطاع غير المنظم، وبعث روح المبادرة والابتكار

- تحفيز الاستثمار الوطني المنتج والناجع وتقليص الفوارق، والدفع قدما بإعادة توجيه منظومة خلق فائض القيمة نحو الاقتصاد المنتج، وذلك بتقوية قطاعي الخدمات والصناعة في سبيل تحقيق الإقلاع الصناعي المنشود؛
- إقرار تحفيزات جبائيه هامة أمام الاستثمار الوطني بالمجالات الترابية التي تعاني من التهميش والإقصاء؛
- إعفاء المقاولين الشباب من التحملات الضريبية بكيفية مطلقة خلال خمس سنوات الأولى لمبادراتهم المقاولاتية؛
- دعم الدولة للمقاولين الشباب بتحملها جزءا من الالتزامات المالية ذات الطبيعة الاجتماعية (مساهمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتغطية الصحية...) عن العاملين بمقاولاتهم، وخاصة بالمجالات الترابية الهشة؛
- إصلاح منظومة القطاع البنكي بهدف الارتقاء به إلى مصاف القطاع المواطن؛
- تيسير مسطرة الحصول على القروض بالنسبة للمقاولين الذاتيين؛
- تنظيم ومواكبة شريحة العاملين بمنظومة الاقتصاد غير المهيكل والتي تمتص عددا كبيرا من المعطلين...إلخ.

III. مدخل الإصلاح الاجتماعي والثقافي والبيئي:

- مأسسة الحوار الاجتماعي و العمل على إخراج ميثاق شرف تلتزم من خلاله الحكومة بتنفيذ التزاماتها السابقة سنويا؛
- المراجعة الدورية لسقف الحد الأدنى للأجور بتناسب مع معدل التضخم والقدرة الشرائية، بما يضمن الكرامة والعيش الكريم للمواطن؛
- مراجعة معايير تحديد عتبة الفقر وفق مقاربة واقعية؛
- الدفع قدما نحو حماية حقوق العاملات والعمال في ممارسة حقوقهم النقابية دون تعسف أو شطط؛

- العمل على إصلاح الإدارة وتبسيط المساطر، مع تحسين القدرات المؤسساتية للإدارة والقطاع العام، بهدف تقديم خدمة بجودة عالية للخدمات العمومية والرفع من مستوى حاكمتها، وخاصة في قطاعات الصحة والنقل والعدل...إلخ.
- إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، بحيث يكون محورها المتعلم نفسه، ومؤسسة على الجودة، وهادفة إلىإعداد مواطن فاعل في دينامية التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- إطلاق عملية التعبئة الوطنية للشباب العاطل و تشغيله في إطار خدمة مدنية بكيفية حديثة وفعالة (سنة واحدة مقابل تعويضات).
- إعداد خطة وطنية شجاعة للنهضة التعليمية والتكوينية، تندرج كمقوم إضافي في منظومة التربية غير النظامية، لتعليم اللغات الحية (الإنجليزية، الفرنسية، والإسبانية والصينية...) والمعلوميات والمهن... إلخ، أمام جميع المواطنين الراغبين في تطوير ذواتهم، وذلك باستغلال المدارس العمومية ومراكز التكوين المهني والمقرات الاجتماعية بالعالم القروي، خلال الفترة المسائية، على أن تتحمل الدولة نفقات هذا التعليم والتكوين.
- بعث الروح في منظومة التربية الرياضية المدرسية والجامعية من جديد، لما لها من تأثير على بناء شخصية التلاميذ والطلبة (رجال الغد) وترسيخ قيم المواطنة الحقة لديهم.
- إحداث آليات قانونية ومؤسساتية للقضاء على مشاكل الإقصاء والبطالة والفقر والهشاشة؛
- تقوية أواصر التماسك الاجتماعي من خلال تعميم نظام الحماية الاجتماعية على جميع المواطنات والمواطنين بدون استثناء؛
- التسريع في إخراج المنظومة المعلوماتية للسجل الاجتماعي، بغية الوصول إلى نجاعة الاستهداف لنفقات الدولة على الفئات الفقيرة والهشة؛
- إحداث الضريبة على الثروة يكون الهدف منها ترسيخ قيم التضامن مع الفئات الفقيرة و الهشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية
- تقوية الطبقة الوسطى باعتبارها الرافعة الحقيقية لكل تنمية اقتصادية واجتماعية؛

- مراجعة منظومة صندوق المقاصة في اتجاه إعادة توجيه الدعم والنفقات الاجتماعية العمومية للفئات الواجب استهدافها؛
- إيجاد الآليات القمينة بالحفاظ على الموارد الطبيعية في أفق تحقيق تنمية مستدامة للأجيال القادمة.
- وضع رؤية إستراتيجية للانتقال إلى نظام الاقتصاد الأخضر وإبراز أهميته لما له من قيمة مضافة في التنمية المندمجة والمستدامة .
- الإدماج و العناية بذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثا: العلاقات المهنية وتحديات العمل النقابي

أ- حكومة صماء

- عدم مصادقة الحكومة المغربية على العديد من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالشغل
- عدم فاعلية و جدوى مجموعة من المجالس و الآليات للنهوض بالعلاقات المهنية و تنظيمها (مجلس المفاوضة الجماعية، المجلس الأعلى لإنعاش الشغل، اللجنة الثلاثية المكلفة بتتبع التطبيق السليم للمقتضيات المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت، اللجنة الوطنية للبحث و المصالحة)

مساهمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

في نقاشات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد

صور اللقاء

UGTM

الجلسة رقم 5:

الفيدرالية

الديمقراطية للشغل

مذكرة جوابية

الفيدرالية الديمقراطية للشغل
ⵜⴰⴼⵉⴷⵉⵔⴰⵍⵉⵜ ⵜⴰⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵜⵉⵜ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ
FEDERATION DEMOCRATIQUE DU TRAVAIL

مذكرة الفيدرالية الديمقراطية للشغل
الموجهة للجنة الموضوعاتية حول التشغيل والاستثمار
عقب الجلسة التشاورية ليوم الخميس 17 أبريل 2025 - الرباط

تقديم

تتضمن هذه المذكرة مساهمة من الفيدرالية الديمقراطية للشغل في تقديم بعض عناصر الإجابة على التساؤلات المقدمة من طرف اللجنة الموضوعاتية حول تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالتشغيل والاستثمار مع اعتماد العشرية الأخيرة كفترة للدراسة، في إطار المقاربة التشاركية التي اعتمدتها في إعداد تقريرها من خلال فعل تشاوري ضم المنظمات النقابية الممثلة في البرلمان، وقبل الشروع في أسئلة اللجنة هناك مقدمة لا بد منها.

فإذا كان تقييم السياسات العمومية من أهم الأدوات التي أتاحها دستور 2011 للمؤسسة التشريعية، من أجل الوقوف والتعرف على نتائجها وآثارها، ومدى تحقق الأهداف المسطرة خلالها. من خلال الفصول 70 و101 وذلك حرصا على التطبيق العملي للديمقراطية التمثيلية، فأن تنزيل الديمقراطية التشاركية لا زالت تعترضه العديد من صعوبات يختلط فيها الذاتي بالموضوعي خاصة فيما يتعلق بالحقل النقابي و بمساهمة النقابات عبر هذه الآلية الديمقراطية باقتراحاتها في اعداد وتقييم السياسات العمومية، خاصة ونحن نعيش سياقا تنكب فيه بلادنا بتوجيه من صاحب الجلالة الملك محمد السادس على تنزيل مقتضيات النموذج التنموي الجديد عبر العديد من الأوراش الكبرى.

وإذا كانت الحكومة والبر لمان معنيان بتنزيل هذه الأوراش فإن الملاحظات تتعدد بشأن أداء الحكومة في هذا الإطار خاصة ما يتعلق بورش التغطية الاجتماعية، حيث يسجل استحواذ القطاع الخاص الصحي على حصة الأسد من التعويضات عن المرض 95% من تعويضات صندوق الضمان الاجتماعي و80 %من تعويضات صندوق منظمات الاحتياط الاجتماعي عن المرض الشيء الذي يهدد استدامة هذه البرنامج.

إننا ونحن نثمن مبادرة اللجنة نسجل انها جاءت في سياق يعرف فيه المشهد النقابي المغربي حالة من الفوضى والتعددية الغير مبررة و ضعف نسبة التنقيب مع انحصار أدوار النقابة على مستوى المجتمع والمقاولة و ذلك بسبب العداء الموروث لأسباب تاريخية تجاه الفعل النقابي ، الشيء الذي يعكسه التعسف الممارس تجاه الأطر النقابية وتخييم أجواء انعدام الثقة على العلاقة بين النقابة وصاحب العمل ،مما يجعلنا نرى ان من تساؤلات اللجنة تتجاوز واقع العمل المنظمات

النقابية وطنيا و تطرح بحدة ضرورة الإسراع بمعالجة هذا الوضع الشيء الذي لن يتأتى إلا من خلال تنظيم الحقل النقابي والإسراع بإخراج قانون النقابات (مشروع القانون 19-24) بما يضمن تخليق الحياة النقابية من خلال التنصيص على مبادئ ديمقراطية داخلية و ربط المسؤولية بالمحاسبة مع تمكين النقابات من الوسائل اللازمة للقيام بمهامها خاصة ما يتعلق بالتكوين بغاية إعداد أطر نقابية قادرة على قيادة المفاوضة الجماعية بروح التوافق والوصول للحلول العملية والواقعية وبناء شراكة حقيقية مع الدولة وأصحاب العمل في إطار تشاركي.

المحور الأول: الاستثمار والتشغيل.

ان تشبث مركزيتنا بشعار (نعم لاقتصاد السوق لا لمجتمع السوق) يلخص تصورنا للأدوار التي من شأن الاستثمار سواء الداخلي او الخارجي القيام بها، إذ انه العامل الأساسي في تحريك الدورة اقتصادية وإنتاج قيمة مضافة اجتماعيا من خلال مناصب الشغل واقتصاديا من خلال مساهمته في الرفع من الناتج الداخلي الخام وضخ عائدات ضريبه في ميزانية الدولة، إضافة إلى تقليص العجز التجاري سواء من خلال زيادة الصادرات أو تقليص الواردات، لكن شريطة احترام حقوق العمال وتوفير ظروف عمل لائق.

لكن الملاحظ ان الدولة تضل المستثمر الأول من خلال الأرقام رغم معدل النجاعة العالي لاستثماراتها خاصة في البنية التحتية (الموانئ والطرق والمناطق الصناعية) التي أصبحت اليوم احد نقط القوة المغرب في جذب الاستثمارات الخارجية، إذ يضل الاستثمار الخاص دون المستوى المطلوب بسبب ضعف المبادرة وطغيان عقلية الريع على الرأسمال الوطني في ظل واقع يحمي ويكرس ممارستها وغياب منافسة حقيقة خاصة على مستوى المشاريع والصفقات الكبرى (المحروقات)، إضافة إلى عائق الوصول على التمويل والمتمثل في ضعف مبادرة المؤسسات البنكية في هذا الشأن، اما الاستثمار الخارجي فلازال في حاجة على مجهود كبير يوظف عناصر القوة التي تتمتع بها بلادنا (الاستقرار السياسي الامن اليد العاملة الرخيصة نسبيا التحفيزات الضريبية والبنية التحتية) ويستفيد مما تتيحة الظرفية الدولية والأوضاع الداخلية للعديد من البلدان المنافسة خاصة على مستوى قطاع الصناعة والخدمات من خلال ما يصطلح عليه بترحيل الخدمات (offshoring nearshoring) ، حيث يسجل البطء الكبير في مجال صياغة البرامج القطاعية وتنزيلها وكذا تفعيل ميثاق الاستثمار دون الحديث عن مستوى الحماية في تدبيرها الذي تعكسه ضعف النتائج (برنامج المغرب الأخضر كمثال).

وإذا كانت الاستثمارات أساسية في خلق فرص الشغل فإنها كذالك مؤثرة في طبيعة هذه المناصب من خلال انتاج مهن جديدة وتحفيز عملية التكوين فكلفة اليد العاملة لم تعد وحدها حافزا على الاستثمار بل كذلك الكفاءة(يد عاملة مؤهلة ، تقنيين ، مهندسين ،مسيرين) مما يضع مسؤولية كبيرة على الدولة في مجال انتاج برامج تكوين تناسب سوق الشغل وتخلق

تخصصات تساير التقدم العلمي والتقني، فالخبرة والكفاءة التي تتمتع بها اليد العاملة (النموذج الصيني) هي أحد عوامل استدامة الاستثمارات كما ان القدرة على نسج علاقات اقتصادية دولية تتيح الولوج على الأسواق في إطار الشراكات قادرة على فتح الأسواق للمنتوجات المغربية (اتفاقيات التبادل الحر، المناطق الصناعية الحرة) من شانها دعم استدامت الاستثمارات ببلادنا.

إن رهان ولوج نادي الاقتصادات الصاعدة الذي وضعة المغرب لنفسه لن يتأتى غلا بتنويع مجالات الاستثمار سواء في الصناعة او الفلاحة او السياحة والخدمات. وإدا كانت الصناعة قد حققت تقدما ملحوظا في بلادنا إلا ان الاعتماد على صناعة السيارات بمفردها لن يمكن من تحقيق الأهداف فالوتيرة البطيئة التي يعرفها الاستثمار في مجال الصناعة في بلادنا تنتج استفهامات عدة حول مدى نجاح البرامج الحكومية في هذا الإطار خاصة على مستوى قيام صناعة محلية ونقل الخبرة والتكنولوجيا ورفع مستوى الادماج في المنتوجات المصدرة او الموجهة للسوق الداخلي في إطار (les clusters, les echosystemes)

دون الحديث عن مدى التنزيل الفعلي لبرنامج السادة الصناعية، فالعديد من السلع الممكن صناعتها محليا لا زالت تستورد من الخارج ولنا في تجربة تصنيع الأقنعة الصبية خلال فترة جائحة كورونا خير دليل، فمجال النسيج لا زال ضعيفا والأسواق المغربية تعرف غزو المنتوجات التركية والهندية والصينية، كما ان صناعة الجلد ببلادنا لم تعرف تطورا كبيرا.

وإذا كانت السياحة قد حققت أرقاما مهمة على مستوى عدد الوافدين على بلادنا فإن رقم معاملاتها لم يواكب هذا الارتفاع مع تسجيل غياب استثمار حقيقي للمؤهلات الطبيعية للعديد من مناطق المغرب في غياب العدالة المجالية عن برامج الدولة في هذا القطاع، إذ لازال هذا النشاط مقتصرا السياحة الشاطئية والتاريخية في غياب تثمين للعديد من الإمكانيات المجالية (المناطق الجبلية والصحراوية كمثال)

وفي سياق موجة الغلاء التي عرفتها العديد من المنتوجات ببلادنا تطفو على السطح معضلة التوزيع كأحد إشكالات التجارة الداخلية ببلادنا والتي خلقت طبقة من السماسرة معتمدين على عائدات ريعية بعيدا عن أي قيمة مضافة مما يطرح ضرورة تنظيم هذا المجال بما يسمح بخلف فرص للشغل بعيدا عن منطق المضاربة وبرفع مستوى جودة البضائع خاصة الطرية وبحقق توازا في أثمانها.

لقد حددت اللجنة المحددة الفترة المعنية بدراسة في العشرية الأخيرة والتي تشير التقارير إلى أنها عرفت معدل نمو ضعيف لم تتجاوز نسبته 2,5%، مع توالي سنوات الجفاف ببلادنا مما جعله معطى بنيويا وجب التعامل معه في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة ان ساكنة المجال القروي تمثل 35 % من ساكنة المغرب، ورغم المساهمة الضعيفة نسبيا للقطاع الفلاحي مقارنة بحجم السكان نسبة 12 إلى13 % من الناتج الداخلي الخام ، فإن هذا الوضع يستوجب وضع برامج

اقتصادية واجتماعية وضخ استثمارات كفيلة بمواجهة تداعيات هدا المعطى المناخي وما يصاحبه من استفحال لمعضلة البطالة في العالم القروي ، تزيد من استفحال هذه الظاهرة التي بلغت مستويات قياسية ببلادنا 27.2 في المائة سنة 2001. وذلك بتنويع الأنشطة الاقتصادية بالمجال القروي و تسهيل الولوج إلى التمويل المرتبط بتثمين المعطيات والامكانيات المجالية ، وخلق فرص الشغل ومواجهة الاستغلال الذي تعرفه الساكنة النشيطة القروية خاصة النساء وهو الشيء الذي يتطلب ضمانا لحضور نقابي منظم ، وهو الشيء الذي يعود بنا لضرورة التعجيل بإخراج قانون النقابات، مع ربط برامج التمويل باحترام الحريات النقابية وتوجيهه للانشطة القادرة على خلق فرص الشغل و التنصيص على ذلك في دفاتر التحملات.

المحور الثاني: التوازن بين الربحية وحقوق العمال في مشاريع الاستثمار في ضل التحديات التي تواجهها النقابات العمالية في تمثيل الشغيلة

ان حضور الفاعل النقابي أساسي في إرساء توازن بين الربحية التي يبحث عنها المستثمر و حقوق العمال من خلال فعل الوساطة و المفاوضة الجماعية والمساهمة في صياغة الاتفاقات الجماعية بعقلية واقعية وموضوعية تدافع عن حقوق العمال وتدعم استمرار الاستثمار وتساعد في جذبه، وتساهم في تقديم اقتراحات سواء على مستوى التشريعات او البرامج تمكن من تحقيق هذا التوازن، الشيء الذي لا زالت تواجهه العديد من العوائق في مقدمتها غياب اشراك حقيقي للمؤسسة النقابية في تدبير المقاولة بسبب استفحال العداء للعمل النقابي وسط ارباب العمل و تعدد الاختلالات التي لازالت تطال تدبير الانتخابات المهنية خاصة في القطاع الخاص، الشيء الذي أدى على انحصار الفعل النقابي وجعل حضوره لا يجاوز عملية انتخاب مناديب العمال بعيدا عن أي مشاركة حقيقية في حياة المقاولة من خلال لجنة المقاولة اولجن الصحة والسلامة وتعطيل المفاوضة الجماعية. في تحكم ارباب العمل في التمثيلية داخل المقاولة سواء من خلال آلية الترهيب والترغيب لتغليب انتماء نقابي معين او جعل ممثلي العمال بدون انتماء الشيء الذي أدى غلى هيمنة اللامنتمين على نتائج الانتخابات ،و أصبح معه من الضروري مراجعة قوانين انتخاب ممثلي العمال لتأطير هذه العملية والقطع مع ازدواجية معاييرها بين القطاع العام والقصاع الخاص مع التأكيد على حصر الترشح فيها على ممثلي النقابات بما يضمن تمثيل حقيقية للعمال وممارسة تمثيليات العمال لأدوارها الحقيقية داخل المقاولة انطلاقا من لجنة المقاولة وصولا إلى لجنة الصحة والسلامة، مع التأكيد على ضرورة التنصيص على التزامات المقاولات المستفيدة من الدعم الحكومي في مجال احترام

الحربات النقابية واشراك الفاعلين النقابيين في تدبير المقاولة سواء من خلال القوانين او من خلال بنود العقود البرامج او من خلال دفاتر التحملات للحصول على الدعم.

المحور الثالث: معضلة الاقتصاد الغير مهيكل وتحقيق الشغل اللائق.

تشير تقارير البنك الدولي الى أن نسبة العمل الغير رسمي في المغرب تشكل 77،3 في المائة وهي من اعلى النسب في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مقابل 43،9 في تونس الشيء الذي يطرح سؤالا كبيرا حول مدى تحقيق شروط العمل اللائق ببلادنا وبأي نسب فالشغل اللائق هو الذي يضمن الكرامة من خلال اجر لائق يحترم القانون وتمتيع بكامل الحقوق من تغطية اجتماعية و عطل و ظروف عمل لائقة تتحقق فيها السلامة وتضمن الحق في ممارسة نقابية تمكن العامل من المشاركة في تدبير المقاولة إضافة على التكوين والتكوين المستمر مع التحصين ضد كل التعسفات وفي مقدمتها الطرد التعسفي. لكن الملاحظ ان المنحى الذي تسير فيه التشريعات انطلاقا من الترويج لإصلاح التقاعد مرورا بدمج صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق منضمات الاحتياط الاجتماعي وصولا على تمرير القانون التنظيمي لممارسة الحق في الاضراب وما يحمله من تضييق على ممارسة هذا الحق يقود إلى الاجهاز على حقوق مكتسبات وبحرم النقابات ومعها الطبقة العاملة من أدوات ضغط لرفض التعسف والوصول على مفاوضة حقيقية حول مطالبها المشروعة وخلق التوازن المطلوب بين الأهداف الربحية والادوار الاجتماعية للمقاولة.

ان الحديث عن معايير العمل اللائق يجرنا لطرح معضلة النشاط الغير مهيكل والذي يشكل نسبة 30 في المائة من الناتج الداخلي الخام الشيء الذي يعتبر أحد عوائق الاقتصاد المغربي فهة يكرس الهشاشة ويفوت على خزينة الدول عائدات ضريبية مهمة، مع ما يساهم فيه من ارهاق برامج التغطية الاجتماعية من خلال استفادة العاملين به من الدعم المخصص للأسر الفقيرة او بدون دخل وكذا من تغطية صحية دون مقابل ويطرح بحدة مسالة العدالة الضريبية.

المحور الرابع: المفاوضة الجماعية.

ان التنصيص على الحق في الممارسة النقابية في دفاتر التحملات وربطه بالولوج على التمويل سيمكن فآت كثيرة من الاستفادة من آلية المفاوضة الجماعية على شرط ان تكون هذه الأخيرة إلزامية ومراقبة من خلال تقارير دورية الشيء الذي يطرح مشكل ضعف الموارد المخصصة لجهاز تفتيش الشغل ويتطلب من الدولة بذل مجهود إضافي على هذا المستوى مع التأكيد على ضرورة فتح المناطق الصناعية الحرة أمام النشاط النقابي بعيدا عن أي توجيه مسبق.

صور اللقاء

الجلسة رقم 6:

الاتحاد الوطني

للشغل بالمغرب

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵖ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
UNION NATIONALE DU TRAVAIL AU MAROC

رؤية متجددة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
من أجل استثمار منتج للشغل اللائق
ومنصف للطبقة العاملة

17 أبريل 2025

منطلقات رئيسية

1. التفاعل الإيجابي والمسؤول مع ميثاق الاستثمار الجديد (2022): يمثل هذا الميثاق خارطة طريق طموحة لتحفيز الاستثمار الخاص، سواء الوطني أو الأجنبي، من خلال تبسيط الإجراءات، وتقديم حوافز ضريبية وتدابير دعم مخصصة للقطاعات ذات الأولوية مثل الصناعة، والطاقات المتجددة، والتكنولوجيا الرقمية. وقد بدأت بالفعل تظهر بوادر إيجابية لتأثير هذا الميثاق على حجم ونوعية الاستثمارات.

2. الاستناد إلى التراكم الإيجابي لبلادنا لتعزيز جاذبيتها كوجهة استثمارية إقليمية ودولية. وتتجلى هذه الجهود في العديد من المؤشرات:

- **البنية التحتية المتطورة**: يمتلك المغرب بنية تحتية حديثة ومتنامية تشمل موانئ عالمية المستوى مثل ميناء طنجة المتوسط، وشبكة طرق سيارة واسعة، ومطارات دولية، ومناطق صناعية ولوجستية مهيأة لاستقبال الاستثمارات. وقد ساهمت هذه البنية التحتية في تعزيز تنافسية المغرب كمركز إقليمي للتصنيع والتصدير.
- **اتفاقيات التجارة الحرة**: يستفيد المغرب من شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مما يفتح آفاقًا واسعة للوصول إلى أسواق عالمية
- **مؤشرات التنافسية**: على الرغم من وجود تحديات، يحتل المغرب مراتب متقدمة نسبيًا في بعض مؤشرات التنافسية الإقليمية والأفريقية، مما مكنه من استقطاب تدفقات مهمة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يعكس ثقة المستثمرين في إمكانيات الاقتصاد الوطني.

3. الارتكاز على تجربة الاتحاد الوطني وخبرته التي راكمها من و اقع ممارسة ميدانية تلتحم بطموحات الشغيلة المغربية

رغم أن الدستور المغربي وقانون الشغل يكفل الحق في تأسيس النقابات والانضمام إليها وممارسة العمل النقابي في إطار القانون. إلا أن تفعيل هذه الحقوق على أرض الواقع يظل يواجه بعض التحديات:

- **معدل التنظيم النقابي**: تشير التقديرات إلى أن معدل التنظيم النقابي في المغرب لا يزال منخفضا بشكل كبير. مما ينعكس سلبا على مستوى تمثيلية العمال وقدرتهم على الدفاع عن حقوقهم بشكل جماعي.
- **عدد النقابات العمالية**: يوجد في المغرب عدد من النقابات العمالية الرئيسية التي تلعب دورًا فاعلًا في المشهد الاجتماعي والاقتصادي، والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب جزء لا يتجزء منها (احتل المرتبة الثالثة بالقطاع الخاص في آخر استحقاق انتخابي لسنة 2021).
- **التفاوض الجماعي**: يشهد المغرب عمليات تفاوض جماعي على مستويات مختلفة (المؤسسات، القطاعات). ومع ذلك، فإن تغطية الاتفاقيات الجماعية لا تزال محدودة.
- **النزاعات العمالية والإضرابات**: تشير إحصائياتنا الخاصة إلى ضياع مئات أيام العمل بسبب النزاعات العمالية في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى عشرات من الإضرابات والنزاعات العمالية سنويًا، غالبًا ما تتعلق بقضايا الأجور وظروف العمل والحقوق النقابية.
- **الحوار الاجتماعي**: تعمل الحكومة والنقابات على تعزيز آليات الحوار الاجتماعي الثلاثي. إلا أنه، وبأسف شديد، نسجل بأن السنوات الثلاث الأخيرة قد شهدت إقصاء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من هذه الآلية على الصعيد المركزي بسبب تفسيرات حكومية نعتبرها خاطئة وترقى إلى التعسف، رغم سعي الاتحاد المستمر لتطوير آليات التفاوض وتعزيز فعاليتها في معالجة القضايا العمالية والاقتصادية.

تراكمات ومكتسبات إيجابية

- اعتماد دستور 2011 بمضمون سياسي وحقوقي متقدم.
- إنجاز أوراش تنموية مهيكلة ميزت المغرب الحديث، أدت إلى تقوية البنيات التحتية الوطنية وتحسين تنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني.
- إطلاق برامج ومبادرات متعددة بمضمون اجتماعي.
- برامج استثمارية مهيكلة شاملة ومندمجة بالنسبة للمجالين الحضري والقروي.
- تحسن نسبي في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

نواقص وإكراهات

1 - ضعف النمو الاقتصادي نتيجة عدم تمكن عدد كبير من القطاعات المعول عليها من تحريك عجلة الاقتصاد كما كان متوخى منها.

2 -ضعف الحكامة وعدم إلتقائية واندماجية السياسات القطاعية العمومية والتماسك الترابي أدى إلى نواقص حقيقية فيما يخص الوقع النموذجي للاستثمار على المواطن وازدياد حجم فجوة التنمية بين مكونات المجال المغربي.

3 -محدودية مردودية منظومة التربية والتكوين وضعف جودتها يفرض على المغرب، بآلياته الإدارية والمؤسساتية، صياغة إصلاح يضمن الحد الأدنى من الشروط لتحقيق التنمية الشاملة.

4 -انتشار القطاع غير المهيكل الذي يمثل إشكالية مزدوجة ضد العامل والاقتصاد الوطني.

نواقص وإكراهات

5 - عدم تحقيق العدالة الاجتماعية نتيجة اختلال معادلة إنتاج وتوزيع الثروة، وتوسع اقتصاد الريع واختلال النظام الجبائي. وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول الفئات المجتمعية التي تساهم أكثر من غيرها في مداخيل الدولة، بينما هناك قطاعات تستفيد من ريع ضريبي مقنن وغير عادل.

6 -ضعف استدامة التنمية التي تتوقف على ترشيد استعمال موارد حيوية : كل الأرقام الرسمية، تشير إلى وضع مقلق للموارد الطبيعية الضرورية لاستدامة فرص الشغل.

7 -محدودية أنظمة الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتي تتجلى في استمرار تواجد شرائح واسعة دون حماية اجتماعية. كما أن الفئات التي تستفيد من الأنظمة الحالية تشكو من اختلالات الخدمات وتدهورها، فيما تشكو أنظمة التقاعد من ضعف التنسيقّ واستمرار الأزمة الهيكلية المهددة بالإفلاس رغم الإصلاحات المقياسية...

رؤية متجددة لاستثمار منتج للشغل اللائق ومنصف للطبقة العاملة

1. تعزيز المسار الديموقراطي وتحصين البناء المؤسساتي واستكمال ورش الجهوية المتقدمة
2. إصلاح منظومة التربية والتكوين
3. تكريس المساواة والتمكين الاقتصادي للمرأة واستثمار كفاءات الشباب
4. حفز النمو الاقتصادي وإنتاج الثروة وضمان عدالة توزيعها
5. إدماج البعد الاجتماعي في المخططات الاستراتيجية والسياسات العمومية
6. توسيع منظومة الحماية والرعاية الاجتماعية.
7. إرساء ميثاق اجتماعي جديد يقوي أدوار المنظمات النقابية

رؤية متجددة لاستثمار منتج للشغل اللائق ومنصف للطبقة العاملة

1. تعزيز المسار الديموقراطي وتحصين البناء المؤسساتي واستكمال ورش الجهوية المتقدمة

-**التطبيق الديموقراطي للدستور**: فلا يمكن إنجاح أي نموذج تنموي منشود بدون تطبيق الدستور بما يساعد على إرساء دولة الحقوق والحريات، ويثبت أركان البناء الديمقراطي.

- **تكريس فصل السلط وتوازنها وتعاونها**: من خلال تمكين الحكومة من تفعيل طابعها التنفيذي وسلطة رئيسها على الإدارة وتقوية أدوار البرلمان التشريعية والرقابية وتقييم السياسات العمومية، والمزيد من تكريس استقلالية السلطة القضائية، مع حفز مختلف الهيئات والمجالس الدستورية لأداء أدوارها الاستشارية.

-**تعزيز الثقة في المؤسسات المنتخبة والهيئات الوسيطة**: المزيد من الدعم لمختلف الهيئات الوسيطة للقيام بأدوار التأطير والتواصل والترافع عن حقوق ومصالح الفئات التي تمثلها.

-**تفعيل اختصاصات الجهة وتسريع دينامية اللاتمركز الإداري**: الاستمرار في اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها كاملة، بما يتطلب ذلك من نقل الموارد المالية والبشرية.

رؤية متجددة لاستثمار منتج للشغل اللائق ومنصف للطبقة العاملة

2- إصلاح منظومة التربية والتكوين

-جعل المدرسة أساس الارتقاء الاجتماعي من خلال دعمها لتضمن تعليما وتكوينا بمستوى عال يلبي احتياجات كل الفئات والجهات، وقادرة على إنتاج الجودة والدفع بالرأسمال البشري نحو التمكين من أجل أن يكون دعامة حقيقية للتنمية المندمجة.

-ربط التكوين المهني باحتياجات سوق الشغل، ودعمه ليصبح فرصة وركيزة لضمان تكافؤ الفرص وقوة دفع للحركية والارتقاء الاجتماعي.

- تشجيع وتطوير مجالات البحث العلمي، وذلك من خلال إصلاح الجامعة المغربية ودعمها بالموارد المالية، والزيادة في الميزانيات المخصصة للبحث العلمي، وإقرار سياسة عمومية مندمجة للبحث العلمي وتبني وضع إستراتيجيات شمولية لنقل المعارف العلمية إلى اللغة العربية ترعاها مؤسسات الدولة.

3- تكريس المساواة والتمكين الاقتصادي للمرأة واستثمار كفاءات الشباب

-**اتخاذ التدابير المفضية إلى تحقيق المناصفة**، وهو ما سيسمح بتحرير طاقات النساء والتغلب على الحواجز التي تكرس الحيف واللامساواة اتجاه المرأة أو تمارس التمييز ضدها.

-**حفز المبادرة لدى الشباب وإدماجه في النسيج الاقتصادي والاجتماعي**، من خلال توفير خدمات التكوين العلمي ذات الجودة والمهارات والتدريب، لدعمهم بشكل فعال في انتقالهم من محيط تحصيل العلم إلى سوق العمل، وزيادة الدعم لهم للوصول إلى فرص عمل أو فرص التشغيل الذاتي، وتوفير فرص مفيدة للشباب للمشاركة في مجتمعهم من خلال العمل التطوعي المؤسساتي.

-**تثمين الأطر والخبرات الوطنية واستقطاب كفاءات مغاربة العالم**، والعمل على تشجيع الكفاءات الوطنية في مختلف مناحي التخصصات العلمية والخدماتية.

رؤية متجددة لاستثمار منتج للشغل اللائق ومنصف للطبقة العاملة

4- حفز النمو الاقتصادي و إنتاج الثروة وضمان عدالة توزيعها

-الرفع من جاذبية وتنافسية المجالات الترابية وقدرتها على إحداث واستدامة مناصب الشغل.

-حفز الاستثمار الداخلي وتحسين جاذبية الاستثمار الخارجي، ودعم الأنشطة والقطاعات المشغلة لليد العاملة بكثافة.

-إطلاق ديناميات جديدة للمخططات والاستراتيجيات الاقتصادية الكبرى.

-إصلاح النظام الجبائي من أجل إقرار نموذج تنموي حديث، يساهم فيه كل أبناء الوطن في تدعيم منظومة عادلة ومنصفة للنظام الجبائي.

-الاستثمار في اقتصاد المعرفة وتدارك الفجوة الرقمية.

-إدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية (عبر استيعاب القطاعات الموازية في إطار قانوني من شأنه تنظيم الأنشطة وإدماجها وتقوية قدرات العمال في هذا الميدان على الصعيدين المالي والتقني).

-إعادة النظر في آليات وميكانيزمات التضامن المجالي.

رؤية متجددة لاستثمار منتج للشغل اللائق ومنصف للطبقة العاملة

5- إدماج البعد الاجتماعي في المخططات الاستراتيجية والسياسات العمومية

-**تقليص التفاوتات المجالية والفوارق الاجتماعية** وإرساء أسس التضامن والتماسك الاجتماعي عبر إعطاء الأولوية للتشغيل في السياسات العمومية. كما وجب تعزيز استراتيجية التنمية المجالية القائمة على مفهوم "المشروع الترابي".

-**دعم وتوسيع الطبقة المتوسطة**، عبر بلورة برامج ومبادرات خاصة على شاكلة إجراءات للاسترداد الضريبي الخاص بمصاريف التمدرس بالقطاع الخاص، وتخصيص منتوج سكني خاص بها.

-**إقرار عدالة أجرية بين الشغيلة المغربية في القطاعين العام والخاص والمؤسسات العمومية**، بحيث تقلص الفوارق بين الأجور العليا والدنيا، مع مراعاة كرامة الأجير والمستخدم في إقرار الحد الأدنى من الأجور الضامن لكرامته ولعيش أسرته، سواء عند نشاطه أو بعد تقاعده.

رؤية متجددة لاستثمار منتج للشغل اللائق ومنصف للطبقة العاملة

6- توسيع منظومة الحماية والرعاية الاجتماعية

-تعميم التغطية الصحية الإجبارية على كل الفئات الاجتماعية.

-إصلاح أنظمة التعاضد وضمان حكامتها.

-إصلاح أنظمة التقاعد في إطار مقاربة تشمل جميع المتقاعدين، على أساس توحيد الأنظمة في قطبين عام وخاص. إضافة إلى نظام تكميلي إجباري، مع إمكانية إضافة صناديق تكميلية اختيارية.

-تفعيل وأجرأة التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وذلك لبناء نموذج للحماية الاجتماعية يساير التحولات، وفي مقدمتها الاتفاقية رقم 102 والتي تحدد المعايير الدنيا الخاصة بالحماية الاجتماعية التسعة (الخدمات العلاجية، البطالة، منح العجز، ذوي الحقوق، الأمومة، التعويضات العائلية، تعويضات الشيخوخة، التغطية ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية، التعويض عن المرض).

رؤية متجددة لاستثمار منتج للشغل اللائق ومنصف للطبقة العاملة

7- إرساء ميثاق اجتماعي جديد يقوي أدوار المنظمات النقابية

في الرؤية التنمويةالمنشودة، يشكل الحوار الاجتماعي دورا أساسيا في ضمان الاستقرار والسلم الاجتماعي، وفي التنمية وفي تنشيط الدورة الاقتصادية للبلاد. لذلك وجب العمل على إقرار سياسة اجتماعية قوامها الإنصاف والعدل والمساواة وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في كافة القطاعات، على أن يتم ذلك ضمن:

- تكريس الحق في التنظيم وممارسة الحريات النقابية.
- مأسسة الحوار الاجتماعي وإلزامية تنفيذ الاتفاقات الاجتماعية.
- تشجيع المفاوضة الجماعية و إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية.
- مراجعة المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بانتخابات ممثلي المأجورين ومناديب العمال.

خاتمة : الاستثماروحرية العمل النقابي، علاقة تفاعلية معقدة

- **تأثير مناخ العمل على جاذبية الاستثمار**: إن وجود بيئة عمل مستقرة يسودها الاحترام لحقوق العمال والحوار الاجتماعي البناء يمكن أن يعزز جاذبية المغرب للمستثمرين الذين يبحثون عن استدامة عملياتهم وتجنب النزاعات العمالية المكلفة. الشركات التي تتبنى معايير عمل دولية جيدة غالبًا ما تكون أكثر إنتاجية وجاذبية للمواهب.
- **تحديات محتملة**: قد يرى بعض المستثمرين أن المطالب النقابية المتزايدة قد تؤثر على تنافسيتهم وتزيد من تكاليف الإنتاج. ويتطلب تحقيق التوازن هنا حوارًا مسؤولًا يأخذ في الاعتبار القدرة التنافسية للمؤسسات وحقوق العاملين.
- **فرص للتعاون المنتج**: يمكن للنقابات العمالية أن تكون شريكًا بناءً في تحسين بيئة العمل وزيادة الإنتاجية من خلال اقتراح حلول مبتكرة والمساهمة في تدريب العمال ورفع مستوى مهاراتهم.
- **دور الحكومة في ضمان التوازن**: يقع على عاتق الحكومة دور محوري في سن وتطبيق قوانين عمل عادلة وواضحة ومنصفة، وتعزيز آليات الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي، وضمان إنفاذ الحقوق والحريات النقابية في إطار القانون.

خاتمة : نحو شراكة مستدامة ومربحة للجميع

إن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المغرب يتطلب إيجاد **توازن دقيق بين جذب الاستثمارات وتوفير بيئة عمل تحترم حقوق العاملين** من خلال:

- **تعزيز ثقافة الحوار الاجتماعي**: تشجيع الحوار البناء والمسؤول بين أصحاب العمل والنقابات العمالية، بدعم من الحكومة، لإيجاد حلول توافقية للقضايا العمالية والاقتصادية.
- **تطوير آليات التفاوض الجماعي**: توسيع نطاق تغطية الاتفاقيات الجماعية وتعزيز فعاليتها في تحديد شروط العمل والحقوق العمالية.
- **ضمان إنفاذ قوانين العمل والحقوق النقابية**: تطبيق القانون بشكل صارم على جميع الأطراف لضمان احترام الحقوق والحريات النقابية وعدم الإفلات من العقاب في حالات الانتهاك.
- **مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية**: الاستمرار في مواءمة التشريعات الوطنية مع معايير العمل الدولية.
- **الاستثمار في العنصر البشري**: إدراك أن الاستثمار في تدريب وتأهيل العمال وتحسين ظروف عملهم هو استثمار في الإنتاجية والقدرة التنافسية على المدى الطويل.

إن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يؤكد انحيازه الدائم لجميع القرارات والقوانين التي توازن بين المصلحة الاقتصادية وحقوق العمال، لتحقيق التنمية الشاملة التي تضع المواطن في صلب اهتماماتها. إن تعزيز الاستثمار المنتج الذي يحدث فرص عمل لائقة ويحترم حقوق العاملين وحرياتهم النقابية هو جزء لا يتجزأ من هذا المسعى النبيل. ونحن في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب مستعدون للعمل والتعاون جميعًا بروح من المسؤولية والشراكة لتحقيق هذا الهدف لما فيه خير وازدهار بلادنا.

شكرا على اهتمامكم

صور اللقاء

السيد عادل عسادي
السيد عادل الزكوني
السيد لحسن نازهي

السيد طارق رضوان

السيدة لبنى علوي
السيدة زهرة محسن

السيد انس الدعموني
السيدة كريمة مونشيح
الهاشمي ايت درى

الجلسة رقم 7:

وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

أرضية المناقشة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ

وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات

الثلاثاء 13 مايو 2025 - الرباط

بعض الأسئلة قصد المناقشة

هذا اللقاء -المقابلة- هو أداة من أدوات تقييم السياسة العمومية على غرار أدوات أخرى كالاستبيان وتحليل النتائج وغيرها، بحيث يهدف إلى تجميع المعطيات الموضوعية التي تسمح للبرلمان بإصدار أحكام حول فعاليتها ومدى تحقيق أهداف الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتخذة في مجال الاستثمار والتشغيل وإبراز نقط الضوء ونقط الضعف انطلاقا من الأسئلة التالية:

I. الأسئلة العامة حول الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي

1- ما هي الرؤية الاستراتيجية للوزارة فيما يخص الإدماج الاقتصادي والتشغيل والمقاولة الصغرى وتنمية الكفاءات؟ وكيف تترجم في برامج عملية؟

2- ما هي أبرز المقتضيات التي تم تنزيلها من النموذج التنموي الجديد ضمن السياسات القطاعية للوزارة؟

3- كيف تنسق الوزارة تدخلاتها مع القطاعات الأخرى (المالية، الصناعة، التربية الوطنية والتعليم العالي، الاستثمار) لضمان تكامل السياسات التشغيلية؟

4- ما هي الأجهزة المؤسساتية الداعمة لحكامة تنفيذ وتتبع برامج الوزارة؟ وهل تم تقييم أدائها؟

II. الأسئلة الخاصة بالتشغيل وإدماج الكفاءات:

1- ما هو تقييم الوزارة للوضعية الراهنة لسوق الشغل بالمغرب من حيث المؤشرات الأساسية؟ (البطالة، الشغل غير المهيكل، بطالة الشباب والخريجين، النوع...)

2- ما هي المقاربة المعتمدة لمعالجة بطالة حاملي الشهادات؟ وهل هناك تمييز إيجابي في البرامج نحو هذه الفئة؟

3- كيف تتعامل الوزارة مع تحديات هشاشة الشغل والتشغيل في القطاع غير المهيكل؟ وهل هناك إجراءات لتحفيز الإدماج التدريجي في الاقتصاد المنظم؟

4- ما مدى نجاعة برامج الإدماج المهني كبرنامج "تحفيز"، "تأهيل"، "إدماج"، "أوراش"، "فرصة"، "انطلاقة" من حيث استدامة التشغيل وخلق قيمة مضافة؟

5- كيف تقيمون تدخل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؟ وهل هناك مخططات لإصلاح نموذج اشتغالها ومجال تدخلها؟

---

1 مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

III. الأسئلة المرتبطة بتكوين وتأهيل الكفاءات:

1- ما مستوى مواءمة العرض التكويني الحالي (تكوين مهني، جامعي، عالي، مستمر) مع حاجيات سوق الشغل؟

2- هل توجد آليات لقياس أثر التكوينات الممولة من طرف الدولة على إدماج الخريجين في سوق الشغل؟

3- ما هي استراتيجية الوزارة لتأهيل اليد العاملة في القطاعات الواعدة (الطاقات المتجددة، الصناعة، الرقمنة، الفلاحة الذكية...)؟

4- ما هو تقييمكم لمستوى التنسيق بين الوزارة ومكتب التكوين المهني وانعاش الشغل لضمان الجودة والابتكار في عرض التكوين؟

5- هل هناك برامج خصوصية موجهة لتقوية قابلية التشغيل لدى النساء والشباب بالعالم القروي والمناطق الهشة؟

IV. الأسئلة المرتبطة بالمقاولة الصغرى والمتوسطة:

1- ما هو تقييم الوزارة لمنظومة دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من حيث النجاعة والاستهداف؟

2- كيف تشتغل الوزارة على دعم ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء؟ وما هو مدى نجاعة برامج المواكبة والتكوين والتوجيه؟

3- ما هي أوجه التقاطع بين برامج الوزارة وبرامج التمويل كـ "انطلاقة" و"فرصة"؟ وهل هناك تقييم لوقعها الحقيقي على التشغيل الذاتي؟

4- هل توجد قاعدة معطيات وطنية موحدة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى لتتبع تطورها واحتياجاتها؟

5- ما مدى ملاءمة الإطار القانوني والجبائي مع واقع المقاولات الصغيرة جداً؟ وهل هناك إصلاحات مبرمجة؟

V. الأسئلة المرتبطة بالإدماج الاقتصادي للفئات الهشة:

1- ما هي المقاربة المعتمدة لإدماج الشباب غير المتمدرسين وغير النشيطين في الاقتصاد المنظم؟

2- ما مدى فعالية البرامج الخاصة بإدماج النساء، الأشخاص في وضعية إعاقة، وسكان المناطق القروية والمهمشة؟

3- هل هناك مؤشرات كمية ونوعية ترصد تطور الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة؟ وهل يتم اعتماد آليات تقييم ومساءلة في هذا الصدد؟

---

2 مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

VI. الأسئلة حول تقييم الأثر وتتبع البرامج:

1- هل تتوفر الوزارة على منظومة وطنية موحدة لتتبع وتقييم برامج التشغيل والتكوين والإدماج؟

2- ما هي المؤشرات المعتمدة لقياس نجاعة هذه البرامج؟ وهل يتم اعتماد تقييمات مستقلة أو تشاركية؟

3- ما مدى تفعيل التوصيات الصادرة عن تقارير المجلس الأعلى للحسابات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجتمع المدني بخصوص برامج التشغيل؟

4- هل تم القيام بتقييم شمولي لبرامج "أوراش" و"فرصة" و"انطلاقة" من حيث الأثر على المدى المتوسط؟

VII. الأسئلة ذات البعد الترابي-الجهوي والعدالة المجالية:

1- ما هو دور الجهات في بلورة وتفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل وتنمية الكفاءات؟ وهل يتم إشراك المجالس الجهوية في التخطيط والتنفيذ؟

2- ما مدى توفر الوزارة على معطيات مفصلة جهوياً وإقليمياً بخصوص سوق الشغل والمقاولات الصغيرة جداً؟

3- هل توجد آليات تمويل وتدبير تشاركي لبرامج التشغيل الجهوي؟ وهل يتم تقييم أثرها المجالي والاقتصادي؟

4- ما مدى انسجام البرامج الجهوية مع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وإدماج الكفاءات؟

VIII. الأسئلة الاستشرافية والإصلاحات البنيوية:

1- ما هي الإصلاحات الهيكلية التي تعتبرها الوزارة ذات أولوية لتعزيز النجاعة في التشغيل وتطوير المقاولة الصغرى؟

2- كيف تستعد الوزارة لمواكبة التحولات المستقبلية في التشغيل بفعل الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتغير المناخي والهجرة؟

3- ما هو تصور الوزارة لخلق منظومة وطنية مستدامة للتكوين مدى الحياة والرفع من إنتاجية رأس المال البشري؟

مذكرة جوابية

Royaume du Maroc
Ministère de l'Inclusion économique, de la Petite entreprise, de l'Emploi et des Compétences

المملكة المغربية
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

لقاء مع مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثماروالتشغيل

-مجلس المستشارين -

مذكرة أجوبة وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات على الأسئلة الموجهة من طرف السيدات والسادة المستشارين أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

الثلاثاء 13ماي 2025، بالرباط

تفاعل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات مع أسئلة واستفسارات وملاحظات السيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل
- قطاع الكفاءات

تقديم

باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

تبعًا للعرض التقديمي الذي تشرفت بتقديمه أمام أنظار لجنتكم الموقرة، بتاريخ 13 ماي 2025، بمقر وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات – قطاع التشغيل –، في إطار التفاعل المؤسساتي المسؤول مع الأرضية الغنية والتساؤلات القيمة التي أحالتها علينا اللجنة الموضوعاتية الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال الاستثمار والتشغيل، في إطار حرصها على التجويد المستمر للممارسة الديمقراطية ببلادنا وسهرها على الرفع من نجاعة السياسات العمومية وترسيخ الحكامة الجيدة، تحت القيادة الرشيدة لمولانا المنصور بالله، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،

وتفاعلاً مع ما أحاطت به مجموعتكم الموضوعاتية الموقرة من عناية واهتمام بالغ وكريم بمضامين عرض الوزارة، وتقديرًا لما عبر عنه السيدات والسادة المستشارون المحترمون من رغبة مشروعة واهتمام مستنير باستجلاء بعض الجوانب التفصيلية للعرض المشار إليه، من خلال ما تفضلوا بطرحه من تساؤلات وجيهة وطلبات توضيح بناءة، يشرفني، أن أرفع إلى لجنتكم الموقرة، مشفوعة بنسخة من العرض التقديمي، ورقةً تفصيليةً جامعةً، تتضمن جملة من الإيضاحات والمعطيات المكملة، والتي تروم تسليط مزيد من الضوء على محاور وأسئلة اللجنة الكريمة، بما يعكس حرص الوزارة الدائم والموصول، على التفاعل الإيجابي والمسؤول مع مؤسستكم التشريعية الموقرة، وإمدادها بما من شأنه الإسهام في إغناء النقاش المؤسساتي الرصين وتعزيز نجاعة تتبع السياسات العمومية، توخيا منا مد مجموعتكم الموضوعاتية الموقرة بما نعتقد جازمين أنه سيلبي، في جزء كبير منه، حاجة وحق السادة أعضاء المجموعة المحترمين في الاطلاع البيّن على تدبير الوزارة للأنشطة والأوراش الموكول إليها تنفيذها في إطار اختصاصها الحكومي.

وإذ أجدد فائق التقدير والشكر لما توليه لجنتكم الموقرة من اهتمام وحرص موصول على إنجاح مهامها النبيلة، فإني أغتنم هذه المناسبة لأعبر عن متمنياتي الصادقة لكم بكامل التوفيق والسداد في استكمال أشغالكم الجليلة، سائلاً المولى عز وجل أن يكلل أعمالكم بالنجاح والتمام.

كما أؤكد، في هذا السياق، استعداد مصالح وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات الكامل والدائم، للتفاعل الإيجابي مع كل ما من شأنه دعم جهود لجنتكم الموقرة، وتوفير ما يلزم من معطيات وتوضيحات كلما دعت الضرورة، إسهاماً في ترسيخ التعاون البناء بين المؤسسات، وتجسيدًا للحرص الجماعي على إنجاح الأوراش الإصلاحية الكبرى التي يرعاها مولانا المنصور بالله، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وتتمحور أجوبة وتفاعل هذه الوزارة مع أسئلة لجنتكم الموقرة حول المواضيع التالية:

جدول المحتويات

أولا : الأسئلة العامة حول الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي

- الرؤية الاستراتيجية لوزارة الإدماج الاقتصادي، المقاولة الصغرى، التشغيل والكفاءات وترجمتها في برامج عملية.
- أبرز المقتضيات التي تم تنزيلها في إطار النموذج التنموي الجديد ضمن السياسات القطاعية للوزارة.
- تنسيق تدخلات الوزارة مع القطاعات الأخرى لضمان تكامل السياسات التشغيلية.
- الأجهزة المؤسساتية المشرفة على حكامة تنفيذ وتتبع البرامج.

ثانيا :الأسئلة الخاصة بالتشغيل وادماج الكفاءات

- المؤشرات الأساسية الراهنة لسوق الشغل.
- المقاربة المعتمدة لإدماج حاملي الشهادات.
- سياسة الوزارة لتحفيز الاندماج التدريجي في الاقتصاد المنظم.
- نجاعة برامج الادماج المهني واستدامة التشغيل وخلق قيمة مضافة.
- اختصاصات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ومجالات تدخلها.

ثالثا : الأسئلة المرتبطة بتكوين وتأهيل الكفاءات

- موائمة العرض التكويني الحالي مع حاجيات سوق الشغل.
- آليات قياس أثر التكوين على ادماج الخرجين في سوق الشغل.
- استراتيجية الوزارة لتأهيل اليد العاملة في القطاعات الواعدة (الطاقات المتجددة، الصناعة، الرقمنة،...).
- الشراكة المؤسساتية من أجل حكامة عرض التكوين وضمان جودته وابتكاره.
- تدخلات الوزارة في مجال دعم التشغيل لفائدة النساء والشباب بالعالم القروي.

رابعا :الأسئلة المرتبطة بالمقاولة الصغرى والمتوسطة

- دعم ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء.
- الانسجام بين البرامج الحكومية في مجال التمكين الاقتصادي وأثره على دعم التشغيل الذاتي.
- قاعدة المعطيات الوطنية بخصوص المقاولات الصغيرة جدا والصغرى.
- ملائمة الإطار القانوني والجبائي مع واقع المقاولات الصغيرة جدا والإصلاحات المبرمجة.
- التحديات التي تعيق نمو المقاولات الصغرى والمتوسط.

خامسا: الأسئلة المرتبطة بالإدماج الاقتصادي للفئات الهشة

- المقاربة المعتمدة لإدماج الشباب غير المتمدرسين وغير النشيطين في الاقتصاد المنظم.
- إدماج النساء والأشخاص في وضعية إعاقة، وسكان المناطق القروية والمهمشة.

- تطور الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة وآليات التقييم.

سادسا : الأسئلة حول تقييم الأثروتتبع البرامج

- تتبع وتقييم برامج التشغيل والتكوين والإدماج.
- المؤشرات المعتمدة لقياس نجاعة البرامج.
- تفعيل الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير المؤسسات الوطنية حول نجاعة وفعالية برامج التشغيل.
- تقييم البرامج من حيث الأثر على المدى المتوسط.

سابعا :الأسئلة ذات البعد الترابي-الجهوي والعدالة المجالية

- دور الجهات في بلورة وتفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل وتنمية الكفاءات.
- منظومة المعلومات الجهوية والإقليمية دعامة أساسية لتنزيل السياسة الوطنية في مجال التشغيل.
- آليات التمويل والتدبير تشاركي لبرامج التشغيل الجهوي وتقييم أثرها المجالي الاقتصادي.

ثامنا : الأسئلة الاستشرافية والإصلاحات البنيوية

- الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية لتعزيز نجاعة التشغيل وتطوير المقاولة الصغرى,
- التدابير المعتمدة لمواكبة التحولات المرتقبة في سوق الشغل نتيجة الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتغير المناخي والهجرة.
- ما الدور الذي تراه الوزارة لخلق منظومة وطنية مستدامة للتكوين مدى الحياة والرفع من إنتاجية رأس المال البشري.

أولا :الأسئلة العامة حول الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي

الرؤية الاستراتيجية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

تقوم الرؤية الاستراتيجية للوزارة على إرساء نموذج جديد للإدماج الاقتصادي يقوم على **تعزيز فرص العمل اللائق، وتثمين الكفاءات، ودعم الوساطة في التشغيل وتطوير المقاولة الصغرى**، وذلك وفق مقاربة مندمجة وشمولية. وترتكز هذه الرؤية على المحاور التالية:

- **توسيع قاعدة التشغيل المنتج** عبر تحفيز الاستثمار وتوفير مناخ ملائم للمبادرة المقاولاتية، خاصة لفائدة الشباب والنساء والفئات الهشة.
- **تحسين جودة التشغيل** من خلال إعادة هيكلة منظومة التكوين المهني والتقني وربطها الفعلي باحتياجات السوق، وتعميم برامج التكوين بالتدرج، والتكوين المؤهل.
- **تعزيز الحكامة القطاعية والترابية** في تدبير السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل، بتنسيق وثيق مع مختلف الفاعلين العموميين والخواص، على المستويين الوطني والجهوي.

أبرز المقتضيات التي تم تنزيلها في إطار النموذج التنموي الجديد ضمن السياسات القطاعية للوزارة:

يهدف النموذج التنموي الجديد في المغرب إلى تحقيق إقلاع اقتصادي واجتماعي شامل، ويضع التشغيل والإدماج الاقتصادي في صلب أولوياته. وتعمل الوزارة على ترجمة هذه الرؤية إلى سياسات وبرامج قطاعية متكاملة. وانسجامًا مع التوجهات الكبرى التي رسمها النموذج التنموي الجديد، تعمل الوزارة على تنزيل عدد من المخرجات ذات الصلة، من أبرزها:

1. خارطة الطريق الوطنية للتشغيل (2025-2030):

- **تحديد الأهداف والمؤشرات:**

- خلق 1.45 مليون منصب شغل بحلول 2030 (بمعدل سنوي 145.000 منصب) ؛
- خفض معدل البطالة إلى 9 % في أفق 2030؛
- توفير التمويل وتجميع مختلف الاعتمادات المالية في إطار ميزانياتي موحد "صندوق إنعاش تشغيل الشباب".

- **تخصيص غلاف مالي مقدر ب 15 مليار درهم عبر قانون المالية لسنة 2025:**

- 12 مليار درهم موجهة لتحفيز الاستثمار من خلال منظومة دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي تعطي الأولوية لخلق فرص الشغل؛
- 1 مليار درهم موجهة للحفاظ على مناصب الشغل في الوسط القروي؛
- 2 مليار درهم موجهة لتحسين نجاعة برامج إنعاش التشغيل.

- **آليات حكامة التشغيل:**

- احداث آليات التتبع والحكامة: لجنة وزارية دائمة برئاسة رئيس الحكومة، ولجنة قيادة، ووحدة تجميع المعطيات حول التشغيل؛

- منصة "إدماج الرقمية" (إطلاقها متوقع في 2026) لربط المقاولات بالشباب الباحثين عن عمل.

- **إدماج الشباب غير الحاصلين على شهادة - (NEETs) مقاربة شمولية:**

- إلغاء شرط الشهادة في برنامج ادماج وتأهيل؛
- برنامج " تكوين 100,000 شاب في المهن الحرفية (ميزانية: 500 مليون درهم) ؛
- إطلاق برامج إعادة التأهيل السريع في القطاعات الواعدة للتصدير، مثل الصناعات والخدمات، مع تمويلات موجهة من خلال OFPPT وMaroc PME، إلى جانب نظام جديد للاعتراف بالكفاءات المكتسبة في سوق الشغل غير المهيكل.

- **تأهيل وتطوير البنية التحتية:**

- 57 مركز تكوين (20 مركزًا جديدًا بحلول 2026) ؛
- 12 وحدة متنقلة للتكوين في المناطق القروية؛
- منظومة "رصد ": NEETs قاعدة بيانات وطنية تُحدَّث شهريًّا بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية.

- **الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية :**

تعمل الوزارة وفق مقاربة تشاركية مبنية على مبدأ الثلاثية مع مختلف الفاعلين (القطاعات الحكومية، المنظمات المهنية للمشغلين والمنظمات النقابية) لتجسيد الرؤية الحكومية في مجال إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالشغل والمتمثلة أساسا في:

- ملائمة التشريع الوطني مع معايير العمل الدولية؛
- إعداد النصوص القانونية والتنظيمية في مجال الشغل؛
- السهر على تنفيذ البرنامج الوطني لتفتيش الشغل؛
- تحسين المناخ الاجتماعي والحفاظ على استقرار السلم الاجتماعي؛
- السهر على تنفيذ البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع ابرام اتفاقيات الشغل الجماعية؛
- حماية الفئات الخاصة من الاجراء (الأطفال، المعاقين والمرأة)؛
- النهوض بالمسؤولية الاجتماعية وبالمساواة المهنية.

✓ **مدونة الشغل 2025:**

في سياق التحولات التي يعرفها سوق الشغل، وانسجاماً مع متطلبات العدالة الاجتماعية وتطور أنماط العمل، تأتي التعديلات المرتقبة على مدونة الشغل لسنة 2025 لتُعالج عدداً من الاختلالات، وتستجيب لحاجيات فئات مهنية ظلت خارج نطاق الحماية الملائمة، مع إدماج أشكال العمل المستجدة ضمن إطار قانوني يضمن الحقوق ويعزز مرونة التشغيل. ومن بينها:

- رفع الحيف والميز على بعض الفئات من الأجراء كحراس الأمن الخاص الذين لم تعد حاليا مهامهم ذات طبيعة متقطعة وبالتالي تخفيض مدة الشغل اليومية القصوى الخاصة بهم من 12 ساعة إلى 8 ساعات على غرار باقي الأجراء، مع توضيح وتحديد الاشغال التي تكتسي طبيعة متقطعة.

- تأطير العمل عن بعد الذي أصبح يعد من أنماط العمل المعتمدة في العديد من المقاولات منذ جائحة كورونا، وذلك من أجل ضمان استفادة الأجراء العاملين عن بعد من جميع الحقوق ولا سيما الحقوق الأساسية في العمل على غرار باقي أجراء المقاولة الذين يؤدون عملهم بداخلها.

- العمل عبر المنصات الرقمية هو نمط جديد من العمل يتطور بوتيرة متسارعة تستوجب تدخلا تشريعيا من أجل تنظيمه ووضع تعريف دقيق للمفاهيم (المنصة الرقمية، العامل بالمنصة الرقمية ...) وكذا طرح محددات لوضعية العامل إن كان أجيرا وجب ضمان حقوقه كسائر الاجراء وإن كان مسقلا فسيدرج في فئة العمال المستقلين.

- العمل الجزئي أو العمل لبعض الوقت، هو نمط أجازته مدونة الشغل الحالية لكن دون تنظيمه بمقتضيات تأخذ بعين الاعتبار خصوصيته، على اعتبار أنه من قنوات التشغيل التي تشجع وتدعم مجموعة من الفئات لا سيما النساء.

✓ **ميثاق الاستثمار الجديد ودوره في دعم النموذج التنموي الجديد:**

- يهدف المغرب، تماشيًا مع توصيات النموذج التنموي الجديد، إلى رفع حصة الاستثمار الخاص لتصل إلى 65% من إجمالي الاستثمار بحلول عام 2035. وتعمل اللجنة الوطنية لاستثمار لتحقيق هذا الهدف من خلال تحفيز المقاولات الوطنية والأجنبية على الاستثمار في المملكة. كما تسعى اللجنة إلى دعم اللاتمركز والجهوية المتقدمة عبر تقليص الفوارق الترابية، وذلك بالمصادقة على مشاريع استثمارية تستهدف مختلف الجهات والأقاليم. وفي هذا السياق، ينص ميثاق الاستثمار (22.24) على أن الاتفاقيات الاستثمارية التي تقل قيمتها عن 250 مليون درهم ستتم المصادقة عليها على المستوى الجهوي، مما يعزز بشكل فعال مبدأ اللاتمركز.

- **المبادرات المهيكلة لتنزيل خارطة الطريق الوطنية للتشغيل:**

أطلقة الحكومة خارطة طريق طموحة للتشغيل في أفق 2026 .وترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة مندمجة ومنسقة ومجالية، تعمل في الوقت نفسه على جانب العرض والطلب في سوق الشغل. وتهدف إلى خفض معدل البطالة، مع تعزيز الإدماج الاجتماعي، وجودة الوظائف، وملاءمة التكوين مع حاجيات الاقتصاد الوطني. **وقد تم تحديد مبادرات مهيكلة لمواكبة حوالي 400 ألف مستفيد.**

1. عقد الإدماج:

يهدف إلى تسهيل الولوج لأول تجربة مهنية، خاصة لفائدة الشباب، ومن بينهم غير الحاصلين على شهادات، ويستهدف البرنامج 130 ألف مستفيد، مع تعزيز المواكبة والتموقع المجالي والقطاعي.

2. برنامج تحفيز :

يستهدف دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة الحديثة النشأة (أقل من سنتين)، من خلال تحفيزات جبائية واجتماعية لتشجيع خلق مناصب شغل قارة خاصة في القطاعات ذات المؤهلات العالية. ويطمح البرنامج إلى بلوغ 22.500 مستفيد،

3. برنامج تأهيل :

يهدف البرنامج لتقوية قابلية التشغيل عبر التكوينات المؤهلة الموجهة نحو المهن المستقبلية مثل الرقمنة، الاقتصاد الأخضر، والمهن المرتبطة بكأس العالم 2030. ويسعى البرنامج إلى بلوغ 30.000 مستفيد، مع تركيز على جودة المحتوى التكويني، واعتماد الشهادات، وربط التكوين بالإدماج الفعلي.

4. التكوين بالتدرج:

يجمع هذا النظام بين التكوين داخل المقاولة والتكوين في مركز متخصص. ويهدف إلى بلوغ 160.000 مستفيد و100.000 إدماج مهني سنوياً. يدعمه نظام رقمي للتدبير، وتأهيل الشركات المضيفة، ومواكبة شاملة لما بعد التكوين، مع التركيز على المهن ذات نسب الإدماج المرتفعة.

5. المسار المهني BAC+3 :

يهدف إلى رفع مستوى التأهيل المهني بفتح مسارات تكوينية من مستوى Bac+3 ، لتلبية حاجيات التأطير المتوسط في قطاعات استراتيجية كالصحة، السياحة، الرقمنة والصناعة.

6. إصلاح مدونة الشغل:

تروم هذه المبادرة ملاءمة مدونة الشغل مع التحولات الجديدة في عالم الشغل (العمل المستقل، عن بُعد، عبر المنصات...)، من أجل حماية أفضل للعاملين، وتعزيز جاذبية سوق الشغل، واسترجاع الثقة بين المشغلين والأجراء. ويُعتمد مسار إصلاحي تدريجي متعدد المراحل.

7. تعزيز دور وتموقع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات:

إعادة تموقع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ضمن الهوية الجديدة "مغرب تشغيل" بناء على رؤية متجددة ترتكز على تحديث الهوية المؤسسية، والرقمنة الشاملة للخدمات، وتوسيع العرض ليشمل التوجيه، والإدماج، والتكوين، وريادة الأعمال، والتدرج المهني، مع اعتماد منظومة متقدمة لتشخيص الملفات الشخصية تُمكّن من مواكبة مخصصة وفعالة، خصوصاً لفائدة غير الحاصلين على شواهد.

8. آلية ملاءمة التكوين مع سوق الشغل:

آلية جديدة مرنة لتحيين وملائمة التكوين المهني وفقاً لحاجيات السوق، ترتكز على لجان قطاعية، وخريطة وطنية للتكوينات، ونظام معلوماتي مندمج بين مختلف الفاعلين.

9. المرصد الوطني للتشغيل والكفاءات:

خلق آلية وطنية وجهوية بهدف جمع وتحليل البيانات حول سوق الشغل والكفاءات، بما يمكن من استشراف الحاجيات المستقبلية، وتحسين توجيه التكوينات، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة، من خلال منصة رقمية ومعطيات ميدانية دائمة التحديث.

10. البرنامج الوطني للتشغيل المستدام:

تجميع كل هذه المبادرات ضمن برنامج موحد ومرن، يُدار عبر منصة رقمية. يخضع كل مستفيد لتقييم أولي وتوجيه نحو المسار الأنسب (تأهيل، تكوين، إدماج...). ويُعتمد نظام تتبع فردي، تقييم دوري، ومقاربة قائمة على الأثر لضمان الفعالية وجودة صرف الموارد.

11. التكوين المستمر:

يشكل ورش التكوين المستمر أحد الأسس الاستراتيجية للرفع من دينامية الإدماج الاقتصادي وتحسين إنتاجية النسيج المقاولاتي. ويستلزم تطوير هذا المجال اعتماد إصلاح شامل، يُدمج تثمين الخبرات المكتسبة، ويعزز التكوين في بيئة العمل، مع تسريع رقمنة البرامج التكوينية لضمان مرونتها ونجاعتها.

12. إحداث جسور مؤسساتية وبيداغوجية بين التربية الوطنية والتكوين المهني والتكوين الجامعي:

إرساء منظومة متكاملة تُمكِّن بناء مسالك مرنة تُراعي تنوع قدرات المتعلمين، وتُمهّد لإدماج تدريجي وسلس في الحياة المهنية، مع إيلاء أهمية قصوى للبعد القيمي والتربوي الذي ترعاه المدرسة العمومية. وتهدف هذه الرؤية إلى إعداد جيل جديد من الخريجين، يجمع بين الوعي المدني والتشاركي والمهارة التقنية المهنية والقدرة التحليلية الجامعية، انسجاماً مع متطلبات النموذج التنموي الجديد للمملكة، وتماشياً مع التحولات المتسارعة التي يعرفها سوق الشغل وطنياً ودولياً.

تنسيق تدخلات الوزارة مع القطاعات الأخرى لضمان تكامل السياسات التشغيلية:

تم وضع مجموعة من آليات الحكامة لتعزيز التنسيق والعرضانية بين مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية بسياسة التشغيل، والتي تضمن تنسيقا وتدخلا فعالا للوزارة في مجال التشغيل ويمكن اجمال هذه الاليات كالتالي:

- **اللجنة الوزارية للتشغيل**

تم إحداث اللجنة الوزارية للتشغيل بموجب مرسوم رقم 8381، الصادرة بتاريخ 14 أكتوبر 2015، وتم تفعيل انعقادها بمناسبة إطلاق خارطة الطريق الوطنية للتشغيل 2022–2026، وهي تضم ممثلين عن القطاعات الحكومية الأساسية مثل المالية، الصناعة، الفلاحة، السياحة، التعليم العالي، التكوين المهني، الإدارة الترابية، وغيرها. تتمثل اهدافها توجيه السياسات العمومية وتنسيق البرامج القطاعية ذات العلاقة بالتشغيل، وضمان التنزيل الترابي المنسق لها، خاصة على مستوى الجهات. وتعتبر اهم الية للتنسيق الحكومي في مجالات التشغيل.

- **صندوق النهوض بتشغيل الشباب:**

تم إحداث "صندوق النهوض بتشغيل الشباب" بواسطة القانون المالي لسنة 1994، لا سيما المادة 43 منه، ويهدف الصندوق الى المساهمة في تمويل برامج واجراءات النهوض بتشغيل الشباب. ويشترك في تدبير الصندوق كآمرين بالصرف، مفوضين الوزراء المكلفون بالتشغيل والتكوين المهني والاشغال العمومية والتعليم والفلاحة، والصناعة والتجارة والمالية. ويعتبر الصندوق آلية مهمة للحكامة والتنسيق في مجال التشغيل ودعم تكوين الشباب والتنسيق من خلال برامج مشتركة أو خاصة.

- **التكامل مع وزارة الاستثمارالتقائية السياسات العمومية:**

تم في هذا الإطار وضع آليات للحكامة لتنفيذ اتفاقيات الاستثمار الموقعة مع الدولة، وتوجد على رأسها اللجنة الوطنية للاستثمارات، التي أُحدثت بموجب ميثاق الاستثمار الجديد الذي دخل حيز التطبيق في مارس 2023، برئاسة رئيس الحكومة وعضوية وزراء القطاعات المعنية، تضطلع اللجنة بمهمة المصادقة على المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في خلق فرص الشغل وتعزيز الاستثمار الخاص. على سبيل المثال، صادقت اللجنة على 275 اتفاقية مشروع استثماري بقيمة إجمالية تتجاوز 393 مليار درهم، والتي من المتوقع أن تساهم في إحداث ما يقارب 195 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

تلعب وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات دورا فعالا واستراتيجيا داخل منظومة الاستثمار الجديدة في المغرب، من خلال عضويتها الفعلية في اللجان التالية:

- اللجنة الوطنية للاستثمار بصفتها عضوا دائما تمثل البعد الاجتماعي والتشغيلي للمشاريع؛
- اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار عبر مديرياتها الجهوية، التي تساهم في دراسة المشاريع محليا؛
- اللجنة التقنية لتحضير وتتبع لجنة الاستثمارات التي تقوم بدراسة أهلية استفادة مشاريع اتفاقيات استثمار من التحفيزات والامتيازات التي يخولها الإطار القانوني المنظم للاستثمار في المغرب؛
- لجنة صياغة اتفاقيات المشاريع الاستثمارية؛
- اللجنة الوطنية واللجنة الجهوية لتتبع مدى تقدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية ومدى احترام الالتزامات الموقعة؛
- اللجنة المكلفة بصرف مبالغ الدعم بعد التأكد من احترام الشروط التعاقدية المرتبطة بالدعم العمومي.

- **التعاون مع وزارة الصناعة والتجارة:**

حرصا على دعم القدرة التنافسية والتطور الاقتصادي الذي تعرفه القطاعات الواعدة (المهن العالمية للمغرب) وتوفير الكفاءات اللازمة لحسن سيرها، عبر تطوير كفاءات مواردها البشرية، تم وضع منظومة خاصة للتكوين في القطاعات

الواعدة، تتضمن منح مساهمات مالية لفائدة قطاعات صناعة الطيران وصناعة السيارات والإلكترونيك وترحيل الخدمات والطاقات المتجددة بالنسبة لعمليات التكوين من أجل التشغيل والتكوين المستمر لفائدة الأجراء الذين تم تشغيلهم.

في هذا الإطار، تواكب وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات هذه القطاعات بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الاقتصاد والمالية، من خلال إعداد دلائل ومساطر خاصة يتم تنفيذها بشكل مشترك، حيث يتم العمل على التفعيل الدقيق لمضامين هذه المساطر من أجل ضمان استفادة هذه القطاعات من مساهمة الدولة في تكوين الموارد البشرية؛ حيث تتولى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، صرف تعويضات تكاليف التكوين لفائدة الهيئات المؤهلة للقيام بعمليات التكوين، وذلك على أساس سلم تعويضات محدد مسبقاً لكل قطاع، حسب عدد المستفيدين و صفتهم المهنية، كما هو منصوص عليه في دلائل المساطر الخاصة بكل قطاع.

- **التعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي:**

يعتبر التنسيق والتكامل بين القطاعين من أهم ركائز دعم ملاءمة التشغيل بحاجيات سوق الشغل. فبالإضافة لحضور وزارة التربية والتعليم في جميع هيأت الحكامة المتعلقة بالتشغيل سواء منها الثلاثية او المختصة، فان الوزارتين تجمعهم عدة برامج مثل برنامج في إطار اتفاقيات ثنائية او جماعية أهمها اتفاقية تكوين وادماج مربي ومربيات التعليم الاولي الذي تم من خلالها تكوين خلال الفترة من 2018-2024، ما يقارب 25 ألف شخص تم ادماج ما يقارب 94% منهم. هذا بالإضافة الى عدة برامج اخرى تتمثل في:

- دعم التعليم المهني والجامعي الموجَّه نحو التشغيل؛
- تطوير برامج للتكوين بالتدرج موجهة للفئات غير الحاصلة على شهادات؛
- المشاركة في برامج محاربة الهدر المدرسي من أجل الحد من فئة."NEET" ؛
- فتح وكالات للتشغيل تابعة لانابيك داخل بعض الجامعات.

- **التنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية:**

- المشاركة في جميع هيئات الحكامة المتعلقة ببرامج وسياسة التشغيل؛
- تعبئة الموارد المالية عبر قوانين المالية لدعم برامج وسياسات التشغيل؛
- تخصيص 15مليار درهم برسم قانون المالية 2025 لتمويل خارطة الطريق الوطنية للتشغيل.

- **التعاون مع وزارة الداخلية والجهات:**

- تنزيل برامج الإدماج الاقتصادي للشباب على المستوى الجهوي؛
- إشراك الجهات في برامج التكوين والتشغيل الجهوي، ضمن توجه الجهوية المتقدمة.
- مساهمة الجهات في تمويل مدن المهن والكفاءات (CMC) بمبلغ إجمالي قدره 795.55 مليون درهم، وفقًا للتوقعات والاتفاقيات الموقّعة مع مختلف الجماعات الترابية.

- **الشراكة مع المؤسسات العمومية والخاصة:**

- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) كفاعل محوري في الوساطة؛
- شراكات مع CGEM والغرف المهنية لتنزيل برامج التشغيل في القطاع الخاص؛
- تنسيق مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتشغيل الشباب في وضعية هشاشة .

الأجهزة المؤسساتية المشرفة على حكامة تنفيذ وتتبع البرامج :

تعتمد الوزارة على مجموعة من الآليات المؤسساتية لضمان نجاعة التنفيذ، من أبرزها:

- **الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات :(ANAPEC)** باعتبارها الفاعل المركزي في الوساطة في سوق العمل، تسهر على تنفيذ برامج الإدماج المهني والتكوين التأهيلي ومواكبة المقاولات؛
- **المكتب الوطني للتكوين المهني و إنعاش الشغل:** ترتكز كافة برامج القطاع على منظومة حكامة تشاركية وتفاعلية مع الفاعليين المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين. كما تعمل لجان القيادة والتتبع بتركيبتها الثلاثية على تحديد الكفاءات وهندسة التكوين بتعاون مشترك بين المهنيين ومؤسسات التكوين المعنية، وذلك في إطار مقاربة مجالية تؤطرها مندوبيات التكوين المهني على المستوى الإقليمي.

وفي هذا الإطار، تم إرساء عدد من آليات التشاور متعددة المستويات، على المستويين الوطني والترابي، كما يلي:

- اللجنة الوطنية للتكوين المهني، المكلفة باقتراح التدابير المناسبة للنهوض بالتكوين المهني وتعزيز ملاءمته مع متطلبات سوق الشغل؛
- اللجان الإقليمية للتكوين المهني، التي تضطلع بمهمة تقديم اقتراحات تتماشى مع الحاجيات السوسيو-اقتصادية الخاصة بكل جهة.

كما يُنتظر إحداث لجان قطاعية تتألف من مهنيين، يكون دورها الأساسي تحديد الحاجيات في مجال الكفاءات، والمساهمة في تصميم آليات التكوين، وضمان توافقها مع متطلبات كل قطاع اقتصادي، والمشاركة في قيادة وتتبع تنفيذ هذه البرامج.

ويتم حاليا إعادة النظر في هذه الآليات التي أبانت عن محدوديتها من أجل إعادة النظر في تأليفها ومهامها وكيفية تنظيمها لتعزيز أدوارها وتحسين أداءها.

إضافة إلى هذه الآليات، يعتبر المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل فضاءا مؤسساتيا يعتمد مقاربة ممنهجة وتشاركية في تدبير وتتبع البرامج عبر مجلسه الإداري ذي التركيبة الثلاثية.

- **لجنة القيادة الاستراتيجية لخارطة الطريق الوطنية للتشغيل** :التي تضم ممثلين عن رئاسة الحكومة، والقطاعات الوزارية، والشركاء الاجتماعيين؛
- **المندوبية السامية للتخطيط**، التي تقدم معطيات ومؤشرات هامة حول سوق الشغل.

ثانيا :الأسئلة الخاصة بالتشغيل وإدماج الكفاءات

المؤشرات الأساسية الراهنة لسوق الشغل:

شهد سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2025 تحولات ايجابية، تمثلت في تراجع معدل البطالة على المستوى الوطني وتحسن في مؤشري النشاط والشغل، إضافة إلى إحداث عدد مهم من المناصب المحدثة، لاسيما في قطاعات الخدمات والصناعة والبناء. ويأتي هذا التطور في سياق اتسم بتحسن ملحوظ في حجم الشغل المؤدى عنه، مقابل تراجع الشغل غير المؤدى عنه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات تأتي في سياق تنزيل عدد من التدابير والإجراءات الرامية إلى دعم الإدماج الاقتصادي وتعزيز دينامية سوق الشغل في إطار خارطة الطريق الجديدة للتشغيل.

- **موجز حول أرقام البطالة:**

- **انخفاض معدل البطالة على المستوى الوطني بـ 0,4 نقطة**، ما بين الفصل الأول من سنة 2024 ونفس الفصل من سنة 2025، منتقلاً من 13,7% إلى 13,3%.

- **تراجع معدل البطالة لدى الحاصلين على شهادة بـ 0,9 نقطة**، حيث انتقل من 20,3% إلى 19,4%، ما بين الفصل الأول من سنة 2024 ونفس الفصل من سنة 2025.

- **تسجيل انخفاض طفيف بلغ 0,3 نقطة** لدى الأشخاص غير الحاصلين على شهادة، حيث انتقل من 5,5% إلى 5,2% خلال نفس الفترة.

- **تراجع حجم العاطلين بـ 15.000 شخص** ما بين الفصل الأول من سنة 2024 ونفس الفصل من سنة 2025، منتقلا من 1.645.000 إلى 1.630.000 شخص (- 40.000بالوسط الحضري و+ 25.000 بالوسط والقروي).

- **موجز حول مناصب الشغل المحدثة:**

- **احداث حوالي 282.000 منصب شغل صاف على الصعيد الوطني**، نتيجة إحداث 285.000 منصب بالوسط الحضري وفقدان 3.000 منصب بالوسط القروي.

- **إحداث ما مجموعه حوالي 351.000 منصب شغل في عدة قطاعات:**

  - 52.000 ألف بقطاعات البناء والأشغال العمومية،
  - 83.000 ألف بقطاعات الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية،
  - 216.000 ألف بقطاع الخدمات،
  - في حين عرف قطاع الفلاحة والغابة والصيد فقدان حوالي 72.000 منصب.

تأتي غالبية مناصب الشغل الجديدة في قطاع الخدمات من إحداث 74.000 منصب في "الخدمات الاجتماعية المقدمة للمجتمع"، بالإضافة إلى 66.000 منصب في "الأنشطة المالية، التأمين، العقار، الأنشطة العلمية والتقنية، والخدمات الإدارية والدعم"، و48.000 منصب في فرع "التجارة."

- **موجز حول نوع المناصب المحدثة:**

- تزايد مستمر في حجم الشغل المؤدى عنه، حيث سجل ارتفاع في عدد المناصب المؤدى عنها بـ 319.000 منصب شغل (299.000 منصب بالوسط الحضري و21.000 بالوسط القروي) مقابل تراجع في فحجم الشغل غير المؤدى عنه بـ 37.000 منصب (فقدان 24.000 منصب بالوسط القروي و13.000 منصب بالوسط الحضري).

- ارتفاع في حجمي العمل المستأجر والشغل الذاتي، حيث عرف حجم العمل المستأجر ارتفاعًا صافياً بلغ 146.000 منصب شغل، في حين ارتفع حجم الشغل الذاتي بـ 172.000 منصب

- تحسن في معدل النشاط، حيث ارتفع هذا المعدل بزيادة بلغت 0,3 نقطة، منتقلاً من 42,6٪ إلى 42,9٪. وقد سجل هذا التحسن بشكل خاص في صفوف الشباب البالغين بين 24 و34 سنة، حيث انتقل من 59,2٪ إلى 60,8٪ (1,6 نقطة+) .

- **موجز حول معدل الشغل والنشاط:**

- ارتفع معدل الشغل من 36,7٪ إلى 37,2٪ على المستوى الوطني ومن ٪33,8 إلى 34,6٪ في الوسط الحضري وانخفض من ٪42,5إلى 42,3٪ بالوسط القروي، كما سجل هذا المعدل ارتفاعا لدى النساء منتقلا من ٪14,6 إلى14,8 ٪ ومن ٪59,5 إلى 60,1٪ في صفوف الرجال.

- وارتفع معدل النشاط، ما بين الفصل الأول من سنة 2024 ونفس الفترة من سنة 2025، بـ0,3 نقطة، منتقلا من 42,6% إلى42,9%.

تعكس كل هذه الأرقام دينامية إيجابية في عدد من القطاعات، وهذا يدفع إلى التفاؤل بشأن آفاق سوق الشغل لهذه السنة.

وتواصل الحكومة جهودها في هذا الصدد، ليس فقط من خلال رصد المؤشرات، بل عبر تنفيذ خطة عمل شاملة ومتكاملة لتعزيز دينامية سوق الشغل.

المقاربة المعتمدة لإدماج حاملي الشهادات:

- **تطور معدل البطالة لدى حاملي الشهادات:**

- سجل معدل البطالة لدى الحاصلين على شهادة انخفاضًا بـ 0,9نقطة ما بين الفصل الأول من سنتي 2024 و2025، منتقلاً من 20,3%إلى 19,4%.
- وقد سجل تراجع هام لدى:
  - الحاصلين على شهادات التقنيين والأطر المتوسطة :انخفاض بـ 3,9نقاط، منتقلاً إلى 24%.،
  - الحاصلين على شهادات التأهيل المهني :تراجع بـ 3,6نقاط، منتقلاً من 25,5%إلى 21,9%.

- **المقاربة المعتمدة في مجال تشغيل حاملي الشهادات:**

تعتبر بطالة حاملي الشهادات من التحديات البنيوية التي تواجه سوق الشغل بالمغرب، وتتميز بطابعها الهيكلي المرتبط بعدم ملاءمة مخرجات التكوين مع متطلبات النسيج الانتاجي، وبارتفاع سقف التطلعات المهنية، وضعف التوجه نحو ريادة الأعمال، خاصة لدى فئة الشباب الحضري.

ولطالما كانت برامج التشغيل موجهة نحو هذه الفئة دون غيرها، ولتجاوز إشكالية عدم كفاية التدابير المعدة خصيصا لفئة حاملي الشهادات بسبب الفرق الشاسع في المواءمة بين التعليم والتكوين مع حاجيات سوق الشغل، تعتمد الحكومة مقاربة شمولية ترتكز على ثلاث مستويات أساسية:

1. **الإصلاحات البنيوية وتعزيز الالتقائية:**

- تفعيل **الميثاق الجديد للاستثمار** الذي يهدف لإحداث 500 ألف منصب شغل مستدام في أفق 2026، وتحفيز المشاريع ذات الوقع القوي على التشغيل.

- **اعتماد خارطة طريق وطنية للتشغيل** بميزانية 15 مليار درهم، تروم خفض معدل البطالة إلى 9% في أفق 2030.

2. **برامج التشغيل النشيطة:**

- **برنامج "إدماج "** : لتسهيل الولوج الأولي لسوق الشغل.
- **برنامج "تحفيز "** : يمنح امتيازات ضريبية واجتماعية للمقاولات المحدثة لمناصب شغل بعقود عمل غير محددة المدة.
- **برنامج "تأهيل"** : يركز على تحسين قابلية التشغيل وتلبية حاجيات المقاولات من خلال التكوين التعاقدي أو التأهيلي.
- **دعم القطاعات الواعدة** مثل الطيران، السيارات، التكنولوجيات الحديثة، من خلال منظومات التكوين المَمَوّلة.

3. **مبادرات داعمة وذات وقع مباشر:**

- **برنامج "أوراش** :"استفاد منه أكثر من 224 ألف شخص في نسختيه الأولى والثانية.
- **إعادة هيكلة** :ANAPEC لتعزيز خدمات الوساطة، التوجيه، والبحث عن فرص شغل وطنياً ودولياً.
- **التركيز على التشغيل الترابي** :من خلال تنزيل منظومات جهوية تواكب خصوصيات الجهات وتدعم ريادة الأعمال.
- **تعزيز التكوين المهني** :بملاءمة العرض التكويني مع حاجيات القطاعات الإنتاجية، والرفع من عدد المستفيدين من التدرج المهني إلى 100.000 سنوياً.

4. **مؤشرات ونتائج منتظرة :**

- مواكبة الوساطة لأكثر من 50% من مناصب الشغل المحدثة.

- تقليص فقدان الشغل في القطاع الفلاحي بدعم المشاريع القروية.
- تحسين قابلية التشغيل لحاملي الشهادات من خلال المواكبة، التكوين، والتمويل.
- تعزيز حضور النساء والشباب في سوق الشغل، خاصة بالوسط القروي.

سياسة الوزارة لتحفيز الاندماج التدريجي في الاقتصاد المنظم:

تجدر الإشارة على أن هذا الورش لا يعد اختصاصا للوزارة، ولاكنها تساهم في تنظيم الاقتصاد الغير المهيكل عبر منظومة تفتيش الشغل والسياسات النشيطة للتشغيل، لتحفيز المقاولات على تشغيل اليد العاملة في إطار العمل اللائق، كما أن الوزارة تنسق الحوار الاجتماعي الذي من شأنه تقليص النزاعات المهنية وتشجيع القطاع الخاص على الولوج إلى القطاع المهيكل.

وقد أظهرت نتائج البحث الوطني حول الوحدات الإنتاجية غير المنظمة لسنتي 2023-2024 أن هذا القطاع لا يزال يشكل مكوناً بارزاً ضمن النسيج الاقتصادي الوطني، رغم التراجع النسبي في مساهمته في القيمة المضافة الوطنية حيث:

- تراجعت مساهمة القطاع غير المنظم في الإنتاج الوطني (باستثناء الفلاحة والإدارة العمومية) من 15%سنة 2014 إلى 10,9%سنة 2023،
- ورغم هذا التراجع النسبي، فقد ارتفعت قيمة إنتاج القطاع من 409,4مليار درهم إلى 526,9مليار درهم خلال نفس الفترة.

- **تطور التشغيل في القطاع غير المنظم:**

- انخفضت نسبة التشغيل غير المنظم من 36,3%سنة 2014 إلى 33,1%من إجمالي التشغيل غير الفلاحي سنة 2023، أي بتراجع قدره 3,2نقاط مئوية،
- بلغ عدد مناصب الشغل في هذا القطاع 2,53مليون سنة 2023، مقابل 2,37مليون سنة 2014.

- **التوزيع القطاعي للتشغيل غير المنظم:**

- قطاع التجارة يحتل المرتبة الأولى بنسبة 44,1%من إجمالي التشغيل غير المنظم، يليه:
  - الخدمات 28,7% ،
  - الصناعة15% ،
  - البناء والأشغال العمومية12,2% .
- يتمركز 77,6%من التشغيل غير المنظم في الوسط الحضري.

- **هشاشة الشغل المأجور في القطاع غير المنظم**

- يمثل الشغل المأجور في هذا القطاع نسبة 10,4%فقط من إجمالي التشغيل.
- 60%من الأجراء لا يتوفرون على عقود عمل، وأكثر من 77%يعملون ضمن علاقات شخصية أو عائلية.
- أعلى نسب الشغل المأجور سُجلت في:
  - الصناعة: 17,2%،
  - البناء: 15,9%.

- **دينامية الوحدات الصغيرة جدًا:**

- ارتفعت حصة الوحدات المتكونة من شخص واحد من 74,9%سنة 2014 إلى 85,5%سنة 2023،
- أدى ذلك إلى انخفاض الحجم المتوسط للوحدات غير المنظمة من 1,39إلى 1,2 شخص.

- **الخصائص الديموغرافية لأرباب الوحدات:**

- 78,8% من أرباب الوحدات كانوا نشيطين مشتغلين قبل تأسيس وحداتهم:
  - 82,3% من الرجال
  - 36,1% فقط من النساء

ما يعكس دور القطاع غير المنظم كبوابة أولى لولوج النساء إلى سوق الشغل.

- **مقاربات أخرى لقياس حجم القطاع غير المهيكل في التشغيل:**

تعد التغطية الصحية المرتبطة بالشغل إحدى المقاربات المعتمدة لقياس حجم القطاع غير المهيكل. وحسب المعطيات الأخيرة، يستفيد حوالي29,3% من النشيطين المشتغلين من التغطية الصحية برسم سنة 2023، مقابل 18,8%سنة 2012. أما بخصوص المستأجرين المستفيدين من هذه التغطية، فقد بلغت نسبت المستأجرين المستفيدين من هذه التغطية 45,7% سنة 2023، (مقابل 40,6% سنة 2012). ويعكس هذا التطور تراجع نسبة الأجراء المشتغلين في القطاع غير المهيكل، حيث انتقلت من 59,4% سنة 2012 إلى 54,3% سنة 2023.

وتعتمد مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل لقياس حجم التشغيل غير المُهيكل، على مقاربة تقوم أساسا على احتسابه كفرق بين العدد الإجمالي للسكان النشيطين المشتغلين، من جهة، وعدد الأجراء والمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً والمصرّح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى عدد المشتغلين في القطاعين العمومي وشبه العمومي، من جهة أخرى.

واستناداً إلى هذه المقاربة، وباعتبار أن عدد السكان النشيطين المشتغلين بلغ حوالي 10,673 مليون شخص سنة 2024، وأن عدد الأجراء المصرّح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حوالي4 ملايين، وعدد العمال غير الأجراء المنخرطين حوالي 1,9 مليون، فيما يُقدَّر عدد المشتغلين في القطاعين العمومي وشبه العمومي بحوالي 900 ألف شخص، فإن نسبة التشغيل غير المُهيكل تُقدَّر بحوالي 36% من مجموع السكان النشيطين المشتغلين سنة 2023.

- **إجراءات لتحفيز الإدماج التدريجي في الاقتصاد المنظم:**

يشكل القطاع غير المهيكل تحدياً كبيراً للاقتصاد الوطني بسبب تأثيره على العائدات الضريبية والحماية الاجتماعية واستقرار العمال. وفي هذا الإطار، تبذل الحكومة جهوداً حثيثة لإدماجه التدريجي في الاقتصاد المنظم، من خلال:

- خارطة طريق وطنية للتشغيل تهدف إلى خلق 1.45 مليون منصب شغل وتقليص البطالة إلى 9% بحلول 2030، مدعومة بميزانية إضافية قدرها 15 مليار درهم (2025)؛
- تعميم التغطية الصحية لفائدة 11 مليون من المستقلين وغير الأجراء؛
- دعم المقاول الذاتي بتسهيلات قانونية وضريبية لتيسير الاندماج في الاقتصاد الرسمي؛
- اطلاق برنامج "أنا مقاول "لمواكبة 100.000 من رواد الأعمال، خصوصاً في القطاع غير المهيكل، من خلال خدمات التكوين والاستشارة والدعم.

وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي، ومحاربة الهشاشة، وتنشيط سوق الشغل.

نجاعة برامج الادماج المهني واستدامة التشغيل وخلق قيمة مضافة:

تعد برامج الإدماج المهني مثل" **إدماج** "و"**تحفيز** "و"**أوراش** "و"**فرصة** "و"**انطلاق** أدوات رئيسية في السياسات النشيطة للتشغيل بالمغرب، وقد ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين مؤشرات سوق العمل، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة

بين الشباب وخريجي التعليم العالي. ومع ذلك، تختلف درجة نجاعتها من حيث **استدامة التشغيل وخلق قيمة مضافة** للاقتصاد الوطني .

أ. برامج التشغيل المباشر (أوراش، إدماج، تحفيز):

- **برنامج "أوراش" :**

ساهم في إدماج أكثر من **224 ألف شاب**، ووفر دخلاً مؤقتاً لفئة" **لا شغل ولا تكوين ولا تعليم**"، كما عزز روح المواطنة والمشاركة في المشاريع التنموية.

- **برنامج "إدماج:**

ساعد في إدماج **نصف مليون شخص من حاملي الشهادات خلال الفترة من 2021 الى نهاية مارس 2025**، ووفر فرصاً لاكتساب الخبرة المهنية عبر عقود التدريب.

- **. برنامج "تحفيز:"**

شجع المقاولات الناشئة على تشغيل الشباب عبر إعفاءات ضريبية وتمويل الاشتراكات الاجتماعية، مما ساهم في إدماج 81 ألف شخص خلال الفترة من 2021 الى نهاية مارس 2025.

ب. برامج ريادة الأعمال والتشغيل الذاتي :

- **برنامج دعم التشغيل الداتي:** ساهم في **مواكبة 29.510 حامل مشروع واحداث 9971 مشروع صغير ، مكنت من خلق 15.662** منصب عمل وذلك خلال الفترة من 2021 الى نهاية مارس 2025، مما عزز الإدماج الاقتصادي للشباب عبر ريادة الاعمال والتشغيل الذاتي.

ج- تحسين قابلية التشغيل (برنامج "تأهيل"):

ساهم في تكوين **822 330 شخصا خلال الفترة من 2021 الى نهاية مارس 2025** خصوصا عبر المنصات الرقمية، مما حسن فرص ادماجهم في قطاعات متعددة.

ركز على **القطاعات الواعدة** (الطيران، السيارات، الطاقات المتجددة)، مما عزز توافق المهارات مع احتياجات السوق.

اختصاصات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ومجالات تدخلها:

تضطلع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) بدور حيوي ومحوري في ديناميكية سوق الشغل المغربي، حيث تعمل كوسيط أساسي يهدف إلى تسهيل التقاء العرض والطلب في مجال التشغيل. تقدم الوكالة مجموعة متكاملة من الخدمات الموجهة لكل من الباحثين عن فرص عمل والمشغلين الباحثين عن كفاءات، معتمدة في ذلك على مساطر وطنية موحدة ومنصة إلكترونية متطورة تضمن معالجة شفافة وفعالة لجميع عروض الشغل المتاحة على الصعيد الوطني. ولا يقتصر دور الوكالة على الوساطة التقليدية، بل يمتد ليشمل الانخراط الفاعل في المبادرات المحلية المتنوعة، والتي تهدف إلى تعزيز فرص الإدماج المهني للباحثين عن عمل، بالإضافة إلى تقديم الدعم والمواكبة اللازمين للأفراد الراغبين في تأسيس مقاولاتهم الخاصة في إطار برامج التشغيل الذاتي.

- **إعادة هيكلة الوكالة لتعزيز الكفاءة:**

استجابة للمهام الجديدة التي أُسندت إلى وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، والتي تركز بشكل خاص على دعم الإدماج الاقتصادي، وتنمية المقاولة الصغرى، وتيسير انتقال الأنشطة الاقتصادية من القطاع

غير المهيكل إلى القطاع المهيكل، خضعت الوكالة لعملية إعادة هيكلة شاملة. وقد أثمرت هذه العملية عن تبني تنظيم إداري جديد تميز برفع عدد المديريات المركزية من ثلاث إلى ست مديريات. يهدف هذا التوسع الهيكلي إلى تعزيز قدرة الوكالة على مواكبة تنفيذ الاستراتيجية الحكومية الجديدة في مجال التشغيل بفعالية أكبر، وضمان تحقيق الانسجام التام مع التوجيهات الملكية السامية ومضامين البرنامج الحكومي المتعلقة بإنعاش الشغل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الهيكلة ساهمت في تعزيز قدرة الوكالة على التدخل.

- **شبكة موسعة لتغطية شاملة:**

تتوفر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات على شبكة واسعة تضم 12 وكالة جهوية، و81 وكالة إقليمية، و11 وكالة جامعية، و8 وحدات متنقلة، و36 فضاءً تشاركياً، يشرف عليها فريق من 680 موظفاً، بينهم 400 مستشار في التشغيل و120 مستشاراً في ريادة الأعمال.

تحظى الوكالة بدعم حكومي لتعزيز دورها في الوساطة بسوق الشغل، من خلال تقريب خدماتها من المواطنين، وتطوير أدائها، وتعزيز شراكاتها مع القطاع الخاص، وتأهيل مواردها البشرية، مع اهتمام خاص بدعم التشغيل الذاتي وتوسيع الشراكات الترابية.

- **برامج مبتكرة وشراكات فعالة:**

ومن أجل ضمان التنزيل الفعال لهذا المخطط الاستراتيجي والبرامج الحكومية الداعمة، اتخذت الوكالة مجموعة من التدابير العملية الملموسة. تشمل هذه التدابير تطوير عروض خدمات شاملة ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجات مختلف فئات الباحثين عن شغل، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات التي قد تواجه صعوبات أكبر في الاندماج المهني، مثل الأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين المقيمين بصفة قانونية، وساكنة المناطق القروية، والنساء في وضعية هشة، والمستفيدين من نظام التعويض عن فقدان الشغل، والمغاربة المرشحين للهجرة المنظمة، والسجناء السابقين الساعين لإعادة الاندماج، والشباب الذين لا يتابعون أي تعليم أو تكوين ولا يمارسون أي شغل (NEET) .

كما تعمل الوكالة على تكثيف جهودها في مجال الرصد الاستباقي والتنقيب عن فرص الشغل المتاحة لدى المقاولات. ويواكب ذلك تعزيز مسار التحول الرقمي والابتكار في تطوير أدوات وآليات الوساطة لتكون أكثر فعالية وسهولة في الاستخدام. وأخيراً، تواصل الوكالة تعميم سياسة القرب من خلال السعي نحو تغطية شاملة لكافة التراب الوطني، بما في ذلك فتح فضاءات تشغيل جديدة في العالم القروي، وذلك عبر بناء شراكات قوية مع الجماعات الترابية واقتناء وحدات متنقلة إضافية للوصول إلى أبعد المناطق.

إن مجمل هذه المجهودات المبذولة، مدعومة بالتوجيهات الحكومية الجديدة والميزانيات المخصصة، يعكس بوضوح الإرادة القوية لجعل الوساطة العمومية في مجال التشغيل رافعة أساسية وفعالة، ليس فقط لإنعاش سوق الشغل، بل أيضاً لتحقيق أهداف الإدماج الاقتصادي والاجتماعي المنشودة لكافة فئات المجتمع المغربي، والمساهمة في التغلب على تحديات البطالة رغم الظرفية الاقتصادية والمناخية الصعبة.

بهذا تشكل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات حجر الزاوية في جهود المملكة لإنعاش سوق الشغل وتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. بفضل التوجيهات الملكية السامية والدعم الحكومي، تسير الوكالة بخطى ثابتة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم حلول مبتكرة لمواجهة تحديات البطالة وتحقيق الشمولية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا : الأسئلة المرتبطة بتكوين وتأهيل الكفاءات

مو ائمة العرض التكويني الحالي مع حاجيات سوق الشغل:

سعيا لمواءمة التكوين المهني مع متطلبات سوق **الشغل، عملت الوزارة على فتح عدة أوراش ترمي إلى تمكين الشباب من المؤهلات والمهارات الضرورية لتسهيل عملية إدماجهم في سوق الشغل وتحسين قابلية** تشغيلهم ومساهمتهم في تلبية الحاجيات المعبر عنها من طرف القطاعات الاقتصادية فيما يخص اليد العاملة المؤهلة والقادرة على الرفع من تنافسية المقاولات.

- **اعداد عرض تكويني يتماشى ومتطلبات سوق الشغل:**

من أجل ربط التكوين المهني بالتشغيل والاستجابة لحاجيات سوق الشغل من الكفاءات تعتمد الوزارة على عدة آليات من أجل إعداد عرض للتكوين المهني يستجيب لحاجيات المقاولات على المستويين الكمي والنوعي نذكر منها:

-إنجاز دراسات قطاعية:

تعتمد على بحوث ميدانية من أجل تحديد الحاجيات القطاعية من الكفاءات وعلى تشخيص العرض الحالي للتكوين العمومي والخاص وتحليل مدى ملاءمته مع حاجيات القطاع من الكفاءات واقتراح مخططات قطاعية للتكوين على المدى المتوسط، وذلك بشراكة مع مهني القطاعات الاقتصادية المعنية والهيئات المكونة.

وقد تم خلال السنوات الأخيرة إنجاز عدة دراسات تخص: قطاعات النسيج والألبسة والصناعة الميكانيكية والتعدينية والإلكترونية والصناعة الغذائية والصناعة التقليدية والبناء والأشغال العمومية والبيئة والماء والتطهير والنقل واللوجستيك والإدارة والتسيير والمالية والتأمين والبلاستيك وصناعة الأدوية وفى مجال ترميم المدن القديمة وتأهيل وحفظ التراث العمراني الوطني.

- **مراجعة العرض التكويني وملاءمته مع متطلبات سوق الشغل عبر إعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين المهني:**

حيث ارتفع عدد الشعب إلى 726 شعبة منها 267 شعبة بالتكوين المهني الأساسي المتوج بدبلوم و426 شعبة بالتكوين التأهيلي و33 أخري مرتبطة بالمسارات المهنية. وتوجه الشعب الجديدة، التي يتم إحداثها بشراكة مع المهنيين، لمواكبة القطاعات والمهن الجديدة والمرتبطة أساسا: بالقطاع الرقمي والذكاء الاصطناعي والصناعة والقطاع شبه الطبي بالإضافة إلى مجال خدمات الأشخاص وغيرها.

- **تسريع وتيرة انجاز مدن المهن والكفاءات:**

تفعيلا للمحور الثاني من محاور خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، المتعلق بإحداث جيل جديد من مراكز التكوين المهني، حيث تم انطلاق التكوين ب 07 مدن المهن والكفاءات بكل من جهات الرباط سلا القنيطرة والجهة الشرقية وسوس ماسة والعيون الساقية الحمراء، وجهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة بني ملال خنيفرة. والدار البيضاء سطات. وبذلك سيصل إجمالي الطاقة الاستيعابية لنظام التكوين في مدن المهن والكفاءات إلى 21.865 مقعدًا..

كما ستعرف سنة 2026/2025 انطلاق التكوين بمدن المهن والكفاءات بجهات فاس مكناس ومراكش آسفي والداخلة واد الذهب، وإنهاء الأشغال بالجهتين المتبقيتين درعة تافلالت وكلميم واد نون.

وستمكن مدن المهن والكفاءات من الاستجابة للتطور السريع للمهن والتكنولوجيات، وفقا للخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية لكل جهة من جهات المملكة، بطاقة استيعابية سنوية تبلغ 34 ألف متدربة ومتدربا.

ويتضمن العرض التكويني الخاص بمدن المهن والكفاءات، الذي يعد نتاج مقاربة تشاركية مع مختلف المتدخلين في منظومة التكوين المهني ببلادنا، من فاعلين مؤسساتيين وممثلي المهنيين، 176 شعبة تكوينية، 62٪ منها شعب جديدة و38٪ شعب محينة؛

وستشكل التكوينات المتوجة بدبلوم 64٪ من العرض التكويني الإجمالي، في حين تخصص النسبة المتبقية (36٪) للتكوينات التأهيلية، عبر مسارات قصيرة المدة، تمكن من اكتساب أو تعزيز كفاءات خاصة، متوجة بشهادة.

- **إرساء آليات مهيكلة لعقلنة تدبير سوق الشغل والتكوين:**

تتمثل في إنجاز **دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات (REM/REC)** والتي تعتبر مرجعا أساسيا في تدبير الكفاءات، حيث أنها:

- تمكن المقاولات من تحديد والاستجابة لحاجيات الأجراء من التكوين المستمر،
- تتيح لقطاعات التكوين تطوير برامج ملائمة لحاجيات سوق الشغل،
- تسمح لأجهزة الوساطة في سوق الشغل من التقريب بين عروض وطلبات الشغل.

وقد تم خلال السنوات الأخيرة تغطية عدة قطاعات اقتصادية بهذه الآليات منها: صناعة الأدوية، والنسيج والألبسة، والفلاحة والصيد البحري، والصناعة الميكانيكية والتعدينية والإلكترونية، والصناعة الغذائية، والصناعة التقليدية، والبناء والأشغال العمومية، والبيئة، والماء والتطهير، والنقل، واللوجستيك والإدارة والتسيير والمالية والتأمين، ليصل مجموع القطاعات المغطاة 20 قطاعا (759 بطاقة للمهن والحرف و873 بطاقة مرجعية للمهن والكفاءات).

وسيتم مواصلة هذا الورش الهام بهدف تمكين مختلف القطاعات من دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات وضمان تحيينها للأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها سوق الشغل وإعداد سجل وطني للمهن والحرف.

- **اعتماد سياسة تعاقدية مع المهنيين:**

ترتكز على برنامج إحداث مجموعة من المعاهد المتخصصة ببعض القطاعات، حيث أن الوزارة عملت على ترسيخ هذه المعاهد والمؤسسات في الوسط المهني بإسناد تدبيرها إلى المهنيين على أساس إشراكهم الفعلي في توجيه التكوين بغية الاستجابة لحاجياتهم من الكفاءات.

وقد تم في هذا الإطار، ومن أجل مواكبة دينامية الاستراتيجيات القطاعية، إحداث عدة معاهد تهم القطاعات التالية: **الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ومهن الطيران ومهن صناعة السيارات والنقل واللوجستيك والصحة والمساعدة الاجتماعية والبناء والأشغال العمومية وتربية الماعز والأغنام والمخابز والحلويات.**

وهنالك معاهد أخرى في طور الإنجاز تهم قطاعات حيوية أخرى كالماء والصرف الصحي والبيئة وصناعة الأدوية ومعهد الكندي للتكوين في المجال المقاولاتي، وريادة الأعمال وإدارة الشركات بالدار البيضاء.

وتقوم الوزارة بتتبع إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل، بصفة دورية، من خلال إنجاز دراسات لتتبع إدماج خريجي التكوين المهني في الحياة العملية، تهدف إلى قياس مستوى الإدماج المهني للخريجين، واستنتاج معلومات حول نسب تشغيلهم وخصوصيات المناصب التي يشغلونها وكذا التعرف على مدى ملاءمة التكوين للتشغيل.

- **تحسين قابلية التشغيل:**

يندرج محور تحسين قابلية التشغيل كأحد الأوراش الأساسية التي تساهم في ردم الفجوة بين مؤهلات طالبي الشغل ومتطلبات سوق الشغل من خلال: " برنامج تأهيل" و "دعم القطاعات الواعدة"

- **برنامج "تأهيل"** الذي يهدف إلى تحسين الملائمة بين مؤهلات المستفيدين وحاجيات المقاولات من الكفاءات عبر آليتين للتكوين (التكوين التعاقدي من أجل التشغيل والتكوين التأهيلي أو التحويلي):

  - **التكوين التعاقدي** من أجل التشغيل الذي يهدف إلى تمكين الباحثين عن شغل، المنتقين من طرف المقاولة في إطار عملية تشغيل، من اكتساب الكفاءات المطلوبة لشغل مناصب شغل محددة مسبقا.
  - **التكوين التأهيلي أو التحويلي** الذي يرمي إلى تحسين قابلية التشغيل للباحثين عن شغل عبر تكوينات محددة تستبق حاجيات سوق الشغل من الكفاءات، والتي يتم التعرف عليها في إطار دراسات استشرافية سنوية.

وقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج تأهيل خلال الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2021 ونهاية سنة 2024 ما يقارب 89.500 مستفيدا.

آليات قياس أثر التكوين على إدماج الخرجين في سوق الشغل:

تقوم الوزارة بتتبع إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل، بصفة دورية، من خلال إنجاز دراسات لتتبع إدماج خريجي التكوين المهني في الحياة العملية، تهدف إلى قياس مستوى الإدماج المهني للخريجين، واستنتاج معلومات حول نسب تشغيلهم وخصوصيات المناصب التي يشغلونها وكذا التعرف على مدى ملاءمة التكوين للتشغيل.

وتعتمد هذه الدراسات على مقاربة منهجية خاصة لتتبع ديناميكية الإدماج المهني في إطار بحث وطني مع تدقيق المسار المهني لخريجي نفس الفوج خلال 9 أشهر و36 شهرا بعد التخرج، كما تستند على منهجية تستخدم عينة وفق طبقات "par strates" تضمن نتائج ذات مصداقية بالنسبة لكل مكونات نظام التكوين المهني.

وقد خلصت آخر الدراسات الخاصة بتتبع إدماج خريجي التكوين المهني إلى أن نسبة الإدماج تسعة أشهر بعد التخرج قد بلغت 69.8%، أما فيما يتعلق بدراسة المسار المهني للخريجين، ثلاث سنوات بعد التخرج، فقد أظهرت النتائج أن نسبة الإدماج تصل إلى 84%.

وتسعى الوزارة إلى الرفع من نسبة إدماج خريجي التكوين المهني، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، أهمها:

- الزيادة في عرض التكوين بالقطاعات التي توفر فرصا أكبر للشغل ومواكبة المشاريع المهيكلة المفتوحة ببلادنا؛
- إشراك المهنيين في إحداث شعب تكوينية جديدة تستجيب للحاجيات الحقيقية على المستوى الوطني والجهوي بالإضافة إلى التسيير المشترك للمؤسسات التكوينية القطاعية؛
- تعزيز مستوى التقني المتخصص بقطاعي الفندقة والسياحة والمطعمة والتسيير والإدارة، عبر إضافة أسدس لدراسة اللغات الأجنبية والمهارات الناعمة (Soft Skills)، مع دعم تعلم هاته اللغات والمهارات عموما، على مستوى باقي التخصصات بالمكتب؛
- إدراج المجال الرقمي في العملية التكوينية مع اعتماد طرق بيداغوجية مبتكرة في التكوين والتلقين.

استراتيجية الوزارة لتأهيل اليد العاملة في القطاعات الواعدة (الطاقات المتجددة، الصناعة، الرقمنة،...):

عملت وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، على فتح عدة أوراش ترمي إلى تمكين الشباب من المؤهلات والمهارات الضرورية لتسهيل عملية إدماجهم في سوق الشغل وتحسين قابلية تشغيلهم ومساهمتهم في تلبية الحاجيات المعبر عنها من طرف القطاعات الاقتصادية فيما يخص اليد العاملة المؤهلة والقادرة على الرفع من تنافسية المقاولات وكذا إعداد الكفاءات لمواجهة القطاعات الواعدة.

من أجل ذلك تعمل الوزارة على تطوير وتنويع عرض التكوين المهني للاستجابة للتحولات التي تطرأ على سوق الشغل، وتمكين الشباب من المؤهلات والمهارات الضرورية لتحسين قابلية تشغيله، وفي هذا الإطار قامت الوزارة بمراجعة العرض التكويني

عبر إعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين المهني، مع تحيين الشعب التي تتطلب ذلك وحذف الشعب التي لا تتماشى وحاجيات المهنيين.

وتوجه الشعب الجديدة، التي يتم إحداثها بشراكة مع المهنيين، لمواكبة القطاعات والمهن الجديدة والمرتبطة أساسا بالقطاع الرقمي والذكاء الاصطناعي والصناعة والقطاع الشبه طبي بالإضافة إلى مجال خدمات الأشخاص وغيرها.

كما تمت إعادة هيكلة برامج التكوينات التأهيلية التي يوفرها نظام التكوين المهني بهدف تحسين مستوى أدائها ونجاعتها مع إغنائها حسب خصوصيات كل جهة وإقليم، عن طريق توفير تكوينات تلائم مؤهلات الفئات المستهدفة وتساعدهم على الإدماج المهني، وذلك عبر تعزيز مهاراتهم التقنية واللغوية وكفاءاتهم السلوكية (Soft Skills) .

وتفعيلا لخارطة الطريق لتطوير التكوين المهني والتي أشارت إلى تعزيز المقاربة بالكفاءات في التكوين المهني، تعمل الوزارة من أجل اعتماد وإرساء هذه المقاربة لإعادة هندسة التكوين المهني، ويرمي اعتماد هذه المقاربة، بخلاف المقاربة الكلاسيكية، إلى ضمان أفضل استجابة لحاجيات المقاولات من المؤهلات بإشراكها في تحديد هذه الحاجيات، والاستعمال الأمثل للموارد المتاحة وذلك عبر:

- دراسة مجالات التكوين وتحديد المهن التي تنتمي لها والتي يلجها خريجو نظام التكوين المهني مع وصف وتحليل دقيق للمهام والأنشطة التي تتعلق بحقيقة ممارسة كل مهنة؛
- تحديد الكفاءات التي يجب اكتسابها من طرف خريجي التكوين المهني للقيام بمهامهم على أكمل وجه؛
- إعداد برامج التكوين والدلائل المرافقة لها والتي تحتوي على معطيات تهم التنظيم البيداغوجي داخل المؤسسة والمحارف، وكيفية استعمال الموارد المادية والبشرية المرصودة للتكوين وكذا طرق ومعايير التقييم المخصصة لكل برنامج؛
- الحرص على تضمين كل البرامج المعدة بمجزوءات تكوينية تهدف إلى تنمية الحس المقاولاتي لدى الشباب وتمكينهم من وسائل التشغيل الذاتي.

وتفعيلا للمحور الثاني من محاور خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، المقدمة بين يدي جلالة الملك نصره الله، بتاريخ 4 أبريل 2019، المتعلق بإحداث جيل جديد من مراكز التكوين المهني، تعمل الوزارة على:

- تسريع وتيرة إنجاز مدن المهن والكفاءات على مستوى مختلف جهات المملكة، من أجل الاستجابة للتطور السريع للمهن والتكنولوجيات، وفقا للخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية لكل جهة من جهات المملكة، بطاقة استيعابية سنوية تبلغ 34 ألف متدربة ومتدربا حيث تم انطلاق التكوين ب 07 مدن المهن والكفاءات بكل من جهات الرباط سلا القنيطرة والجهة الشرقية وسوس ماسة والعيون الساقية الحمراء، وجهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة بني ملال خنيفرة. والدار البيضاء سطات. وبذلك سيصل إجمالي الطاقة الاستيعابية لنظام التكوين في مدن المهن والكفاءات إلى 21.865 مقعدًا..
- كما ستعرف سنة 2026/2025 انطلاق التكوين بمدن المهن والكفاءات بجهات فاس مكناس ومراكش آسفي والداخلة واد الذهب، وإنهاء الأشغال بالجهتين المتبقيتين درعة تافلالت وكلميم واد نون.
- إحداث مجموعة من المعاهد المتخصصة ببعض القطاعات الواعدة، حيث تتكلف الدولة ببناء وتجهيز المعاهد المتخصصة، ثم تقوم بتفويض تدبيرها إلى مهنيي القطاعات المعنية وذلك في إطار اتفاقيات للتدبير المفوض. وتعد هذه المعاهد نموذجا لإشراك المهنيين في توجيه وتدبير التكوين المهني وفقا لحاجياتهم من الكفاءات، وقد تم في هذا الإطار إحداث 14 معهدا؛
- كما أطلقت الوزارة مشاريع أخرى في إطار الشراكة مع المهنيين لإحداث معاهد جديدة، تغطي مجالات الماء والتطهير والبيئة، وصناعة الأدوية، والمقاولاتية، وريادة الأعمال وإدارة الشركات.

- **القطاعات الواعدة المستهدفة :**
  - الأوفشورينغ،
  - الطيران،
  - صناعة السيارات،
  - الإلكترونيك،
  - الطاقات المتجددة.
- **المستفيدون:**

يستفيد من هذا التدريب الباحثون عن العمل الحاصلون على شهادات من الجنسية المغربية والذين تم تشغيلهم من قبل شركة "صاحب عمل" في أحد القطاعات الواعدة المذكورة أعلاه. لهذا الغرض، يتم إصدار شهادة أهلية البرنامج لصاحب العمل من قبل اللجنة الفنية المحدثة لهذا الغرض.

- **الحصيلة:**

خلال الفترة من 2021 إلى 2024، استفاد ما يقارب 42.897 باحثا عن شغل من هذه التكوينات، حيث تم تشغيل:

- أكثر من نصفهم (52%) في قطاع ترحيل الخدمات،
- ما يقارب 45% في قطاع السيارات،
- 3% في قطاع الطيران،
- أقل من 1% في قطاعي الطاقات المتجددة والإلكترونيات.

الشراكة المؤسساتية من أجل حكامة عرض التكوين وضمان جودته و ابتكاره:

ابتداءً من سنة 2022، تم تعزيز حكامة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل. حيث تمت إعادة هيكلة مجلس إدارته، شملت إحداث هيئات جديدة للحكامة:

بالإضافة إلى لجنة التسيير، تم إحداث ثلاث لجان لدعم مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات، مع مراعاة مبدأ الثلاثية (الدولة، النقابات، أرباب العمل)

1. **تفعيل لجنة التدقيق المكلفة ب:**

- دراسة مشروع حصر حسابات المكتب؛
- إخبار المجلس الإداري بالمخاطر الاقتصادية والمالية والعملياتية؛
- تقييم، من خلال عمليات الافتحاص، قانونية العمليات وجودة التنظيم ودقة وحسن تطبيق منظومة المعلومات وأداء المكتب؛
- الأمر بالقيام بعمليات التدقيق الخارجي التي تراها ضرورية وإنجازها على نفقة المكتب.

2. **إنشاء لجنة الاستراتيجية والاستثمارات تتولى :**

- دراسة المشاريع التقنية قبل عرضها على أنظار المجلس الإداري وكذا مشاريع الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي؛
- دراسة المخطط متعدد السنوات للمكتب الذي يغطي ثلاث سنوات على الأقل.

3. **إحداث لجنة خاصة بالحكامة تتولى :**

- صياغة النظام الداخلي للمكتب؛
- صياغة مهام مختلف اللجان المتخصصة المنبثقة عن مجلس الإدارة؛

- السهر على فعالية عمل مجلس الإدارة واللجان المتخصصة المنبثقة عنه، وتقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة؛
- الحرص على وضع آليات لتقييم مجلس الإدارة وتقديم النتائج المتعلقة به وكذا تتبع توصيات هذا التقييم.

تدخلات الوزارة في مجال دعم التشغيل لفائدة النساء والشباب بالعالم القروي:

لقد بلورت الوزارة مجموعة من البرامج الترابية وبرامج الشراكة التي تعالج إشكالية التشغيل بشكل عام مع مراعاة بعد الإدماج القروي، وذلك من خلال تكثيف المبادرات الترابية وبرامج التعاون الدولي في مجال النهوض بالتشغيل ودعم ريادة الأعمال، حيث تعمل على تلبية حاجيات سوق الشغل القروي لكل مجال على حدة. وفي هذا الإطار، عمدت الوزارة من خلال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إطار الشراكة المحلية والتعاون الدولي، إلى حدود نهاية سنة 2024، إلى إحداث 35 فضاء للتشغيل بالعالم القروي من أجل تقريب خدماتها للباحثين عن شغل بالعالم القروي. وبالنسبة للمناطق التي لا تتواجد بها وكالات محلية وخاصة بالعالم القروي والمناطق النائية فقد عملت الوزارة على اقتناء 08 وحدات متنقلة لتقريب خدمات الوكالة إلى عموم المواطنين.

وفي إطار الشراكة مع التعاون الألماني، تم تفعيل برنامج " إنعاش تشغيل الشباب في الوسط القروي" PEJ " ، بكل من جهة فاس مكناس وبني ملال خنيفرة، في فترته الأولى، مع تمديده ليشمل جهة مراكش آسفي ودرعة تافيلالت، في فترة البرنامج الثانية، حيث يقوم البرنامج المذكور على ثلاثة ركائز أساسية : حكامة ترابية ناجعة من خلال اللجان الإقليمية للتشغيل، مواكبة عن قرب من خلال فضاءات التشغيل المهنية و تلبية لحاجيات سوق الشغل من خلال تكوينات متخصصة قصيرة المدة، حيث استفاد من هذا البرنامج أزيد من 18.000 مستفيد 40 %منهم نساء قرويات.

وفي إطار التعاون الإسباني، وصل العرض المقدم من هذا الأخير برسم سنة 2024 إلى 16.000 فرصة عمل مقدمة من أجل استفادة النساء الفلاحات المنحدرات من العالم القروي من أجل الاشتغال بالحقول الإسبانية؛ وذلك لجني الفواكه الحمراء. هذا وقد بلغ عدد العاملات اللواتي التحقن بالعمل بإسبانيا إلى 13.039 عاملة إلى حدود 22 أبريل 2025، مع العلم أن اللواتي حصلن على تأشيرة العمل هن 13198 والعملية لازالت مستمرة. كما أن الوكالة الوطنية، في إطار التعاون الفرنسي، عملت على توفير 325 فرصة عمل بفرنسا بالنسبة للرجال الموسميين المنحدرين من العالم القروي للاشتغال في المجال الفلاحي.

- **في مجال التكوين المهني:**

من أجل النهوض بالعالم القروي، تقوم الوزارة بتعزيز التكوين المهني بالعالم القروي والشبه حضري، واستثمار جميع الإمكانيات المتاحة بمحيطه السوسيو اقتصادي، وملائمة برامج التكوين المهني مع حاجيات المناطق القروية والشبه حضرية.

يتوفر جهاز التكوين المهني بالعالم القروي على الصعيد الوطني على 67 مؤسسة، ضمنها 55 مؤسسة تابعة لقطاع الفلاحة، و12 مؤسسة تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

كما يتوفر على 22 وحدة متنقلة للتكوين، بطاقة استيعابية تقدر ب 3000 مقعدا بيداغوجيا لتغطية حاجيات المناطق القروية من اليد العاملة المؤهلة.

يتم التكوين بالعالم القروي بشعب لها ارتباط بالمجال الفلاحي أهمها: تربية الدواجن وتربية الأبقار والأغنام والماعز والزراعات الكبرى والكهروميكانيك والهندسة القروية وإصلاح الآلات ذات المحرك، الآلات الفلاحية والبستنة والمجالات الخضراء والتشجير وتسيير المقاولات الفلاحية.

وكذلك في ميادين ميكانيك الصيانة والميكانيك الفلاحية وميكانيك المحركات ذات الدورتين وميكانيك وكهرباء السيارات وكهرباء الصيانة والبناء والمطالة والقصدرة وإصلاح الراديو والتلفزة وإصلاح التجهيزات المنزلية والنجارة المعدنية ونجارة الخشب، والفصالة والخياطة، والترصيص الصحي وإعلاميات المكتب وصناعة الخزف والتي توفرها الوحدات المتنقلة.

يستفيد شباب الوسط القروي من خدمات الداخليات المتواجدة بمختلف مؤسسات التكوين المهني البالغ عددها 139 داخلية برسم سنة 2024/2023 بطاقة إيوائية تقدر ب 16860 سريرا، حيث تعطى الأسبقية للمتدربين الوافدين عليها من المناطق النائية.

وسعيا وراء تغطية حاجيات المناطق القروية من اليد العاملة المؤهلة، قام قطاع التكوين المهني بتنمية الشراكة مع الفاعلين في قطاع الفلاحة لتعزيز دور الجمعيات في ميدان التكوين بالتدرج المهني، بحيث تم التوقيع على :

- اتفاقية إطار مع الاتحاد الوطني لجمعيات الدور العائلية القروية بتاريخ 26 أكتوبر 2022 تمتد إلى سنة 2026 من أجل تكوين ما يفوق 3500 متدرجة ومتدرج؛
- توقيع 8 اتفاقيات تنفيذية مع 8 دور عائلية قروية لما تتوفر عليه هذه الدور من فضاءات للتكوين ومن وسائل تقنية وبيداغوجية وموارد بشرية التي تعبئها للمساهمة في إنجاز برامج التدرج المهني. ويتسم نظام التكوين بجمعيات الدور العائلية القروية بكونه نظام داخلي يوفر الإيواء والمطعمة للمتدرجين.

رابعا :الأسئلة المرتبطة بالمقاولة الصغرى والمتوسطة

دعم ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء:

يشكل التشغيل الذاتي خياراً فعّالاً لتمكين الشباب والنساء اقتصادياً، وتجاوز صعوبات الولوج إلى سوق الشغل. وقد أثبتت البرامج التي أطلقتها الوزارة، بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، نجاعة متزايدة من خلال:

- توفير مواكبة شاملة لحاملي المشاريع؛
- تسهيل الولوج إلى التمويل؛
- استهداف الفئات الهشة والنساء في وضعية صعبة؛
- تعزيز روح المبادرة من خلال التحسيس والتكوين.

وقد مكنت هذه البرامج من إطلاق آلاف المشاريع عبر التراب الوطني، وأسهمت في إدماج فئات واسعة في الدينامية الاقتصادية، مما يؤكد فعاليتها كحل مستدام لتعزيز التشغيل وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

الانسجام بين البرامج الحكومية في مجال التمكين الاقتصادي و أثره على دعم التشغيل الذاتي:

تعكس برامج وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، تقاطعاً واضحاً مع الآليات التمويلية الحكومية، في إطار رؤية مندمجة تهدف إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي، ودعم التشغيل الذاتي، والنهوض بالمبادرة الفردية، خصوصاً لدى الشباب والفئات الهشة.

وفي هذا الإطار، تضطلع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بدور محوري، يتمثل في:

- مواكبة حاملي المشاريع من خلال خدمات التوجيه، والتكوين، والمساعدة على إعداد ملفات التمويل؛
- ضمان التقاطع بين برامج التأهيل والدعم المالي، من خلال ربط المستفيدين بفرص التمويل المناسبة لمشاريعهم؛

- دعم إدماج الشباب في سوق الشغل، سواء عبر التشغيل المأجور أو التشغيل الذاتي، بتنسيق مع الشركاء العموميين والخواص.

ويُعد هذا التكامل بين البرامج والآليات، مدعوماً بدور ميداني فعال للوكالة كركيزة أساسية لإنجاح السياسات العمومية في مجال التشغيل وتنمية ريادة الأعمال على المستويين الوطني والترابي.

قاعدة المعطيات الوطنية بخصوص المقاولات الصغيرة جدا والصغرى :

يُعد إرساء قاعدة معطيات وطنية موحدة لتتبع تطور واحتياجات المقاولات الصغيرة جداً ضرورة ملحة، خاصة مع توفر مصادر متعددة للمعطيات تشمل المرصد المغربي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، والمندوبية السامية للتخطيط، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فضلاً عن بيانات الوكالات والمؤسسات المعنية.

وتستند المعطيات المتوفرة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، على سبيل المثال، إلى التصريحات الأجرية التي تقدمها المقاولات المنخرطة، وهي معطيات فعلية ودقيقة. غير أن نطاق تغطيتها يقتصر على الأجراء المصرح بهم في القطاع الخاص المنظم، مما لا يسمح بعكس الصورة الكاملة عن واقع المقاولات، خصوصاً تلك غير المهيكلة أو التي لا تشغل أجراء.

من جهتها، تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز بحوث دورية تهم المقاولات، تساهم في توفير معطيات حول بنيتها وتطورها كما تنتج بعض القطاعات الوزارية معطيات قطاعية.

وفي هذا الإطار، يبرز "البحث الميداني الدائم لدى المقاولات" الذي تشرف عليه وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، كأداة حيوية لتحليل واقع المقاولات في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد. ويهدف هذا البحث إلى تزويد الفاعلين بمعطيات دقيقة تساعد على تحديد التحديات التي تواجهها المقاولات، واستشراف الفرص الممكنة لتطويرها.

وقد تم خلال سنة 2022 إنجاز الموجة الأولى من هذا البحث، والتي شملت عينة تضم 5000 مقاولة، وبلغ معدل الاستجابة فيها 91,4%، أي ما يعادل 4571 مقاولة. ويجري حالياً الإعداد لإنجاز الموجة الثانية من هذا البحث، والتي تهدف بالأساس إلى تحليل دينامية التشغيل على المستويين الجهوي والقطاعي، وتحديد حاجيات الاقتصاد الوطني من المهن والكفاءات، فضلاً عن دراسة قضايا مرتبطة بالطلب على الشغل وصعوبات التشغيل والتكوين المستمر

هذا، وتجدر الاشارة الى أن خارطة الطريق الحكومية من أجل التشغيل، نصت بشكل واضح على ضرورة احداث وحدة لتجميع المعطيات حول التشغيل بما فيها تلك المتعلقة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة. ، من خلال:

- اعتماد معلومات دقيقة وموثوقة؛
- تمكين تتبع مستمر لتطور المقاولات؛
- تحسين استهداف البرامج العمومية؛
- دعم اتخاذ القرار المبني على معطيات موضوعية.

ملائمة الإطار القانوني والجبائي مع و اقع المقاولات الصغيرة جدا والإصلاحات المبرمجة:

لا يزال الإطار القانوني والجبائي الحالي غير ملائم كليًا لخصوصيات المقاولات الصغيرة جداً، التي تواجه صعوبات في الامتثال الإداري والضريبي، مما يحدّ من فرص نموها واندماجها في الاقتصاد المهيكل. ولتجاوز هذه الإكراهات، تعمل الدولة على إصلاحات هيكلية تشمل تبسيط المساطر، تحسين المواكبة، وتيسير الولوج إلى التمويل.

في هذا السياق، جاء ميثاق الاستثمار الجديد باعتماد منح تحفيزية خاصة بالمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، تُحتسب بناءً على حجم الاستثمار وعدد مناصب الشغل، مع منح إضافية للمشاريع في المناطق أو القطاعات ذات الأولوية. وتهدف هذه الآلية إلى تشجيع الاستثمار المنتج وخلق مناصب شغل قارة، تحت إشراف المراكز الجهوية للاستثمار.

التحديات التي تعيق نمو المقاولات الصغرى والمتوسط:

تُعدّ المقاولات الصغرى والمتوسطة ركيزة أساسية في بنية النسيج المقاولاتي الوطني وتُشكل أحد أولويات خارطة الطريق للتشغيل، بالنظر إلى دورها في دعم دينامية الابتكار وتعزيز الإدماج الاقتصادي لاسيما في صفوف الشباب والنساء.

وتشير معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية إلى أن عدد المقاولات التي تم إحداثها خلال سنة 2024 بلغ 95.235 مقاولة، تتوزع هذه المقاولات بين الأشخاص الاعتباريين (67.535) والأشخاص الذاتيين (27.700). ومن جهة أخرى، تُبرز بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منحى تصاعديًا مستمرا في عدد المقاولات النشيطة المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث انتقلت من أزيد من 255 ألف مقاولة سنة 2019 الى ما يزيد عن 332 ألف مقاولة سنة 2023. وقد سجلت هذه الديناميكية بشكل خاص في قطاعات التجارة، والخدمات، والبناء والأشغال العمومية.

وتُمثل المقاولات الصغرى التي تشغل أقل من 50 أجير حوالي 97% من مجموع المقاولات النشيطة المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2023، مما يجعلها مكونًا هيكليًا في النسيج الاقتصادي الوطني. كما تشغل هذه المقاولات أكثر من ثلث (36%) مجموع الاجراء المصرّح بهم لدى الصندوق.

في حين تمثل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (TPME) التي تشغل أقل من 200 أجير نسبة 99,3 %من النسيج الاقتصادي الوطني سنة 2023، وتشغل حوالي 2,1 مليون أجير، أي ما يعادل حوالي 51 %من إجمالي الاجراء المصرّح بهم لدى الصندوق .ومن الملاحظ أن المقاولات التي تضم أقل من 200أجير تساهم في التشغيل بقدر ما تساهم به المقاولات الكبرى.

ووفقًا لدراسة مشتركة بين المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (OMTPME) ومجموعة البنك الدولي، فقد تحسن بشكل ملحوظ معدل كثافة المقاولات المُهيكلة (بالمقارنة مع عدد السكان) خلال السنوات الأخيرة. وذلك بفضل معدل دخول مرتفع ومعدل خروج رسمي لا يتجاوز 1,2%، غير أن معدل الخروج الفعلي، الذي يبلغ 7,3%، يُبرز وجود عدد هام من المقاولات غير النشطة التي لم يتم شطبها من السجلات الرسمية، بسبب تعقيد وكلفة مساطر الإغلاق. وتُقدّر نسبة استدامة هذه المقاولات بعد خمس سنوات بحوالي 53%.

وتؤكد معطيات المرصد الوطني لسوق الشغل، المستندة إلى بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هذا التوجه حيث تسجل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، لاسيما تلك التي يقل عدد أجرائها عن 50أجير، معدل استدامة على مدى خمس سنوات يبلغ 62,14% . وتبقى قدرتها على النمو محدودة. فلم يتجاوز معدل المقاولات التي تقل عن 50أجيرًا والتي انتقلت إلى فئة أكبر سوى 2 % وهو ما يطرح إشكالية استدامة ونمو هذه المقاولات.

بالنظر إلى التحديات التي يواجهها النسيج الاقتصادي الوطني، تعتمد خارطة الطريق الجديدة للتشغيل مقاربة ترتكز على جعل دعم المقاولات الصغيرة جدًا، والصغرى، والمتوسطة أولوية ،وطنية .وتسعى في هذا الإطار إلى تعبئة مجموعة من الرافعات الكفيلة بتعزيز قدرة هذه المقاولات على إحداث فرص شغل مستدامة، من بينها:

- **الميثاق الجديد للاستثمار** :تم لأول مرة تخصيص تحفيزات هامة لفائدة المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة، بهدف تحفيز الاستثمار وتعزيز الاقتصاد الوطني.

- **برنامج "التشغيل الذاتي:** والذي يعتبر آلية استراتيجية للإدماج في الحياة العملية وخلق فرص شغل مباشرة وغير مباشرة من خلال دعم ومواكبة حاملي المشاريع في إنشاء مقاولات صغيرة جداً وتعاونيات وأنشطة فردية، حيث ساهم هذا البرنامج في مواكبة أكثر من 8.700 حامل مشروع وإحداث 2.838 مقاولة برسم سنة 2024، مسجلاً بذلك ارتفاعا بنسبة 9,5٪ و4٪ على التوالي مقارنة بسنة 2023. وقد مكنت المقاولات المحدثة من خلق أكثر من 4.400 منصب شغل مباشر، مقابل 4.072 منصب سنة 2023، أي ما يعادل ارتفاعا بنسبة 9,4٪ .

- **برنامج تحفيز:** يهدف هذا البرنامج إلى إنعاش التشغيل بالمقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة. وقد استفاد من البرنامج حوالي 7.500مقاولة وأكثر من 21.500أجير خلال سنة 2024، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 16,1٪ و15,8٪ على التوالي مقارنة بسنة 2023. ويساهم البرنامج كذلك في تعزيز التشغيل المستدام، من خلال تشجيع الإدماج بعقود غير محددة المدة، ويستهدف إدماج ما يناهز 22.500أجير في إطار تنزيل خارطة الطريق الجديدة للتشغيل.

وتشير معطيات المرصد الوطني لسوق الشغل إلى أن المقاولات المستفيدة من هذا البرنامج تسجل معدل استدامة يفوق ب 8 نقاط مئوية نظيرتها غير المستفيدة خلال أول سنتين من النشاط، وهي مرحلة حاسمة في مسار استمرارية المقاولات. كما تم تسجيل ارتفاع حجم التشغيل بأكثر من 44٪ في المقاولات حديثة النشأة والمستفيدة من برنامج تحفيز، مقابل حوالي 20٪ في المقاولات غير المستفيدة.

كما تُعزَّز هذه الدينامية من خلال برامج قطاعية موجهة، على غرار تلك التي تشرف عليها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بهدف تطوير منظومة الشركات الناشئة.

ويبقى المستجد الأبرز أن خارطة الطريق للتشغيل، تأطر جميع هذه المبادرات، مما يتيح تتبعًا موحدًا وتقييمًا دقيقًا لأثرها الفعلي في خلق فرص الشغل.

خامسا: الأسئلة المرتبطة بالإدماج الاقتصادي للفئات الهشة:

المقاربة المعتمدة لإدماج الشباب غير المتمدرسين وغير النشيطين في الاقتصاد المنظم:

تعمل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات على تفعيل عدد من الإجراءات، تستهدف الفئة العاملة التي لا تتوفر على أية شهادة نذكر من بينها:

- **فيما يخص قطاع التكوين المهني:**

- توسيع التكوين بالتدرج المهني لاكتساب مهارات عملية داخل المقاولات:

يعتبر نمط التكوين بالتدرج المهني المحدث والمنظم بموجب القانون 00-12، نمطا من التكوين يستهدف الشباب من 15 سنة وما فوق ويشمل جميع مستويات التكوين (التخصص، التأهيلي والتقني) كما يستهدف الشباب الذين لا يتوفرون بالضرورة على الشروط المطلوبة لولوج هذه المستويات وذلك بهدف تمكينهم من الحصول على شهادة تثبت كفاءاتهم الضرورية لممارسة نشاط مهني.

بلغ عدد المستفيدين من هذا النظام خلال سنة 2023-2024 ما يفوق 31.494 متدرج ومتدرجة حيث عرفت زيادة تقدر ب 31% بالمقارنة مع سنة 2023/2022. وتمثل الإناث نسبة 56 %.

وتجدر الإشارة أنه في إطار تنزيل خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل وتحقيق أهدافها المرسومة وخاصة مبادرة تعميم نظام التدرج المهني من خلال تكوين 100.000 متدرجة ومتدرج، بميزانية تقدر بـ 500 مليون درهم. تعمل هذه الوزارة على بلورة برنامج جديد لتطوير التكوين بالتدرج المهني ليشمل جل القطاعات واستهداف جميع الفئات

وسيتضمن هذا البرنامج عرضاً شاملاً ومتنوعاً يتناسب مع الاحتياجات من الكفاءات في القطاعات المعنية ومع خصوصيات كل جهة وتوفير تكوين يُمكّن الشباب من التوفر على الشهادة والولوج إلى سوق الشغل.

- اعتماد آلية التصديق على مكتسبات التجربة المهنية، التي تمكن الأشخاص الذين راكموا خبرات عملية دون تكوين نظامي من الحصول على شهادة معترف بها:

قامت الوزارة منذ سنة 2008 بوضع نظام للتصديق على مكتسبات التجربة المهنية يمكن من تقييم التجربة المهنية والمصادقة على مكتسباتها قصد الحصول على شهادة تصادق على هذه التجربة. ويمكن هذا النظام المستفيدين من العودة إلى التكوين وتيسير ترقيتهم المهنية وتحسين تنافسية المقاولات. وهو بذلك يتيح للمستفيدين إمكانية الحصول على شهادة تثبت كفاءاتهم خارج مسار التكوين المهني الأساسي. كما يعطي دينامية لسوق عرض التكوين من خلال تشجيع انفتاح أنظمة التكوين على الوسط المهني.

وفي هذا الإطار، تم إنجاز مجموعة من العمليات النموذجية للتصديق على مكتسبات التجربة المهنية لفائدة الأجراء في كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وصناعة النسيج والألبسة وصناعة تحويل اللحوم وقطاع الصناعة التقليدية، حيث بلغ عدد المرشحين الذين أثبتوا خبرتهم المهنية ما مجموعه 1488 مستفيدا، كما سجلت سنة 2025 انخراط أزيد من 1700 مرشحة ومرشحا في مسار التصديق على مكتسبات تجربتهم المهنية.

ونظرا للإقبال الكبير الذي عرفه نظام التصديق بقطاع الصناعة التقليدية ومن أجل توسيع مجال الاستفادة من عمليات التصديق على مكتسبات التجربة المهنية عملت هذه الوزارة عل إبرام اتفاقية إطار تتعلق بالتصديق على مكتسبات التجربة المهنية لفائدة الصناع التقليديين بتاريخ 21 أبريل2021 مع السلطات الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية تلتها مجموعة من الاتفاقيات التنفيذية مع غرف الصناعة التقليدية بالجهات التالية:

- جهة الرباط سلا القنيطرة؛
- جهة درعة تافيلات؛
- جهة مراكش-أسفي؛
- جهة الشرق؛
- جهة سوس ماسة؛
- وجهة طنجة تطوان الحسيمة؛
- الدار البيضاء سطات؛
- فاس مكناس.

- تنفيذ برامج تكوين موجهة للفئة النشيطة التي لا تتوفر على أي شهادة، وتهدف هذه البرامج إلى تزويد المستفيدين بالمهارات الأساس الضرورية لتحسين قابلية التشغيل. وتشمل هذه البرامج ما يلي:

- وحدات تركز على القراءة والكتابة والحساب في سياقات مهنية؛

- التكوين الأساس في المهارات الرقمية واللغات (خصوصاً العربية والفرنسية) ذات الصلة بعالم الشغل؛

- إدماج هذه المحتويات ضمن مسارات تأهيل قصيرة المدة، تستجيب لحاجيات سوق الشغل؛

وتُنفذ هذه البرامج عبر مؤسسات التكوين المهني، وبشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين، وفي إطار برامج القرب.

- **تعزيز التكوين المستمر داخل المقاولات، لتمكين العاملين بدون شهادات من اكتساب مهارات جديدة وتحسين مسارهم المهني.**

- **دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كرافعة لإدماج الفئات الهشة، من خلال التكوين على ريادة الأعمال والمشاريع المدرة للدخل.**

- **تطوير برامج للتكوين التأهيلي السريع، موجهة نحو حاجيات سوق الشغل، خاصة في المهن المطلوبة.**

وفي الختام، فإن الوزارة تعتبر تأهيل الفئة العاملة غير المتوفرة على شهادات رافعة أساسية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي، وتلتزم بمواصلة الجهود لتوسيع وتجويد العرض التكويني، وضمان استفادة هذه الفئة من فرص التكوين والتأهيل.

- **فيما يخص مجال التشغيل:**

من أجل تفعيل أهداف البرنامج الحكومي الذي يركز على دعم تشغيل جميع فئات الباحثين عن شغل، **بما في ذلك غير الحاصلين على شهادات**، تم وضع خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل وتهدف إلى:

1. **إنعاش استثمار المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة:**

من خلال تفعيل ميثاق الاستثمار بتشجيع المشاريع التي تتراوح قيمتها بين 1 و50 مليون درهم، مع تسهيل ولوجها إلى أنظمة الدعم وإلى الصفقات العمومية والتصدير وتحسين كفاءتها التدبيرية وذلك من أجل مساعدتها على خلق فرص شغل بما فيها فئة غير الحاصلين على الشهادات.

2. **تعزيز السياسات النشيطة للتشغيل عبر :**

توسيع الاستفادة من البرامج النشطة للتشغيل (إدماج-تحفيز وتأهيل) لفائدة غير الحاصلين على شهادات، بهدف إحداث 422.500 منصب شغل برسم سنة 2025.

وفي هذا الإطار تعمل الوزارة على تفعيل التدابير التالية:

- إدماج غير الحاصلين على الشهادات في البرامج النشطة للتشغيل ورفع عدد المستفيدين إلى 160.000 مستفيد من برنامج إدماج و22.500 مستفيد من برنامج تحفيز و30.000 مستفيد من برنامج تأهيل؛

- تبسيط المساطر من خلال تحيين دليل الإجراءات ورقمنتها؛

- تقليص مدة التدريب في إطار عقود الإدماج من 24 إلى 12 شهراً.

3. **تقليص فقدان مناصب الشغل في القطاع الفلاحي:**

من خلال دعم المشاريع المدرة للدخل في المناطق القروية المتضررة من الجفاف.

4. **إدماج السياسات النشيطة للتشغيل في برنامج موحد:**

بهدف تحسين استغلال موارد الدولة ورفع عدد المستفيدين إلى ما بين 400.000 و500.000 مستفيد سنويًا.

5. **إعادة توجيه أدوار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات:**

في إطار توسيع قاعدة المستفيدين، تمت إعادة هيكلة مهام الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لتشمل لأول مرة برامج متكاملة موجهة لحوالي 910.000 مواطن لا يتوفرون على شواهد من أصل 1.6مليون مواطن في وضعية مشابهة.

أصبحت هذه الفئة، التي كانت سابقاً خارج منظومة الدعم والتشغيل، تستفيد من برامج تكوين وإدماج عبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

6. **تذليل العوائق أمام ولوج المرأة لسوق الشغل:**

من خلال تحسين خدمات النقل، توسيع شبكة الإنارة العمومية، وتوفير حضانات الأطفال والتعليم الأولي.

7. **محاربة الهدر المدرسي:**

عبر إطلاق برامج للدعم المدرسي وتوسيع شبكة مدارس الفرصة الثانية.

إدماج النساء والأشخاص في وضعية إعاقة، وسكان المناطق القروية والمهمشة:

تعمل الوزارة على تفعيل السياسات العمومية في مجال التشغيل من خلال اعتماد مقاربة ترتكز على استهداف الفئات الهشة في سوق الشغل كأولوية. وفي هذا الإطار، خصصت الوزارة برامج متكاملة، من بينها برنامج "من أجلك" الموجه خصيصا لتسهيل اللادماج الاقتصادي للنساء وبرنامج "وفيرة" ، بالاضافة الى برنامج النهوض بتشغيل الشباب في العالم القروي، وكذا برنامج دعم الإدماج الاقتصادي للشباب بشراكة مع البنك الدولي .وتقوم هذه المقاربة على تصميم برامج دقيقة تستجيب لخصوصيات الفئات الهشة في سوق الشغل. إلى جانب هذه البرامج المتخصصة، تسهر الوزارة، عبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، على استهداف هذه الفئات من خلال تنزيل البرامج النشطة للتشغيل، مثل برامج "إدماج" و"تحفيز" و"تأهيل."

وقد شكلت خارطة الطريق للنهوض بالتشغيل، التي أطلقتها الحكومة، فرصة لإدماج فئة الشباب غير المتمدرس وغير المشتغل وغير المتابع لأي تكوين (NEETs) ضمن السياسات العمومية للتشغيل، من خلال البرامج التي تنفذها الوكالة الوطنية.

- **ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل:**

- **معطيات حول الأشخاص في وضعية إعاقة:**

  - سُجّل انخفاض طفيف في معدل انتشار الإعاقة على الصعيد الوطني، حيث بلغ 4,8% سنة 2024، مقابل 5,1% سنة 201،
  - حسب وسط الإقامة، فقد بلغ المعدل 5,6% في الوسط القروي، مقابل 4,2% في الوسط الحضري،
  - حسب النوع الاجتماعي، فقد بلغ هذا المعدل 4,8% لدى النساء مقابل 4,7% لدى الرجال.

- **الولوج إلى سوق الشغل (حسب البحث الوطني الأخير حول الإعاقة 2014)**

  - حسب البحث الوطني حول الإعاقة لسنة 2014، الذي أنجزته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، أن معدل التشغيل لدى الأشخاص في وضعية إعاقة لا يتجاوز 13,6%، أي ما يعادل حوالي 83.000 فرد من مجموع 612.000 شخص في هذه الوضعية، البالغين 15 سنة فما فوق.
  - وتبقى هذه النسبة أدنى في الوسط الحضري (11,3%) مقارنة بالوسط القروي.(16,5%) .

- **الإدماج المدرسي:**

  - بيّنت نتائج نفس البحث أن الغالبية العظمى من الأشخاص في وضعية إعاقة (89%) ترددوا على مؤسسات تعليمية عادي،
  - في حين لم تتجاوز نسبة المستفيدين من التأطير التربوي المتخصص أو من الأقسام المندمجة 4,5.%،
  - أما نسبة الأطفال الذين التحقوا بمؤسسات تعليمية متخصصة فلا تتعدى 8,1%،

- 11% فقط من الأشخاص في وضعية إعاقة الذين تابعوا مسارًا تعليميا أو تكوينيا تمكنوا من الحصول على شهادة،
- بينما تسعة من أصل عشرة غادروا الدراسة دون التوفر على شهادة، وهو ما يحدّ بشكل كبير من فرص إدماجهم المهني ويزيد من هشاشتهم في سوق الشغل.

- **أهم الإجراءات والتدابير:**

يمكن تلخيص التدابير المتخذة من طرف وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات لدعم فئة الأشخاص ذوي الاعاقة، وتيسير إدماجهم في سوق الشغل، في الاجراءات العملية التالية:

- استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من خدمات الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات المجانية، الشاملة والدامجة لهذه الفئة، عبر الخدمات التالية:
  - التوجيه المهني لاكتشاف عروض العمل عبر المقابلات التوجيهية الفردية، ورشات التكوين؛
  - تكوينات تكميلية لتحسين قابليتهم للتشغيل؛
  - دورات تحسيسية لريادة الأعمال والمواكبة لتحقيق مشروعهم الاقتصادي.
- فيما يخص توظيف الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بقطاع التشغيل:

- احترام الحصيص المخصص للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لاجتياز مباريات التوظيف بالوظيفة العمومية وفق المناصب المالية المفتوحة للوزارة بمناسبة كل سنة مالية وفق المواد 14 و 15 و16 من القانون السالف الذكر. وهكذا تم بين سنوات 2022 و 2024 توظيف 12 شخصا من ذوي الاحتياجات الخاصة من مجموع 81 شخصا تم توظيفهم خلال هذه الفترة أي بنسبة 14 % ؛
- تعيين الناجحين في مباريات التوظيف بالوزارة من ذوي الاحتياجات الخاصة بأماكن العمل التي يطلبونها؛
- المساواة في التنقيط والترقي الإداري؛
- توفير الولوجيات وفق المادة 21 من القانون السالف الذكر بالمقرات الإدارية. وقد بذلت الوزارة مجهودات كبيرة لتوفير التجهيزات الضرورية لذلك من مرافق صحية ومكاتب مناسبة ودعائم الاستناد والوقوف بمجموعة من المقرات الإدارية التابعة لها. وتعمل كل سنة على تعميم هذه الولوجيات وفق المبالغ المالية المرصودة بالميزانية السنوية للوزارة ؛
- على مستوى الولوج إلى المعلومات وعيا منها بأهمية تكافؤ الفرص وتنزيلا لمشروع حق المواطن في المعلومة، عملت الوزارة على ملاءمة بواباتها الالكترونية مع مقتضيات الولوجيات للأشخاص في وضعية إعاقة، حيث أنه يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة من الرقمنة، على وجه التحديد والتفاعل مع ما يتم نشره ببواباتها.

- فيما يخص قطاع التكوين المهني :

تحظى هذه الفئة من الموظفين بعناية فائقة من حيث إدماجهم في وسطهم المهني وتعيينهم بالقرب من محيطهم الأسري، ومعالجة كل قضاياهم الإدارية. وإيمانا من الوزارة بأهمية قدرات وكفاءات الأشخاص في وضعية إعاقة في ميادين علمية مختلفة، عمل القطاع على استقطاب هذه المؤهلات وذلك بتوظيف تسعة وعشرون (29) منها بأسلاكه الإدارية وذلك بشكل تصاعدي في الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2024، إضافة إلى ما تم تسجيله من مطالبة الوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تخصيص 14 منصبا برسم سنة 2025 لتوظيف هذه الفئة.

ويمكن بيان التوظيفات المذكورة وذلك على النحو التالي:

- توظيف شخصين (02) في وضعية إعاقة برسم سنة 2019؛
- توظيف أربعة (04) أشخاص في وضعية إعاقة برسم سنة 2020؛
- توظيف ستة (06) أشخاص في وضعية إعاقة برسم سنة 2021؛
- توظيف ثلاثة (03) أشخاص في وضعية إعاقة برسم سنة 2023؛
- توظيف أربعة عشر (14) شخصا في وضعية إعاقة برسم سنة 2024؛
- مطالبة الوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تخصيص أربعة عشر (14) منصبا برسم سنة 2025لتوظيف الأشخاص في وضعية إعاقة بمختلف الدرجات.

ويشتغل الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع في أجواء يسودها الارتياح من حيث توفير الولوجيات بالمقرات الإدارية، إضافة إلى مزاولة مهامهم بالقرب من محيطهم الأسري، كما أن أوضاعهم الإدارية من حيث ترسيمهم وترقيتهم ومشاركتهم في التباري على مناصب المسؤولية مفتوح لجميع الموظفات والموظفين على وجه الاستحقاق على حد سواء.

أما فيما يتعلق بالتعويضات عن المرض فإن جميع الموظفات والموظفين في وضعية إعاقة يستفيدون من التعويضات عن المرض من التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بحكم انخراطهم بها.

تطور الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة وآليات التقييم:

تعمل الوزارة، في إطار تنزيل السياسات العمومية في مجال التشغيل، على اعتماد مقاربة ترتكز على المؤشرات الكمية الدقيقة التي تُمكِّن من قياس تقدم الإنجازات وتقييم أثر البرامج المنفذة. وتُوزع هذه المؤشرات بشكل يُبرز مدى استهداف الفئات الهشة، من قبيل النساء والشباب وساكنة العالم القروي. فعلى سبيل المثال، يقوم برنامج دعم الإدماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش-آسفي على منظومة متكاملة من المؤشرات الكمية:

- إحداث 8 فضاءات تشغيل الشباب EEJ ، بالإضافة إلى وحدتين متنقلتين؛
- استهداف 40.000 مستفيد من خدماتEEJ ، بنسبة 40% من النساء؛
- استفادة 15.800 شاب من برامج التكوين بالتدرج(FPA) ، بنسبة 50% من النساء؛
- و3.200 مستفيد من التكوين التأهيلي(FQ) ، 35%منهم نساء.

وفيما يخص دعم ريادة الأعمال وإنشاء المقاولات، تتمثل مؤشرات الإنجاز في مايلي:

- دعم 15.000 شاب عبر مراكزCAEDEL ، بنسبة 20% من النساء؛
- إحداث 1.500 مقاولة صغيرة جدًا(TPE) ، 20%منها لفائدة نساء؛
- دعم 400 مقاولة صغيرة ومتوسطة(TPME) ، بنسبة 20% لفائدة النساء؛
- وإنشاء 8 مراكز القرب CdV لتقريب خدمات المواكبة من الشباب.

وتندرج جميع هذه المؤشرات ضمن مقاربة قائمة على التتبع والتقييم المستمر للبرنامج المذكور. وتجدر الإشارة إلى أن كافة برامج الوزارة تخضع بدورها لعمليات تقييم منتظمة، حيث تم، على سبيل المثال، إنجاز تقييم نصف مرحلي للبرنامج المذكور، على أن يُستكمل بتقييم نهائي عند اختتامه. وتشكل هذه المقاربة المنهجية، المبنية على مؤشرات دقيقة وآليات تقييم واضحة، ركيزة أساسية في تنزيل مختلف البرامج التي تعتمدها الوزارة.

سادسا : الأسئلة حول تقييم الأثر وتتبع البرامج

تتبع وتقييم برامج التشغيل والتكوين والإدماج:

تولي وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات أهمية كبيرة لتتبع وتقييم برامج إنعاش التشغيل بهدف تحسين فعاليتها وضمان تحقيق أثر ملموس على المستفيدين، وذلك من خلال تتبع وتحليل مؤشرات تحقيق الأهداف الكمية ومؤشرات الإدماج المهني للمستفيدين وإنجاز دراسات تقييمية لأثر هذه البرامج واقتراح إجراءات تحسينها والرفع من نجاعتها.

- **حصيلة برامج إنعاش التشغيل**

تشكل البرامج النشيطة للتشغيل ركيزة أساسية في السياسة الحكومية لمواجهة البطالة. وتبين المعطيات المتعلقة بحصيلة هذه البرامج نجاعتها ومساهمتها الفعالة في إنعاش التشغيل المأجور وتحسين قابلية التشغيل وكذا تشجيع التشغيل الذاتي.

- **برامج التشغيل المأجور: 418.423 مستفيد خلال الفترة 2022-2024**

مكن برنامج "إدماج" والذي يهدف إلى تيسير إدماج الشباب حاملي الشهادات عبر اكتساب كفاءات مهنية جديدة من خلال تجربة مهنية أولى، من إدماج أكثر من 359.200 باحث عن شغل خلال الفترة ما 2022-2024، بما في ذلك التشغيل بالخارج، أي بزيادة بلغت 4,7٪ في المتوسط السنوي. وتبقى النساء الفئة الأكثر استفادة من هذا البرنامج بحوالي 53 ٪ من مجموع المستفيدين خلال هذه الفترة.

كما استفاد من برنامج "تحفيز" والذي يهدف إلى إنعاش التشغيل بالمقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، حوالي 59.200 أجير خلال الفترة ما 2022-2024، بزيادة قدرت ب 6,6٪ في المتوسط السنوي. كما عرف عدد المقاولات المستفيدة من هذا البرنامج ارتفاعا ملحوظا قُدِر ب 8,8٪ في المتوسط السنوي، منتقلا من 6.330 مقاولة سنة 2022 إلى 7.496 مقاولة سنة 2024.

- **برامج تحسين قابلية التشغيل: 301.463 مستفيد خلال الفترة 2022-2024**

تهدف برامج تحسين قابلية التشغيل بما فيها برنامج "تأهيل"، إلى ملاءمة كفاءات الشباب الباحثين عن شغل مع حاجيات سوق الشغل وكذا مواكبة الاستثمار المرتبط بالمهن العالمية للمغرب. وقد بلغ عدد المستفيدين منها أكثر من 301.400 مستفيد خلال الفترة ما 2022-2024 (بما فيها التكوين عن بعد).

- **برنامج تعزيز التشغيل الذاتي: إحداث 7.402 مشروعًا مدرًا للدخل وخلق 11.805 منصب شغل**

يعتبر برنامج "التشغيل الذاتي" آلية استراتيجية للإدماج في الحياة العملية وخلق فرص شغل مباشرة وغير مباشرة من خلال دعم ومواكبة حاملي المشاريع في إنشاء مقاولات صغيرة جداً وتعاونيات وأنشطة فردية. وقد ساهم في مواكبة أكثر من 21.000 حامل مشروع وإحداث 7.402 مقاولة خلال الفترة ما 2022-2024. مسجلاً بذلك ارتفاعا بنسبة ٪41,9 و٪24,3 على التوالي في المتوسط السنوي خلال الفترة ما 2022-2024. وقد مكنت المقاولات المحدثة من خلق أكثر من 11.800 منصب شغل مباشر، أي ما يعادل ارتفاعا سنويا بنسبة 16,6٪.

المؤشرات المعتمدة لقياس نجاعة البرامج:

في إطار تعزيز نجاعة هذه البرامج، تعتمد الوزارة على مقاربة علمية ومنهجية للتتبع والتقييم ترتكز على تحليل مؤشرات تحقيق الأهداف الكمية ومؤشرات الإدماج المهني للمستفيدين وإنجاز دراسات تقييمية وفق منهجية تعتمد على بحوث ميدانية وطنية تشمل عينات من المستفيدين وغير المستفيدين، إضافة إلى إنجاز دراسات مقارناتية لبيانات المستفيدين

مع معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لقياس أثر هده البرامج على الإدماج المهني في سوق الشغل بالقطاع الخاص المنظم.

- **فيما يخص برنامج "إدماج"**، فقد تم إنجاز دراسة تقييمية له اعتمادا على إنجاز بحث ميداني على الصعيد الوطني همت عينات من المستفيدين وغير المستفيدين من البرامج. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن البرنامج ساهم بفعالية في تحسين قابلية تشغيل الشباب وإدماجهم في سوق الشغل. وتجدر الإشارة، إلى أنه على ضوء نتائج هذه، تم اتخاد عدة إجراءات تروم تحسين فعالية البرنامج همت على الخصوص استفادة المتدربين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال فترة التدريب، وتحمل الدولة لحصة المشغل للاشتراكات المستحقة على أرباب العمل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 12 شهرا في حالة التوظيف النهائي للمتدرب، وإلزام المقاولة بتشغيل ما لا يقل عن 60٪ من المتدربين الذين أنهوا التدريب.

بالإضافة إلى ذلك، يتم بشكل دوري إنجاز عمليات إحصائية تروم مقارنة قاعدة بيانات المستفيدين من برنامج "التكوين من أجل الإدماج" بقاعدة بيانات التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بهدف قياس نسبة إدماج المستفيدين من هذا البرنامج في عمل مصرح به بالقطاع الخاص المنظم. وقد بينت نتائج آخر دراسة مقارناتية أن 64,4٪ من المستفيدين من هذا البرنامج سنة 2020 تم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال سنة 2023، حيث سجّلت نسبة الادماج هاته ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع سنة 2021 (60,8٪). وحسب النوع الاجتماعي، فقد بلغت نسبة إدماج النساء 61,5٪ سنة 2023 مقابل 67,2٪ لدى الرجال، بفارق 5,7 نقطة مئوية. وبذلك سجل هذا الفارق انخفاضا مهما مقارنة مع سنة 2022 (7,9 نقطة مئوية) وسنة 2021 (7,5 نقطة مئوية).

- **بخصوص برنامج تأهيل**، فقد تم إنجاز دراسة تقييمية، اعتمادا على إنجاز بحث ميداني على الصعيد الوطني، همت عينات من المستفيدين وغير المستفيدين من هذه البرامج (شباب، مقاولات، فاعلو التكوين). وقد بينت نتائج هذه الدراسة أثرا إيجابيا على مستوى تحسين قابلية تشغيل الباحثين عن شغل ومساراتهم المهنية وكذا إدماجهم في سوق الشغل. كما انبثقت عن هذه الدراسة عدة توصيات تروم أساسا توسيع تغطية البرنامج تدريجيًا ليشمل غير حاملي الشهادات، ووضع تدبير لدعم تنقل المستفيدين من التكوين، ووضع مقاربة تشاركية للبرنامج على الصعيد الترابي لضمان تنسيق وحكامة أنجع، وتحسين جاذبية البرنامج لدى فاعلي التكوين ووضع مسطرة لتمويل البرنامج ترتكز على النتائج وتضمن أثرا أكبر على المستفيدين.

- فيما **يخص برنامج "تحفيز"** فقد تم إنجاز دراسة تقييمية بهدف قياس أثره على استدامة المقاولات والجمعيات والتعاونيات المستفيدة وتطور التشغيل بها، وذلك على مدى خمس سنوات من إحداثها مقارنة بمقاولات غير مستفيدة من هذا البرنامج والتي تتميز بنفس الخصائص. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المقاولات المستفيدة من البرنامج حققت معدلات استدامة مرتفعة نسبياً مقارنة بالمقاولات غير المستفيدة خلال السنوات الأولى بعد إحداثها. كما تم تسجيل نمو في التشغيل بنسبة تزيد عن 44٪ بالمقاولات حديثة النشأة والمستفيدة من البرنامج خلال السنة لأولى من إحداثها، مقابل حوالي 20٪ بالمقاولات غير المستفيدة، أي ما يعادل فارقًا قدره 24 نقطة مئوية (8,5 نقطة مئوية بعد ثلاث سنوات و4 نقاط بعد خمس سنوات من الإحداث).

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة، إلى أنه قد تمت برمجة إنجاز دراستين تقييميتين لبرنامجي "التكوين من أجل الإدماج" وبرنامج "تحفيز"، تهدف إلى معرفة مدى فعالية وجاذبية البرنامجين وتقييم أثرهما على المستفيدين. كما ستخلص هاتين الدراستين إلى بلورة توصيات عملية تروم تحسين فعالية ونجاعة البرنامجين، بشكل خاص، وتقديم اقتراحات وتدابير

مبتكرة لإنعاش التشغيل المأجور، بشكل عام. وفي هذا الإطار، تم إعداد دفاتر التحملات الخاصة بالدراستين وتقديم طلب الترخيص المسبق لإنجازهما إلى السيد رئيس الحكومة.

تفعيل الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير المؤسسات الوطنية حول نجاعة وفعالية برامج التشغيل:

في إطار مهامها الرقابية لدى مصالح الوزارة، وإعمالا بمقتضيات المادة الثانية من المرسوم 2.11.112 الصادر في 20 من رجب 1432 (23 يونيو2011) في شأن المفتشيات العامة للوزارات، تقوم المفتشية العامة للوزارة بعملية تتبع تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للوزارة. وفي هذا الإطار، تعتمد المفتشية العامة للوزارة مقاربة تشاركية مع مختلف المصالح المعنية، قصد ضمان النجاعة والفعالية المرجوة.

وتعتبر توصيات الهيئات الرقابية وسيلة للرفع من القيمة المضافة لمهام الرقابة، مما ينسجم مع الممارسات الفضلى المعتمدة من قبل هذه الأجهزة لضمان تحسين وتنمية الإدارة العمومية. وتهدف عملية تتبع تنفيذ التوصيات لمعرفة مدى تفاعل الوحدات الإدارية المعنية مع هذه التوصيات وقياس أثر المهمات الرقابية المنجزة، وتحديد عند الاقتضاء، العوامل والإكراهات التي أعاقت تنفيذ البعض منها. كما تساهم في تقديم رؤية شمولية حول نوعية التوصيات الواردة عبر تقارير هيئات الرقابة ومدى فاعليتها في إرساء مبدأ النجاعة وحسن التدبير على مستوى الوحدات الإدارية المعنية مع بهذه التوصيات

- **تتبع تنفيذ التوصيات ذات الصلة ببرامج التشغيل الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات :**

توصلت المفتشية العامة للوزارة بتقرير واحد من المجلس الأعلى للحسابات، بتاريخ.2023، يتعلق بتشغيل الشباب (Le Rapport particulier n°06/CG/CH4/2023 : Mission thématique sur l'emploi des jeunes)

يتضمن هذا التقرير سبع (07) توصيات تهم كل من مديرية التشغيل ومديرية المرصد الوطني لسوق الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات .

وتجدر الإشارة أن نسبة تنفيذ هذه التوصيات بلغت 50%، في حين سجلت نسبة التوصيات في طور الإنجاز 30%مع الأخذ بالاعتبار أن 20% هي توصيات خارج الاختصاص.

وتعكس النسب المهمة المسجلة على مستوى تنفيذ مختلف التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى، الجهود المبذولة من طرف مختلف الوحدات الإدارية المعنية لتجاوزأوجه القصورالتي سجلت خلال مهمات التدقيق.

- **أثرتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات في مجال تشغيل الشباب:**

مكنت التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات في مجال تشغيل الشباب من إحداث آثار إيجابية على تحسين أداء مصالح الوزارة المعنية، وتصحيح مجموعة من الاختلالات على عدة مستويات من خلال:

- إخراج خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل (منشور رئيس الحكومة رقم 04-2025 بتاريخ 26 فبراير 2025).

- تطوير مجموعة من التدابير انسجاما مع المستجدات التنظيمية، أهمها توسيع الاستفادة من عقود الإدماج لتشمل فئة غير الحاصلين على شواهد، بالإضافة إلى اقتراح آليات للتكوين المؤهل والتكوين التعاقدي موجهة خصيصا لهذه الفئة، بهدف تعزيز إدماجها المهني وتحسين قابليتها للتشغيل؛

- اعداد مشروع اتفاقية بين الوزارة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لوضع اطارا للتبادل بخصوص معطيات سوق الشغل؛

- تعزيز التنسيق بين أجهزة الحكامة في مجال سوق الشغل من خلال عقد اجتماعات بين مختلف المتدخلين؛
- وضع مخطط مندمج للحكامة في سوق الشغل في إطار المشروع الجديد للسياسة الوطنية للتشغيل في أفق سنة 2035؛
- تنظيم ورشات عمل من طرف الوزارة حول التقائية السياسة العمومية للتشغيل بين مختلف الفاعلين على المستوى الوطني والجهوي؛
- عقد لقاءات وورشات عمل على المستوى القطاعي قصد تحديد أهداف إنعاش التشغيل وتفعيل الإطار التعاقدي بين الدولة والجهات في هذا المجال؛
- إنشاء إطار "للحكامة للآليات الجهوية لإنعاش التشغيل" مع مختلف الشركاء وتوحيد عمل اللجان الجهوية للتشغيل والإدماج الاقتصادي؛
- تنزيل بعض مخرجات عملية التقييم التي خضعت لها الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025 وتحيينها ووضع مخطط تنفيذي لها، من خلال إجراء دراسة تقييمية نصف مرحلية؛
- الشروع في إعداد سياسة وطنية للتشغيل وريادة الأعمال في أفق سنة 2035، وقد تم في هذا الصدد، عقد سلسلة من اللقاءات وتنظيم عدد من الورشات مع مختلف الشركاء.

تقييم البرامج من حيث الأثر على المدى المتوسط:

- **برنامج "أوراش" :**

يُعتبر برنامج "أوراش"، بمكونيه المؤقت والمستدام، مبادرة حكومية هامة جاءت استجابة للظرفية الاقتصادية الصعبة التي خلفها وباء كوفيد-19، بهدف توفير فرص شغل وتحسين قابلية التشغيل لدى الفئات الأكثر هشاشة، لا سيما الشباب والنساء والأشخاص الذين يجدون صعوبة في الاندماج المهني.

وقد مكن البرنامج، حسب الحصيلة الأولية، من تحقيق نسبة مهمة من أهدافه الكمية المعلنة (الهدف الأولي كان 250 ألف مستفيد على مدى سنتين)، حيث تجاوز عدد المستفيدين في النسختين 220 ألف شخص (103.599 في 2022 وحوالي 120.000 في 2023 حسب النص الأصلي).

ومن أبرز نقاط قوة البرنامج اعتماده على مقاربة تشاركية ترابية، من خلال إشراك فعال للجمعيات والتعاونيات المحلية والمقاولات، مما ساهم في تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في دينامية التشغيل المحلية. كما ساهم البرنامج في تزويد المستفيدين بدخل مؤقت وتجربة مهنية أولية، مع التركيز في شق الإدماج المستدام على توفير فرص عمل أكثر استقراراً.

ومع ذلك، يتطلب تقييم الأثر الحقيقي للبرنامج على المدى الطويل دراسات معمقة لتحليل مدى نجاح المستفيدين في الانتقال إلى مناصب شغل دائمة بعد انتهاء مدة الأوراش، وقياس أثر التكوين والتأطير المقدمين على تحسين مهاراتهم وقابليتهم للتشغيل بشكل مستدام.

عموما حقق البرنامج اجمالا، ما يزيد عن 90% من اهدافه المسطرة، وهي حصيلة مهمة وتحمل دلالات واضحة لنجاح البرنامج واستجابته للظروف المرحلية التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني بعد مجموعة من الازمات الدولية والداخلية التي اثرت على وضعية سوق الشغل ببلادنا. كما كانت استفادة المشاركين فيه سواء الجمعيات المحلية او المنظومات الاقتصادية للجهات والاقاليم وكذا المستفيدين من مختلف مكونات البرنامج، قيمة وذات تأثير سواء من حيث التجربة

التي تم اكتسابها، والمهارات التي تبلورت من طرف المنظومة بأكملها في الجهات والاقاليم. كما حصل المشاركون على شهادات تعزز قابلية تشغيلهم وادماجهم في سوق الشغل بكفاءة أكبر وحس ومسؤولية .

بالنسبة للتغطية الاجتماعية، فقد بلغ عدد المستفيدين الذين استمر التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعد انتهاء العقد 34.491 مستفيداً في إطار الأوراش المؤقتة، و16.424 مستفيداً في إطار الأوراش المستدامة.

ويُعدّ هذا المعطى مؤشراً إيجابياً على نجاح هذه البرامج في تحقيق الإدماج الاقتصادي للشباب، حتى في إطار الأوراش المؤقتة، إذ ساهمت هذه الأوراش في تعزيز ثقة المستفيدين في إمكانية الاندماج في سوق الشغل، ومنحتهم تجربة عملية وخطوة أولى مهمة في المسار المهني.

سابعا :الأسئلة ذات البعد الترابي-الجهوي والعدالة المجالية:

دور الجهات في بلورة وتفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل وتنمية الكفاءات:

تضطلع مجالس الجهات بصلاحيات خاصة ومشتركة في مجال التشغيل. وفي إطار التزام وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بتعزيز الاقتصاد الترابي وخلق فرص شغل لائقة، فقد حرصت الوزارة على مواكبة الدينامية الترابية عبر إرساء شراكات استراتيجية مع مختلف الفاعلين المحليين، وفي مقدمتهم مجالس الجهات. ويُجسد هذا الانخراط من خلال توقيع اتفاقيات متعددة مع الجهات، تروم دعم المقاولة المحلية، لا سيما الصغرى والمتوسطة، وتعزيز الكفاءات والمهارات. كما أسفرت هذه الشراكات عن بلورة منظومات ترابية للتشغيل وريادة الأعمال، مما يعكس إشراكًا فعليًا وفاعلًا للمجالس الجهوية في التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية الاقتصادية والادماج المهني على المستوى الترابي.

منظومة المعلومات الجهوية والإقليمية دعامة أساسية لتنزيل السياسة الوطنية في مجال التشغيل:

تندرج جميع البرامج الجهوية والمبادرات الترابية التي تعمل الوزارة على بلورتها وتنزيلها على مستوى الجهات والمجالات الترابية، في صلب الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وفي انسجام تام مع التوجهات الاستراتيجية الراهنة للوزارة في مجال النهوض بالتشغيل وتعزيز ريادة الأعمال. وتعتمد هذه المقاربة الجهوية على مبدأ مراعاة خصوصيات كل مجال ترابي، من حيث المؤهلات والتحديات والفرص، دون أن يشكل ذلك خروجا عن الإطار المرجعي الوطني، بل يشكل تجسيدًا ميدانيًا له. وهكذا، فإن جهوية التشغيل تُعد امتدادًا ترابيًا للاستراتيجية الوطنية، مما يضمن تكاملًا بين السياسات المركزية والبرامج الجهوية، ويعزز من نجاعة التدخلات العمومية في ميدان التشغيل والتنمية الاقتصادية المحلية.

- **تطوير النظام الإحصائي لسوق الشغل:**

فيما يخص المحور المتعلق بتطوير النظام الإحصائي لسوق الشغل، والذي يروم توفير معطيات محينة ومفصلة حول كل أبعاد سوق الشغل، يقوم المرصد، بالإضافة إلى جمع ومعالجة واستغلال ونشر المعطيات المتوفرة، بوضع اللبنات الأساسية للتطوير التدريجي لنظام معلومات مندمج ومتكامل حول سوق الشغل. وفي هذا الإطار يتم حاليا الاشتغال على مجموعة من المشاريع المهيكلة، نذكر منها:

- إنجاز البحث الميداني الدائم لدى المقاولات الذي سيمكن من ملء الخصاص الحاصل في المعطيات حول الطلب على الشغل؛
- تطوير ووضع منصة رقمية لجمع ونشر المعلومات حول سوق الشغل بالاعتماد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي بشراكة مع جامعة محمد السادس المتعددة التخصصات؛
- مواكبة المتدخلين الجهويين على وضع منظومات جهوية لرصد لسوق الشغل. حيث يعمل حاليا في إطار "مشروع

الادماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش آسفي" على إنجاز دراسة تقنية من أجل مواكبة وضع منظومة لرصد سوق الشغل بهذه الجهة، في أفق تعميم هذه التجربة على باقي جهات المملكة؛

- تطوير مشروع رؤية شاملة ومندمجة حول تموقع المرصد، ليصبح مركزًا لتوفير بيانات موثوقة وتحليلات دقيقة حول مختلف الجوانب المتعلقة بسوق الشغل؛
- وضع تصور لنظام رصد مندمج لسوق الشغل على المستوى القطاعي والجهوي من خلال إنشاء لجان قطاعية وجهوية دائمة تُعنى بدراسة قضايا التشغيل وحاجيات سوق الشغل من الكفاءات؛
- تطوير إطار تبادل البيانات حول المستفيدين من البرامج النشيطة للتشغيل مع ضمان حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- وضع تصور لمنصة مندمجة حول سوق الشغل؛
- إعداد نسخة نموذجية لمنصة ذكاء الأعمال (Business Intelligence - BI) التي تقدم لوحات معلومات تفاعلية حول مختلف مؤشرات سوق الشغل؛
- مواكبة مشروع احداث لجنة قطاعية لاستشراف الكفاءات بقطاع "التكنولوجيا وترحيل الخدمات."

- إنجاز البحث الميداني الدائم لدى المقاولات:

يهدف هذا البحث الميداني الدائم لدى المقاولات إلى توفير معطيات حول الطلب على الشغل والتي ستمكن من تحليل عدة مواضيع كحركية اليد العاملة ومحددات الطلب على الشغل وحاجيات المقاولات من التشغيل والكفاءات، وتكلفة الشغل، الخ. خلال سنة 2022 تم إنجاز الموجة الأولى من البحث الميداني الدائم لدى المقاولات، وذلك في إطار برنامج التعاون "الميثاق الثاني" بين الحكومة المغربية وهيئة تحدي الألفية الأمريكية، حيث قام المرصد الوطني لسوق الشغل بتعاون مع وكالة تحدي الألفية-المغرب بإنجاز بحث ميداني لدى عينة من المقاولات تتكون من 5.000 مقاولة تمثل جميع القطاعات الاقتصادية وجهات المملكة. وقد مكن البحث من إعطاء صورة مفصلة حول خصائص المقاولات، وظروف التشغيل، وديناميات التشغيل بالقطاع الخاص المنظم، وكذا احتياجات المقاولات من الكفاءات.

ويتم حاليا التحضير لإنجاز الموجة الثانية للبحث والتي تروم توفير بيانات حول طلب الشغل تتيح معرفة ديناميات التشغيل والاتجاهات المستقبلية على المدى المتوسط والطويل وإحداث وفقدان مناصب الشغل، وحركيات تنقل الأجراء بين المقاولات، وكذا الفوارق في الأجور. من خلال توفير بيانات محينة، يعتبر هذا البحث أداة أساسية لتحسين المؤامة بين العرض والطلب في سوق الشغل، وتعزيز صياغة سياسات تشغيل أكثر فعالية تتلاءم مع تطورات سوق الشغل.

- تطوير منصة رقمية للمعلومات حول سوق الشغل، قائمة على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي:

يهدف هذا المشروع المتعلق بوضع منصة رقمية للمعلومات حول سوق الشغل، قائمة على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، إلى توفير مؤشرات إحصائية ومعرفة آنية لتطور سوق الشغل وذلك باستغلال الإمكانات المعلوماتية التي توفرها البيانات التي يتم نشرها بمختلف المواقع والمنصات الإلكترونية المتخصصة في طلبات وعروض التشغيل، وكذا نظم معلومات بعض الفاعلين العموميين في سوق الشغل. هكذا وباستعمال التقنيات المتطورة لعلم البيانات وخوارزميات الذكاء الصناعي، ستمكن هذه المنصة من تجميع واستغلال ونشر معطيات ومعرفة آنية لتطور سوق الشغل، لاسيما في مجالات المهن والوظائف الأكثر استقطابا للكفاءات، حسب الجهات والقطاعات الاقتصادية، وكذا توقع حاجيات النسيج الإنتاجي من التشغيل والمهن والكفاءات. مما سيساعد على بلورة وإنجاز السياسات والإجراءات المناسبة لتقليص الفجوة بين برامج التكوين والاحتياجات الحقيقية للمقاولات من الكفاءات. كما تروم هذه المنصة تقديم خدمات تفاعلية لفائدة

مختلف المهتمين بسوق الشغل. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع تم تطويره بتعاون مع وكالة حساب تحدي الألفية وجامعة محمد السادس المتعددة التخصصات وعدة مؤسسات عمومية.

ومنذ انطلاقته، عرف هذا المشروع إنجاز عدة أنشطة مبرمجة أهمها القيام بتشخيص الوضعية الحالية ودراسة أهم التجارب الدولية في مجال تطوير المنصات الرقمية للمعلومات حول سوق الشغل المبنية على البيانات الضخمة، وإنجاز المرحلة المتعلقة بتصميم المنصة والتي تهدف إلى تحديد وظائفها ومكوناتها. كما تم المصادقة والتوقيع على مذكرة تفاهم بين الشركاء الرئيسيين من أجل تعزيز التعاون لتطوير وتثمين وديمومة المنصة. كما تمت المصادقة على الصيغة الأولية للمنصة من طرف الشركاء المعنيين وبلورة اتفاقية ثنائية بين الوزارة وجامعة محمد السادس المتعددة التخصصات من أجل ديمومة واستمرارية تطوير المنصة الرقمية بعد انتهاء اتفاق التعاون بين جامعة محمد السادس المتعددة التخصصات ووكالة تحدي الألفية المغرب (MCA-Maroc)، وتم تنظيم عدة اجتماعات مع الجامعة لمناقشة الإطار العام وأبعاد ومخرجات هذه الاتفاقية.

- **مواكبة ودعم المنظومة الجهوية لرصد سوق الشغل:**

يندرج مشروع "المواكبة التقنية من أجل وضع منظومة جهوية لرصد سوق الشغل بجهة مراكش-آسفي"، في إطار برنامج "الإدماج الاقتصادي للشباب" بهذه الجهة، والذي يهدف بالأساس إلى تحسين ولوج الشباب إلى الفرص الاقتصادية باستخدام نهج متكامل يعمل على العرض والطلب على الشغل.

وفي هذا الإطار يتم حاليا إنجاز دراسة تروم وضع منظومة جهوية لرصد سوق الشغل بجهة مراكش أسفي، والتي تهدف الى تزويد الفاعلين المعنيين بمعلومات موثوقة ومنتظمة ومعرفة ذات صلة بالأبعاد المختلفة لسوق الشغل على مستوى جهة مراكش-آسفي.

وقد تم إنجاز المرحلة الأولى للدراسة والمتعلقة ب"التشخيص، المخطط التنظيمي وخارطة الطريق لوضع منظومة جهوية لرصد سوق الشغل". وقد أسفرت هذه المرحلة عن إعداد المخطط التنظيمي للمنظومة الجهوية لرصد سوق الشغل بجهة مراكش-آسفي، وتقرير تشخيصي للمعلومات حول سوق الشغل بالجهة، وخارطة الطريق لوضع هذه المنظومة. ويتم حاليا إنجاز المرحلة الثانية للدراسة والمتعلقة أساسا بدعم انطلاقة العمل الوظيفي لمنظومة الرصد الجهوي وإعداد إطار للشراكة بين الفاعلين الجهويين.

إضافة إلى ذلك، تواكب الوزارة، بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، دراسة لوضع منظومات جهوية لرصد سوق الشغل في جهات سوس-ماسة، خنيفرة-بني ملال، وفاس-مكناس. تهدف هذه الدراسة إلى تصميم نموذج اقتصادي متكامل يأخذ بعين الاعتبار الموارد المادية والتقنية اللازمة لإنشاء هذه المراصد بكل جهة وضمان استمراريتها.

- **تطوير مشروع رؤية شاملة ومندمجة حول تموقع المرصد:**

تلعب وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات دورًا محوريًا في تعزيز الإدماج والتنمية الاقتصادية ومواجهة تحديات سوق الشغل المتعددة. بحيث يتعين عليها تلبية احتياجات فئات متزايدة من السكان الذين يحتاجون إلى التوجيه والتكوين والإدماج في سوق الشغل، خاصة الفئات التي تواجه صعوبات في هذا المجال. ويستوجب ذلك تدخلات دقيقة على مستويات متعددة وفي سياقات اقتصادية واجتماعية متنوعة. وفي هذا الإطار ولمواجهة هذه التحديات، تكتسي إعادة تموقع المرصد الوطني لسوق الشغل أهمية كبرى من أجل تمكين الوزارة من تقديم مسارات متكاملة تتناسب مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لكل فئة.

ومن أجل ذلك، تم إعداد دراسة حول إعادة تموقع المرصد الوطني لسوق الشغل، ليصبح مركزًا لتوفير بيانات موثوقة وتحليلات دقيقة حول مختلف الجوانب المتعلقة بمجالات اختصاصات الوزارة. باعتباره أداة استراتيجية في توجيه وتقييم السياسات العمومية ودعم اتخاذ القرارات على جميع المستويات، سواء بالنسبة للحكومة أو للفاعلين الاقتصاديين.

وتظهر هذه الدراسة قدرة المرصد على تحليل احتياجاته وتحدياته بدقة، حيت تم تحديد وبشكل دقيق الروافع التي يجب تفعيلها والتنظيم الذي ينبغي اعتماده لتمكينه من أداء دوره الكامل كداعم لاتخاذ القرار. من بين هذه الروافع، تبرز الحاجة إلى تجاوز العوائق المرتبطة بوضعه الإستراتيجي، وتعزيز قدرته على استقطاب والاحتفاظ بأطر عليا ومؤهلة، بالإضافة إلى تطوير شراكات استراتيجية لدعم المشاريع الهيكلية، مثل إنشاء منصة لعرض البيانات ونظام للرصد الاستراتيجي.

- **وضع تصور لنظام رصد مندمج لسوق الشغل على المستوى القطاعي والجهوي:**

يهدف نظام الرصد المندمج لسوق الشغل إلى جمع وتحليل ونشر المعلومات الخاصة بسوق الشغل على المستويين القطاعي والجهوي من خلال إنشاء لجان قطاعية وجهوية دائمة تُعنى بدراسة قضايا التشغيل وحاجيات سوق الشغل من الكفاءات. ويسعى هذا النظام إلى توفير قاعدة بيانات محينة تتعلق بمؤشرات سوق الشغل حسب القطاعات والجهات. بالإضافة إلى رصد مختلف المخططات والاستراتيجيات القطاعية والجهوية، وتقييم أهدافها الكمية والكيفية المتعلقة بالتشغيل.

ومن أجل وضع تصور حول هذا النظام واستقصاء آراء الفاعلين الاقتصاديين واحتياجاتهم، تم تنظيم لقاءات مع ممثلي عدد من القطاعات الاقتصادية كفيدرالية السيارات والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية والكونفدرالية الوطنية للسياحة. وقد أسفرت هذه اللقاءات عن ضرورة إجراء دراسات أداء قطاعية لتقييم المدخلات المخصصة لكل قطاع، مما يساعد في فهم فعالية السياسات المتبعة. كما تم التأكيد على أهمية إنشاء لجان قطاعية لدراسة وفهم المساهمة الحقيقية لكل قطاع في سوق الشغل.

بالإضافة إلى ذلك، أوصت اللقاءات بإجراء دراسات مشتركة مع المرصد الوطني لسوق الشغل حول اليد العاملة وآفاق التشغيل في القطاعات المختلفة، مما سيمكن من تحليل احتياجات سوق الشغل بشكل أدق. كما تم اقتراح إمكانية إجراء بحوث ودراسات لتوحيد المفاهيم والمقاربات وتبادل المعطيات والمعارف حول سوق الشغل.

- **تطوير إطار تبادل البيانات حول المستفيدين من البرامج النشيطة للتشغيل:**

في إطار تعزيز حماية البيانات الشخصية والامتثال لمقتضيات القانون 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، تم تنظيم سلسلة من ورشات العمل بين المرصد الوطني لسوق الشغل واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بهدف وضع إطار لتبادل البيانات المتعلقة بالمستفيدين من برامج إنعاش التشغيل.

يهدف هذا الإجراء إلى ضمان استخدام آمن وفعّال لبيانات المستفيدين من برامج إنعاش التشغيل المتوفرة لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك في إطار الدراسات والعمليات الإحصائية، التي ينجزها المرصد اعتمادا على هذه البيانات، والتي تروم تتبع وتقييم أثر هذه البرامج على المستفيدين.

وسيساهم تطوير هذا الإطار في تعزيز تبادل المعلومات بين منتجي البيانات والمرصد الوطني لسوق الشغل، مع ضمان حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

- **وضع تصور لمنصة مندمجة حول سوق الشغل:**

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء منصة رقمية متكاملة لسوق الشغل بالتعاون مع وكالة التنمية الرقمية، وذلك لتلبية احتياجات المستخدمين المتنوعة من خلال تقديم معلومات دقيقة حول تطور مؤشرات سوق الشغل. يتضمن المشروع تطوير تطبيق يعتمد على تقنية التشغيل البيني، مما يسهل التواصل وتبادل البيانات بين منتجي المعلومات والمرصد الوطني

لسوق الشغل.

كما يشمل المشروع جمع البيانات وتأهيلها ومعالجتها بشكل منهجي، مع الاستفادة من تقنيات تصور وعرض المعلومات لإنشاء لوحات معلومات تفاعلية.

وفي هذا السياق، تم تنظيم ورشات عمل مع وكالة التنمية الرقمية لتنسيق الجهود لوضع تصور لهذه المنصة.

سيتم الاعتماد بشكل أساسي على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات كمرحلة أولية، مع التخطيط لتوسيع نطاق رقمنة جمع البيانات في المستقبل ليشمل مجموعة متنوعة من منتجي البيانات والفاعلين في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الفاعلين الجهويين والقطاعيين.

- **إعداد نسخة نموذجية لمنصة ذكاء الأعمال:**

في إطار رصد مختلف مؤشرات سوق الشغل، يعمل المرصد الوطني لسوق الشغل على إنجاز منصة ذكاء الأعمال (Business Intelligence - BI) التي تقدم لوحات معلومات تفاعلية. واعتمد المرصد لهذا الغرض على برنامج power BI الذي يسمح بتحويل البيانات إلى عروض مصورة باستخدام أدوات تحليل البيانات المتقدمة وإمكانات الذكاء الاصطناعي وأداة إنشاء تقرير سهلة الاستخدام.

في المرحلة الأولى، عقدت عدة ورشات عمل على لجرد مختلف المؤشرات مع وضع تصور للمبينات لعرضها. و بعد تحديد هذه المبينات التي تسمح بتتبع تطور مؤشرات سوق الشغل حسب السنوات و القطاعات وسط الاقامة، تم تطوير استبيانات مخصصة لتعبئتها من طرف مصالح مديرية المرصد الوطني لسوق الشغل حسب كل محور من محاور سوق الشغل.

و حاليا يتم القيام باللمسات الأخيرة للانتهاء من تطوير هذه النسخة النموذجية التي ستقدم لوحات تحكم تفاعلية وديناميكية، تتيح رصد و تتبع اتجاهات سوق الشغل في الوقت الفعلي.

- **مواكبة مشروع إحداث لجنة قطاعية لاستشراف الكفاءات بقطاع "التكنولوجيا وترحيل الخدمات:**

في إطار تنفيذ وتفعيل توصيات مشروع " مهارات للتجارة والتنوع الاقتصادي: مواءمة المهارات مع استراتيجيات تنمية القطاعات في المغرب والجزائر وتونس "STED-AMT " ، وبشراكة مع مكتب العمل الدولي، ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والفيدرالية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترحيل الخدمات، والفيدرالية المغربية للتكوين المهني الخاص، يتم تدراس إمكانية إحداث لجنة قطاعية لاستشراف الكفاءات في قطاع "التكنولوجيا وترحيل الخدمات".

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة ستمثل فضاء للتشاور بين مختلف الفاعلين حول تطور الكفاءات في هذا القطاع. كما يتم حاليا تدارس مشروع اتفاقية لإحداث هذه اللجنة، والتي تعتبر مشروعًا نموذجيًا سيتم تعميمه في مرحلة ثانية على باقي القطاعات.

آليات التمويل والتدبير تشاركي لبرامج التشغيل الجهوي وتقييم أثرها المجالي الاقتصادي:

توجد آليات تمويل وتدبير تشاركي لبرامج التشغيل الجهوي. إذ تضطلع الجهات بدور محوري في بلورة وتفعيل السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل وتنمية الكفاءات، من خلال شراكات استراتيجية مع وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات. وتُجسّد هذه الشراكات عبر توقيع اتفاقيات متعددة تهدف إلى دعم المقاولة المحلية، لا سيما الصغرى والمتوسطة، وتعزيز الكفاءات.

وتعتمد المبادرات المنبثقة عن هذه الاتفاقيات على مصادر تمويل متنوعة تشمل مساهمات مجالس الجهات والأقاليم، والوزارات المعنية، والمؤسسات العمومية، وأحيانًا الشركاء الدوليين، وذلك بحسب طبيعة المبادرة والتزامات الأطراف المتدخلة.

كما تُرفق كل اتفاقية ترابية بهيئات حكامة وتتبع، تسهر على تتبع تنفيذ المبادرات وتقييم نتائجها المجالية والاقتصادية، مما يعكس اعتمادًا فعليًا لمقاربة تشاركية قائمة على التقييم والنتائج.

ثامنا :الأسئلة الاستشرافية والإصلاحات البنيوية

الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية لتعزيز نجاعة التشغيل وتطوير المقاولة الصغرى:

في إطار تنفيذ خارطة الطريق الوطنية للتشغيل، تعتبر وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات أن **تعزيز نجاعة التشغيل وتطوير المقاولات الصغرى** يمر عبر مجموعة من **الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية**، من أبرزها:

1. **إرساء منظومة حكامة مندمجة** للتنسيق بين مختلف الفاعلين العموميين والخواص على المستويين الوطني والترابي؛
2. **تبسيط وتحسين المساطر الإدارية والضريبية** المتعلقة بإنشاء وتسيير المقاولات الصغيرة جداً؛
3. **تعزيز الولوج إلى التمويل الملائم** عبر آليات مبتكرة ومستدامة تراعي خصوصيات الفئات المستهدفة؛
4. **إصلاح وتطوير منظومة التكوين المهني والتقني** لجعلها أكثر مواءمة مع متطلبات سوق الشغل والمقاولة؛
5. **تعميم المواكبة القبلية والبعدية** لحاملي المشاريع، من خلال توسيع الشبكة الترابية للوكالات والمراكز المتخصصة؛
6. **الرقمنة الشاملة لخدمات التشغيل والمقاولة** لتسهيل الولوج وتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص؛
7. **إحداث قاعدة معطيات وطنية موحدة** لتتبع المقاولات الصغيرة جداً وتوجيه السياسات العمومية بناءً على معطيات دقيقة؛

تهدف هذه الإصلاحات إلى إرساء بيئة داعمة لريادة الأعمال وخلق فرص شغل لائقة ومستدامة، وخاصة لفائدة الشباب والنساء والفئات الهشة.

من أجل تفعيل مساهمتها في مواكبة التحولات المستقبلية في التشغيل بفعل الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتغير المناخي والهجرة، تسعى هذه الوزارة جاهدة في إطار تنفيذ التزامات برنامج عمل الحكومة(2021 -2026)، وأجرأة ما جاء في الاتفاقين الاجتماعيين ل 30 أبريل 2022 و29 أبريل 2024 الذين نصا على التزام أطراف الإنتاج الثلاث بالعمل على تأهيل وتحديث المنظومة القانونية الاجتماعية وجعلها ضمن الإصلاحات المهيكلة ذات الأولوية والراهنية ، وذلك نظرا لما لها من انعكاسات مباشرة وفعالة على مواكبة تطورات سوق الشغل وضمان التوازن بين الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية ومواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد استطاعت هذه الوزارة فتح هذا الورش الإصلاحي للحكومة، من خلال اعتماد مقاربة تشاركية ومنفتحة على الشركاء الاجتماعيين تم تفعيلها ضمن مؤسسة الحوار الاجتماعي ومع المؤسسات الدستورية (المجلس الوطني لحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، وتهيئ الشروط المناسبة لإنجاحها. ويعتبر القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب ضمن المبادرات المهمة ضمن المسلسل الإصلاحي، والذي تمت المصادقة عليه مع مطلع السنة الجارية من طرف مجلسي البرلمان ونشره في الجريدة الرسمية بعد أخذ رأي المحكمة الدستورية التي أقرت بتطابق احكامه مع الدستور. كما اخراج هذا القانون الذي طال انتظاره يعد ثمرة لمستوى الثقة المتبادلة بين

الحكومة وشـركائها الاقتصـاديين والاجتماعيين، وانخراطهم الفعال والايجابي في بلورة الالتزامات في إطار جولات الحوار الاجتماعي والعمل على تنزيلها .

وبدون شـك سـيسـاهم دخول هذا القانون التنظيمي ذو البعدين الحقوقي والمجتمعي حيز التنفيذ في عقلنة واسـتقرار علاقات الشـغل وتعزيز الحوار الاجتماعي كأداة رئيسـية لتدبير العلاقات المهنية والوقاية من النزاعات، بالإضـافة إلى الموازنة بين الحق والواجب من خلال كفالة حق الإضراب وضمان حرية العمل والإنتاج واستمرارية الخدمات الأساسية.

فضلا عن ذلك سيشكل ورش مراجعة مدونة الشغل حلقة مهمة ضمن أولويات الإصلاحات الهيكلية في المجال القانوني، حتى يتسـنى لها المسـاهمة بفعالية في تكريس الملاءمة والشـمول القانوني وتعزيز التنافسـية الاقتصـادية وخلق فرص الشغل، كما أن من شأن هذه المراجعة أن يساهم في :

- تعزيز مستويات ملاءمتها مع المعايير الدولية والدستورية، وتكريس شموليتها وكفاءتها التأطيرية؛
- تعزيز آليات الحوار الاجتماعي وتشجيع القانون التعاقدي للشغل؛
- تغطية جميع علاقات الشـغل، بما فيها أشـكال العمل المسـتجدة واللانمطية وضـمان الإدماج والمسـاواة والاسـتدامة المهنية لجميع فئات الأجراء؛
- تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصـادية وحماية حقوق الأجراء وتعزيز ثقافة الالتزام والمسـؤولية الاجتماعية داخل المقاولات...

ومن أجل مواكبة المجهود على مسـتوى التأهيل القانوني وحسـن اسـتمرار النتائج المرجوة منه، وفي سـياق مواكبة التحديات التي تطال سوق الشغل واستيعاب التحولات البنيوية التي يشهدها، تعمل الوزارة على تفعيل وتعزيز مجموعة من الرافعات لاسيما ما يتعلق منها ب:

- النهوض بالقانون التعاقدي للشـغل، وجعل الحوار الاجتماعي في صـلب النجاعة المقاولاتية، ولذلك طورت الوزارة برنامجا مندمجا يروم توسـيع وتفعيل نطاق المفاوضـة الجماعية واتفاقيات الشـغل الجماعية، بهدف تأهيل وتفعيل دور الشـركاء الاجتماعيين داخل المقاولة وتعزيز هامش المبادرة لديهم، إلى جانب إرسـاء ثقافة الحوار والمفاوضـة كأداة أساسية لتدبير العلاقات المهنية بين هؤلاء الشركاء
- تعزيز منظومة الصـحة والسـلامة المهنية، والرقي بها لتصـير رافعة أسـاسـية رافعة لضـمان الأمان الوظيفي وجودة الحياة المهنية، وذلك من خلال الشـروع في بلورة إطار اسـتراتيجي شـامل ينسـجم مع المعايير الدولية، ويعزز ثقافة الوقاية داخل المقاولات، كما يرسخ مبدأ التدخل الاستباقي الوقائي بدل المعالجة البعدية. كما يتم
- تطوير عرض تفتيش الشـغل، وتفعيل مسـاهمته في الاسـتدامة الاقتصـادية والاجتماعية للمقاولات، ويتم ذلك على وجه الخصـوص من خلال اعتماد مقاربة تخطيط أنشـطة تفتيش الشـغل ورقمنة الخدمات التي يقدمها حتى يتسـنى الرفع من مسـتويات فعاليتها وشـفافيتها، وكذا الانتقال المؤطر والمعقلن من المقاربة الزجرية إلى المقاربة التوقيعية الوقائية والتدخل المبني على الحوار والتعاون والمواكبة المباشرة للشركاء داخل المقاولات.

التدابير المعتمدة لمواكبة التحولات المرتقبة في سوق الشغل نتيجة الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتغير المناخي والهجرة:

في إطار استشراف التحولات المستقبلية العميقة التي يعرفها سوق الشغل بفعل الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتغيرات المناخية وتزايد دينامية الهجرة، تعمل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات على بلورة مقاربة استباقية وشاملة، ترتكز على تأهيل الرأسمال البشري وتكييف التشريعات وتطوير منظومة التكوين. وفي هذا السياق، يجب الاشارة الى أن الذكاء الاصطناعي لا يلغي مناصب الشغل، وإنما يعيد تشكيل طبيعة العمل، مما يفرض إدماج

التكوينات الرقمية في المسارات المهنية، وسد الفجوة القائمة بين المهارات المتوفرة وحاجيات سوق الشغل. كما يتعين تكييف مدونة الشغل مع المتغيرات الجديدة المرتبطة بالتحول الرقمي والعمل عن بعد، بما يسمح بإرساء إطار قانوني مرن وعصري.

وتولي الوزارة أهمية خاصة لتعزيز المهارات المرتبطة بالمقاولة الذاتية والوظائف الجديدة ذات القيمة المضافة، من خلال الاستثمار في الكفاءات والمهارات الناعمة، والعمل على توفير فرص عمل مرنة قائمة على الإبداع والابتكار. كما يجري الاشتغال على تطوير منصات رقمية ذكية للتوجيه والإدماج المهني، بالشراكة مع المؤسسات الجامعية ومراكز البحث.

وإدراكاً لأثر التغيرات المناخية والهجرة على سوق الشغل، تعمل الوزارة ضمن خارطة الطريق الوطنية للتشغيل 2025–2030 على تطوير كفاءات جديدة ترتبط بالاقتصاد الأخضر والفلاحة المستدامة، إلى جانب تعزيز الإدماج الاقتصادي لجميع الفئات وتوجيه الشباب نحو مهن المستقبل. وتمثل هذه الدينامية رافعة استراتيجية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وضمان عدالة مجالية في فرص التشغيل.

ما الدور الذي تراه الوزارة لخلق منظومة وطنية مستدامة للتكوين مدى الحياة والرفع من إنتاجية رأس المال البشري؟

تعتبر الوزارة أن إرساء منظومة وطنية شاملة ومستدامة للتكوين مدى الحياة يشكل رافعة استراتيجية أساسية لرفع إنتاجية الرأسمال البشري وتعزيز قدراته التنافسية، بما يستجيب للتحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع وسوق الشغل، سواء على المستوى التكنولوجي أو التنظيمي أو البيئي.

وفي هذا الإطار، تلعب الوزارة دورًا محوريًا في بلورة وتنزيل سياسة عمومية متكاملة تروم دمقرطة الولوج إلى فرص التكوين المهني، التكوين المستمر وتثمين التعلم مدى الحياة باعتباره حقًا وضرورةً في آن واحد. وتجسد الوزارة هذا الدور من خلال عدة أوراش إصلاحية ومبادرات هيكلية، من بينها:

- التكوين الأساسي من خلال عرض واسع ومتنوع للشباب؛
- التعليم المستمر للمأجورين وغيرهم من الفئات المستهدفة المنصوص عليها في القانون 60.17 (العمال غير الأجراء، الباحثون عن عمل، إلخ)؛
- التكوين بالتدرج المهني، وهو أسلوب نمط مرن يوفر التكوين لشريحة واسعة من السكان في مهن مختلفة؛
- التكوين لفائدة الفئات الهشة (الأشخاص في وضعية إعاقة، السجناء، المهاجرون، إلخ).
- المصادقة على مكتسبات التجربة المهنية، وهي آلية للاعتراف بالخبرة المهنية للأفراد، وقد نفذت الوزارة العديد من عمليات المصادقة على مكتسبات التجربة المهنية مع مجموعة من الشركاء
- الإطار الوطني للإشهاد، وهو أداة تضع الأفراد في صميم نظام التدريب من خلال تسهيل استمرارية وتقدم مسارهم المهني طوال حياتهم الشخصية والمهنية.

المرفقات :

عرض وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المقدم خلال اجتماع العمل المنعقد، بتاريخ 13 ماي 2025 بمقر الوزارة - قطاع التشغيل - بحضور مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية في مجالي الاستثمار والتشغيل.

صور اللقاء

الجلسة رقم 8:

الجمعية المغربية

لرؤساء مجالس

العمالات والأقاليم

أرضية المناقشة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⴱⴰⵇⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵇ

الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم

الخميس 15 مايو 2025 - الرباط

بعض الأسئلة قصد المناقشة

هذا اللقاء -المقابلة- هو أداة من أدوات تقييم السياسة العمومية على غرار أدوات أخرى كالاستبيان وتحليل النتائج وغيرها، بحيث يهدف إلى تجميع المعطيات الموضوعية التي تسمح للبرلمان بإصدار أحكام حول فعاليتها ومدى تحقيق أهداف الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتخذة في مجال الاستثمار والتشغيل وإبراز نقط الضوء ونقط الضعف انطلاقا من الأسئلة التالية:

الإطار العام والمؤسساتي لمجالس العمالات والأقاليم:

1- ما هو تصور الجمعية لموقع مجالس العمالات والأقاليم ضمن منظومة الحكامة الترابية، خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والتشغيل؟

2- كيف تقيّمون اختصاصات مجالس العمالات والأقاليم في علاقة بمجالات دعم الاستثمار وخلق فرص الشغل؟

3- ما مدى تفعيل المقتضيات التشريعية والتنظيمية التي تمنح لمجالس العمالات والأقاليم دوراً في التنمية الاقتصادية المحلية؟

4- ما هي الإكراهات التي تواجه المجالس في التنزيل العملي لاختصاصاتها الذاتية أو المشتركة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

أدوار المجالس في تحفيز الاستثمار الترابي:

1- هل تضع مجالس العمالات والأقاليم استراتيجيات أو برامج ترابية خاصة بتحفيز الاستثمار الترابي؟

2- ما هي الآليات التي تعتمدها هذه المجالس لتعبئة العقار الاقتصادي وتبسيط المساطر، أو تقديم تحفيزات لجذب المستثمرين؟

3- ما طبيعة العلاقة بين المجالس والمراكز الجهوية للاستثمار في برمجة المشاريع الترابية أو تأطير المستثمرين؟

4- هل توجد نماذج أو تجارب ناجحة في استقطاب استثمارات خاصة على صعيد العمالات والأقاليم؟ وما هي شروط نجاحها؟

III. السياسات التشغيلية على المستوى الإقليمي:

1- ما هو تقييم الجمعية لمدى مساهمة المجالس الإقليمية في خلق مناصب الشغل؟ وهل يتم رصد أثر المشاريع الاجتماعية أو التنموية على التشغيل؟

2- هل تساهم المجالس في تنفيذ أو دعم برامج التشغيل الوطنية مثل "أوراش"، "فرصة"، "الجيل الأخضر"، على المستوى الترابي؟

3- هل تشتغل المجالس على إعداد خطط إقليمية للتشغيل؟ وإن وُجدت، هل تتقاطع مع الخطط الجهوية والوطنية؟

4- ما دور المجالس في دعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي وتشجيع المبادرات الذاتية في صفوف الشباب والنساء القرويات؟

IV. العدالة المجالية والفوارق التنموية داخل الأقاليم:

1- ما هي أهم الفوارق التي ترصدها المجالس بين الجماعات داخل نفس الإقليم على مستوى فرص الاستثمار والتشغيل؟

2- هل لدى المجالس أدوات لتوجيه الاستثمار نحو المناطق القروية والهشة داخل الأقاليم؟

3- كيف يمكن تعزيز الإنصاف المجالي من خلال سياسات التخطيط الترابي التي تعتمدها المجالس الإقليمية؟

V. التكوين والتأهيل والمواكبة الترابية للساكنة النشيطة:

1- هل تساهم المجالس في دعم برامج تأهيل اليد العاملة المحلية أو التكوين المستمر بتنسيق مع OFPPT وANAPEC؟

2- هل توجد مبادرات إقليمية لتقوية قابلية تشغيل الشباب حاملي الشهادات أو العاطلين عن العمل؟

3- ما دور المجالس في توفير مواكبة ميدانية لحاملي المشاريع، التعاونيات، أو المقاولات الناشئة؟

4- هل توجد برامج لدعم الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة (الأشخاص في وضعية إعاقة، النساء، ساكنة المناطق الجبلية والهامشية...)؟

VI. الحكامة والتنسيق المؤسساتي:

1- ما مدى توفر المجالس على آليات تقييم أثر المشاريع التي تمولها أو تنفذها على التشغيل والاستثمار؟

2- ما هي مصادر التمويل الأساسية المعتمدة لدعم التنمية الاقتصادية داخل الأقاليم؟ وما حدود الاستقلالية المالية؟

3- ما هو تقييمكم لمستوى التنسيق مع المجالس الجهوية والجماعات والمصالح اللاممركزة في إعداد وتنفيذ المشاريع الاستثمارية؟

---

3 مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

مذكرة جوابية

الجمعية المغربية
لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم
عدد91/25/ج م ر م ع أ

الرباط في:11 يونيو 2025

AMPCPP

من رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والاقاليم

الى

السيد المحترم رئيس المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

تحت اشراف السيد رئيس مجلس المستشارين

الموضوع: جواب الجمعية حول الأسئلة المطروحة خلال اللقاء التشاوري.

سلام تام بوجود مولانا الامام،

وبعد، فعلاقة بالموضوع والمرجع المشار اليهما أعلاه، في إطار اللقاءات التشاورية المنظمة من طرف مجموعتكم الموقرة، واستحضارًا للقاء الذي جمع وفد الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم مع وفد مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل، والمنعقد يوم الخميس 15 ماي 2025 بمقر الجمعية، يشرفنا أن نخبركم بأننا قد تفاعلنا إيجابيًا مع مجمل القضايا التي تم طرحها، وقد عملنا على إعداد الأجوبة المرتبطة بالأسئلة المطروحة خلال هذا اللقاء.

وإذ نعبر عن تثميننا لهذه المبادرة التشاورية، فإننا نؤكد انخراط الجمعية الدائم في كل الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية السياسات العمومية ذات الصلة بالاستثمار والتشغيل، وتكريس العدالة المجالية والتنمية الترابية المستدامة.

وتقبلوا، السيد الرئيس المحترم، فائق التقدير وجزيل الاحترام.

والسلام

رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والاقاليم

عبد العزيز الدرويش

الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم
الرئيس
إمضاء : عبد العزيز الدرويش

مجلس المستشارين
الديوان
- الواردات
ورد بتاريخ: 12/06/25
تحت رقم: 57/25

Avenue Tarik Ibn Ziyad 14 Hassan – Rabat -Tél : 0537762279 – Email ampcpp2019@gmail.com
شارع طارق ابن زياد الرقم 14 حسان الرباط – البريد الالكتروني ampcpp2019@gmail.com - الهاتف: 0537762279

AMPCPP

جواب الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات و الاقاليم على تساؤلات مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

I - الاطار العام والمؤسساتي لمجالس العاملات والأقاليم

1- ما هو تصور الجمعية لموقع مجالس العمالات والأقاليم ضمن منظومة الحكامة الترابية خاصة في مجال التنمية الاجتماعية والتشغيل؟

تعد مجالس العمالات والأقاليم جماعات ترابية وسيطة خولها القانون التنظيمي 112-14 ممارسة اختصاصات ذاتية ومشتركة مع الدولة بناء على اتفاقيات، واختصاصات منقولة إليها كلما ظهر نجاعة نقل تدبيرها لها على المستوى المحلي. وتشمل هذه الاختصاصات وضع وتنفيذ برامج تهم المجال الاجتماعي ومحاربة الفقر والهشاشة ومساعدة الشباب والنساء في وضعية صعبة للحصول على فرص للشغل وخلق الثروة وبذلك فهي شريكا ترابيا للدولة في بلورة وتنفيذ المشاريع التنموية على المستوى الترابي.

كما أنها تساهم، إلى جانب الجماعات الترابية الأخرى والدولة في تهيئ الظروف الملائمة لجلب الاستثمار في القطاع الصناعي وخلق مناطق الأنشطة الاقتصادية وتجهيز تلك المناطق بالبنى التحتية الضرورية.

2- كيف تقيمون اختصاصات مجالس العمالات والأقاليم في علاقة بمجالات دعم الاستثمار وخلق فرص شغل؟

تمارس مجالس العمالات والأقاليم اختصاصات تروم تحقيق التنمية الاجتماعية عبر وضع وتنفيذ برامج للحد من الفقر والهشاشة وإنجاز وصيانة المسالك القروية والتكفل بالفئات المعوزة والتكفل بقطاع لنقل المدرسي في المجال القروي. كما أن تمارس اختصاصات مشتركة وأخرى منقولة لها من طرف الدولة.

وبذلك فقد أناطها بها المشرع في مجال محاربة الفقر والهشاشة عبر تنفيذ برامج تهم دعم مختلف الفئات الاجتماعية خاصة النساء والشباب والأطفال داخل الوسط القروي على وجه الخصوص الذين يتواجدون في وضعيات هشة بغية فك العزلة عليهم وتمكينهم من الحصول على فرص شغل، ويشمل مجال تدخل مجالس العمالات والأقاليم العديد من الجوانب من بينها:

*توفير البيئة المواتية للأعمال وتحسين جاذبية استقطاب رؤوس الأموال من خلال توفير البنية التحتية والتجهيزات التي تدخل في نطاق اختصاصات كل مستوى ترابي إما عبر موادها الذاتية أو عبر شراكات مع الدولة.

* إنجاز وصيانة المسالك القروية

*احداث مراكز إقليمية للتكوين وتطوير الكفاءات من أجل إدماج الشباب في سوق الشغل

* إنعاش الانشطة الفلاحية في الوسط القروي

*دعم الشباب الحامل لأفكار ومشاريع تنموية

*إنشاء حاضنات المقاولات بشراكة مع القطاعات الحكومية المعنية

*دعم الصناعة التقليدية

*دعم الاقتصاد التضامني

كما أنها تساهم في تنظيم مناطق للأنشطة الاقتصادية عبر تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية من طرق ومسالك وقناطر وجسور وشبكات الصرف الصحي وتجهيزات الاتصالات..... لتسهيل استقرار المقاولات وتسويق منتوجها وبالتالي تحقيق التنمية وخلق مناصب شغل وإنتاج الثروة.

دون أن ننسى مساهماتها المباشرة في إحداث شركات التنمية المحلية لتدبير عدد من المرافق.

وبذلك فمجالس مجالس العمالات والأقاليم لها دور مهم في مجال دعم الاستثمار وخلق فرص الشغل.

3-ما مدى تفعيل المقتضيات التشريعية والتنظيمية التي تمنح مجالس العمالات والأقاليم دورا في التنمية الاقتصادية المحلية؟

لقد خص المشرع مجالس العمالات والأقاليم باختصاصات اختصاصات ذاتية مشتركة وأخرى منقولة لها من طرف الدولة، وتمارس هذه الاختصاصات عبر تسطير برامج تنموية تهم المجال الاجتماعي وفك العزلة عن العالم القروي وتقليص التفاوتات لتحقيق العدالة المجالية، غير أن ممارسة هذه الاختصاصات يصطدم بالغموض الذي يميزها وبتداخلها مع جهات أخرى

من جماعات ترابية وقطاعات حكومية تمارس نفس الاختصاص في غياب لأي تعاون وتنسيق مما يحول دون إلتقائية المشاريع المنجزة. ثم هناك ضعف الوسائل المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتها.

4- ما هي الإكراهات التي تواجه مجالس العمالات والأقاليم في التنزيل العملي لاختصاصاتها ذاتية ومشتركة مع الدولة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

تعيش مجالس العمالات والأقاليم عدد من الإكراهات للتنزيل العملي لاختصاصاتها وأدوارها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فإذا كانت ممارسة الاختصاصات المشتركة مع الدولة لا تطرح مشاكل لأنه يتم تأطيرها بعقود، فليس هذا هو الحال بالنسبة للاختصاصات الذاتية. فهناك بعض المقتضيات القانونية التي تفتح الباب لتفسيرات أحيانا متناقضة مما يؤدي إلى تداخل بين الجماعات الترابية، فعلى سبيل المثال مجال إنجاز وصيانة المسالك القروية، فرغم أن هذا الاختصاص يدخل ضمن الاختصاصات الذاتية للعمالة أو الإقليم (المادة 79 من ق.ت 14-112)، بينما يظهر ضمن الاختصاصات المشتركة مع الدولة بالنسبة للجماعة، (المادة 87 من ق.ت 113-14). كذلك مجال النقل المدرسي حيث أنه على الرغم من أنه اختصاص ذاتي للعمالة أو الإقليم (المادة 79 من ق.ت 112 -14) فإنه تمارسه أحيانا الجماعات. كما أن هذا النشاط يمارس أيضا من قبل المجتمع المدني الذي يتدخل في ممارسة هذا الاختصاص دون التنسيق أو التعاون مع العمالة أو الإقليم.

كما أنها تصطدم بمحدودية الإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتها لتنفيذ برامجها التنموية. لذلك وجب تمكين مجالس العمالات والأقاليم من القيام بالأدوار المنوطة بالشكل الأمثل عبر تذويب الإكراهات التي تواجهها والتي تهم ممارسة الإختصاصات الموكولة لها من خلال:

*بتوضيح وتدقيق الاختصاصات الموكولة للمستويات الترابية الثلاث، وهذا ويتطلب تعديل القوانين التنظيمية لتدقيق وتوضيح هذه الاختصاصات.

*تمكينها من الموارد المالية لنزيل مشاريعها التنموية عبر الرفع من حصتها الضريبة على القيمة المضافة ومراجعة القوانين الجبائية وتضمينها بعض الرسوم لفائدة هذه المجالس عبر إحداث رسوم جديدة لفائدتها:

-استفادة العمالات والأقاليم من نسبة 1% من محصول الضريبة على الشركات و1% من محصول الضريبة على الدخل وذلك لتعزيز مواردها.

-الرفع من حصة العمالات والأقاليم والجماعات من الضريبة على القيمة المضافة، ووضع معايير ونسب واضحة لتوزيع هذه الحصة وتنظيمها بمرسوم كما هو الشأن بالنسبة لتوزيع حصة الجهة من ضرائب الدولة

-إرجاع الرسم المفروض على مؤسسات التعليم الخاص واعتماد النسب التصاعدية (حسب عدد التلاميذ المسجلين) وحسب الاشطر (حسب مستوى التعليم: ابتدائي، إعدادي، ثانوي، تكوين مهني، تعليم عالي، جامعة خاصة) وتخصيص 5% من رقم معاملاتها للعمالات والأقاليم

-تخصيص 95% من محصول الضريبة الخصوصية على السيارات لصالح العمالات والأقاليم و5% لفائدة ميزانية الدولة برسم تكاليف التدبير وذلك مقابل تغطية الإنفاق العام المتعلق بإنجاز وصيانة المسالك القروية.

-تخصيص حصة 8 % من محصول الضريبة على السيارات تحول إلى مجالس العمالات والأقاليم

-إحداث ضريبة على التأثير على البيئة (الملوث / المؤدي).Polluant/Payeur

-احداث رسم يتعلق بالمطارات ومحطات القطار والموانئ والمحطات الطرقية.

-تخصيص حصة من الرسوم ذات الصبغة الإقليمية مثل رسوم السياحة والمقالع وأسواق الجملة والمجازر.

*السماح لها بإجراء عمليات توظيف جديدة لتقوية مواردها البشرية وسن أنظمة لاستقطاب الكفاءات اللازمة القادرة على تنزيل برامجها التنموية وتتبع الأوراش.

II – أدوار المجالس في تحفيز الاستثمار الترابي

1-هل تضع مجالس العمالات والأقاليم استراتيجيات أو برامج ترابية خاصة بتحفيز الاستثمار الترابي؟

تلعب مجالس العمالات والأقاليم، إلى جانب الجماعات الترابية الأخرى، دورا مهما في تنشيط الاقتصاد وتدعيم الاستثمار المحلي من خلال توفير البيئة المواتية للأعمال وتحسين جاذبية استقطاب رؤوس الأموال من خلال الزيادة توفير البنية التحتية والتجهيزات التي تدخل في نطاق اختصاصات كل مستوى ترابي إما عبر موادها الذاتية أو عبر شراكات مع الدولة أو نذكر منها:

*تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية من طرق ومسالك وقناطر وجسور وشبكات الصرف الصحي وتجهيزات الاتصالات..... اعتبارا لأهمية توفير البنيات التحتية في تسهيل مسألة استقرار المقاولات وتسويق منتوجها وبالتالي تحقيق التنمية وإنتاج الثروة.

*توفير المرافق الضرورية المحفزة للإستثمار.

*إعداد أو المساهمة في إعداد وتجهيز المناطق الصناعية وبيعها بأثمان تشجيعية.

*توفير الأوعية العقارية كإحدى النقط التي تحظى بالأولية بالنسبة للجماعات الترابية التي عليها تكوين رصيد عقاري يسهل عمليات الإستثمار.

*توفير وثائق التعمير اللازمة.

*تبسيط وتحسين شفافية المساطر الإدارية وظروف عمل المقاولات.

*التسويق الترابي لمؤهلات وخصوصيات كل منطقة لجلب الإستثمار خاصة في المجالين الفلاحي والسياحي.

* اتباع سياسة تواصلية للتعريف بمؤهلات ومميزات المنطقة والفرص المتاحة بها والإجراءات التفضيلية المتاحة لجذب الاستثمارات والرساميل الوطنية والأجنبية وكذلك المستثمرين من مغاربة العالم.

وتقوم بإنجاز هذه المشاريع وفق برنامج لتنمية العمالة أو الإقليم تقوم بتنفيذه خلال مدة ولايتها.

لدعم الاستثمار وتعزيز جاذبيته حسب المجال الترابي للحد من الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة من حيث جلب وتوطين الإستثمارات في المناطق غير التقليدية لخلق الثروات وإعادة توزيعها في اتجاه يكفل إشباع الحاجيات الأساسية للفرد وتحقيق العدالة الاجتماعية المجالية وتوفير فرص عمل قارة لتنزيل الدولة الاجتماعية.

2- ما هي الآليات التي تعتمدها مجالس العمالات والأقاليم لتعبئة العقار الاقتصادي وتبسيط المساطر أو تقديم تحفيزات لجذب المستثمرين؟

تكتسي مسألة تعبئة الأوعية العقارية أهمية كبرى باعتبارها أمرا ضروريا لكل مشروع تنموي وكمصدر ومورد للجماعات الترابية، حيث يتم تخصصها للاستعمال المباشر من قبيل العموم أو لتسيير مرفق عمومي كالطرق والمساحات الخضراء وتقام عليها مجموعة من التجهيزات عمومية.

وتقوم مجالس العمالات والأقاليم بمجهودات كبيرة في مجال تعبئة العقار لجدب الاستثمار بتراب الاقليم من خلال وضع العقارات التي تدخل ضمن أملاكها لإنجاز البنى التحتية والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية بشراكة مع فاعلين آخرين في المجال من قطاعات حكومية وجماعات ترابية.

كما لا ننسى مساهمتها في وضع وثائق التخطيط الترابي لتعزيز جاذبية المجالات الترابية لتحقيق تنمية مستدامة ومندمجة.

3- ما طبيعة العلاقة بين المجالس والمراكز الجهوية للاستثمار في برمجة المشاريع الترابية أو تأطير المستثمرين؟

تشكل المراكز الجهوية للاستثمار آلية لتشجيع الاستثمار ودعم المبادرات الترابية المحلية وبالسند القانوني اللازم. وتعد إحدى الوسائل التي اعتمدتها السلطات العمومية من أجل تشجيع الاستثمار وطنيا ومحليا من خلال جمع المعلومات وتسهيلها ووضعها رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين.

هذا وحسب الظهير رقم 1.19.18 صادر في 13 فبراير 2019 بتنفيذ القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار لاسيما المادة 31 منه، فإنه يتم إشراك رؤساء مجالس الجماعات التي ستنجز داخل نفوذها الترابي مشاريع الاستثمار أو أحد نواب كل واحد منهم في اجتماعات اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار.

4- هل توجد نماذج أو تجارب ناجحة في استقطاب استثمارات خاصة على صعيد مجالس العمالات والأقاليم، وما هي شروط نجاحها؟

الجواب

III- السياسات التشغيلية على المستوى الإقليمي.

1-ما هو تقييم الجمعية لمدى مساهمة المجالس الإقليمية في خلق مناصب الشغل؟ وهل يتم رصد أثر المشاريع الاجتماعية أو التنموية على التشغيل؟

تعمل مجالس العمالات والأقاليم على إحداث حاضنات المشاريع باعتبارها أداة فعالة لدعم الشباب ومساعدتهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة ومستدامة من خلال إخضاعهم

لبرامج تكوينية وإرشادية تساعدهم على اكتساب المهارات اللازمة لتدبير مشاريعهم وكيفية الحصول على التمويل وعلى خلق وبناء شبكات العلاقات مع الإدارة لتسويق المنتوج.

كذلك تلعب مجالس العمالات والأقاليم دورا مهما في تنشيط الاقتصاد التضامني الذي يركز أساساً على أنشطة الفلاحة والصناعة التقليدية بالدرجة الأولى من خلال توفير البيئة المواتية للأعمال وتحسين جاذبية المجال من خلال الزيادة توفير البنية التحتية والتجهيزات وتسهيل الولوجيات لتمكين توطين مشاريع في مختلف الأقاليم لتحقيق العدالة المجالية بما فيها استقطاب رؤوس أموال ومستثمرين لخلق مناصب شغل للساكنة وتفادي الهجرة نحو الحواضر.

كما تساهم مجالس العمالات والأقاليم في دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني على اعتبار أنه يشكل رافعة أساسية لتحسين الظروف المعيشية للسكان وتعزيز العدالة الاجتماعية وركيزة هامة لخلق الثروة ودعم التماسك الاجتماعي، ويكتسي أولوية كبيرة لفائدة الإدماج وتقليص التفاوتات والفوارق. وفي هذا الإطار تعمل هذه على دعم وتقوية هذا القطاع لما له من نتائج ووقع اقتصادي على الساكنة خاصة في المناطق الفقيرة والمعزولة والتي توفر فرص حقيقية للتشغيل ومحاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وضمان الحد الأدنى للأسر المعوزة.

وتساهم بشكل كبير في إنجاز عدد من المشاريع التي تهم الاقتصاد التضامني بحكم أن المجالات الترابية تتوفر على ميزات طبيعية خالقة للثروة وهذا هو جوهر وأساس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وكذلك عبر تشجيع التشغيل الذاتي لفائدة الشباب والنساء وتشجيع إحداث المقاولات لدى الأشخاص في وضعية إعاقة. كما تعمل من خلال مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين في القطاع الاجتماعي في بلورة عدد من البرامج وتتبع تنفيذها وإيلاء اهتمام خاصة للمجالات الترابية التي تتسم بمؤشرات مرتفعة على مستوى الهشاشة وضعف التنمية. كما تعمل على تنظيم معارض وفضاءات لتمكين التعاونيات من تسويق منتوجاتها المجالية ومنتجات الصناعة التقليدية، مما كان له الوقع الجيد في الحصول على دخل قار وفي المساهمة في تقليص معدلات الفقر والإقصاء الاجتماعي ومحاربة الفقر بالوسط القروي وبالوسط الحضري.

وقد مكنت هذه الأنشطة من خلق مناصب شغل للمنخرطين وتحقيق استقلال مالي ومعنوي بفعل العمل التعاوني وبالتالي محاربة الفقر والهشاشة. وتفيد بعض الأرقام الرسمية بأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشغل نسبة مهمة من الساكنة النشيطة بالمغرب، وفي

الناتج المحلي الإجمالي، ويركز أساساً على أنشطة الفلاحة والصناعة التقليدية بالدرجة الأولى. وقد كان لهذه الأنشطة التضامنية نتائج جيدة من حيث إحداث فرص الشغل وتنويع مصادر الدخل.

2-هل تساهم المجالس في تنفيذ أو دعم برامج التشغيل الوطنية مثل أوراش – فرصة – الجيل الأخضر على المستوى الترابي؟

مساهمة مجالس العمالات والأقاليم في برنامج أوراش:

برنامج أوراش هو ورش وطني جاء لتنزيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعناية بالعنصر البشري في ظل الظروف الصعبة لجائحة كورونا وكذا تفعيل النموذج التنموي الجديد الرامي إلى النهوض بالتشغيل. ويعتبر من الأهداف الكبرى التي تم تسطيرها في البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، وقد تم تنزيله سنتي 2022 و2023 على الصعيد الترابي بشراكة مع مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية والجماعات الترابية، وكذا جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية بالإضافة إلى مقاولات القطاع الخاص. ويهدف إلى إحداث 250.000 فرصة شغل مباشرة على الصعيد الوطني في غضون سنتين في إطار أوراش عامة صغرى وكبرى مؤقتة موجهة إلى الفئات التالية:

الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الإدماج في سوق الشغل؛

الأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب الجائحة المرتبطة بكوفيد- 19 أو لأسباب أخرى؛

القطاعات والمقاولات المتضررة من الجائحة

وفي هذا السياق أبرمت مجالس العمالات والأقاليم اتفاقيات شراكة مع وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات تهدف بالأساس إلى تحديد عدد الأشخاص المزمع إدماجهم في الأوراش العامة المؤقتة، والمدة الاجمالية لإنجاز مجموع الأوراش

3- هل تشتغل المجالس على إعداد خطط إقليمية للتشغيل؟ وإن وجدت هل تتقاطع مع الخطط الجهوية والوطنية؟

الجواب

4- ما دور المجالس في دعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي وتشجيع المبادرات الذاتية في صفوف الشباب والنساء القرويات؟

من خلال الإختصاصات الموكولة لمجالس العمالات والأقاليم نلاحظ أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يتقاطع مع التوجهات الكبرى لمجالسنا في تحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة حيث أنه يمكن أن يشكل رافعة أساسية لتحسين الظروف المعيشية للسكان وتعزيز العدالة الاجتماعية وركيزة هامة لخلق الثروة ودعم التماسك الاجتماعي، ويكتسي أولوية كبيرة لفائدة الإدماج وتقليص التفاوتات والفوارق. فمجالسنا تقوم بمبادرات فردية أو من خلال برامج تنموية في إطار تعاقدي مع الجماعات الترابية الأخرى أو مع القطاعات الوزارية المعنية أو بشراكة مع فاعلين وطنيين ومؤسسات أجنبية لتوفير مناخ ملائم وتعزيز المبادرات المحلية والمجالية لتنمية وتثمين المنتوج، وعلى دعم وتقوية هذا القطاع لما له من نتائج ووقع اقتصادي على الساكنة خاصة في المناطق الفقيرة والمعزولة، مع التركيز على نماذج البرامج المستدامة والمدمجة من الناحية الاقتصادية والتي توفر فرص حقيقية للتشغيل ومحاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وضمان الحد الأدنى للأسر المعوزة كما هو الشأن بالنسبة للمقاولة المندمجة بالنسبة للشباب والنساء المتواجدين على الخصوص بالوسط القروي، وتشجيع التعاونيات والجمعيات المحلية مع توفير البنية التحتية اللازمة والأسواق المحلية لدعم المنتجات والخدمات التي تقدمها تلك التعاونيات والجمعيات.

*تقوية قدرات الفاعلين في قطاع الاقتصاد التضامني عبر دورات تكوينية في مجال المحاسبة والتسويق.

*تقديم المساعدة لهيكلة وعصرنة والرفع من تنافسية التعاونيات والجمعيات وتقوية قدراتها الإنتاجية والتسويقية .

* الانفتاح على تجارب الدول الأجنبية السباقة في المجال والاستفادة منها من حيث تطوير وتجويد القوانين أو الممارسات.

*منح امتيازات للتعاونيات والجمعيات للاستفادة من الصفقات العمومية وسندات الطلب.

*دعم التعاونيات والجمعيات العاملة في القطاع: وضع مقرات وتجهيزات رهن إشارتهم، تنظيم معارض لتسويق المنتجات...

*تشجيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الاقتصاد التضامني وكذا مشاريع مشتركة في إطار التعاون الدولي.

*إحداث مشتل لإيواء الجمعيات والتعاونيات.

*مساعدة الجمعيات والتعاونيات في تسويق منتوجاتها في الأسواق الدولية.
*تشجيع المرأة القروية للإنخراط في الجمعيات والتعاونيات عبر إحداث مشاريع تعاونية منتجة ومذرة للدخل.
*ترسيخ الاقتصاد الاجتماعي كأولوية في المخططات التنموية للمجالس.

IV- العدالة المجالية والفوارق التنموية داخل الأقاليم؟

1- ما هي الفوارق التي ترصدها المجالس بين الجماعات داخل نفس الإقليم على مستوى الاستثمار والتشغيل؟

يتم إنجاز العديد من البرامج الوطنية تروم الحد من الفوارق المسجلة على مستوى ولوج الساكنة القروية إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية تهم الكهربة القروية والطرق والماء الصالح للشرب والاتصالات وغيرها، تنضاف إليها المشاريع التي تنجزها المجالس عبر مخططاتها التنموية والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين ظروف عيش الساكنة القروية وتحسين الولوجيات للمناطق المعزولة وممارسة أنشطة اقتصادية. لكن رغم المجهودات المبذولة والبرامج المذكورة يمكن القول بأن مشكل العدالة المجالية يظل مطروحا في العديد من الأقاليم الجبلية ذات الشساعة الترابية الكبيرة حيث أن حجم التمويلات المخصصة لهذه البرامج لا تستطيع تصحيح الخصاص في ظل الاحتياجات الكبيرة للبنى التحتية ومحدودية الموارد خاصة تلك المخولة للجماعات الترابية لتمكينها من تسطير حاجياتها التنموية واستقطاب الاستثمار.

2- هل لدى المجالس أدوات لتوجيه الاستثمار نحو المناطق القروية والهشة داخل الإقليم؟

خول المشرع للجماعات الترابية، بما فيها مجالس العمالات والأقاليم، لعب دور المحرك الأساسي في تنشيط الاقتصاد المحلي وتدعيم الاستثمار المحلي، تعمل على توفير البيئة المواتية للأعمال لتحسين جاذبية استقطاب رؤوس الأموال من خلال الزيادة في الاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية وتوفير التجهيزات التي تدخل في نطاق اختصاصات كل مستوى ترابي إما عبر موادها الذاتية أو عبر شراكات مع الدولة أو فيما بينها واتخاذ المزيد من الخطوات نذكر منها:

*تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية من طرق ومسالك وقناطر وجسور وشبكات الصرف الصحي وتجهيزات الاتصالات..... اعتبارا لأهمية توفير البنيات التحتية في تسهيل مسألة استقرار المقاولات وتسويق منتوجها وبالتالي تحقيق التنمية وإنتاج الثروة.

*توفير المرافق الضرورية المحفزة للإستثمار.

*إعداد أو المساهمة في إعداد وتجهيز المناطق الصناعية بمختلف جهات المملكة وبيعها بأثمان تشجيعية.

*توفير الأوعية العقارية كإحدى النقط التي تحظى بالأولية بالنسبة للجماعات الترابية التي عليها تكوين رصيد عقاري يسهل عمليات الإستثمار.

*توفير وثائق التعمير اللازمة.

*تيسير استصدار الرخص لفائدة المشاريع الاستثمارية وتبسيط وتحسين شفافية المساطر الإدارية وظروف عمل المقاولات.

*التسويق الترابي لمؤهلات وخصوصيات كل منطقة لجلب الإستثمار خاصة في المجالين الفلاحي والسياحي.

* اتباع سياسة تواصلية للتعريف بمؤهلات ومميزات المنطقة والفرص المتاحة بها والإجراءات التفضيلية المتاحة لجذب الاستثمارات والرساميل الوطنية والأجنبية وكذلك المستثمرين من مغاربة العالم.

3- كيف يمكن تعزيز الانصاف المجالي من خلال سياسات التخطيط الترابي التي تعتمدها المجالس الإقليمية؟

لقد نصت القوانين التنظيمية على نهج التخطيط الاستراتيجي كآلية من آليات التدبير العمومي الجديد ودعامة أساسية للحكامة لتحسين الأداء لتمكين الجماعات الترابية من بلوغ أهدافها من خلال برمجة مشاريع وأنشطة لا يمكن بلوغ نتائج ملموسة لها منها خلال سنة واحدة، وكذلك لتنسيق وإدماج وعقلنة التدخلات العمومية من أجل تحقيق الفعالية والنجاعة والإلتقائية.

لكن لا يمكننا الحديث عن برامج ومخططات تنموية دون التوفر على الموارد المالية اللازمة. فالجماعات الترابية بمستوياتها الثلاث ومجالس العمالات والأقاليم خصوصا تعاني من ارتفاع النفقات ومحدودية المداخيل إذا أخذنا بعين الإعتبار أن هذه الأخيرة تستفيد فقط من ثلاثة رسوم جبائيه محلية وحصصها من الضريبة على القيمة المضافة، مما يستعصي معه وضع مخططات طموحة في ظل محدودية الموارد المالية لتحقيق متطلبات التنمية بمختلف أشكالها وصورها.

لذلك فالطموحات تصطدم بمحدودية الموارد المالية لتنزيل المشاريع المطلوبة لسد كافة جوانب الخصاص المسجل وبالتالي تحقيق الانصاف المجالي.

V- التكوين والتأهيل والمواكبة الترابية للساكنة النشيطة؟

1- هل تساهم المجالس في دعم برامج تأهيل اليد العاملة المحلية أو التكوين المستمر بتنسيق مع ANAPEC و OFPPT ؟

في إطار برامجها التنموية تقوم مجالس العمالات والأقاليم بتنزيل برامج تهم إنجاز مشاريع تهم إحداث مراكز تضم حاضنات المقاولات وتكوين الشباب والنساء وجمعيات المجتمع المدني في إطار اتفاقيات شراكة مع القطاعات الحكومية المعنية التي يعهد إليها بمهام التكوين والمواكبة بحكم اختصاصها في المجال.

2- هل توجد مبادرات إقليمية لتقوية قابلية تشغيل الشباب حاملي الشهادات أو العاطلين عن العمل؟

تقوم مجالس العمالات والأقاليم بتنزيل مشاريع تهم إنجاز مشاريع تهم إحداث مراكز تضم حاضنات المقاولات وتكوين وإعادة تكوين الشباب حاملي الشهادات إما بمبادرة منها أو في إطار المبادرة الوطنية للتنمية المحلية.

3-ما دور المجالس في توفير مواكبة ميدانية لحاملي المشاريع، التعاونيات، أو المقاولات الناشئة؟

بحكم الاختصاص تقوم مجالس العمالات والأقاليم بتكليف القطاعات الحكومية المعنية بهذه المهمة عند إنجازها لمشاريع في هذا الإطار.

4- هل توجد برامج لدعم الادماج الاقتصادي للفئات الهشة (الأشخاص في وضعية إعاقة، النساء، ساكنة المناطق الجبلية والهامشية...)؟

تقوم مجالس العمالات والأقاليم بتنزيل مشاريع تروم الادماج الاقتصادي للفئات الهشة خاصة بالعالم القروي من خلال:

*دعم الصناعة التقليدية

*دعم الاقتصاد التضامني

*إنعاش الانشطة الفلاحية في الوسط القروي

*تشجيع التعاونيات والجمعيات المحلية: وضع مقرات وتجهيزات رهن إشارتهم، تنظيم معارض لتسويق المنتجات...

VI- الحكامة والتنسيق المؤسساتي:

1- ما مدى توفر المجالس على آليات تقييم أثر المشاريع التي تمولها أو تنفذها على التشغيل والاستثمار؟

نصت القوانين التنظيمية على نهج التخطيط الاستراتيجي كآلية من آليات التدبير العمومي الجديد ودعامة أساسية للحكامة لتحسين الأداء لتمكين الجماعات الترابية من بلوغ أهدافها من خلال تسطير برامج تنموية للمدة الانتدابية، ونص المرسوم المتعلق ببرنامج تنمية العمالة والإقليم على ضرورة وضع منظومة لتتبع وتقييم المشاريع والبرامج المسطرة.

2- ما هي مصادر التمويل الأساسية المعتمدة لدعم التنمية الاقتصادية داخل الإقليم؟ وما حدود الاستقلالية المالية؟

لتمويل مشاريعها التنموية تعتمد الجماعات الترابية مواردها المالية على المبالغ المحصلة مباشرة من طرف مصالح الجماعة الترابية عبر الرسوم المحلية ثم هناك المبالغ المالية المحولة من طرف مصالح الخزينة وأخيرا المبالغ المتأتية من حصتها من منتوج الضريبة على القيمة المضافة.

وبالنسبة لمجالس العمالات والأقاليم خصوصا تعاني من ارتفاع النفقات ومحدودية المداخيل إذا أخذنا بعين الإعتبار أن هذه الأخيرة تستفيد فقط من ثلاثة رسوم جبائيه محلية، مما يستعصي معه وضع مخططات طموحة في ظل محدودية الموارد المالية لتحقيق متطلبات التنمية بمختلف أشكالها وصورها.

3- ما هو تقييمكم لمستوى التنسيق مع المجالس الجهوية والجماعات والمصالح اللاممركزة في إعداد وتنفيذ المشاريع الاستثمارية؟

نصت المقتضيات الدستورية والقوانين التنظيمية والمرسوم المتعلق بإعداد برامج تنمية العمالات والأقاليم على ضرورة اتباع المقاربة التشاركية في إعداد البرامج التنموية سواء مع المجالس الترابية الأخرى أو القطاعات الحكومية

لكن هنا يطرح مشكل تجاوب المصالح الخارجية الشريكة مع المجالس في تمويل المشاريع المقترحة. ومن جهة أخرى نلاحظ ارتفاع كلفة بعض المشاريع التي تحددها الدولة والتي تكون كبيرة فترتفع معها حصة مشاركة المجالس فيها، الأمر الذي يجعل المجالس بمواردها المتواضعة غير قادرة على الدخول في مثل هذه الشراكات.

*دعم موقع مجالس العمالات والأقاليم كجماعات وسيطة خصها المشرع بمجال التنمية الاجتماعية ووضع وتنفيذ برامج للحد من الفقر والهشاشة

*مرهونا بعوامل عدة وغير مضمونة، أبرزها عودة التساقطات المطرية إلى مستوياتها المعتادة،
*تحفيز الاستثمار الخارجي على وجه الخصوص والذي لا يشكل سوى ثلث الاستثمارات بالمغرب مقابل الثلثين للاستثمار العمومي وذلك لتعزيز دينامية سوق الشغل

نهج سياسات تشغيلية أكثر ديناميكية، تعتمد على دعم المبادرات الذاتية وتشجيع المقاولات الناشئة وتعزيز الروابط بين سوق العمل والمؤسسات التعليمية لضمان تكوين يواكب المتطلبات المتجددة.

*الابداع في إعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية لتصبح قادرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من الباحثين عن العمل.

*إدخال تغيير جذري في السياسات الاقتصادية بعيدا عن المقاربات التقليدية لدعم قدرة الاقتصاد الوطني على توليد فرص عمل يعتمد على سياسات بنيوية وتسريع التنمية الصناعية.

*أهمية تكوين الرأسمال البشري لمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية عبر إعادة تكوين الشباب لتأهيلهم لمجموعة من المهن المطلوبة على الصعيد العالمي في ظل المتغيرات التي يعرفها العالم وتأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل.

*سن سياسة تكوين استباقية تركز على إنتاج كفاءات تتماشى مع متطلبات السوق في ظل ذلك اندثار بعض المهن وظهور تخصصات جديدة بفعل الثورة التكنولوجية واستعمال الذكاء الاصطناعي.

المقاربات المتبعة حاليا لم تظهر فعاليتها في مجال التشغيل.

تفضيل الشباب العمل في الوظيفة العمومية الا أن مناصب الشغل المبرمجة في الميزانية لا تستوعب الا عدد محدد.

بعض البرامج الخاصة بتشجيع مشريع المقاولات الذاتية غير فعالة.

نظام ضريبي غير مشجع للمقاولات ومعقد، وبالتالي وجب تسريع وتيرة الاصلاح الضريبي .

صعوبات تعترض المستثمرين الأجانب من حيث الحضول على التراخيص.

بطء معالجة النزاعات من طرف المحاكم.

ضعف ثقافة المقاولة لدى الشباب المغاربة.

عدم كفاية برامج التواصل والتحسيس الموجهة للشباب بخصوص برامج التشغيل الحكومة .

ضعف التقائية السياسات العمومية في مجال التشغيل ،ما تم وجب اتباع مقاربات تشاركية .

العمل على تحسين مناخ الأعمال.

منح مزيد من التحفيزات للقطاع الخاص.

فشل سياسات التشغيل يزيد من فرص انضمام طالبي الشغل الى القطاع غير المهيكل.

تأهيل الشباب من خلال برامج التكوين المستمر وإعادة التكوين لمسايرة المتغيرات التكنولوجية المتتالية لسوق الشغل بفعل استعمال الذكاء الاصطناعي.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

https://al3omk.com/1043534.htmlغ

صور اللقاء

الجلسة رقم 9:

وزارة الاقتصاد والمالية

أرضية المناقشة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ

وزارة الاقتصاد والمالية

الاثنين 19 مايو 2025 - الرباط

بعض الأسئلة قصد المناقشة

هذا اللقاء -المقابلة- هو أداة من أدوات تقييم السياسة العمومية على غرار أدوات أخرى كالاستبيان وتحليل النتائج وغيرها، بحيث يهدف إلى تجميع المعطيات الموضوعية التي تسمح للبرلمان بإصدار أحكام حول فعاليتها ومدى تحقيق أهداف الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتخذة في مجال الاستثمار والتشغيل وإبراز نقط الضوء ونقط الضعف انطلاقا من الأسئلة التالية:

I. أسئلة حول الإطار الاستراتيجي والمالي العام:

1- ما هو الإطار الاستراتيجي الذي تتبناه الوزارة لتوجيه المالية العمومية نحو دعم الاستثمار المنتج والتشغيل المستدام؟

2- كيف تترجم مقتضيات الميثاق الجديد للاستثمار في السياسات المالية والميزانياتية للدولة؟

3- إلى أي مدى تأخذ قوانين المالية المتعاقبة بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والاقتصادي للتشغيل والاستثمار الجهوي؟

4- ما هي استراتيجية الوزارة فيما يخص التخطيط الميزانياتي متعدد السنوات لدعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية في التشغيل والاستثمار؟

II. أسئلة حول تدبير وتحفيز الاستثمار العمومي والخصوصي:

1- ما هو حجم الاستثمار العمومي المخصص سنويا لدعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل؟ وكيف يتم توزيعه قطاعياً وجهوياً؟

2- ما هي المعايير المعتمدة من طرف الوزارة في انتقاء وتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية؟ وهل تخضع لمقاربة النتائج والأثر؟

---

1 مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

3- كيف تساهم الوزارة في تعبئة وتحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي عبر السياسات المالية والجبائية؟

4- ما مدى فعالية الآليات التحفيزية التي تديرها الوزارة (صندوق الاستثمار الاستراتيجي، آليات الضمان...) في تحفيز الاستثمار وخلق فرص الشغل؟

III. أسئلة حول السياسة الجبائية ومناخ الأعمال:

1- ما هو تقييم الوزارة لمدى ملاءمة النظام الجبائي المغربي لجذب الاستثمار وتحفيز التشغيل، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة؟

2- ما مدى انسجام الإصلاحات الجبائية الجارية مع أهداف العدالة الجبائية، وتوسيع القاعدة الضريبية دون المساس بجاذبية الاستثمار؟

3- هل تعتزم الوزارة إطلاق سياسة جبائية موجهة نحو القطاعات التي تخلق مناصب شغل مستدامة أو تراعي التفاوتات المجالية؟

4- ما هي آليات مكافحة التهرب الضريبي والاقتصاد غير المهيكل وأثرها على المنافسة الشريفة والاستثمار النظامي؟

IV. أسئلة حول تمويل الاقتصاد والمقاولات:

1- ما هي الإجراءات المعتمدة لتيسير ولوج المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، إلى التمويل؟ وما تقييمكم لبرامج "انطلاقة"، "فرصة"، و"ضمان"؟

2- ما مدى نجاعة النظام البنكي والمالي في مواكبة دينامية الاستثمار وتشغيل الشباب حاملي المشاريع؟

3- كيف تشتغل الوزارة على تطوير أدوات مالية مبتكرة (تمويل تشاركي، رأسمال مخاطرة، سندات تنموية...) لدعم القطاعات الواعدة؟

4- ما هو الدور الذي لعبه صندوق محمد السادس للاستثمار في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بعد الجائحة وتعزيز خلق مناصب الشغل؟

V. أسئلة حول سوق الشغل والسياسات الماكرو-اقتصادية:

1- ما هو تأثير السياسات الاقتصادية والمالية التي تعتمدها الوزارة على مؤشرات التشغيل والبطالة؟ وهل هناك دراسات أثر معمقة في هذا الصدد؟

2- كيف تدمج الوزارة أهداف تقليص البطالة وتحسين جودة الشغل في استراتيجيات الإنعاش الاقتصادي؟

3- ما مدى التناسق بين السياسة النقدية والمالية والتجارية لتوجيه الاقتصاد نحو النمو الشامل المولد لفرص الشغل؟

4- ما هي المقاربة المتبعة لمواجهة تحديات التشغيل غير المهيكل والهشاشة في سوق الشغل؟

VI. أسئلة حول العدالة المجالية والبعد الترابي:

1- ما مدى مراعاة الوزارة للعدالة المجالية في تخصيص الاستثمارات العمومية وتوزيع الموارد على الجهات؟

2- هل توجد آليات لتقييم الأثر الجهوي للسياسات المالية والاقتصادية؟ وكيف يتم تصحيح الفوارق بين الجهات فيما يخص فرص الاستثمار والتشغيل؟

3- ما هو تقييمكم لمساهمة البرامج والمشاريع الكبرى (مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برامج فك العزلة، صندوق التنمية القروية...) في تحسين المؤشرات الجهوية للتشغيل؟

VII. أسئلة حول الحكامة والشفافية والتتبع:

1- هل تتوفر الوزارة على منظومة رقمية شاملة لتتبع أثر الاستثمار العمومي على التشغيل؟

2- ما هي آليات التقييم الدوري لبرامج التمويل والتحفيز والاستثمار من منظور الأثر الاجتماعي والاقتصادي؟

3- ما هو تصور الوزارة لإدماج آليات التقييم التشاركي والتقارير البرلمانية (من ضمنها تقييم السياسات العمومية) في تحسين اتخاذ القرار المالي؟

4- ما مدى انفتاح الوزارة على معطيات الشفافية المالية، والبيانات المفتوحة، والولوج إلى المعلومة الاقتصادية من طرف المواطن؟

VIII. أسئلة ختامية واستشرافية:

1- ما هي السيناريوهات المالية والاقتصادية المقترحة لتحفيز الاقتصاد الوطني في أفق 2030؟

2- ما هي أهم الإصلاحات البنيوية ذات الأولوية التي تقترحها الوزارة من أجل تعزيز مناخ الاستثمار والرفع من وتيرة خلق مناصب الشغل؟

3- ما هو تصور الوزارة لتعزيز التعاون مع مجلس المستشارين في إطار تقييم السياسات العمومية وبلورة قوانين مالية أكثر نجاعة وعدالة؟

مذكرة جوابية

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction des Etudes et des Prévisions Financières

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الدراسات والتوقعات المالية

تقرير مرفوع الى السيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

تكريسا للتواصل والتفاعل البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، يقدم هذا التقرير إجابات وزارة الاقتصاد والمالية عن أسئلة السادة أعضاء مجلس المستشارين في إطار أشغال مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل.

I. الإطار الاستراتيجي والمالي العام

يأتي إعداد البرمجة الميزانياتية متعددة السنوات من طرف الحكومة بمناسبة كل مشروع مالي، وفقا للرؤية الاستشرافية لجلالة الملك في التخطيط الإستراتيجي الحكيم، والذي أكد في الرسالة الملكية السامية بخصوص الإحصاء العام السابع للسكان والسكنى على ضرورة استشراف الاحتياجات المتغيرة لمواطنينا، وإعداد السياسات الملائمة تبعا لذلك. ومن هذا المنطلق، يندرج دور وزارة الاقتصاد والمالية في إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للفترة 2026-2028 بمختلف جوانبها، وهو ما ينطبق كذلك على الشق المتعلق بدعم الاستثمار والتشغيل المستدام.

وهكذا، وبالنظر للدور المهم الذي يلعبه الاستثمار في الإنعاش الاقتصادي وخلق مناصب الشغل، قامت الحكومة، من خلال قوانين المالية المتعاقبة، بتبني عدة إجراءات لتحفيزه، وذلك في شقيه الوطني والأجنبي. ونذكر من بينها:

- إخراج ميثاق جديد للاستثمار، مزود بمنظومة متكاملة من المبادئ المتعلقة بإصلاح سياسة الدولة في هذا المجال ويؤسس للانخراط الفعلي للمغرب في مهن المستقبل والقطاعات ذات الطابع الاستراتيجي. ويهدف هذا الميثاق إلى الرفع من مساهمة الاستثمارات الخاصة لتصل إلى ثلثي إجمالي حجم الاستثمارات في أفق سنة 2035.
- اعتماد خطة طموحة لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023-2026، والتي تتضمن تدابير تحفيزية هامة، تشمل على وجه الخصوص سن حوافز ضريبية. وتحسين منظومة الصفقات العمومية وتقليص آجال الأداء، وكذا تبسيط المساطر الإدارية.
- الرفع من دينامية الاستثمار العمومي عبر الرفع من معدلات الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية للمملكة. وهكذا رفعت الحكومة الاستثمار العمومي من 230مليار درهم سنة 2021 إلى 340 مليار درهم سنة 2025.
- الانخراط في مجموعة من المشاريع ذات البعد الاستراتيجي في أفق 2030، بما في ذلك إحداث الخطوط الفائقة السرعة والخط المزدوج للجهد جد العالي الذي سيربط بين مدينة الداخلة ووسط

المملكة، فضلا عن تقوية البنيات التحتية المائية الكبرى وإنجاز خطوط أنابيب الغاز والمنشآت الرياضية الكروية لاستضافة كأس الأمم الإفريقية 2025 وكأس العالم 2030. وهي مشاريع بحجم استثماري جد هام في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، ستمكن من خلق فرص شغل جديدة ومن تعزيز التكوين في المهارات اللازمة والمشاركة في التنويع الاقتصادي.

- تنزيل الإصلاح الشامل والاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، بهدف ترشيد الاستثمار العمومي وتحفيز القطاع الخاص، مع تحديد الدولة للقطاعات ذات الأولوية التي ينبغي استهدافها وتراجع تدخل الدولة في باقي القطاعات.
- تنزيل محاور القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي ومنح المستثمرين والمقاولة شروطا ضريبية مبسطة وشفافة ومحفزة للأنشطة الإنتاجية والمقاولاتية، لا سيما الإصلاحات المتعلقة بالضريبة على الشركات وعلى الدخل وكذلك الضريبة على القيمة المضافة، فضلا عن إدماج القطاع غير المهيكل.
- تسريع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار وجعله رافعة لاستثمارات القطاع الخاص.
- تقليص الفوارق المجالية فيما يتعلق بجلب الاستثمارات وذلك عبر مواصلة توطيد الجهوية المتقدمة والتسريع بتنزيل ورش اللاتمركز الإداري.
- تعزيز جاذبية الاستثمار في الأقاليم والعمالات ذات الجاذبية المحدودة، وذلك من خلال تمكينها، بموجب ميثاق الاستثمار الجديد، من الاستفادة من منح ترابية تتراوح نسبتها بين 10% و15%. هذا من شأنه أن يرفع إجمالي الدعم إلى حدود 30% من مبلغ الاستثمار الإجمالي القابل للدعم.
- الرفع من جودة خدمات المراكز الجهوية للاستثمار في التأطير الشامل لحاملي الأفكار والمشاريع.

وتماشيا مع منظورها الجديد في مجال الشغل، جعلت الحكومة من إحداث فرص الشغل القارة والنوعية، المحدد والهدف الأساسي لكل السياسات والبرامج القطاعية ذات الصلة، والمعيار الأساسي لقياس نجاعة التدخلات العمومية. وهكذا، لم تدخر الحكومة جهدا في مواكبة الحاجيات المتعلقة بسوق الشغل وتبنت حلولا هيكلية وذلك من خلال:

- الانخراط في دينامية التنمية من خلال المشاريع الكبرى في مجالات الرياضة والسكن والفلاحة، فضلا عن الاستراتيجيات القطاعية المختلفة، مما يشكل فرصة هامة لتحقيق نمو مستدام كفيل بإحداث مناصب شغل جديدة.
- جعل الاستثمار آلية لخلق فرص الشغل اللائق، خاصة عبر تشجيع المشاريع المواكبة للتطور الاجتماعي والاقتصادي لبلدنا، بما يتلاءم مع التحولات التي يشهدها محيطنا الإقليمي والدولي.
- اعتماد برامج مبتكرة لتحسين قابلية التشغيل وتعزيز حظوظ الإدماج المهني وتشجيع المبادرة الفردية والحرة، خاصة منها برامج "الأوراش العامة الصغرى والكبرى" و"فرصة".
- مواصلة إنجاز برنامج مدن المهن والكفاءات وتزويدها بشعب ذات إمكانات تشغيل عالية.
- الانفتاح المستمر على انتظارات الشباب حاملي المشاريع والأفكار المقاولاتية، عبر خلق وتفعيل 12 مركزا جهويا للمقاولين الشباب في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية.

وتنزيلا للدعامات الإستراتيجية لخارطة الطريق الجديدة للتشغيل تتحرى الحكومة من خلال تشجيع الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية وتنزيل مختلف الإستراتيجيات القطاعية إعطاء دفعة قوية لإحداث فرص الشغل. وتنبني خارطة الطريق الجديدة للتشغيل على تنزيل ثمانية (8) مبادرات تهدف إلى تحفيز إحداث مناصب شغل جديدة والتغلب على معضلة فقدان مناصب الشغل القائمة. ويجري تنزيل

خارطة الطريق هاته عبر جملة من التدابير بناء على منهجية ترتكز على ضمان الالتقائية بين جهود مختلف المتدخلين.

وعلى مستوى استراتيجية الوزارة فيما يخص التخطيط الميزانياتي، وجب التذكير على أن البرمجة الميزانياتية قد عرفت منذ إرسائها سنة 2018 ، تطورا ملموسا على مستوى أجرأتها وتنزيلها، إذ تم العمل على تطوير المنهجية والمساطر المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية، كما تم إغناء وثائق هذه البرمجة من خلال وثيقة جديدة للبرمجة الميزانياتية الإجمالية، تعرض على البرلمان خلال دراسة مشروع قانون المالية للسنة، وتتيح تحديد مسار مالية الدولة على مدى ثلاث سنوات، كما توفر المعلومات اللازمة لتتبع ملاءمة قوانين المالية السنوية لمسار كل من عجز الميزانية ونسبة الدين الملتزم بهما من طرف الحكومة على المدى المتوسط، بالإضافة الى عرض المخاطر المحتملة على استدامة المالية العمومية.

وتأسيسا لهذا النهج الإصلاحي، عرفت ميزانية الاستثمار تطورا نوعيا على مستوى المنهجية المتبعة لبرمجتها وتوقعها أخذا بعين الاعتبار الخصوصيات القطاعية وكذا نوعية المشاريع المزمع إنجازها، حيث يتم العمل أولا على احترام القواعد المعتمدة في برمجة اعتمادات الاستثمار، خصوصا انسجام هذه المشاريع مع الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة على مستوى كل قطاع وزاري وإلزامية إنجاز الدراسات التقنية القبلية وتعبئة وتصفية الوعاء العقاري.

موازاة مع ذلك، تحرص وزارة الاقتصاد والمالية على إرساء حكامة خاصة بنفقات الاستثمار من خلال إعطاء الأولوية لبرمجة الالتزامات المتعلقة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، خاصة تلك التي كانت موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك أو مبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة. كما يتعين أن تستند برمجة نفقات الاستثمار إلى القدرات الفعلية للقطاعات الوزارية والمؤسسات على تدبير المشاريع الاستثمارية، وكذا إلى مستويات التنفيذ الميزانياتي لهذا الفصل، بما فيها معدلات ترحيل الاعتمادات من سنة لأخرى.

بالإضافة لذلك، فإن لجان البرمجة والنجاعة تعمل على التدقيق في مناقشة المشاريع الاستثمارية مع القطاعات المعنية لتشمل كل الجوانب التي تخص النجاعة والأثر والكلفة، وكذا نوعية التمويل بما يتناسب والسياسة المالية المعتمدة.

II. تدبير وتحفيز الاستثمار العمومي والخصوصي

تعمل الحكومة على دعم الاستثمار العمومي والخاص وفق التوجيهات المليكة السامية ومخرجات النموذج التنموي التي تقضي بالرفع من نسبة الاستثمار الخاص من الثلث حاليا إلى ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق سنة 2035.

، ويعتبر الاستثمار العمومي أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الحكومة لخلق بيئة استثمارية تضمن النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص الشغل مع الحرص على تحقيق التوازن الاستراتيجي بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي وفق المسار التنموي. وهكذا، شهد الاستثمار العمومي تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث من المرتقب أن يصل المجهود الاستثماري الإجمالي للقطاع العمومي إلى 340 مليار درهم برسم سنة 2025، مقارنة ب 230 مليار درهم سنة 2021، أي بارتفاع قدره 47,8%. ويوزع هذا الاستثمار بين الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة (120,5 مليار درهم)، والمؤسسات والمقاولات العمومية (138 مليار درهم)، وصندوق محمد السادس للاستثمار (45 مليار درهم)، والجماعات الترابية (21,5 مليار درهم)، والصندوق الخاص بتدبير آثار زلزال الحوز (15 مليار درهم).

وتُوجَّه الاستثمارات العمومية نحو عدد من القطاعات الاستراتيجية والحيوية، بهدف تعزيز الأسس الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بطريقة مستدامة وشاملة من بينها قطاع البنيات التحتية من خلال تخصيص اعتمادات مهمة لتطوير الشبكات الطرقية، والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات وتنويع مصادر الطاقة وتدبير الموارد المائية وتعزيز البنيات التحتية الرياضية في أفق استعدادات بلادنا لاحتضان التظاهرات الكروية وفي مقدمتها كأس العالم لكرة القدم 2030. في المقابل، تحظى القطاعات الإنتاجية، باهتمام متزايد في إطار مقاربة متكاملة للاستثمار العمومي لتحفيز الابتكار، وتعزيز تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني. وفي هذا السياق، تُوجَّه استثمارات كبرى لتطوير القطاع الفلاحي والصناعة والسياحة والاقتصاد الرقمي.

أما في ما يخص البُعد الاجتماعي لهذه السياسة الاستثمارية، فيتجسد من خلال العناية المستمرة التي توليها الحكومة لتطوير عرض التعليم وتحسين الخدمات الصحية، باعتبارهما رافعتين أساسيتين للتنمية البشرية وللتنزيل الأمثل لتعميم الحماية الاجتماعية. كما تهدف الاستثمارات في هذين القطاعين إلى تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية وإلى تعليم ذي جودة، لا سيما من خلال إنشاء وتعزيز البنية التحتية الصحية والتطوير المستمر للعرض التعليمي.

وفي إطار جهودها الداعمة للاستثمار العمومي، حرصت الحكومة على مواصلة التنزيل الديمقراطي لمقتضيات الدستور، وذلك من خلال اعتماد المقاربة المجالية في توزيع المشاريع الاستثمارية والأوراش الكبرى على الصعيد الوطني بما يضمن تكافؤ الفرص وإقرار العدالة المجالية، وهي المقاربة التي ستمكن من تخفيف حدة التفاوت الحاصل بين الجهات وإرساء دينامية تنموية جهوية مندمجة.

ومن جهة أخرى، تعتمد وزارة الاقتصاد والمالية مقاربة منهجية في اختيار وتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية، تستند إلى مجموعة من المعايير التقنية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف ضمان نجاعة الاستثمارات وتحقيق أثر إيجابي ومستدام على التنمية الشاملة. وفي هذا السياق، تُعطى الأولوية للمشاريع التي تتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للدولة، لاسيما تلك المرتبطة بتقليص الفوارق المجالية، وتعزيز البنيات التحتية، وتحقيق التنمية المستدامة. ومن بين المعايير الأساسية المعتمدة، نخص بالذكر اعتماد دراسات الجدوى للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وقدرتها على خلق القيمة المضافة وفرص الشغل وتحسين ظروف عيش الساكنة. كما أن انتقاء المشاريع الاستثمارية يخضع لمقاربة الاستدامة المالية، بالإضافة إلى تقييم مدى جاهزيتها من حيث الدراسات التقنية والمالية وتعبئة العقار، وهي عناصر حاسمة لضمان سرعة الإنجاز واحترام الآجال المحددة لتنفيذ المشاريع.

كما عملت الحكومة خلال السنوات الأخيرة على تفعيل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الواسعة، بهدف تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمار الخاص. ومن أبرز ركائز هذه الدينامية الإصلاحية اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار سنة 2022، والذي يهدف إلى تحسين آثار الاستثمار من خلال إحداث مناصب شغل قارة، وتقليص الفوارق المجالية. ويتمحور هذا القانون الإطار حول عدة أنظمة لدعم الاستثمار، تتضمن نظام دعم أساسي للاستثمار ونظام دعم خاص، بهدف دعم مشاريع الاستثمار الاستراتيجية، وتعزيز تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، وكذا دعم المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة. وفي إطار مواصلة تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، عملت الحكومة على استكمال إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بتفعيل الميثاق الجديد، من خلال المصادقة على المرسوم رقم 2.25.342 بتفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وكذا إعداد دليل أجرأته.

وفي هذا الصدد، تم إحداث لجنة وطنية للاستثمار مكلفة بالمصادقة على اتفاقيات الاستثمار بين الدولة والمستثمرين وتمنح الطابع الاستراتيجي للمشاريع الاستثمارية، مع تكريس مبدأ اللاتمركز للمشاريع التي تقل عن 250 مليون درهم. ومنذ تفعيل الميثاق في مارس 2023، صادقت اللجنة على 191 مشروع اتفاقية باستثمار بقيمة إجمالية بلغت 326 مليار درهم، مما سيساهم في خلق 150.000منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وفي نفس السياق، ولتعزيز الاستثمار وتنشيط الاقتصاد الوطني، تم إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار سنة 2020، الذي يهدف إلى تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية. وقد خُصص له رأسمال أولي يُقدّر بـ 45 مليار درهم، منها مساهمة مباشرة من الدولة بقيمة 15 مليار درهم، وتعبئة الباقي من خلال شراكات مع مؤسسات مالية وطنية ودولية.

أما على الصعيد الجبائي، ومن أجل إرساء العدالة الضريبية ووضع نظام ضريبي مستقر ومبسط وشفاف، تم الشروع في التنزيل التدريجي للقانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي عبر اعتماد إجراءات ملموسة همت على وجه الخصوص إصلاح الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل.

وتعزيزاً لمناخ الأعمال لجذب وتيسير الاستثمار الخاص، أطلقت الحكومة خارطة الطريق الاستراتيجية 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال والتي تهدف إلى تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار والمبادرة المقاولاتية وتعزيز التنافسية الوطنية وترشيد تكلفة عوامل الإنتاج وتطوير بيئة ملائمة لريادة الأعمال والابتكار وكذا دعم الأخلاقيات والنزاهة ومكافحة الفساد. كما تعمل الحكومة على تجويد منظومة الصفقات العمومية باعتبارها رافعة للتنمية الاقتصادية وخلق القيمة المضافة وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز فعالية ونجاعة تنفيذ النفقات من خلال مراجعة الإطار القانوني المنظم للطلبيات العمومية.

ولمواكبة دينامية الاستثمار على المستوى المحلي، تم العمل على تغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار. ويهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز الدور المحوري للمراكز الجهوية للاستثمار وتوسيع صلاحياتها. ويتضمن هذا القانون عدة مستجدات، همت على الخصوص تعزيز حكامة المراكز الجهوية للاستثمار، والطعون المقدمة من لدن المستثمرين، ومعالجة الاستثناءات في مجال التعمير، بالإضافة إلى توسيع صلاحيات المراكز الجهوية للاستثمار.

وفي إطار تحسين نجاعة الاستثمار العمومي الذي تقوم به المؤسسات والمقاولات العمومية باعتبارها قاطرة للاستثمار الخاص، تواصل الحكومة عملية إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية عن طريق مواصلة تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وتقوية دور هيئات حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية. كما تم اعتماد سياسة مساهماتية جديدة للدولة، إلى جانب وضع خطة عمل واضحة لدعم عملية تحويل المؤسسات العمومية، التي تندرج ضمن نطاق تدخل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتمارس أنشطة تجارية، إلى شركات مساهمة. ويواكب ذلك الشروع في إصلاح الإطار القانوني المتعلق بالمحفظة العمومية والعمليات المرتبطة برأس المال، بهدف تعزيز الحكامة والرفع من مردودية الأصول العمومية.

كما عرفت الشراكة بين القطاعين العام والخاص تطوراً مهماً، من خلال تغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال توسيع مجال تنفيذه ليشمل كل أشخاص القانون العام لاسيما الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيآتها وملائمة الحكامة للخصائص الإقليمية والمحلية وتبسيط الإجراءات المعمول بها.

وعلى مستوى تعبئة الملك الخاص للدولة لفائدة الاستثمار، تمت المصادقة منذ سنة 2021 على تعبئة حوالي 1.621.954 هكتاراً (خارج إطار الشراكة الفلاحية) لفائدة مختلف الأنشطة الاقتصادية. وقد مكنت هذه العملية من إطلاق 1.539 مشروعاً باستثمار إجمالي يُقدَّر بـ 52,712 مليار درهم، ما من شأنه أن يُسهم في خلق حوالي 139.942 منصب شغل.

III. السياسة الجبائية ومناخ الاعمال

في إطار تحسين تنافسية النظام الجبائي لتعزيز قدرته على جذب الاستثمار وتحفيز الشغل خاصة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، عملت الحكومة على تفعيل الإصلاح الجبائي وفق القانون الإطار رقم 69.19 تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية واعتمادا على التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات المنعقدة سنة 2019. ويهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق العدالة الجبائية وضمان مساواة الجميع أمام الضريبة من خلال تخفيض العبء الجبائي على الملزمين وتوسيع الوعاء الضريبي بإدماج القطاع غير المهيكل ومحاربة الغش والتهرب الضريبي. كما يهدف هذا الإصلاح إلى تحفيز الاستثمار المنتج وخلق فرص الشغل، من خلال ترشيد التحفيزات الجبائية وتوجيهها نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. ومن جهة أخرى، يسعى هذا الإصلاح إلى تعزيز الحقوق والثقة المتبادلة بين الملزمين والإدارة.

وفي إطار التنزيل التدريجي لهذا القانون، عملت الحكومة على إصلاح الضريبة على الشركات، والذي يهدف إلى التقارب التدريجي لنسب الضريبة على الشركات نحو نسبة موحدة قدرها 20% بحلول سنة 2026، وذلك لتقليل الضغط الضريبي على المقاولات الصغرى والمتوسطة وتعزيز تنافسيتها. كما يرمي هذا الإصلاح إلى تحسين مساهمة الشركات الكبرى التي تحقق ربحًا صافياً يعادل أو يفوق 100 مليون درهم، من خلال التقارب التدريجي نحو نسبة موحدة قدرها 35% بحلول سنة 2026، مع تطبيق نسبة 40% على مؤسسات الائتمان والهيئات المشابهة. بالإضافة إلى ذلك سيتم التخفيض التدريجي، لنسبة الاقتطاع من المصدر على عوائد الأسهم والحصص والأرباح المماثلة من 15% إلى 10%، لتخفيف أثر ارتفاع نسب الضريبة على الشركات لبعض الشركات وخفض نسب المساهمة الدنيا، من خلال تقليص النسبة العادية من 0,50% إلى 0,25%، وتقليص النسبة المطبقة على العمليات التي تقوم بها المقاولات التجارية على مبيعات المنتجات الأساسية من 0,25% إلى 0,15%.

كما تمت ملاءمة وتحسين نظامي المساهمة المهنية الموحدة والمقاول الذاتي المطبقين على أنشطة القرب قصد إرساء نظام ضريبي مبسط يسمح بتسريع إدماج القطاع غير المهيكل وتقليص العبء الجبائي.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الجبائي المعتمد يتضمن مجموعة من التحفيزات الجبائية بهدف دعم خلق فرص الشغل، لاسيما لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل. وتتعلق هذه التحفيزات بإعفاءات مؤقتة أو دائمة من الضريبة على الشركات في قطاعات منتجة كالصناعة والسياحة والفلاحة.

من جهة أخرى، عملت الحكومة على تنزيل إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، لدعم القدرة الشرائية للأسر والتخفيف من آثار التضخم، من خلال تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل بعض المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، ولضمان حيادية الضريبة على القيمة المضافة

والتخفيف من تأثير المصدم بالنسبة للمقاولات، وذلك من خلال التوحيد التدريجي لأسعار الضريبة على القيمة المضافة من أجل حصرها في سعرين عاديين وكذا من أجل تسهيل إدماج القطاع غير المهيكل ومكافحة التهرب الضريبي لاسيما عبر إحداث نظام جديد لحجز الضريبة على القيمة المضافة من المنبع.

وفي ذات السياق، عملت الحكومة على إصلاح الضريبة على الدخل بهدف تخفيف العبء الضريبي على الملزمين وتحسين دخلهم وتخفيض كلفة الشغل على المقاولات، خاصة من خلال مراجعة الجدول التصاعدي لأسعار الضريبة على الدخل، والرفع من مبلغ الخصم السنوي من الضريبة على الدخل عن الأعباء العائلية مع إحداث صنف جديد للدخول الخاضعة للضريبة على الدخل. كما تمت مراجعة شروط الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل المتعلقة بتعويضات التدريب. ويهدف هذا الإصلاح إلى التشجيع على إحداث فرص الشغل لاسيما من خلال تمديد فترة الإعفاء المؤقت من الضريبة على الدخل بالنسبة للمستخدمين حديثي الشغل وللأجراء الذين يتم تشغيلهم لأول مرة وكذا تمديد الإعفاء المؤقت من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور المؤداة من طرف المقاولات حديثة العهد.

وقد ساهمت هذه الدينامية في دعم المقاولات الوطنية وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، وهو ما تأكد من خلال قيام وكالة Standard& Poor's برفع التصنيف المستقبلي للمغرب من "مستقر" إلى "إيجابي"، إلى جانب التصنيفات الإيجابية التي أكّدتها كل من وكالتي Fitch وMoody's، مما يعكس ثقة المؤسسات المالية الدولية في مرونة الاقتصاد المغربي وقدرته على مواكبة التحولات العالمية.

وفي نفس السياق، صنّف تقرير البنك الدولي الجديد حول الجاهزية لأنشطة الأعمال (B-Ready 2024) المغرب ضمن قائمة أفضل 50 اقتصادًا عالميًا، مشيرًا إلى تميز المملكة في مجالي الإطار التنظيمي وجودة الخدمات العمومية. وقد حصل المغرب على مجموع نقاط بلغ 62,41، بفارق 14,3 نقطة عن أفضل أداء عالمي (76,70)، وهو ما يعكس التقدم المسجل في الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية ذات الصلة بمناخ الأعمال.

IV. تمويل الاقتصاد والمقاولات

وضعت الحكومة تحسين بيئة الاستثمار ودعم المقاولة في صدارة أولوياتها، بُغية الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإحداث فرص الشغل. في هذا الإطار ومن أجل تعزيز ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة في مختلف القطاعات للتمويل، تم اتخاذ مجموعة من التدابير وإطلاق العديد من الإصلاحات، من بينها تعزيز النظام الوطني للضمان.

وتعكس مختلف الإجراءات المتخذة الانخراط الفعلي للحكومة قصد دعم النسيج المقاولاتي وتعزيز تنافسيته وقدرته على مواجهة تداعيات الصدمات الناتجة عن توالي الأزمات العالمية وآثار الجفاف، خاصة التضخم وارتفاع أسعار المواد الأولية.

- **عرض الضمان**

فعلى مستوى الضمان، تم ترشيد عرض الضمان من خلال هيكلة وتقليص عدد منتوجات الضمان وتجميعها لصالح الفئات المستهدفة. كما تم تعزيز عرض ضمان المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بزيادة سقف التزام الضمان خاصة لصالح مقاولات قطاعات الصناعة والتصدير، ووضع آليات ضمان جديدة تشمل خطوط بيع الفواتير (factoring) ودعم قطاع التصدير.

وقد أتاحت آليات الضمان خلال سنة 2024 من تمويل ما يقارب 56.496 مشروع بحجم تمويلات يناهز42 مليار درهم والتزامات بحجم 23,9 مليار درهم.

وفي هذا السياق، مكّن منتوج "ضمان إكسبريس"، الموجه لدعم المقاولات الصغيرة، من تغطية حوالي 49.083 قرضاً خلال سنة 2024، مما ساهم في تعبئة ما لا يقل عن 5,42 مليار درهم من القروض، بحجم التزامات ممنوحة بلغ 3,86 مليار درهم.

كما تم اعتماد منتوج "ضمان استثمار" الذي يهدف إلى ضمان 50 % من القروض الموجهة لإعادة هيكلة الديون البنكية للمقاولات المترتبة عن قروض الاستثمار والاستغلال. وتستفيد من هذا المنتوج جميع القطاعات باستثناء الانعاش العقاري والصيد في أعالي البحار. وخلال سنة 2024، تم تمويل ما يقارب 833 مشروع بحجم تمويلات يناهز4,89 مليار درهم والتزامات بحجم 2,51 مليار درهم.

إلى جانب ضمان تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة الحائزة على الصفقات العمومية، وضعت الدولة لفائدة مقدمي العروض أو الحائزين على عقود أشغال أو توريد أو خدمات في الخارج منتوج " ضمان تصدير" وهي آلية جديدة لضمان التصدير موجهة للمقاولات المغربية التي يتمثل نشاطها في إنتاج السلع و/أو الخدمات، والتي يفوق مبلغ الكفالة الممنوحة من قبل البنك، بموجب الصفقات بالخارج، مليون درهم مغربي، وتصل نسبة ضمان الدولة 70% من أصل القرض. ويتم تحديد سقف التزام الضمان في 20 مليون درهم عن كل معاملة و40 مليون درهم عن كل مقاولة شاملة لكل تدخلات الضمان.

بالإضافة إلى ضمان FACTORING وهي آلية ضمان جديدة تشمل خطوط بيع الفواتير لصالح المقاولات الصغيرة والمتوسطة. هذه الآلية مدعومة بحصة 60% من المبلغ الأساسي لخط الائتمان الذي يزيد عن مليون درهم. وقد أتاحت آليات الضمان خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2025 تمويل 17458 مشروع بحجم تمويلات بلغت 11,6 مليار درهم والتزامات بحجم 6,7 مليار درهم.

- **برنامج انطلاقة**

فيما يخص البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات "انطلاقة"، فقد تم منذ إطلاق هذا البرنامج في فبراير 2020 إلى غاية متم شهر مارس2025، تمويل 34 676 مقاولة، منها 76 % بالوسط الحضري و24% بالوسط القروي. وقد بلغ إجمالي التمويلات التي تمت تعبأتها لفائدة الفئات المستهدفة 10,5 مليار درهم. وهو ما سيتيح خلق استثمارات بغلاف مالي اجمالي قدره 18,5 مليار درهم. كما يتوقع أن تساهم في خلق أكثر من 128.136 فرصة عمل مباشرة. وتمثل قروض الاستثمار 93% من الحجم الإجمالي مقابل 7% لقروض التشغيل.

وجدير بالذكر في هذا السياق أن تقييم حصيلة برنامج "انطلاقة" يظل إيجابياً بشكل عام مقارنةً ببرامج مماثلة سابقة، حيث قام برنامج "المقاولين الشباب" مثلاً بتمويل 12.641 مقاولة خلال 15 عاماً، في حين وصل عدد المقاولات التي مولها برنامج "انطلاقة" إلى 34.676 مقاولة خلال 5 سنوات..

- **برنامج فرصة**

بالنسبة لبرنامج "فرصة"، الذي دعم 21.200 حامل مشروع بين سنتي 2022 و2023، فقد بلغت نسبة النساء المستفيدات 32%، ونسبة الشباب 76%. كما أسفر البرنامج عن خلق 36.920 فرصة شغل، منها 44% يشغلها النساء.

مدى نجاعة النظام البنكي والمالي في مواكبة دينامية الاستثمار وتشغيل الشباب حاملي المشاريع

تعتبر البنوك من أهم مصادر التمويل التي يلجأ إليها الفاعلون الاقتصاديون ببلادنا من شركات أو أسر لتلبية متطلباتهم من التمويل سواء كانت لأهداف استثمارية أو استهلاكية. ويندرج تتبع السلطات العمومية عن كثب لهذا القطاع في إطار تطوير مصادر وشروط تمويل الاقتصاد على أسس مستدامة.

وفي متم سنة 2024، بلغت الودائع المحصلة لدى الزبناء 1271.6 مليار درهم، مسجلةً ارتفاعا بنسبة 9.2% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، وهو ما يعكس زيادة في مستويات الادخار والاستثمار في الاقتصاد الوطني.

وبرسم نفس السنة، بلغ المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من قبل الأبناك 1162.7 مليار درهم، مسجّلا نموا بنسبة 4.6% مقارنة بسنة 2023. وتُظهر هذه الزيادة في القروض تفاعل القطاع البنكي مع الطلب المتزايد على التمويل في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتتوزع القروض البنكية حسب الاستعمالات، فقد شهدت قروض التجهيز في سنة 2024نمّوا بنسبة، 19،1%حيث وصلت إلى 272مليار درهم مشكلة نسبة 23%من مجموع القروض، مما يعكس زيادة في استثمارات البنية التحتية والمشاريع الصناعية. في حين عرفت قروض السكن ارتفاعا ب 0،6% لتصل إلى 280،5مليار درهم في نفس السنة ممثلة بذلك نسبة 24%من مجموع القروض، بينما سجلت قروض الاستهلاك وقروض الخزينة استقرارا في حدود 315مليار درهم.

في ضوء المعطيات السالفة، يواصل القطاع البنكي في المغرب دوره المحوري في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الودائع وتوفير التمويل للقروض في مختلف القطاعات. ويظل القطاع البنكي جزءًا أساسيًا من استقرار الاقتصاد الوطني، ويعمل على دعم المشاريع الكبرى والنمو الاقتصادي من خلال زيادة الائتمان الموجه للاستثمار والإسكان والتجهيز.

ونخص بالذكر توفير التمويل للاستثمار عبر منتجات للمقاولين لتمويل الاستثمارات اللازمة لتطوير مشاريعهم، حيث يقدم قروضا متوسطة وطويلة الأجل لخلق المقاولات وتوسيعها وتحديثها. كما يتم منح قروض استثمار « leasing » للمقاولات لشراء ممتلكات عقارية أو معدات. وتسهل آليات وصناديق الضمان عمل القطاع البنكي في هذا المجال. حيث قامت السلطات العمومية بمجموعة من الاجراءات تهم تسهيل عملية منح القروض للمستثمرين خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وحاملي المشاريع. وحسب بنك المغرب، في عام 2023، بلغ إجمالي القروض المصرفية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فئتي الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جدا) ما يقارب 211.9 مليار درهم أي بزيادة قدرها 11.5 %مقارنة مع 2022.

وفي إطار التوجيهات الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز نمو القطاعات الواعدة وتنويع مصادر التمويل، تعمل وزارة الاقتصاد والمالية على ابتكار منظومة متكاملة من الأدوات المالية الحديثة. وترتكز هذه المقاربة على تعبئة التمويل التشاركي بمختلف مكوناته، ودعم الاستثمار في الرأسمال بصفته رافعةً لريادة الأعمال والتكنولوجيات الناشئة، إضافةً إلى تطوير آليات تنموية اخرى موجهة لتمويل المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.

ولتحقيق هذه الغاية، تسعى الوزارة إلى تهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة، وإرساء شراكات فاعلة مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية، بما يكفل تدفق رؤوس الأموال نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ويعزز تنافسية الاقتصاد الوطني. وانسجاماً مع هذه الرؤية التكاملية، ترتكز جهود الوزارة على ركائز

تشريعية وتنظيمية أساسية هي: تعديل القانون رقم 41.05، والقانون رقم 18-15 المتعلق بالتمويل التعاوني، ثم تطوير شهادات الصكوك في إطار المالية التشاركية.

تعديل القانون رقم 41.05 المتعلق بالاستثمار في الرأسمال

يندرج تعديل القانون رقم 41.05 في إطار المجهودات الرامية الى تعزيز دور رأسمال الاستثمار في مواكبة الإقلاع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وكذلك مواكبة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار الذي يرتكز في تدخلاته على صناديق قطاعية متخصصة تابعة له.

ولهذه الغاية، تم الحرص على وضع إطار ملائم لتعبئة الادخار لدى الخواص وتوجيهه لتمويل المشاريع مما سيمكن من الارتقاء بأداء سوق رأس المال وتنشيطه لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية وتعزيز البيئة الاستثمارية وتهيئتها لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية التي يعول عليها في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. ويبقى الهدف الرئيسي هو جعل سوق الرساميل أكثر ديناميكية وابتكاراً، مع توفير تمويل بديل وفعال للمشاريع الاقتصادية، خاصة تلك ذات الطابع الابتكاري أو الريادي، مع الحفاظ على قواعد احترازية مناسبة لحماية المستثمرين والسوق.

القانون رقم 18-15 المتعلق بالتمويل التعاوني

إن إعداد إطار قانوني ينظم أنشطة التمويل التعاوني يأتي في إطار جهود السلطات العامة لوضع أدوات تمويل بديلة موجهة للشباب حاملي المشاريع، ولدعم البرامج الريادية. ستمكن هذا الأداة من المشاركة الفعالة للممولين المحتملين في مشاريع تطوير بلادنا من خلال آلية تمويل بسيطة وآمنة وشفافة.

فيما يتعلق بالخطوط العريضة للقانون رقم 18-15، تشمل أنشطة التمويل التعاوني ثلاثة أدوات تمويلية، وهي "القرض" و"الاستثمار" و"التبرع". تمارس أنشطة التمويل التعاوني من خلال إنشاء شركة تسيرها "شركات التمويل التعاوني "، والتي يكون نشاطها الرئيسي هو إنشاء وتسيير واحدة أو أكثر من منصات التمويل التعاوني.

التمويل التشاركي: شهادات الصكوك

تمثل الصكوك رافعة استراتيجية لتحقيق الأهداف المزدوجة المتمثلة في تطوير المالية التشاركية وتمويل الاقتصاد الحقيقي وخلق فرص شغل. ويبقى نجاحها رهينا بمواصلة تحسين الإطار التنظيمي وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين.

و يُساهم تطوّر سوق الصكوك في ظهور منظومة مهن مواكبة ذات صلة جديدة تشمل الخبرة القانونية والمالية التشاركية، وخدمات الوكالة والإدارة وتدقيق المطابقة الشرعية، وهو ما يفتح آفاقاً مهنية واعدة للشباب وحَمَلة الشهادات المتخصّصة في المالية التشاركية. وبهذا، تُعدّ الصكوك أداةً فعّالة ليس فقط لتعزيز التمويل التشاركي، بل أيضاً لدعم النمو الاقتصادي ورفع معدّلات التشغيل بالمملكة.

الدور الذي لعبه صندوق محمد السادس للاستثمار في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بعد الجائحة وتعزيز خلق مناصب الشغل

تم تأسيس صندوق محمد السادس تنفيذاً للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه، ليضطلع بـ"دور رائد في تحفيز الاستثمار وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود".

وحسب الصندوق، ومنذ بدء عملياته، نجح في تنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية وفقًا للتوجيهات الملكية السامية والقانون 76-20 المتعلق بالصندوق، ولا سيما (i) الاعداد لإطلاق الصناديق القطاعية والموضوعاتية، (ii) إنشاء الصندوق CapAccess الذي يمنح ديون ثانوية (iii) ومنتج Cap Hospitality الموجه للمؤسسات الفندقية.

من خلال هذه الإجراءات، خصص الصندوق حتى الآن ما مجموعه حوالي 8.5 مليار درهم لجذب تمويلات من مانحين ومستثمرين وطنيين ودوليين بمبلغ إضافي يبلغ حوالي 17 مليار درهم (ما يساوي ضعف الغلاف المخصص من قبل الصندوق)، مما سيولد في نهاية المطاف حوالي 80 مليار درهم من الاستثمارات وخلق حوالي 100.000 منصب شغل على مدى السنوات الأربع إلى الخمس المقبلة.

وفيما يلي ملخص بأهم الاجراءات الرئيسية التي تم اتخاذها وتنفيذها من طرف الصندوق:

أكمل الصندوق مسطرة اختيار شركات تسيير (sociétés de gestion) الصناديق القطاعية والموضوعاتية التي تهدف إلى تعزيز قدرات المقاولات على الاستثمار والنمو في أسواق جديدة وخلق فرص عمل مستدامة. خصص الصندوق غلافا أوليا يبلغ حوالي 4.4 مليار درهم، مما مكن من تعبئة 13.8 مليار درهم من المانحين الوطنيين والدوليين الرائدين (3 أضعاف الغلاف المخصص من الصندوق) بهدف انجاز استثمارات تصل إلى 60 مليار درهم من خلال هذه المبادرة على مدى السنوات الأربع إلى الخمس المقبلة. تغطي هذه الصناديق مجموعة واسعة من المجالات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني، بما في ذلك تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، الصناعة، السياحة، والزراعة. ويجري حاليًا العمل على آخر الإجراءات القانونية والإدارية لإطلاق الصناديق من قبل شركات التسيير التي تم اختيارها.

في مجال الابتكار والأنشطة ذات الإمكانات العالية للنمو، أطلق الصندوق في أبريل 2024 دعوة للتعبير عن الاهتمام لاختيار شركات تسيير صناديق الشركات الناشئة (startups) لدعم تطوير الابتكار والتكنولوجيا. وقد لقيت هذه المبادرة اهتمامًا كبيرًا حيث تلقى الصندوق 47 طلب اهتمام، منها 33 طلب دولي، 12و طلب محلي وطلبين من قبل تحالف وطني -دولي.

كما أنشأ الصندوق منتج الديون الثانويةCapAccess (dettes subordonnées) بغلاف مالي يصل إلى 4 مليارات درهم يهدف إلى سد النقص في رأس مال الشركات المغربية الصغيرة والمتوسطة حيث يمثل هذا العجز أحد العوائق الرئيسية أمام تمويل استثمارات القطاع الخاص. وعليه، سيمكن منتج الدين الثانوي، الممنوح بالتوازي مع القروض البنكية، من تقليص الفجوة في رأس المال التي تواجهه الشركات لاستكمال خطة تمويل مشاريعها. ويتم تسويق هذا المنتج من قبل جميع البنوك الوطنية، ويحظى بطلب كبير ومتزايد في مختلف القطاعات كالصناعة والصحة والتعليم. وإلى غاية سنة 2024، وصل اجمالي مبلغ طلبات المشاريع الاستثمارية الموجهة إلى الصندوق 2.3 مليار درهم، بما في ذلك مساهمة CapAccess بقيمة 368 مليون درهم. ومع أخذ رافعة منتج CapAccess في الاعتبار، يهدف الصندوق إلى تحقيق غلاف استثماري يبلغ حوالي 18 مليار درهم على مدى 4 إلى 5 سنوات.

وفي يونيو 2024، أبرم الصندوق شراكة مع الحكومة بشأن منتج Cap Hospitality وهو عبارة عن تمويل مشترك بين صندوق محمد السادس والبنوك لدعم تحديث المنشآت السياحية، خاصة تحسباً للأحداث الرياضية الدولية المقبلة. يهدف هذا المنتج إلى تحفيز استثمارات تبلغ 4 مليارات درهم لتحديث القدرات الفندقية الحالية في المغرب تحضيرًا للأحداث الدولية الكبرى التي سيستضيفها المغرب بحلول عام 2030. وستتحمل الدولة النفقات المتعلقة بالفوائد البنكية للشركات المستفيدة من هذا المنتج بشكل ربع سنوي.

V. سوق الشغل والسياسات الماكرو-اقتصادية

تساهم وزارة الاقتصاد المالية إلى جانب القطاعات الوزارية الأخرى في تنزيل البرنامج الحكومي من خلال تفعيل مختلف السياسات الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وإحداث مناصب شغل لائقة وبكمية كافية، خاصة في ظل التحديات التي يعرفها الاقتصاد الوطني سواء على مستوى المحيط الدولي أو الوطني.

وفي هذا الإطار، اتخذت الوزارة عدة تدابير وإجراءات لتحسين مؤشرات التشغيل والتقليص من حدة البطالة، وذلك من خلال العمل على الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي. ولتحقيق ذلك، تعمل الوزارة على توفير مختلف شروط تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وفتح مجموعة من الأوراش الكبرى في عدة مجالات، كان آخرها المساهمة في تنزيل خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل.

- تعزيز النمو الاقتصادي والرفع من محتواه من الشغل: تهدف مختلف الإجراءات التي تتخذها الوزارة إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام كفيل بإحداث فرص شغل مهمة. ويبقى تعزيز دعم الاستثمار العمومي من بين الآليات التي تعتمدها وزارة الاقتصاد والمالية من خلال مواصلة تفعيل وتنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية مع الحرص على تحقيق أكبر نجاعة وفعالية لهذه الاستثمارات وتعظيم آثارها على النمو الاقتصادي وعلى إحداث مناصب الشغل، فضلا عن تفعيل المشاريع الكبرى للبنيات التحتية ودعم جيل جديد من المخططات القطاعية. وبفضل هذه الدينامية، تمكنت القطاعات غير الفلاحية من إحداث ما يقارب 93.000 منصب شغل كمتوسط سنوي بين سنة 2000 و2024 على الرغم من الظرفية الدولية الصعبة التي ميزت هذه الفترة وكذا توالي سنوات الجفاف.

- تسريع تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار: حيث تم نهج سياسة استباقية تروم الرفع من الاستثمار الخاص ليصل إلى ثلثي مجموع الاستثمارات الوطنية في أفق سنة 2035. وفي هذا الإطار، تم تفعيل التوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى تمكين المغرب من التوفر على ميثاق جديد للاستثمار يضع أنظمة مبتكرة للدعم تغطي كافة مجالات الاستثمار، لاسيما أنظمة الدعم الخاصة الموجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، ولتشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.

- تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص: تم إطلاق أوراش كبرى، في إطار استكمال إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية الهادف إلى تعزيز عمل ونجاعة القطاع العام، مع التركيز بالخصوص على تحسين آجال الأداء وإصلاح نظام الصفقات العمومية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. حيث تم تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز جاذبية الاستثمار.

- تيسير الولوج إلى التمويل: بعد انتهاء المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2019-2023) سنة 2023، تعمل وزارة الاقتصاد والمالية على إعداد المرحلة الثانية قصد مواكبة الدينامية الوطنية في تعميم الحماية الاجتماعية ودعم المقاولات الصغرى. وقد تم إحداث صندوق ضمان

التمويل الأصغر بميزانية 650 مليون درهم، مكن من وضع آلية ضمان خاصة بالتمويل الأصغر من أجل منح المزيد من القروض لفائدة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، مع تحسين الشروط المالية المطبقة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر والرفع من مبلغ التمويل المتاح.

- دعم البرامج النشيطة لدعم التشغيل: إضافة إلى المجهود الاستثماري العمومي والإجراءات المسطرة لتحفيز المبادرة الخاصة، تعمل وزارة الاقتصاد والمالية على توفير الاعتمادات اللازمة لتمويل المبادرات النشيطة التي تهدف لتعزيز قابلية التشغيل لدى الشباب وإدماجهم الاقتصادي، وذلك من خلال صندوق النهوض بتشغيل الشباب والذي شهد مؤخرا تعديلا يهدف إلى تمكين المتدربين الذين لا يتوفرون على شهادات من الاستفادة من هذه البرامج. وقد أظهرت عدد من الدراسات الأثر الإيجابي لهذه المبادرات على إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق الشغل وتحسين قابليتهم للتشغيل، وعلى الخصوص برنامجي "إدماج" و"تأهيل".

- تنزيل خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل: تهدف هذه الخارطة إلى إعطاء دينامية جديدة لسوق الشغل بهدف إحداث 1,45 مليون منصب شغل وخفض معدل البطالة إلى 9% في أفق 2030، حيث تمت تعبئة، عبر قانون المالية لسنة 2025، غلاف مالي إضافي يقدر بحوالي 15 مليار درهم لتفعيل مختلف المبادرات المسطرة في هذه الخارطة. و تشتمل التدابير المدرجة بخارطة الطريق على مبادرات ذات الأثر الآني وأخرى مهيكلة ذات الأثر على المدى المتوسط و يمكن تلخيصها في :

  - إنعاش استثمارات المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة،
  - تعزيز السياسات النشيطة للتشغيل، وتعميم نظام التدرج المهني،
  - تقليص وتيرة فقدان مناصب الشغل في القطاع الفلاحي،
  - إدماج السياسات النشيطة للتشغيل في برنامج موحد للتشغيل،
  - تذليل العوائق أمام ولوج المرأة للشغل،
  - محاربة الهدر المدرسي و تحسين منظومة التكوين،

- وقد أعطت هذه المبادرات دينامية جديدة بدأت نتائجها الإيجابية تظهر على سوق الشغل الذي عرف تحسنا ملحوظا لعدد من المؤشرات خلال الفصل الأول من سنة 2025، حيث انخفض معدل البطالة، على المستوى الوطني، من 13,7% إلى 13,3%. ويعزى ذلك بالأساس إلى الدينامية الإيجابية التي عرفتها عدة أنشطة اقتصادية مكنت في المجمل من إحداث 350 ألف منصب شغل، ساهم فيها قطاع "الخدمات" بـ 216.000 منصب، متبوعا بقطاع "الصناعة" بـ 83.000 منصب وقطاع "البناء والأشغال العمومية" بـ 52.000 منصب، باستثناء قطاع "الفلاحة والغابة والصيد" الذي فقد 72.000 منصب.

وعلى مستوى المجهودات الرامية إلى إدماج سوق الشغل غير المهيكل، يتم نهج مقاربة متعددة الأبعاد لمواجهة تحديات التشغيل غير المهيكل، وذلك من خلال نهج سياسات اقتصادية واجتماعية متعددة منها على الخصوص:

- تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي

✓ ورش تعميم الحماية الاجتماعية :تم إطلاق الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية تدريجياً ليشمل كافة الفئات العاملة، خصوصاً في القطاع غير المهيكل، كوسيلة لتحفيز الاندماج في الاقتصاد الرسمي؛

✓ العمل على إصلاح مدونة الشغل: يجري العمل على مراجعة مدونة الشغل وإدخال عدد من التعديلات لتوفير مرونة أكبر للمقاولات، مع ضمان الحقوق الأساسية للأجراء وذلك من خلال مقاربة تشاركية ينخرط فيها مختلف الفاعلون الاجتماعيون؛

- ✓ تعزيز الرقابة على تطبيق قوانين الشغل :من خلال المفتشية العامة للشغل لمحاربة التشغيل غير القانوني وكذا تفعيل آليات المراقبة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- تحفيز الانتقال إلى الاقتصاد المهيكل

- ✓ تيسير إدماج القطاع غير المهيكل وترشيد التحفيزات الضريبية (تقليص الضغط الضريبي على المقولات الصغرى والمتوسطة، ملائمة وتجويد نظام المساهمة المهنية الموحدة (CPU)، إحداث نظام جديد لحجز الضريبة على القيمة المضافة من المنبع، إصلاح الضريبة على الدخل، إقرار مبدأ التضامن في حالة التملص من الالتزامات المتعلقة بالإقرار أو الأداء أو هما معا فيما يخص هذه الضريبة، توسيع نطاق الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ليشمل التعاونيات، ...)؛
- ✓ دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من خلال تسهيلات ضريبية ومالية ودعم البرامج النشيطة للتشغيل وبرامج المواكبة (مثل انطلاقة، فرصة، ...) لتشجيعها على الانخراط في القطاع الرسمي؛
- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المقاولات والانخراط في الصناديق الاجتماعية.

- توجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة والمهيكلة من خلال دعم سلاسل القيمة الصناعية، والفلاحة، والطاقات المتجددة التي تخلق فرص شغل رسمية، مع تشجيع الاستثمارات المحدثة لفرص الشغل ذات الجودة.

ولتعزيز الاستقرار الاقتصادي عبر التحكم في التضخم، ودعم النمو، وضمان استدامة المالية العامة، تحرص الحكومة على التنسيق الفعال بين السياستين النقدية والمالية، لا سيما في فترات الأزمات والصدمات. ويساهم هذا التنسيق في اتخاذ قرارات استراتيجية تعزز كفاءة وفعالية الاقتصاد الوطني، وترفع من معدلات النمو، وتضبط التضخم، وتحد من البطالة، فضلاً عن مكافحة الفقر.

وفي هذا السياق وعلى ضوء الضغوطات التضخمية التي عرفها المغرب منذ بداية سنة 2022، أقدم بنك المغرب على مجموعة من التدابير ساعدت في تراجع التضخم إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار.

أما على مستوى السياسة المالية، ومن أجل احتواء الآثار السلبية المترتبة عن الضغوط التضخمية، اعتمدت الحكومة تدابير ميزانياتية طارئة استهدفت أساسا التخفيف من آثار ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية للأسر، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالية كمواصلة دعم بعض المواد الأساسية عبر صندوق المقاصة ورصد دعم استثنائي لمهني قطاع النقل الطرقي كما تم تعليق الرسوم الجمركية على واردات القمح والقطاني والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لكل من المنتجات والمعدات المستوردة المخصصة حصريا للاستعمال الفلاحي، وتخصيص تحويلات استثنائية لدعم بعض المؤسسات العمومية التي تأثرت وضعيتها المالية نتيجة ارتفاع أسعار المواد في الأسواق الدولية وذلك مقابل الإبقاء على استقرار أسعار خدماتها.

كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل تعزيز صمود الانتاج الفلاحي أمام ندرة التساقطات والتغيرات المناخية وكذا تحسين عرض المنتوجات الفلاحية، تهم بالخصوص تكييف استراتيجية "الجيل الأخضر" مع التحديات المناخية والإجهاد المائي والحفاظ على توازن سلاسل الإنتاج من أجل ضمان وفرة المنتجات الفلاحية وكذا تنزيل مشاريع تحلية مياه البحر للاستعمال الفلاحي والمحافظة على الموارد المائية واستدامتها.

وقد أدى توجه السياسة النقدية لبنك المغرب موازاة مع الإجراءات الاستباقية والاستثنائية للحكومة في مواجهة آثار الجفاف وكذا دعم المنتجات الفلاحية، إلى كبح جماح التضخم.

من جهتها، وموازاة مع الإجراءات الاستعجالية المتخذة للحد من آثار التضخم، عملت الحكومة على تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية عبر اعتماد سياسة توازن بين حاجيات التمويل المستدام لأوراش الإصلاحات وإعادة بناء الهوامش الميزانياتية، وذلك في سياق يحتم دعم النمو وخلق فرص الشغل وتعزيز قدرات صمود الاقتصاد الوطني لمواجهة الصدمات والأزمات.

و في هذا الصدد، اعتمدت السياسة المالية على عدة رافعات أهمها تعزيز إطار المالية العمومية، و مواصلة إصلاح النظام الضريبي و مواصلة إصلاح نظام الدعم عبر التقليص التدريجي لنفقات المقاصة موازاة مع إرساء منظومة الدعم المباشر القائمة على الاستهداف الأمثل للفئات الهشة والمحتاجة ، وكذا مواصلة إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، و تطوير آليات تمويل مبتكرة قائمة على الشراكة مع المستثمرين المؤسساتيين والقطاع الخاص بالموازاة مع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار كأدوات تمويلية بديلة وواعدة لتمويل المشاريع الكبرى وتشجيع استثمار القطاع الخاص، وذلك من أجل التوفيق بين مواصلة المجهود الاستثماري للدولة وتحسين فعاليته من جهة والتخفيف من الضغط على الموارد العمومية واللجوء إلى المديونية من جهة أخرى.

كما عملت الحكومة على تعزيز آليات الضمان والتمويل لدعم ولوج المقاولات إلى مصادر التمويل، وإخضاع صندوق الضمان المركزي للقواعد الاحترازية تحت إشراف بنك المغرب لتحفيز وتسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل.

VI. العدالة المجالية والبعد الترابي

يلعب الاستثمار العمومي، باعتباره رافعة رئيسية للنمو على المستوى الترابي، دورا مهما في مجال تحسين البنية التحتية والخدمات العمومية والمرافق المحلية وكذا في مجال التحفيز الاقتصادي والبحث والابتكار. وبالتالي، فإنه يساهم في تعزيز جاذبية الجهات والرفع من تنافسية النسيج الإنتاجي المحلي، ومن خلق الفرص الاقتصادية للشباب، ومن تدعيم انبثاق أقطاب اقتصادية ديناميكية وشاملة تساهم في تحقيق تنمية ترابية متناغمة ومستدامة.

ومن هذا المنطلق، سجلت الاعتمادات العمومية المخصصة للاستثمار دينامية مهمة داعمة لخلق الثروة ومحفزة للعدالة المجالية على المستوى الجهوي حيث تكشف البنية الجهوية للاستثمار المبرمج في إطار الميزانية العامة[1] عن حصص مخصصة للجهات أعلى أو مماثلة لمساهمتها في الناتج الداخلي الخام، باستثناء قطبي الرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات.

ويبرز هذا المجهود الاستثماري الإضافي، على وجه الخصوص، في الأقاليم الجنوبية، حيث سجلت هذه الجهات فارقا[2] إيجابيا للاستثمار يقدر ب5.7 نقطة (10.2% من حصة استثمار الميزانية العامة مقارنة مع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6%).

كما يتجلى هذا المجهود أيضا في جهات درعة-تافيلالت (+3.5 نقطة) وفاس-مكناس (+5 نقطة) وطنجة-تطوان-الحسيمة (+4.2 نقطة).

وتبين هذه المجهودات عن إرادة قوية لدى السلطات العمومية للموازنة بين دعم الجهات التي تخلق الثروة من جهة، ومن جهة ثانية تشجيع بروز أقطاب تنافسية جديدة وذلك من خلال تعزيز قدرة الجهات التي تساهم بشكل أقل في خلق الثروة.

[1] دون احتساب الاستثمارات المدرجة في الخدمات المشتركة والتي يمكن أن تكون محل تفويض على المستوى اللامركزي
[2] يتعلق الأمر بالفارق بين حصة الجهة من الاستثمار العمومي وحصتها من الناتج الداخلي الخام

من جهة الاعتمادات المرصودة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية للاستثمار والتي جاوزت 656.4 مليار درهم خلال الفترة الممتدة من 2019إلى 2024، فقد سجلت مجموع الجهات مسارات تصاعدية خلال هذه الفترة. وتتصدر القائمة جهات درعة – تافيلالت بمعدل نمو إجمالي ناهز +20.8% لمجموع الاستثمارات المخصصة للجهة، متبوعة بكلميم–واد نون (+16.6%) ثم مراكش-آسفي (+14.3%). وتعكس هذه الديناميكية التأثير الإيجابي للحفاظ على المجهود الاستثماري لصالح هيكلة المشاريع على المستوى الجهوي.

وقد مكنت الدينامية الحالية للحكامة الجهوية التي تستشف من القوانين التنظيمية والمراسيم المتعلقة بالجهات والأقاليم والجماعات المحلية والتدابير المتخذة لمواكبتها من خلال :

- إحداث صندوق التأهيل والتضامن بين الجهات،
- وتحويل موارد مالية إضافية،
- ورصد مخصصات إضافية من ميزانية الدولة

وقد حققت مختلف الاستراتيجيات الوطنية والمشاريع الكبرى التي تم اعتمادها في بلادنا نجاحات ملموسة في احداث مناصب الشغل وتحسين المؤشرات الجهوية. وفي هذا السياق ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في خلق فرص للشغل وتعزيز دينامية الاقتصاد المحلي والجهوي من خلال محاور متعددة، شملت ريادة الأعمال، ودعم قابلية التشغيل، وتحسين الدخل، كما يلي:

- في إطار برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، تمت المصادقة على 3.855 مشروعًا بكلفة إجمالية بلغت 1,45مليار درهم، بلغت مساهمة المبادرة 784 مليون درهم . استأثرت خمس جهات بأكثر من 63% من الإنجازات :جهة بني ملال–خنيفرة (16%)، جهة الدار البيضاء–سطات(12%) ، جهة مراكش–آسفي (12%)، جهة طنجة–تطوان–الحسيمة (12%) وجهة الشرق (11%).
- محور دعم ريادة الأعمال :بلغ عدد الشباب المستفيدين حوالي 42.400 شاب وشابة. استأثرت خمس جهات بنسبة 70% من المشاريع المنجزة : جهة فاس–مكناس(18%) ، جهة الدار البيضاء–سطات(16%) ، جهة الرباط–سلا–القنيطرة(13%) ، جهة مراكش–آسفي(12%) ، جهة طنجة–تطوان–الحسيمة(11%)
- محور دعم قابلية التشغيل لدى الشباب: تم إطلاق 197 نشاطًا في 51 إقليمًا، استأثرت أربع جهات بـ77% من مجموع الإنجازات: جهة الدار البيضاء–سطات(34%) ، جهة فاس–مكناس (25%)،جهة الرباط–سلا–القنيطرة(11%) ،جهة الشرق (7%).
- وفي إطار برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا تم إنجاز 1.576 مشروعا برسم الفترة 2021-2023، بغلاف مالي إجمالي يناهز 2,11 مليار درهم، بلغت مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيه 1,87 مليار درهم. يمثل فك العزلة عن العالم القروي لوحده 39% من اعتمادات الاستثمار المخصصة في إطار هذا البرنامج .

كما أظهرت نتائج تقييم برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية أن هذا البرنامج ساهم :

- في تحسين ظروف عيش ساكنة المناطق المستهدفة بشكل ملحوظ، حيث بلغ عدد المشاريع المنجزة حوالي 98%. وقد مكنت هذه المشاريع من تقليص الفجوات على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية، خاصة في مجالات التعليم، الصحة، الطرق، الكهربة والماء. كما ساهمت هذه الإنجازات بشكل ملحوظ في تحسين مستوى عيش ساكنة الجماعات الترابية المستهدفة.

- في تعزيز الإمكانيات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير أنشطة اقتصادية مهيكلة غير فلاحية، تهم خصوصاً الصناعات التقليدية، والسياحة القروية، والخدمات. حيث تم اعتماد منهجية تشاركية في تحديد الحاجيات ذات الأولوية، مع إشراك مختلف الفاعلين، خاصة المجتمع المدني.

VII. الحكامة والشفافية والتتبع

في إطار تنفيذ مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 في شقه المتعلق بتعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي، تعتمد وزارة الاقتصاد والمالية مقاربة شمولية ومندمجة لتدبير المالية العمومية والتي ترتكز على النتائج. وتهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز الفعالية والنجاعة وانسجام السياسات العمومية، وتحسين جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين وكذلك تعزيز مسؤولية المدبرين. وتعتمد هذه المقاربة على مجموعة من الآليات على غرار البرمجة متعددة السنوات وتدبير البرامج والتدبير الميزانياتي المرتكز حول النتائج.

ونتيجة لذلك عرف الاستثمار العمومي تطورا نوعيا على مستوى المنهجية المتبعة لبرمجة المشاريع أخذا بعين الاعتبار الخصوصيات القطاعية وكذا نوعية المشاريع المزمع إنجازها، حيث يتم العمل أولا على احترام القواعد المعتمدة في برمجة اعتمادات الاستثمار، خصوصا انسجام هذه المشاريع مع الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة على مستوى كل قطاع وزاري وإلزامية إنجاز الدراسات التقنية القبلية وتعبئة وتصفية الوعاء العقاري المخصص لهذه المشاريع.

وموازاة مع ذلك، تحرص وزارة الاقتصاد والمالية على إرساء حكامة خاصة بنفقات الاستثمار من خلال إعطاء الأولوية لبرمجة الالتزامات المتعلقة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، خاصة تلك التي كانت موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك أو مبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة. كما تأخذ بعين الاعتبار برمجة نفقات الاستثمار القدرات الفعلية للقطاعات الوزارية والمؤسسات على تدبير المشاريع الاستثمارية، وكذا إلى مستويات التنفيذ الميزانياتي للمشاريع، بما فيها معدلات ترحيل الاعتمادات المخصصة للاستثمار من سنة لأخرى.

بالإضافة لذلك، تعمل لجان البرمجة والنجاعة تعمل على مناقشة المشاريع الاستثمارية مع القطاعات المعنية لتشمل كل الجوانب التي تخص النجاعة والأثر والكلفة، وكذا نوعية التمويل بما يتناسب والسياسة المالية المعتمدة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه، وفي إطار إعمال المقاربة الجديدة لتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية، بما فيها الشق المتعلق ببرمجتها وتتبع تنفيذها، عملت الوزارة على تطوير نظام معلوماتي خاص يمكن من إحداث قاعدة بيانات للمشاريع الاستثمارية الممولة كليا أو جزئيا من ميزانية الدولة والتتبع المادي والمالي لتنفيذ هذه المشاريع.

وعلى صعيد آخر وفي إطار تعزيز الشفافية والمساءلة، تعتمد وزارة الاقتصاد والمالية نظامًا يساعد على تتبع وتقييم الأداء، يهدف إلى تعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتحسين فعالية النفقات العمومية من خلال اعتماد مقاربة الميزانية المبنية على النتائج. ويمكن هذا النظام من إعداد مشاريع نجاعة الأداء وتقارير الأداء السنوية من أجل تقييم مدى تحقق الأهداف المبرمجة والوقوف على مستوى الإنجاز الفعلي للبرامج، ومدى التقدم المحرز في تحقيق النتائج.

إضافة إلى ذلك، تنجز الوزارة، بتعاون مع شركاء دوليين أو هيئات مستقلة، دراسات لتقييم السياسات العمومية، وتركز هذه الدراسات على تحليل معمق لبرامج محددة للاستثمار العمومي، وتساهم في توجيه القرار العمومي وتحسين فعالية السياسات العمومية ومردوديتها.

أما على مستوى التقييم التشاركي، فإن وزارة الاقتصاد والمالية تعمل على توسيع دائرة الفاعلين في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، بما في ذلك إشراك البرلمان والمجتمع المدني والخبراء. ويُعتبر إدماج آليات التقييم التشاركي واستثمار مخرجات التقارير البرلمانية، خاصة تقارير تقييم السياسات العمومية، ركيزة أساسية لتحسين اتخاذ القرار المالي وتوجيه الموارد العمومية بشكل أكثر نجاعة.

وتعمل الوزارة، في هذا الإطار، على تعزيز التنسيق مع المؤسسة التشريعية، وذلك من خلال التفاعل مع تقارير اللجان البرلمانية، خصوصًا تقارير اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية، والتي تمثل أداة مهمة لرصد أثر البرامج العمومية واقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة. وتحرص الوزارة على أخذ هذه التقارير بعين الاعتبار عند إعداد قوانين المالية.

كما تسعى الوزارة إلى إشراك مختلف الفاعلين من خلال آليات متعددة، مثل الورشات التشاورية مع القطاعات الوزارية، وكذا التفاعل مع تقارير المؤسسات الدستورية ذات الاختصاص (مجلس المنافسة، المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي...). كما تعمل على تعزيز نشر المعطيات المالية المفتوحة وتمكين المواطن من الاطلاع والمساهمة في النقاش العمومي المتعلق بالسياسات المالية، كمدخل لتكريس الشفافية والتقييم التشاركي.

وفي هذا الإطار، والتزاما بمبادئ الشفافية والبيانات المفتوحة، تقوم الوزارة بنشر مجموعة من التقارير الرسمية، مثل مشاريع قوانين المالية، وتقارير الأداء، وقوانين التصفية، بالإضافة إلى تقارير تحليلية حول النفقات العمومية والموارد الجبائية والدين العمومي. كما تقوم بإصدار وثائق مبسطة موجهة للمواطنين مثل "ميزانية المواطن". من جهة أخرى، تشارك الوزارة في إغناء البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة .(data.gov.ma) والتي تتيح تحميل المعطيات المالية بصيغة تحليلية قابلة للاستغلال.

VII. خلاصات ختامية واستشرافية

أبان الاقتصاد المغربي خلال السنوات الأخيرة، عن قدرته على الصمود لمواجهة الصدمات الخارجية المتعددة، مما يظهر قابليته للتكيف والانتعاش. ويعد هذا الصمود نتيجة للجهود المبذولة من قبل المغرب لتنويع اقتصاده. وبفضل اعتماد سياسات ملائمة واستباقية في القطاعات الرئيسية، مثل الفلاحة والصناعة والسياحة والبنيات التحتية، نجح المغرب في خلق الظروف الملائمة لتنمية اقتصادية قادرة على الصمود في سياق إقليمي وعالمي سريع التطور.

وبالموازاة مع ذلك، يعمل المغرب على مواجهة التحديات الكبرى من أجل إرساء معالم تنمية شاملة ومستدامة مرتكزة على تعزيز الدولة الاجتماعية لتحسين العيش الكريم لمواطنيها وتنمية رأسمالها البشري، تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله. فضلا عن ذلك، ولمواجهة التغيرات المناخية، يعمل المغرب على تسريع تنفيذ مشاريع كبرى تهدف إلى ضمان أمنه المائي. كما تبذل جهود حثيثة لتعزيز سيادة بلادنا في مجال الطاقة من خلال تسريع تنمية الطاقات المتجددة وإطلاق خريطة طريق جديدة لتطوير الهيدروجين الأخضر. كما تعمل المملكة على تنويع روافد التحول الاقتصادي في ظل التغيرات التكنولوجية والبيئية الحالية. ومن خلال وضع مجموعة من الإجراءات لتعزيز التحول الرقمي، والانتقال الأخضر وتنمية الاقتصاد الأزرق، تهدف بلادنا إلى اغتنام الفرص الجديدة المتاحة مع الاستجابة للتحديات الملحة المطروحة.

ومن شأن هذه الدينامية الاقتصادية تعزيز استمرارية النمو المضطرد للمداخيل الجبائية على المدى المتوسط، مما سيساهم في توفير الهوامش الميزانياتية الضرورية لتمويل مختلف السياسات والاستراتيجيات القطاعية، وفي مقدمتها بناء الدولة الاجتماعية موازاة مع تقليص حجم المديونية وتعزيز التوازن المالي، وذلك وفقا لمقاربة شمولية ترتكز على التكامل والانسجام بين الأبعاد المالية والرهانات

الاقتصادية والتحديات الاجتماعية ومتطلبات مواجهة السياقات والتأثيرات الظرفية بما يضمن التوفيق بين ضرورة ضبط التوازنات الماكرو اقتصادية وتنزيل الأوراش التنموية.

وهكذا، وتحصينا لمسار استدامة المالية العمومية لبلادنا، واستنادا إلى رهانات الظرفية الاقتصادية الدولية والوطنية وعلى أساس تسريع وتيرة إنجاز البرامج الاستثمارية ومواصلة تنزيل الإصلاحات الكبرى تطمح الحكومة إلى:

- تحقيق نسب نمو الناتج الداخلي الخام تبلغ 4,5% سنة 2026 و4,2% سنة 2027.
- حصر العجز الميزانياتي، برسم نفس السنوات، في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام .
- التحكم في متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة، في حدود 2%.

ويبقى استمرار هذا المسار التنموي الطموح رهينا بالحفاظ على استقرار الإطار الماكرو- اقتصادي بما يضمن مواصلة المجهود الميزانياتي الكفيل بتلبية متطلبات الأوراش الاجتماعية والاقتصادية المفتوحة.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تضع الحكومة تحفيز الاستثمار العمومي والخاص ضمن أولوياتها، حيث تم إطلاق العديد من الأوراش الكبرى تشمل عدة مجالات بغية ترسيخ مكانة بلادنا كقطب إقليمي ودولي جاذبا للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وفي هذا الصدد، أعطى الميثاق الوطني للاستثمار، الذي تنكب الحكومة على تنزيله وفقا لرؤية جلالة الملك، دفعة ملموسة لدينامية الاستثمار الخاص في العديد من القطاعات بجل أقاليم وعمالات المملكة، تبرهن على أن الأوراش والبرامج التي وضعتها الحكومة وبدأت تؤتي أكلها في عدد من القطاعات، أصبحت عاملا محفزا لاستقطاب الاستثمارات. فقد أسهم هذا الزخم في تحسن ترتيب المغرب في جملة من المؤشرات الدولية المتعلقة بمناخ الأعمال وثقة الاستثمار، مما سيزيد من الإشعاع الدولي للاقتصاد المغربي وجاذبيته الاستثمارية.

ويبقى الحفاظ على هذه الدينامية الصاعدة رهينا بمواصلة دعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ودعم المبادرة المقاولاتية، إذ ستتواصل دينامية بلورة حزمة طموحة ومندمجة من التدابير المندرجة في إطار خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال. لهذه الغاية، من المنتظر مواصلة مواكبة وتسهيل عملية الاستثمار والمبادرة المقاولاتية، وتعزيز التنافسية الوطنية، ودعم الأخلاقيات والنزاهة ومكافحة الفساد، وتطوير بيئة ملائمة لريادة الأعمال والابتكار.

كما سيتم الحرص على مواصلة توجيه الاستثمارات للقطاعات الحيوية ذات الأولوية من قبيل الطاقات المتجددة والماء والصناعة الغذائية، والتي من شأنها، كما شدد جلالة الملك على ذلك، الإسهام في إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الإستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية.

ومن جهة أخرى، يترجم إسناد تنظيم كأس العالم لسنة 2030 للمغرب، في إطار الترشيح المشترك مع إسبانيا والبرتغال شهادة تميز وثقة من لدن الشركاء الإقليميين المباشرين للمغرب بصفة خاصة، والمجتمع السياسي والمالي والرياضي العالمي بصفة أشمل، في الاستثمارات العمومية الضخمة والإصلاحات السياسية والمؤسساتية والقطاعية التي تطبع المسار التنموي للمملكة.

ويشكل تنظيم هذه التظاهرة الرياضية العالمية حافزا على رفع الرهانات متعددة الأبعاد، مع ما يتطلب ذلك من إرساء منظومة موحدة للعمل الجماعي المشترك وتحقيق التقائية المبادرات والتدخلات وانسجام برمجتها في تكامل للأدوار بين مختلف الأطراف المتدخلة لتسريع تنزيل جميع الأوراش الاستراتيجية والمهيكلة المتعلقة بتنظيم هذه التظاهرة الدولية التي ستأثر لا محالة إيجابيا على الاقتصاد الوطني من خلال جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتوفير فرص الشغل في مختلف القطاعات.

وارتباطا بمجال الشغل، جعلت الحكومة من إحداث فرص الشغل القارة والنوعية، الهدف الأساسي لكل السياسات والبرامج القطاعية ذات الصلة، والمعيار الأساسي لقياس نجاعة التدخلات العمومية. وتنزيلا للدعامات الاستراتيجية لخارطة الطريق الجديدة للتشغيل، سيمكن تشجيع الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية وتنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية من إعطاء دفعة قوية لإحداث فرص الشغل. كما ستفعل حزمة من الإجراءات ذات الأثر الميداني على المدى القريب والمتوسط، لتسريع وتيرة تنزيل البرامج المنتجة لفرص الشغل، مع الحفاظ على فرص الشغل بالعالم القروي ودعم القطاع الفلاحي.

ونظرا لأهمية الاستثمار في العنصر البشري، سيتم توسيع نطاق برامج إنعاش التشغيل لغير حاملي الشهادات، مع تقوية منظومة التكوين بالتدرج المهني للرفع من عدد المتدربين.

وفي مجال تعزيز التعاون مع مجلس المستشارين، وتنفيذا لمقتضيات الدستور (الفصل 70 و101) الرامية الى تعزيز مساهمة البرلمان، بمجلسيه، في تقييم السياسات العمومية وذلك ترسيخا لمبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، تضمن القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية مجموعة من التوجيهات التي من شأنها تعزيز دور البرلمان في النقاش الميزانياتي.

وتماشيا مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، يتم حاليا دراسة إدخال عدد من التعديلات على القانون التنظيمي لقانون المالية والتي تشمل مجموعة من المحاور ومن بينها المحور المتعلق بتقوية دور البرلمان، بمجلسيه، في إعداد وتنفيذ قوانين المالية. وترتكز الإصلاحات المنتظرة في هذا الصدد على ما يلي:

- توضيح مسطرة وكيفيات دراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل عبر تأطير شروط اللجوء إلى مشاريع قوانين المالية المعدلة وتقليص الجدول الزمني لدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل، وتكريس الاختصاص الحصري للجان البرلمانية المكلفة بالمالية لدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل مع تأطير طبيعة التعديلات المقدمة بشأنه؛
- إدراج أحكام جديدة تتعلق بقانون التصفية، تهم التقليص التدريجي لآجال إيداع مشروع قانون التصفية وتأطير أجل التصويت عليه بالبرلمان؛
- إغناء الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية للسنة بمذكرة حول الإطار الميزانياتي متوسط الأجل؛
- تعزيز منهجية نجاعة الأداء من خلال تقديم تقارير نجاعة الأداء المتعلقة بالسنة السابقة إلى اللجان البرلمانية المعنية مرفقة بمشاريع ميزانيات القطاعات الوزارية؛
- تكريس نزع الصفة المادية عن عملية إيداع وإحالة وإرسال الوثائق المتعلقة بإعداد وتقديم قوانين المالية.

ومن شأن هذه التعديلات تكريس دور القانون التنظيمي لقانون المالية باعتباره نواة صلبة لتدبير حديث للمالية العمومية، يستهدف نجاعة الأداء ويستجيب للمتطلبات المطردة ويتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

صور اللقاء

الجلسة رقم 10 :

وزارة الصناعة

والتجارة

أرضية المناقشة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⴱⴰⵕⵍⴰⵎⴰ ⵏ
ⴰⵙⵇ ⵇⵉⵎ ⵏ ⵉⵎⵛⵛⵉⵡⴰⵕ

وزارة الصناعة والتجارة

الاثنين 26 مايو 2025 - الرباط

بعض الأسئلة قصد المناقشة

هذا اللقاء -المقابلة- هو أداة من أدوات تقييم السياسة العمومية على غرار أدوات أخرى كالاستبيان وتحليل النتائج وغيرها، بحيث يهدف إلى تجميع المعطيات الموضوعية التي تسمح للبرلمان بإصدار أحكام حول فعاليتها ومدى تحقيق أهداف الخطط والاستراتيجيات الوطنية المتخذة في مجال الاستثمار والتشغيل وإبراز نقط الضوء ونقط الضعف انطلاقا من الأسئلة التالية:

I. أسئلة حول الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي للسياسة العمومية في مجالي الاستثمار والتشغيل:

1. ما هو الإطار الاستراتيجي الذي يؤطر تدخل وزارة الصناعة والتجارة في مجالي الاستثمار والتشغيل؟ وكيف ينسجم مع مقتضيات النموذج التنموي الجديد؟
2. ما هي الأهداف المسطرة في الرؤية الصناعية للمملكة (مثل: مخطط التسريع الصناعي، صنع في المغرب 2025) على مستوى خلق مناصب الشغل وتحفيز الاستثمار؟
3. كيف تضمن الوزارة التنسيق المؤسساتي مع باقي القطاعات الوزارية والهيئات الجهوية والقطاع الخاص فيما يتعلق بتنزيل السياسات الصناعية؟
4. ما هي الهيئات أو الأجهزة التي تساهم في حكامة وتتبع تنفيذ برامج الوزارة ذات العلاقة بالتشغيل والاستثمار؟

---

1 مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

II. أسئلة حول الاستثمار الصناعي وتحفيز المقاولات:

5. ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة لتبسيط وتيسير ولوج المستثمرين للقطاع الصناعي؟
6. كيف يتم تحديد القطاعات الصناعية ذات الأولوية من حيث الجاذبية الاستثمارية والتشغيلية؟ وما هو موقع الجهات ضمن هذه الأولويات؟
7. ما مدى نجاعة البرامج التحفيزية والمالية والجبائية التي توفرها الوزارة للمقاولات الصناعية (صندوق التنمية الصناعية، دعم البحث والتطوير...)؟
8. ما هي الاستراتيجية المتبعة لضمان الإدماج الفعلي للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الناشئة في سلاسل القيمة الصناعية؟

III. أسئلة حول واقع التشغيل الصناعي وربط التكوين بسوق الشغل:

9. ما هو تقييم الوزارة لأثر السياسات الصناعية على سوق الشغل من حيث الكم والنوع؟ (خلق فرص الشغل، الشغل اللائق، استقرار العمالة...)
10. ما مدى فاعلية التنسيق بين وزارتكم ومكتب التكوين المهني والتعليم العالي لضمان مواءمة البرامج التكوينية مع حاجيات سوق الشغل الصناعي؟
11. ما هي الإجراءات المعتمدة لتثمين الكفاءات الوطنية داخل النسيج الصناعي وتقليص الاعتماد على الكفاءات الأجنبية في بعض المهن التقنية الدقيقة؟
12. كيف يتم إدماج الشباب والنساء والفئات الهشة في برامج التشغيل الصناعي؟ وهل هناك آليات تمييز إيجابي على هذا المستوى؟

IV. أسئلة حول الرقمنة والابتكار الصناعي وعلاقتهما بالاستثمار والتشغيل:

13. ما مدى اندماج التحول الرقمي في السياسات الصناعية؟ وهل تم تطوير استراتيجيات وطنية لدعم الصناعة؟
14. ما هي آليات تشجيع الابتكار الصناعي والبحث التطبيقي الموجه للصناعة؟
15. هل توجد شراكات فعالة مع الجامعات والمراكز البحثية؟
16. كيف تؤثر الدينامية الرقمية والذكاء الاصطناعي التشغيل الصناعي؟ وهل هناك برامج للمواكبة الاجتماعية والاقتصادية لهذا التحول؟

V. أسئلة حول التقائية السياسات العمومية والعدالة المجالية:

17. كيف تضمن الوزارة التقائية سياساتها مع الاستراتيجيات القطاعية الأخرى (الفلاحة، اللوجستيك، الطاقات المتجددة...) لتحقيق التكامل وتحفيز الاستثمار المنتج؟
18. ما مدى مراعاة البعد الجهوي في السياسات الصناعية؟ وهل هناك توزيع عادل ومندمج للمناطق الصناعية على مختلف الجهات؟
19. ما هي حصيلة برامج الوزارة في الجهات المهمشة أو الأقل دينامية اقتصادياً؟ وهل توجد آليات لتحفيز الاستثمار بها بشكل خاص؟

VI. أسئلة حول التتبع والتقييم والأثر الاجتماعي والاقتصادي:

20. ما هي المؤشرات المعتمدة لتقييم أثر السياسات الصناعية على التشغيل والاستثمار؟ وهل يتم اعتماد آليات تقييم مستقلة أو تشاركية؟

---

3 مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

21. هل يتم نشر تقارير دورية عن إنجازات البرامج والمخططات الصناعية؟ وما مدى إمكانية الولوج إلى هذه المعطيات من طرف الباحثين والفاعلين الترابيين؟

22. ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي الملموس لبرامج الوزارة خلال العقد الأخير؟ وهل تم القيام بدراسات تقييمية على مستوى الأثر الميداني؟

VII. أسئلة ختامية واقتراحات استراتيجية:

23. ما هي أبرز الإكراهات التي تواجهها الوزارة في تنفيذ السياسات العمومية في مجال الصناعة والتشغيل؟ (مالية، بشرية، تنظيمية، تشريعية...)

24. ما هي الأولويات التي تقترحها الوزارة لتقوية الاندماج الصناعي والاستثمار المولد لمناصب الشغل خلال الخمس سنوات القادمة؟

25. هل لدى الوزارة رؤية استراتيجية لتوطين صناعات المستقبل (الطاقة، التكنولوجيا الحيوية، الاقتصاد الأخضر...)؟ وما هو تصورها لتأطير هذا التحول تشريعياً ومؤسساتياً؟

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴳⵔⵉⴷ ⴷ ⵓⵙⵖⵏⵣⵉ

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'INDUSTRIE ET DU COMMERCE

مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

اجتماع 26 ماي 2025

أجوبة السيد الوزير

❖ الأهداف المسطرة في الرؤية الصناعية:

بفضل الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذا السياسات الصناعية الطموحة المتعاقبة، التي أثمرت عن تحويل القطاع الصناعي إلى دعامة استراتيجية للسيادة الاقتصادية للمملكة، وقد تجلى ذلك في إنجازات ملموسة شملت الاندماج الفعال في سلاسل القيمة العالمية، وتطوير القدرات، والارتقاء بمستوى التنافسية، فضلا عن دوره الهام في خلق فرص العمل، وتحفيز الاستثمار، وتنمية الصادرات، وتحديث البنية التحتية واللوجستية، وتنمية الكفاءات الوطنية.

فعلى مدى ربع قرن، حققت الصناعة المغربية نتائج متميزة تمثلت في تضاعف عدد مناصب الشغل في القطاع الصناعي ليبلغ أكثر من مليون أجير سنة 2024. بالإضافة إلى تضاعف عدد المقاولات الصناعية ليصل إلى ما يناهز 12779 مقاولة، ورافق هذا النمو ارتفاعا استثنائيا في رقم معاملات القطاع بما فيه رقم المعاملات الموجه للتصدير والذي حقق ما يناهز 398 مليار درهم سنة 2024.

وقد استقطب القطاع الصناعي المغربي استثمارات أجنبية مباشرة تجاوزت قيمتها 16.5 مليار درهم خلال عام 2024، وهو ما يمثل نسبة تقدر بنحو 37.6% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

❖ الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة لتبسيط وتيسير ولوج المستثمرين للقطاع الصناعي:

- نشر 17 قرار إداري على البوابة الإلكترونية " idarati. ma" منها 13 منشور في الجريدة الرسمية :

✓ 7 قرارات: متعلقة بالمرسوم رقم 2.22.385 بتحديد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها 30 يوما؛

✓ 6 قرارات: متعلقة بالمرسوم رقم 2.22.386 بتحديد لائحة القرارات الإدارية التي تقتضي معالجة الطلبات المتعلقة بها تمديد الأجل القانوني المحدد لتسليمها، لإنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي.

- تعميم دوريات للسيد وزير الصناعة والتجارة على كافة الهياكل المركزية واللامركزية التابعة لهذه الوزارة، لدعوتها إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تفعيل متطلبات القانون 55.19؛
- تنظيم عدة لقاءات وورشات عمل داخلية تروم تحسيس مختلف الهياكل الإدارية المركزية واللاممركزة المذكورة لضمان التنسيق والتنفيذ الفعال لمقتضيات القانون 55.19؛
- مراجعة وتحيين المساطر الإدارية المنشورة على البوابة الوطنية "idarati. ma ";
- نشر المراسيم المحددة لقائمة المستندات والوثائق المطلوبة من المرتفقين لمعالجة طلباتهم المتعلقة بالأكياس البلاستيكية في الجريدة الرسمية؛
- في طور إعداد المراسيم المتعلقة النصوص التنظيمية المنظمة للقرارات والمحددة للائحة المستندات والوثائق المطلوبة لمعالجة طلبات المرتفقين للقرارات الإدارية الأخرى الصادرة عن الوزارة المنشورة على مستوى البوابة الوطنية "idarati.ma";
- مواصلة عمليات تبسيط ورقمنة المساطر والإجراءات الإدارية الصادرة عن الوزارة، والمنشورة على مستوى البوابة الإلكترونية " idarati. ma ";
- مساهمة الوزارة في أشغال اللجنة التقنية الإدارية المكلفة بتبسيط المساطر الإدارية، بخصوص تبسيط 22 قرار إداري يهم اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- مساهمة الوزارة في كل أعمال الدراسة المتعلقة بتبسيط وتحسين مسار المستثمر في إطار تراخيصه، وخاصة تلك المتعلقة بمشروع نموذجي يتعلق بافتتاح مصنع في منطقة صناعية.

❖ تقييم الوزارة لأثر السياسات الصناعية على سوق الشغل:

يجب التأكيد أن الصناعة الوطنية حظيت تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بأولوية قصوى على مدى العقدين الأخيرين بفضل المخططات الصناعية المتعددة، وذلك نظرا لدورها في ديمومة مناصب الشغل المحدثة، وكذا القيمة المضافة التي تنتجها، بالإضافة إلى دورها الهام حاليا في تحقيق السيادة الوطنية في العديد من السلع والمنتجات الأساسية لبلادنا.

وقد مكنت المخططات المتعاقبة وتعدد اتفاقيات التبادل الحر المبرمة من تموقع المملكة المغربية بشكل واضح على الخريطة الاستثمارية الدولية كوجهة صناعية ذات مصداقية وتنافسية حقيقية.

وهو ما أكد عليه جلالته في رسالته السامية الموجهة للمشاركين في اليوم الوطني الأول للصناعة في 29 مارس 2023. (مقتطف من الرسالة) :[...] **لقد سجل المغرب تقدما هاما في القطاع الصناعي على مدى العقدين الأخيرين بفضل اعتماد الصناعة المغربية لمبدأ الانفتاح الاقتصادي العالمي واستنادها إلى استراتيجيات طموحة وواضحة، نابعة من رؤية مجالية شاملة[...].**

بعض إنجازات الصناعة منذ ربع قرن:

- أكثر من مليون أجير سنة 2024؛
- 12779 مقاولة (تضاعف 2,8 مرة مقارنة مع سنة 1999)؛
- رقم المعاملات 801 مليار درهم سنة 2022 (تضاعف 4,3 مرة)؛
- الصادرات الصناعية 398,1 مليار درهم سنة 2024 (تضاعف 6,5 مرة مقارنة مع سنة 1999) ما يمثل 87,5% من صادرات السلع؛
- ما يقارب 16,5 مليار درهم من مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2024 (37,6% من إجمالي الاستثمارات).

❖ التنسيق بين الوزارة ومكتب التكوين المهني والتعليم العالي: يتجلى فيما يلي:

1. **المدن الجهوية للمهن والكفاءات (CMC) الاثني عشر (12)** المنصوص عليها في خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني، والتي ساهمت فيها الوزارة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والجمعيات المهنية الصناعية المعنية في وضع خرائط التكوين الخاصة بقطاع الصناعة، ويتوقع أن توفر 12 مدن المهن والكفاءات هاته، والتي تم انطلاق التكوين ب 7 مدن منها، ما يقارب 7140مقعد بيداغوجي مخصص للصناعة، و ما يقارب من 83 برنامج تكويني صناعي والتي تأخذ بعين الاعتبار إحداث مهن جديدة في التكوين المهني (صيانة السيارات الهجينة/الكهربائية،...)، وفي هذا الإطار ساهمت هذه الوزارة في وضع أربع (4) مصانع بيداغوجية صناعية بأربع مدن المهن والكفاءات سيستفيد منها حوالي 3400 متدرب في السنة، وتهم هاته المصانع البيداغوجية أربع أنشطة صناعية موزعة كالتالي:

✓ إنتاج عصائر الحمضيات ومشتقاتها بمدينة المهن والكفاءات بأكادير (جهة سوس ماسة): سيستفيد من هذا المصنع حوالي 1000 متدرب، وما يقارب 36 برنامج تكويني في 9 مجالات نذكر منها الهندسة الكهربائية والميكانيك والتبريد والهندسة الحرارية وغيرها؛

✓ إنتاج الجبن في مدينة المهن والكفاءات بالناظور (جهة الشرق): سيستفيد من هذا المصنع ما يقارب 600 متدرب، وما يقارب 23 برنامج تكويني في 7 مجالات نذكر منها الهندسة الكهربائية، الهندسة الحرارية والمهن العامة للصناعة، وغيرها؛

✓ تجميع السيارة الكهربائية في مدينة المهن والكفاءات بطنجة (جهة طنجة – تطوان – الحسيمة): سيستفيد من هذا المصنع ما يقارب 800 متدرب وعدة برامج تكوينية (29) في 6 مجالات، خاصة فيما يتعلق بمهن صناعة السيارات والهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية، المهن العامة للصناعة وغيرها؛

- ✓ أما المصنع البيداغوجي للصناعة 4.0 التابع لمدينة المهن والكفاءات بالدار البيضاء (جهة الدار البيضاء – سطات): من المتوقع أن يستفيد من هذا المصنع ما يقارب 1000 متدرب وحوالي 36 برنامجا تكوينيا في 7 مجالات نذكر منها الهندسة الكهربائية والهندسة الميكانيكية والمهن العامة للصناعة، وغيرها.

2. **إبرام اتفاقية شراكة إطار بين هذه الوزارة والوزارة المكلفة بالتعليم العالي والاتحاد العام لمقاولات المغرب** تتعلق بتعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العالين لدعم تطوير الصناعة الوطنية، والتي ستمكن من وضع جهاز تكوين يتمحور حول:

- ✓ تكييف عرض التكوين الحالي مع الحاجيات من الكفاءات المحددة؛
- ✓ الإدماج التدريجي لوحدات التكوين المتعلقة بالمهارات الذاتية والإنتاج المستدام والصناعة 4.0؛
- ✓ إشراك المصنعين في تحسين عروض التكوين التي تقدمها الجامعات، ولا سيما لقطاعي صناعة السيارات وصناعة أجزاء الطائرات.

وقد مكنت التوصيات المتعلقة بتحسين وتنويع عرض التكوين في التعليم العالي من إدخال وحدات تكوينية جديدة على مستوى طلبات الاعتماد الخاصة بأسلاك مهندس الدولة، الماستر والاجازة، وإحداث 6 شعب تكوينية جديدة على مستوى 20 مؤسسة للتعليم العالي وتهم هاته الشعب عدة تخصصات مثل الذكاء الاصطناعي، أنترنت الأشياء (Internet des Objets)، تصميم وتطوير المنتجات الصناعية.

❖ إدماج الشباب والنساء والفئات الهشة في برامج التشغيل الصناعي:

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية والتي وضعت قضية المرأة في صلب أولويات الإصلاحات المؤسساتية بالمملكة، وهو ما تجلى في خطاب العرش لشهر يوليوز 2022 الذي شدد فيه جلالته على الأهمية البالغة لتمكين المرأة كهدف حاسم لنهضتها والمساهمة في تنمية البلاد، تعمل وزارة الصناعة والتجارة على إدماج مقاربة النوع في كافة استراتيجياتها وبرامجها، ويأتي ذلك في إطار تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وإزالة الحواجز القانونية التي تحول دون مشاركتها الاقتصادية، وبذلك المساهمة في تحقيق أهداف وتوصيات النموذج التنموي الجديد الذي يروم لتحقيق معدل نشاط نسائي يقدر ب 45% في أفق 2035.

ولقد حققت بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مكتسبات مهمة في مجال تعزيز حقوق المرأة ودورها في المجتمع، حيث أصبحت ركيزة أساسية في تطوير القطاع الصناعي، إذ تمثل النساء 44% من القوى العاملة في هذا القطاع، مما يعكس مساهمتهن الكبيرة، وتشهد نسب التأنيث ارتفاعا ملحوظا في قطاعات مثل النسيج (63%)، والصناعات الغذائية (46%)، وصناعة السيارات (43%)، وعلى الصعيد الجهوي، سجلت معظم جهات المملكة نسب تأنيث تجاوزت 30%.

وفيما يخص تحقيق المناصفة في التشغيل بالقطاع الصناعي حسب الفئات المهنية، فقد ارتفعت نسبة النساء في جميع الفئات المهنية بما لا يقل عن 5 نقاط بين عامي 2013 و2023، ونتيجة لذلك، ازدادت حصة النساء في المناصب الأعلى دخلا، مما يشير إلى أنهن خلال العقد الأخير أصبحن يتولين بشكل أكبر المناصب المؤهلة ومناصب المسؤولية، مما يعكس التقدم الواضح في تمكين المرأة داخل القطاع الصناعي.

كما سجل القطاع المهيكل للتجارة والتوزيع معدل تأنيث بلغ 32% سنة 2023.

❖ تشجيع الابتكار الصناعي وتفعيل الشراكات في هذا المجال:

أطلقت الوزارة العديد من الأوراش والمشاريع، بهدف خلق بيئة ملائمة لتطوير الصناعة المغربية من خلال رافعة البحث والتطوير والابتكار، تضم المقاولات والمقاولات الناشئة الصناعية والمنظومات الصناعية وحاملي المشاريع والجامعات والمراكز التقنية ومراكز البحث والتطوير، والتطوير التكنولوجي وهياكل الدعم من ضمنها برنامج دعم الابتكار الصناعي.

في هذا الصدد، تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة ببرنامج دعم الابتكار الصناعي في 14 شتنبر 2022 بين هذه الوزارة ووزارة الاقتصاد والمالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والوكالة الوطنية لدعم المقاولات الصناعية قصد مساندة مشاريع الابتكار والبحث والتطوير في القطاعات الصناعية التي تتولى إنجازها المقاولات الصناعية، والمقاولات الصناعية الناشئة، لتعزيز قدرتها التنافسية وتحسين مستوى أدائها.

ويشكل هذا البرنامج عرض متكامل يهدف إلى دعم المقاولات الصناعية خلال عملية البحث والتطوير ووضع النماذج الأولية، مع إطلاق المرحلة التجريبية قبل بلوغ مرحلة التصنيع، حيث يتمحور البرنامج المذكور حول العروض التكميلية الثلاث التالية:

- العرض 1: دعم تثمين براءات الاختراع :دعم التثمين الصناعي / التجاري لبراءات الاختراع من خلال الدعم المالي بنسبة 80٪ ، بحد أقصى: (1) مليون درهم لكل مشروع .
- العرض 2 : دعم البحث والتطوير الصناعي /مشاريع الابتكار : دعم مشاريع البحث والتطوير / الابتكار المتعلقة بتطوير منتجات / عمليات جديدة ، من خلال دعم مالي بنسبة 60٪ ، بحد أقصى : 4 مليون درهم لكل مشروع.

العرض 3: دعم التصنيع في المرحلة التجريبية: دعم التصنيع في المرحلة التجريبية للمنتجات المبتكرة، من خلال دعم مالي بنسبة 30٪، بحد أقصى: 5 مليون درهم لكل مشروع

كما قامت وزارة الصناعة والتجارة بدعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار (clusters) حيث يهدف هذا الورش إلى خلق فضاء للتعاون بين الفاعلين الاقتصاديين (المقاولات، مراكز ومؤسسات التكوين والبحث)، قصد تطوير مشاريع تعاونية ابتكارية ذات مضمون عالي متعلق بالبحث التنموي والتطوير.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إلى حدود اليوم ، دعم 13 قطب للتنافسية والابتكار من خلال صندوق الدعم السالف الذكر بغلاف مالي إجمالي يقارب 163,29 مليون درهم، في مجموعة من القطاعات الصناعية والتكنولوجية (صناعة الطيران والإلكترونيك والميكاترونيك والطاقات المتجددة والتنمية المستدامة والطاقات المستخرجة من الكتلة الحيوية (la biomasse) وتثمين النفايات الطبيعية والنسيج (دينيم والمنسوجات التقنية) والصناعات الغذائية ومستحضرات التجميل وتثمين المنتوجات البحرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأخيرا في مجال الأجهزة الطبية ومجال الطب الحيوي وصناعة السكك الحديدية والهيدروجين الأخضر وتثمين الموارد الطبيعية وبناء وإصلاح/صيانة السفن.

قامت هذه الوزارة أيضا بإطلاق برنامج إنجاز مجمعات الابتكار وذلك بشراكة مع الوزارة المكلفة بالبحث العلمي، والجامعات المغربية ويتجلى الهدف الأساسي من خلال هذه المجمعات في توفير بنية تكنولوجية للاستقبال منجزة وفق المعايير الدولية، وإطار للتكنولوجيا ملائم لمشاريع البحث والتطوير وحاملي المشاريع الابتكارية وتشمل حاضنة الأعمال لإيواء المشاريع الابتكارية ومشاتل للمقاولات الابتكارية، خدمات لمواكبة هذه المشاريع ومراكز للبحث التنموي ومكتب لنقل التكنولوجيا.

وهكذا تم إبرام اتفاقية إطار متعلقة بالمخطط التنموي للمراكز التقنية الصناعية للفترة 2023 -2026، والذي يهدف إلى وضع إطار تعاقدي جديد يسمح للدولة بمواصلة دعم تطوير المراكز التقنية الصناعية قصد جعلها منصة تقنية وتكنولوجية من أجل مواكبة المقاولات الصناعية والمقاولات الصناعية الناشئة.

ويبلغ الغلاف المالي المخصص لهذا الغرض، من خلال صندوق دعم المراكز التقنية الصناعية، 250 مليون درهم.

❖ البعد الجهوي:

لابد من التأكيد أن هذه الوزارة تسعى دائما إلى الأخذ بعين الاعتبار العدالة المجالية في كل الاستراتيجيات التي تبلورها والتي من شأنها المساهمة في توزيع مجالي للاستثمارات، لاسيما توطينها بالمناطق النائية نظرا للظروف المعيشية الصعبة التي تواجهها الساكنة التي تتطلع إلى تحسين مستوى عيشها.

أهم التدابير المتخذة:

1. **العمل على توفير عقار صناعي بمختلف عمالات و أقاليم المملكة:**

تعمل هذه الوزارة جاهدة لتوفير مناطق صناعية بأسعار تفضيلية وبمعايير تستجيب لمتطلبات الجودة والاستدامة وجعلها في متناول كافة المستثمرين، سيما تلك التي تم إعدادها في إطار الشراكة مع الدولة، كما تحرص الوزارة أيضا على تقليص

الفوارق المجالية والاجتماعية عبر إنجاز العديد من المشاريع المهمة للبنيات التحتية الصناعية، وضمان توزيع عادل لهذه المشاريع على جميع أقاليم المملكة، وذلك من خلال التدابير المتخذة التالية:

- ✓ تعزيز شبكة المناطق الصناعية، حيث تم العمل على مواكبة، منذ سنة 2021، 32 مشروعا خاصا بالمناطق الصناعية والذي مكن من توفير عرض عقاري مساحته 3705 هكتارا؛
- ✓ توفر رصيد وطني إجمالي من العقار الصناعي يفوق 13.600 هكتارا + مشاريع أخرى في طور التهيئة تقدر مساحتها ب 2475 هكتار بالإضافة إلى المشاريع المرتقبة، في غضون الخمس سنوات المقبلة، على مساحة تقدر ب 3886 هكتار؛
- ✓ تواجد أزيد من 150 بنية استقبال صناعية موزعة على جميع الجهات+ عدد مهم من المشاريع المبرمجة في إطار مخططات التنمية الجهوية التي من شأنها المساهمة في توسيع دائرة المناطق الصناعية؛
- ✓ الالتزام إحداث منطقة صناعية بكل إقليم.

2. **مواكبة الجهات في إعداد مخططات التنمية الجهوية من أجل المساهمة في تمويل مشاريع البنيات التحتية؛**
3. **تشجيع الاستثمارات في القطاعات الصناعية في إطار برنامج «بنك المشاريع» بمختلف جهات المملكة؛**

❖ نشر تقارير دورية عن إنجازات الوزارة:

تعمل الوزارة على التتبع المنتظم والمستمر للبرامج والمخططات الصناعية، وذلك من خلال توفير قاعدة معطيات دقيقة ومؤشرات محينة حول منجزات القطاع الصناعي، وإعداد تقارير تقييم مرحلية ونهائية، بالإضافة إلى إصدار نشرات وتقارير موضوعاتية دورية تسلط الضوء على أداء مختلف القطاعات الصناعية، ويأتي هذا النهج انطلاقا من قناعة راسخة بأهمية التقييم القبلي والبعدي كأداة أساسية لضمان نجاعة البرامج والمخططات.

وفي هذا الإطار، **تعتمد الوزارة منهجية مبنية على مؤشرات واضحة** تمكن من قياس مستوى التقدم في تنفيذ مختلف برامجها، حيث تعمل الوزارة على إعداد لوحات قيادة دورية لتتبع مؤشرات أداء القطاع الصناعي.

ومن بين المؤشرات المعتمدة في هذا السياق، يبرز على وجه الخصوص **الرصد الشهري لمستويات التشغيل في القطاع بما في ذلك عدد مناصب الشغل المحدثة، سواء على الصعيد الإجمالي أو حسب كل قطاع صناعي على حدة.** ويتم هذا التتبع استنادًا إلى **المعطيات الإحصائية التي يوفرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**، مما يسمح للوزارة بالحصول على **صورة محينة ودقيقة حول دينامية التشغيل بالقطاع الصناعي**، ويساهم في **تقييم أداء القطاعات الصناعية**، كما تقوم الوزارة بتتبع الصادرات الصناعية الإجمالية وكذا توزيعها القطاعي، وذلك وفق وتيرة شهرية.

وبالإضافة إلى ذلك، تتتبع الوزارة المؤشرات المتعلقة ببنك المشاريع الصناعية بشكل دوري، ومنها الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة مع المستثمرين، ومبالغ الاستثمار ومناصب الشغل، موزعة حسب القطاعات والجهات.

كما تقوم وزارة الصناعة والتجارة بإعداد "بارومتر الصناعة"، بناء على المسح الصناعي الذي تنجزه بشكل دوري لتسليط الضوء على أداء القطاعات الصناعية وتقديم نظرة عامة حول آفاق تطويرها. ويُعتبر هذا البارومتر مصدرًا أساسيًا للمعطيات ذات الصلة بالقطاع الصناعي على المستوى الوطني، مثل رقم المعاملات، الإنتاج، القيمة المضافة، والاستثمار. بالإضافة إل ذلك، يقدم البارومتر تحليلات موضوعية معمقة تهم مواضيع استراتيجية مثل الصادرات، التشغيل، مقاربة النوع، أصل رأس المال الاجتماعي وهيكلة المقاولات الصناعية.

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'INDUSTRIE ET DU COMMERCE

مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل

مجلس المستشارين

الاثنين 26 ماي 2025

www.mcinet.gov.ma

المحور الأول : الرؤية الملكية السامية والإنجازات الكبرى للمملكة في المجال الصناعي

التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

[...] لقد سجل المغرب تقدما هاما في القطاع الصناعي على مدى العقدين الأخيرين بفضل اعتماد الصناعة المغربية لمبدأ الانفتاح الاقتصادي العالمي واستنادها إلى استراتيجيات طموحة وواضحة، نابعة من رؤية مجالية شاملة [...]

[...] فقد صممت هذه الاستراتيجيات لتجعل من الصناعة رافعة محورية للتنمية الاقتصادية في المغرب، ومصدرا رئيسيا لتوفير فرص الشغل، ومحفزا للاستثمار المنتج وللتصدير، وقاطرة للنمو والتنمية في خدمة المواطن [...]

[...] تمت مواكبتها بشبكة من البنيات التحتية الصناعية واللوجستية والطاقية، وبإصلاحات هيكلية، بهدف تحسين مناخ الأعمال، والرقي بتكوين الكفاءات، والرفع من تنافسية الصناعة المغربية [...]

[...] وبذلك أصبح المغرب اليوم وجهة عالمية لا غنى عنها بالنسبة لقطاعات متطورة كصناعة السيارات، التي تتبوأ فيها بلادنا مركز الريادة على الصعيد القاري [...]

مقتطف من الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة، 29 مارس 2023

المغرب الصناعي : مسار استراتيجي من التأسيس إلى التمكين على مدى عقدين

تصنيع مبني على استراتيجيات أساسية وأهداف طموحة للمغرب

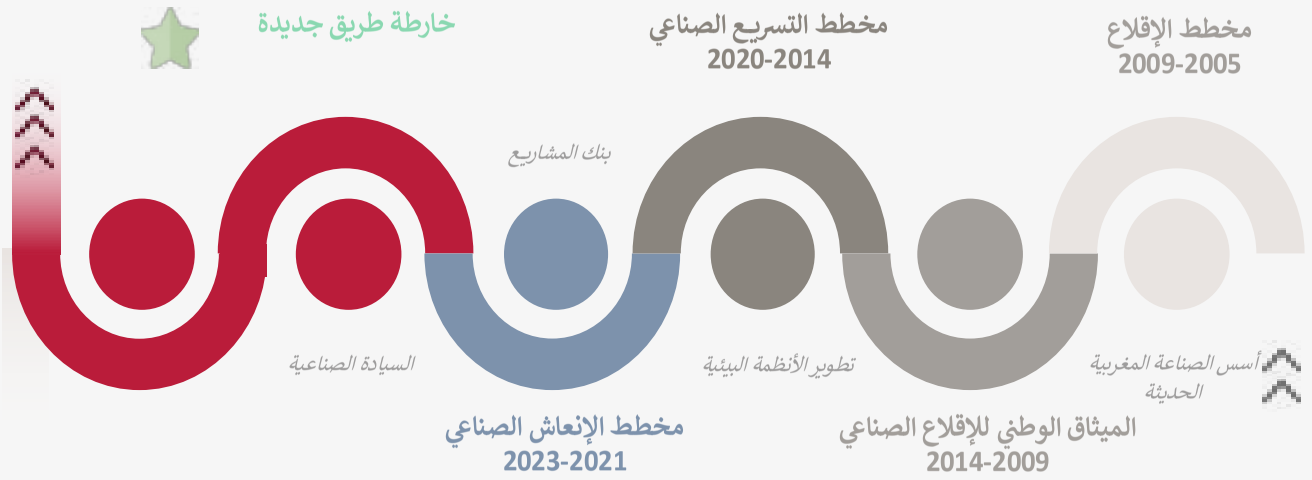

- **مخطط الاقلاع 2005-2009 والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2014** لوضع أسس الصناعة المغربية الحديثة.
- **مخطط التسريع الصناعي 2014-2020** لتعزيز المكتسبات وتسريع عملية التصنيع في المملكة (إنشاء أنظمة بيئية صناعية لصناعة أكثر تكاملاً، وأدوات دعم ملائمة للنسيج الصناعي، وتعزيز المكانة الدولية).
- **مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023** لتأكيد المكانة الصناعية للمملكة وفتح أسواق جديدة، وتحسين تنافسية المملكة، وتثبيت مكانتها كقاعدة صناعية خالية من الكربون.
- **خارطة طريقة صناعية جديدة (قيد الإعداد)** قوامها السيادة، وتعتمد على رافعات استراتيجية تشمل تحفيز الموارد البشرية، وتعزيز البحث والتطوير والابتكار، وتحسين القدرة التنافسية، إلى جانب دعم التنمية المستدامة.

أبرز الأرقام حول الصناعة الوطنية

الصناعة الوطنية، رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة

- **12 779** مقاولة صناعية تم إحصاؤها سنة 2023
- **1 000 000~** منصب شغل صناعي سنة 2024، 42,3% منها للنساء
- **398 مليار درهم** صادرات صناعية سنة 2024
- **88%~** نسبة مساهمة الصناعة في صادرات السلع
- **المزود الأول** للاستثمارات الأجنبية المباشرة
- **13 000+** هكتار من العقار الصناعي

رائدة في القطاعات المتقدمة، تُبرز خبرة المملكة ونموها الصناعي

وجهة بارزة في قطاعات صناعية متطورة

- الأول إفريقيا في إنتاج السيارات
- المصدر الأول للسيارات الحرارية إلى الإتحاد الأوروبي (2024)
- أزيد من 150 فاعلا اقتصاديا في قطاع صناعة الطيران

تعزيز السيادة والتوجه نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية

- المُصدر الأول عالمياً للفوسفات والرائد في صناعة تحويل الأنظمة الغذائية
- تثمين الموارد الطبيعية والفلاحية
- إثبات الفاعلين الصناعيين لقدرتهم على التكيف والصمود في مواجهة جائحة كورونا

بروز سلاسل صناعية جديدة

- برنامج الاستثمار الأخضر لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (2023-2027)
- ظهور قطاعات صناعية جديدة (مثل الأجهزة الطبية، الصناعات الدفاعية، الهيدروجين الأخضر)
- بروز منظومة البطاريات الكهربائية (تشمل سلسلة القيمة كاملة، من التعدين إلى البطارية)

أبرز الأرقام حول الصناعة الوطنية

تطور بارز ومتسارع للمؤشرات الصناعية وتحقيق نمو كبير خلال العقدين الأخيرين

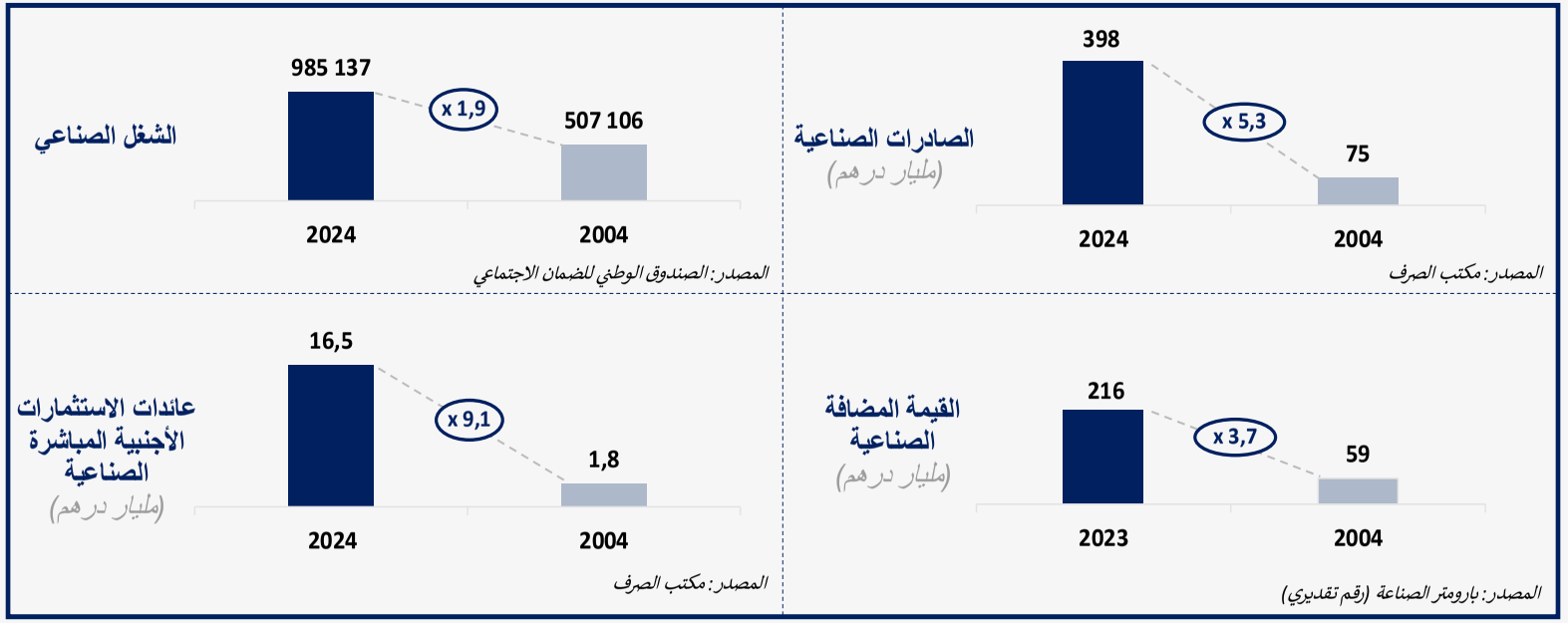

استقطاب 182 مليار درهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية، ثلثها موجه للصناعة

تضاعف حجم الاستثمارات الصناعية الأجنبية بمقدار 1.8 مرة بين 2021 و2024، وبمقدار 3.5 مرة مقارنة بـ2010، مما يعكس الدور المحوري للصناعة في تعزيز جاذبية المغرب للاستثمارات وترسيخ تموقعه في سلاسل القيمة العالمية

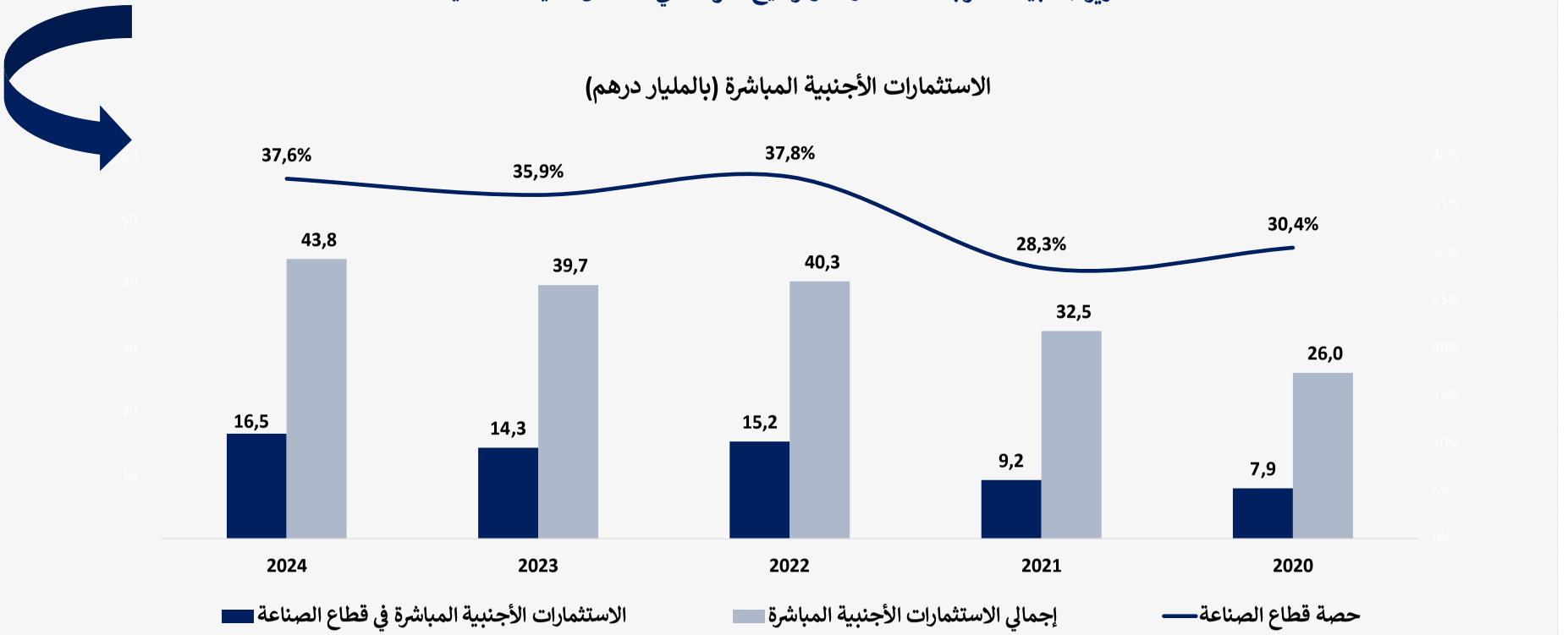

المحور الثاني : جهود الحكومة في تعزيز الاستثمار المنتج لفرص الشغل

التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

[...] وإننا نراهن اليوم، على الاستثمار المنتج، كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة [...]

[...] لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية [...]

[...] وننتظر أن يعطي الميثاق الوطني للاستثمار، دفعة ملموسة، على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية [...]

[...] وهو ما يتطلب رفع العراقيل، التي لاتزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي، على جميع المستويات [...]

[...] ولكن النتائج المحققة، تحتاج إلى المزيد من العمل ، لتحرير كل الطاقات والإمكانات الوطنية، وتشجيع المبادرة الخاصة، وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية [...]

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة

الرهانات الوطنية للاستثمار والتشغيل وآليات التنفيذ

بنك المشاريع : أهم الأرقام التي تبرز إقبال الصناعيين وتطور عدد المشاريع المواكبة باستثمارات مرتقبة تصل لأزيد من 124 مليار درهم

المشاريع المنتقاة في إطار بنك المشاريع : نحو جهوية متقدمة وعدالة مجالية في الاستثمار وتوزيع فرص الشغل

1. طنجة - تطوان - الحسيمة

المشاريع	180
الاستثمار (مليون درهم)	13 200
مناصب	31 231

2. الشرق

المشاريع	126
الاستثمار (مليون درهم)	5 352
مناصب	16 434

3. فاس - مكناس

المشاريع	148
الاستثمار (مليون درهم)	3 765
مناصب	10 167

4. الرباط - سلا - القنيطرة

المشاريع	158
الاستثمار (مليون درهم)	10 139
مناصب	26 717

5. بني ملال - خنيفرة

المشاريع	62
الاستثمار (مليون درهم)	745
مناصب	2 681

6. الدار البيضاء – سطات

المشاريع	704
الاستثمار (مليون درهم)	57 513
مناصب	52 223

7. مراكش - آسفي

المشاريع	151
الاستثمار (مليون درهم)	23 663
مناصب	9 298

جميع جهات المملكة مغطاة
40% من مناصب الشغل المرتقبة خارج محور طنجة-الرباط-الدار البيضاء

8. درعة - تافيلالت

المشاريع	43
الاستثمار (مليون درهم)	678
مناصب	1 152

9. سوس - ماسة

المشاريع	173
الاستثمار (مليون درهم)	4 920
مناصب	13 716

10. كلميم - واد نون

المشاريع	19
الاستثمار (مليون درهم)	1 190
مناصب	3 714

11. العيون - الساقية الحمراء

المشاريع	57
الاستثمار (مليون درهم)	2 937
مناصب	10 700

12. الداخلة - وادي الذهب

المشاريع	15
الاستثمار (مليون درهم)	784
مناصب	1 647

دينامية غير مسبوقة ومشاريع استثمارية مهمة تحت إشراف اللجنة الوطنية للاستثمارات

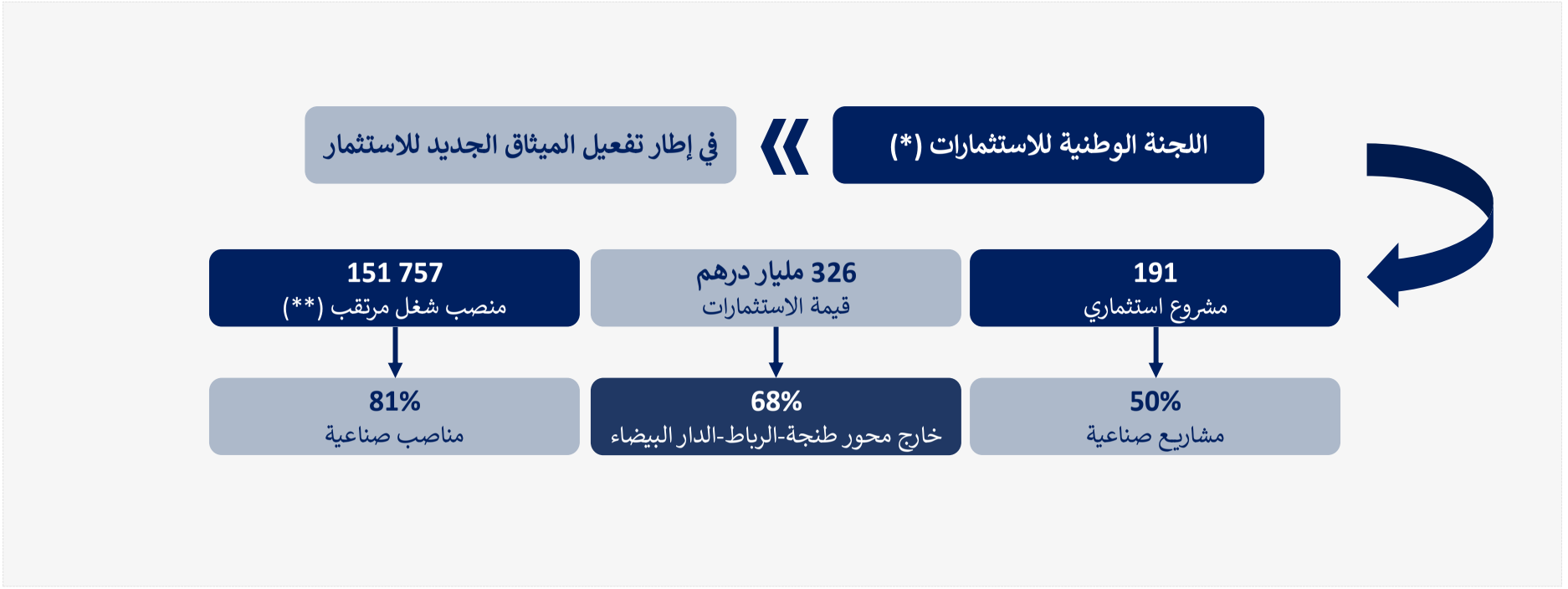

(*) حصيلة اخر 7 دورات للجنة الوطنية للاستثمارات

(**) منها 101 570 منصب مباشر و 50 187 منصب غير مباشر

وتيرة متسارعة في توقيع عقود الاستثمار الصناعية (*)، مقرونة بارتفاع ملحوظ في مناصب الشغل المستهدفة خلال الولاية الحكومية الحالية

من معدل 10 مشاريع في الشهر
الى 21 مشروع

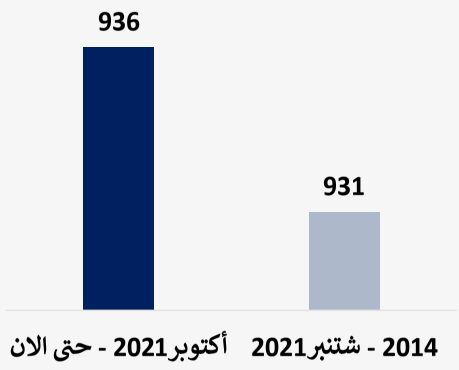

عدد المشاريع

من معدل 493 مليون استثمار شهري الى
أكثر من 7,5 مليار

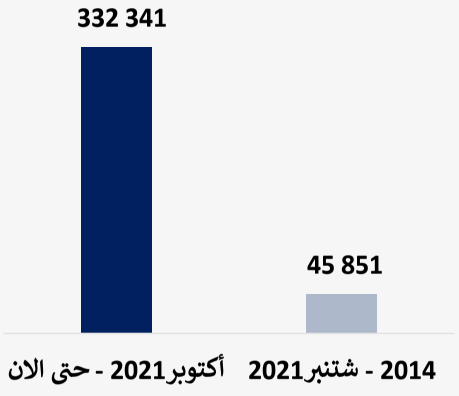

الاستثمار المستهدف (مليون درهم)

من معدل 1688 منصب شغل شهري
الى أكثر من 5900 منصب

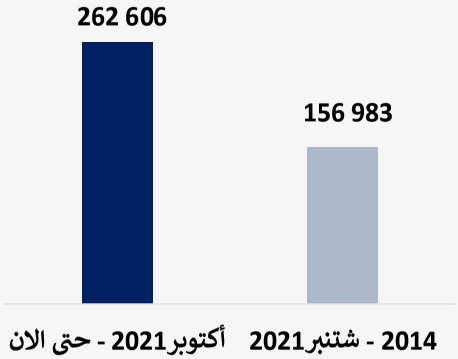

مناصب الشغل المباشرة المستهدفة

وفقاً للمعطيات المتوفرة، 73% من الشركات التي تفي بالتزاماتها في خلق مناصب الشغل المتعاقد عليها، تتمكن من تحقيق ذلك في غضون أربع سنوات

(*) معطيات المشاريع الموقعة خلال الفترة من سنة 2014 إلى ماي 2025، بمختلف أنواعها

المحور الثالث : رؤى مستقبلية لاستثمار منتج وفرص شغل مستدامة

خارطة طريق صناعية جديدة

الأولويات المحددة في الرسالة الملكية السامية

8 روافع لتحقيق أهدافها

- الطاقة وإزالة الكربون وإدارة المياه
- البنية التحتية (العقار)
- الخدمات اللوجستية والبنية التحتية الرقمية
- الجودة والابتكار
- تكوين رأس المال البشري
- التمويل والاستثمار والاستدامة
- الصفقات العمومية، التعويض، والقاطرات الاقتصادية
- ولوج الأسواق

خارطة طريق صناعية جديدة

مسار بدأ باستراتيجية مركزة على التكلفة (Cost-Focus) مهدت الطريق لمغرب صناعي حديث، وتعززت باستراتيجية قيادية على مستوى التكلفة -Cost (Leadership)، والتي تهدف إلى وضع المملكة كوجهة ذات أفضل قيمة (Best Value) باغتنام الفرص الجديدة.

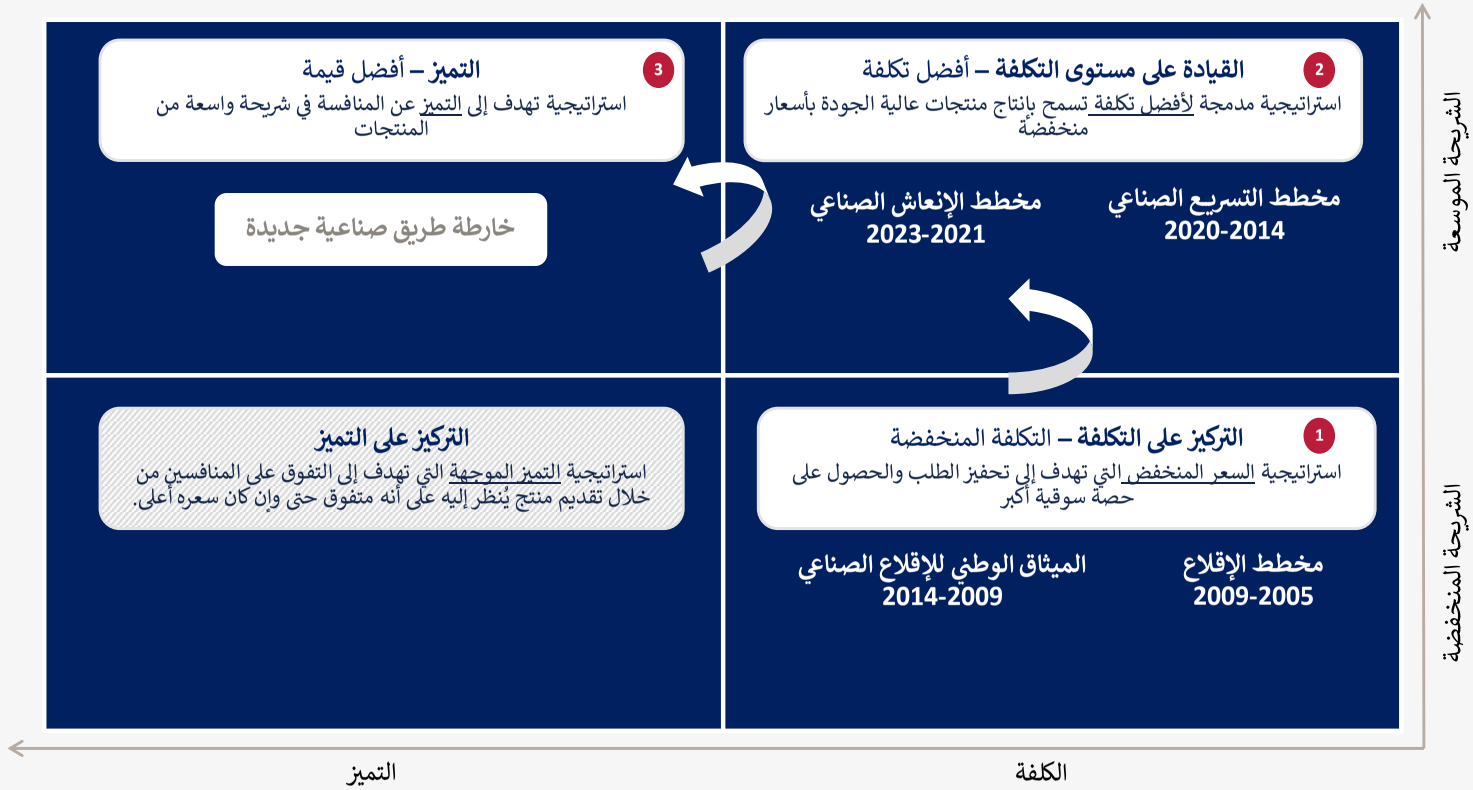

خارطة طريق مخصصة للتشغيل

نهاية العرض، شكرا على حسن تتبعكم

تحول هيكلي لسوق الشغل المغربي وقراءة لأرقام التشغيل الصناعي خلال الولاية الحكومية الحالية

الوظائف المفقودة خلال السنوات الأخيرة تتعلق أساساً بالعمل غير المؤدى عنه، بينما الوظائف المحدثة تهم العمل المؤدى عنه والأكثر مهنية، وهو ما يعكس تحسناً هيكلياً في تركيبة سوق الشغل نحو مهن أكثر استدامة ومرتبطة بالاقتصاد المنظم

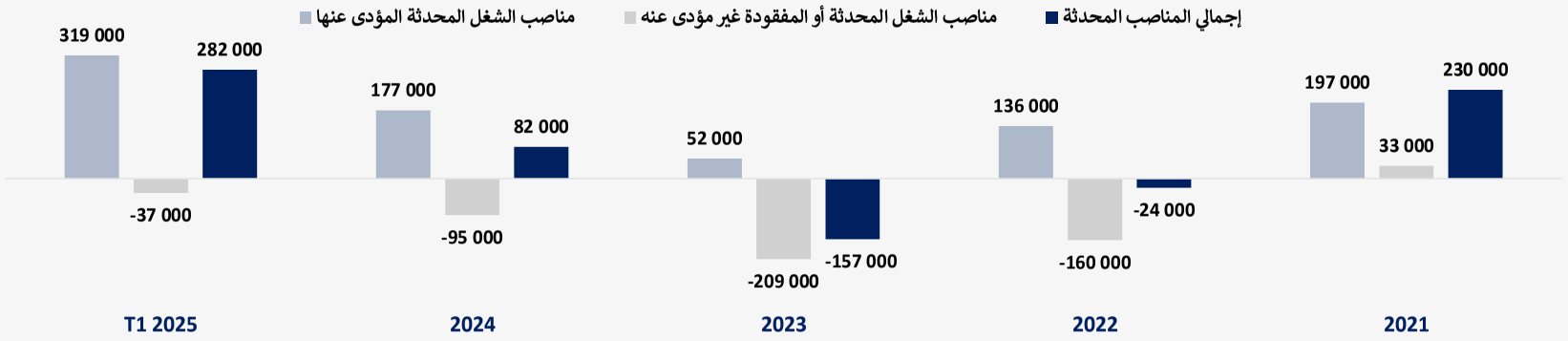

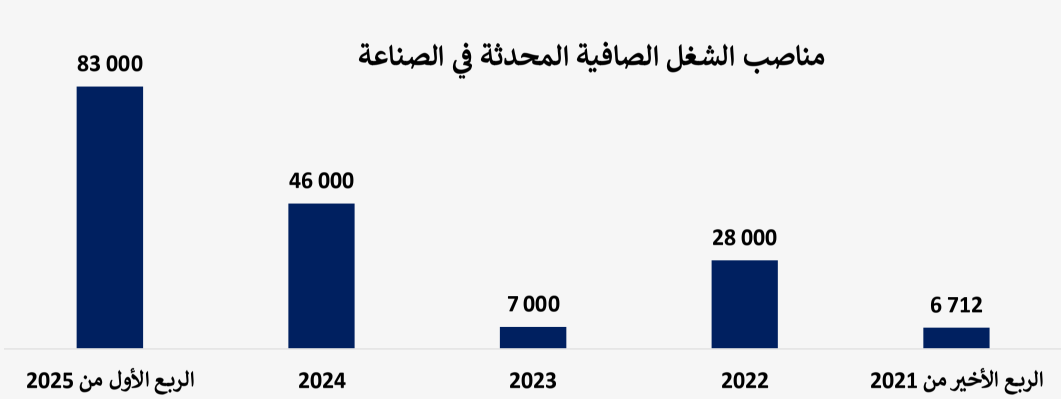

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

مجهود متواصل في تعزيز المكتسبات لخلق مناصب الشغل عبر الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة مع المستثمرين الصناعيين منذ 2014

	عدد المشاريع	الاستثمار (مليون درهم)	مناصب الشغل المباشرة	مناصب الشغل غير المباشرة*	مجموع مناصب الشغل
الاتفاقيات الموقعة	1617	157 455	260 534	390 801	651 335
مذكرات التفاهم الموقعة	244	210 550	130 618	195 927	326 545
اتفاقيات إطار الموقعة	6	10 187	28 437	42 656	71 093
المجموع	1 867	378 192	419 589	629 384	1 048 973

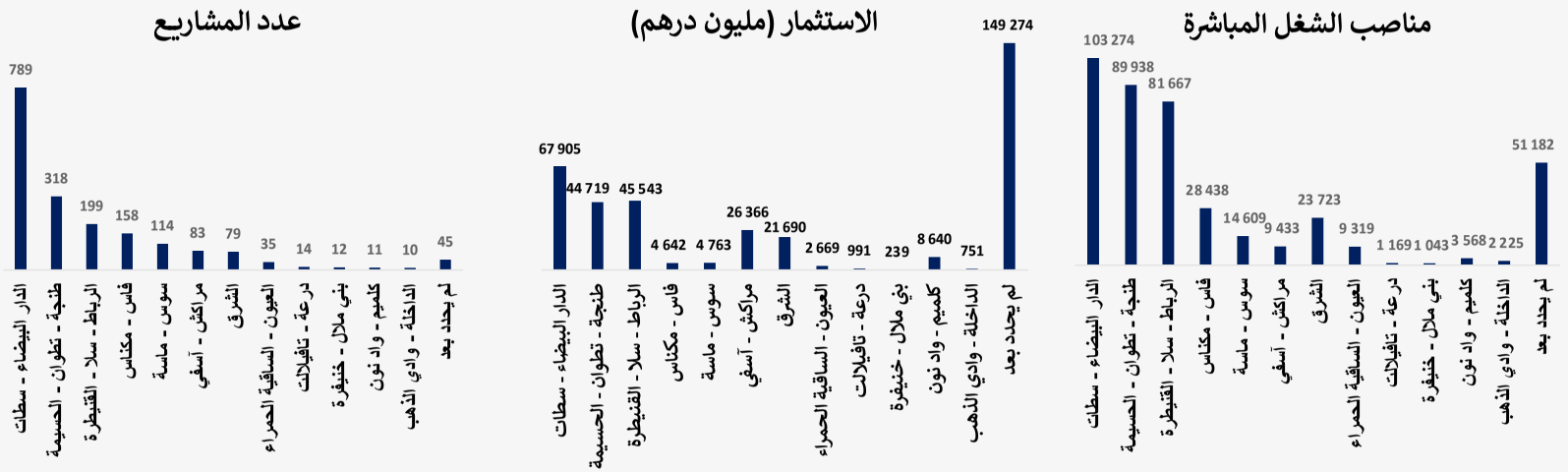

* 1,5 مرة مناصب الشغل

دينامية وتطور ملحوظ للشغل الصناعي بجميع جهات المملكة

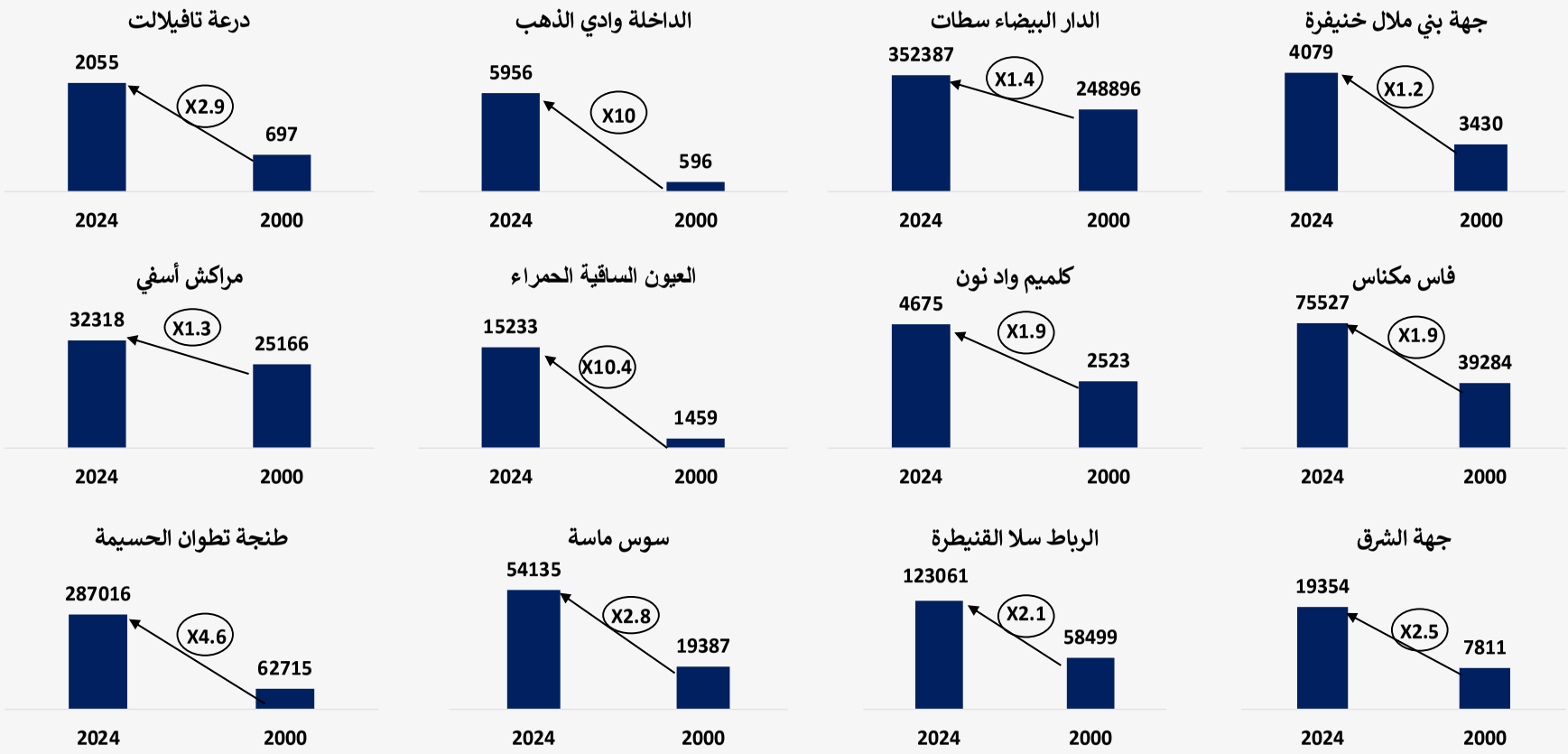

المصدر: معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

دينامية التشغيل في القطاع الصناعي (تجاوز مستويات ما قبل الأزمة بالنسبة لعدد العاملين في القطاع)

تطور العدد الإجمالي للعاملين في القطاع الصناعي (بما في ذلك عمال قطاع ترحيل الخدمات)

(بالنسبة المئوية مقارنة بالشهر "الأساس 100": يناير 2020)

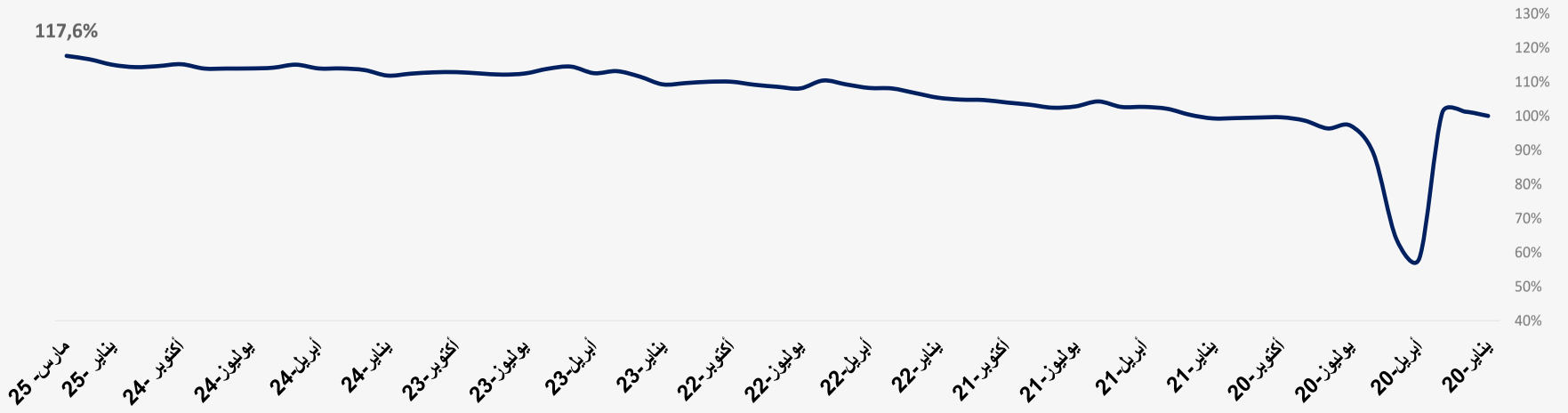

- تم استرجاع **117,6%** من مناصب الشغل بحلول نهاية مارس **2025** مقارنة بالفترة التي سبقت جائحة كوفيد-19.
- تم إحداث **145 512** منصب شغل صافٍ بين أكتوبر **2021** ومارس **2025** (حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

دينامية الصادرات الصناعية الوطنية

الصادرات الشهرية بالمليارات درهم

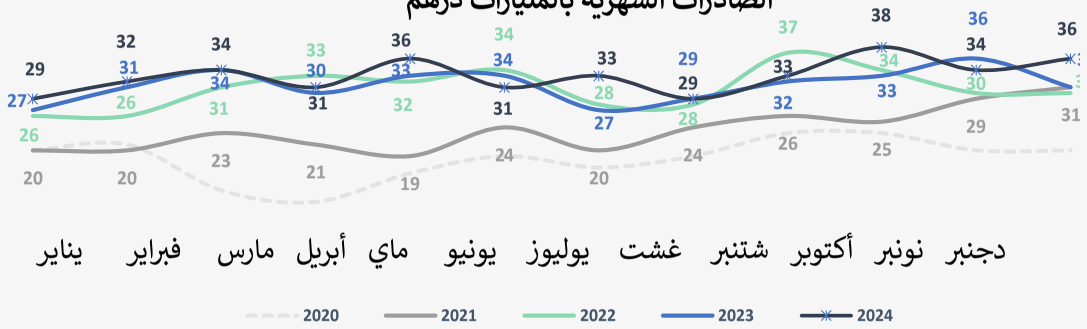

الصادرات حتى نهاية دجنبر بالمليارات درهم

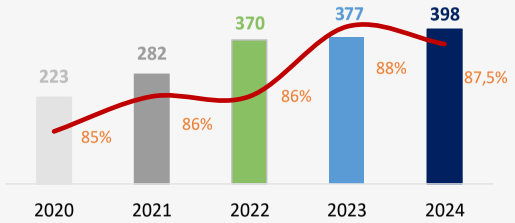

حصة الصناعة من إجمالي الصادرات حتى نهاية دجنبر 2024
87,5%

أداء التصدير لأهم القطاعات (حتى نهاية دجنبر2024، بالمليارات درهم)

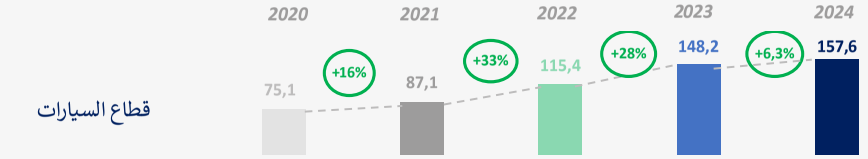

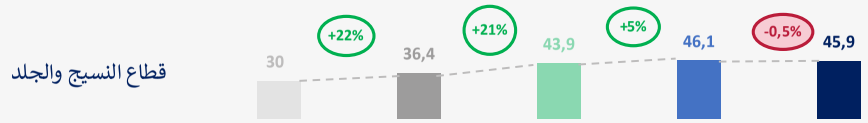

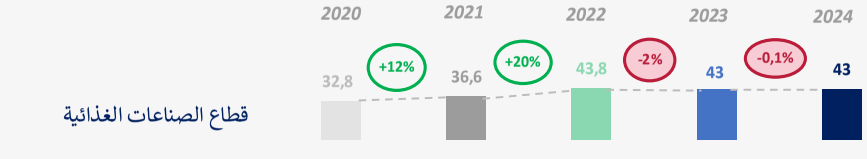

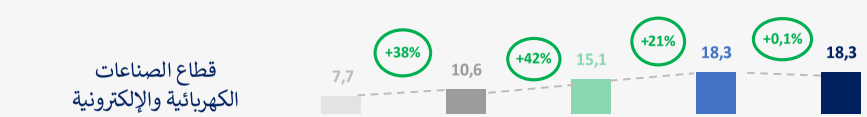

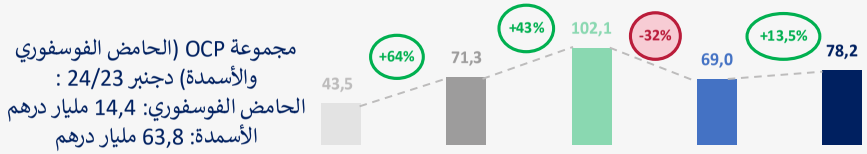

صور اللقاء